التنمية البشرية
دراسة حالة لمصر



د. كمال التابعي

التنمية البشرية

دراسة حالة لمصر

دكتور كمال التابعي

أستاذ علم الاجتماع المساعد

كلية الآداب – جامعة القاهرة

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ ولَقَد كَرمنَا بنِي آدم وحملْنَاهم فِي الْبر والْبحر ورزقْنَاهم من الطيباتِ وفَضلْنَاهم علَى كَثِيرٍ ممن خلَقْنَا تَفْضِيلاً ﴾

[سورة الإسراء – آية ٦٩]

إهداء

إلى كل المهتمين بتمكين الإنسان من إنسانيته.

إلى كل المنشغلين بقضية تحديث الإنسان.

إلى كل المهتمين بقضايا التخلف والتنمية.

إلى كل المهتمين بقضية التنمية البشرية.

إلى كل المنشغلين بقضايا البيئة والعدل الاجتماعي والحد من الفقر ومناهضة التباينات الاجتماعية.

فهرس

مقدمة في منهجية الدراسة
وأقسامها الرئيسة

حظيت قضية التنمية البشرية باهتمام العلماء والمفكرين والباحثين، وما يزال هذا الاهتمام يتعاظم يوما بعد يوم، وذلك بعد أن اشتدت وطأة الصراع بين رواسب التخلف وآفاق التنمية، وظهرت الحاجة إلى الاهتمام بالإنسان وتنميته باعتباره المحور الرئيسي في التنمية، ووضع استراتيجية قومية للتنمية البشرية، تمكن المجتمعات من اجتياز مرحلة التخلف والركود والانطلاق إلى مرحلة النمو، كما اندفعت بلدان العالم الثالث في هذا السبيل، واتخذت أساليب وطرقًا متباينة، وشرعت في تجارب ومحاولات مختلفة على أمل الوصول للأهداف الاستراتيجية المبتغاة والتي تتمثل في الارتقاء بالمستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والبيئي للإنسان بهدف تغيير نوعية حياته.

ويمثل هذا البحث دراسة وصفية، تستهدف إلقاء الضوء على ماهية التنمية البشرية ومكوناتها وأساليب قياسها،

ويرجع اختيارنا لهذا الموضوع كمجال للدراسة إلى أمور عديدة يمكن تلخيصها في النقاط الموجزة التالية:

أ- الحاجة الماسة في مجتمعنا المصري إلى دراسات علمية تحاول تحديد أبعاد ومكونات التنمية البشرية، وأسسها النظرية بهدف إبراز بعض الاعتبارات الهامة التي ينبغي أن توضع في الحسبان عند وضع استراتيجية علمية لتنمية الإنسان المصري.

ب- ندرة البحوث والدراسات التي تتناول بالدراسة والتحليل التنمية البشرية ومكوناتها، وإبراز أهمية الإنسان في مجال التنمية؛ باعتباره الركيزة الرئيسية في التنمية، والرغبة في التعرف على ماهية التنمية البشرية، ومدى تحقق مكوناتها وعناصرها المختلفة في مصر.

ت- الرغبة في تحديد أساليب قياس التنمية البشرية، ومؤشراتها التي نستطيع من خلالها أن نستدل على واقع التنمية البشرية.

أما عن أهداف هذه الدراسة، فسوف نجد أن هذه الدراسة تستهدف في حقيقة الأمر الوصول إلى هدف عام يتحدد

في التعرُف على ملامح التنمية البشرية في مصر، ويمكن تحديد الأهداف الفرعية التي ترنو دراستنا هذه إلى تحقيقها فيما يلي:

أ- تحديد مفهوم التنمية البشرية وأوجه الاختلاف بينه وبين مفهوم تنمية الموارد البشرية، وتبيان الجذور التاريخية لمفهوم التنمية البشرية.

ب- الوقوف على أساليب قياس التنمية البشرية.

ج- التعرف على مكونات التنمية البشرية وأبعادها المتعددة، والتحقق من توافر هذه المكونات في استراتيجية التنمية البشرية في مصر.

أما عن طرق وأدوات البحث وأساليب التحليل ومصادر جمع البيانات، فسوف يعتمد البحث في بياناته على المصادر الجاهزة والتي تتمثل في الإحصاءات الرسمية وبعض الدراسات التي أنجزتها بعض الوزارات والمؤسسات، وبعض الدراسات الأكاديمية ذات الصلة بموضوع البحث، كما تستخدم طريقة دراسة الحالة والطريقة الإحصائية والطريقة الوصفية والمقارنة. فضلاً عن استخدام أسلوب

التحليل الكمي الوصفي في تحليل البيانات، واستخدام بعض المؤشرات.

وفي محاولة تحقيق الأهداف آنفة الذكر، فقد اشتملت هذه الدراسة على أربعة فصول يتناول الفصل الأول – التنمية البشرية: المفهوم والماهية – معالجة مفهوم التنمية البشرية موضحا أوجه الاختلاف بينه وبين مفهوم تنمية الموارد البشرية، والإشارة إلى الجذور التاريخية لمفهوم التنمية البشرية.

أما الفصل الثاني فقد تصدى لمعالجة أساليب قياس التنمية البشرية؛ بهدف التعرف على أهم المؤشرات والمقاييس المستخدمة في دراسة التنمية البشرية.

بينما تصدى الفصل الثالث – مكونات التنمية البشرية – دراسة حالة لمصر – لتحليل مكونات التنمية البشرية بالتطبيق على حالة مصر.

أما الفصل الرابع – استخلاصات أساسية ومناقشة عامة – فقد تصدى لبلورة أهم الاستنتاجات التي خلصت إليها الدراسة، وأهم القضايا الفكرية التي تطرحها هذه الدراسة في ضوء نتائجها.

وفي ختام هذه المقدمة. يسعدني أن أتوجه شاكرا ومقدرا لكل من ساهم بفكره وتشجيعه لي في إنجاز هذه الدراسة وإخراجها بصورتها هذه وأخص بالشكر والعرفان.

أستاذي الجليل الأستاذ الدكتور فاروق العادلي الذي لم يدخر وسعا في مساعدتي وتوجيهي ورعايتي بكل السبل، فكان أستاذًا وصديقًا، ولذلك لن تستطع كلماتي أن تعبر عن عظيم الشكر والتقدير والعرفان بالجميل لسيادته.

كما يسرني أن أتوجه بخالص الشكر والعرفان إلى الأستاذ الدكتور عبد الهادي الجوهري الذي كان لأفكاره وتوجيهاته – فضلاً عن مؤلفاته ودراساته العديدة التي تعلمت منها الكثير – أثر في بلورة الكثير من القضايا النظرية والمنهجية التي انعكست على هذه الدراسة.

كما أتقدم بالشكر والعرفان إلى الزميل الفاضل الأستاذ الدكتور محمود الكردي الذي لم يدخر وسعا في تشجيعي على إتمام هذه الدراسة، وكان لأفكاره أثر في معالجة موضوع الدراسة.

ولا يفوتني أن أتقدم بخالص شكري وتقديري إلى زملائي وأصدقائي بكلية الآداب على تشجيعهم الدائم لي وأخص

بالشكر الأستاذ الدكتور إبراهيم أبو الغار، والأستاذ الدكتور على المكاوي والأستاذ الدكتور سعد جمعة، والأستاذة الدكتورة سامية الخشاب، والأستاذ الدكتور محمد عبد النبي، والأستاذ الدكتورة حكمت أبو زيد، والدكتور عدلي السمري الذين بذلوا معي الجهد الكثير، وكثير غيرهم لا يتسع المكان لذكرهم بالاسم.

كما يميل المؤلف في هذا المقام، إلى أن ينوه بأنه حاول قدر الطاقة أن يحصر دراسته هذه في إطار يقترب من الموضوعية العلمية، كما أنه لا يدعي الكمال، فمازال يحبو في مدارج العلم، وينشد الوصول إلى بعض مراتبه، كما أنه يؤمن بأن الباحث مهما عانى من أمر الدراسة، ومهما بذل من جهد، فمثله كمثل باسط كفيه للماء ليبلغ فاه وما هو ببالغه.

الفصل الأول

التنمية البشرية : المفهوم والماهية

الفصل الأول

التنمية البشرية: المفهوم والماهية

تعتبر المفهومات لغة أساسية في كافة النظريات والبحوث العلمية، كما أن التحديد العلمي لها يعدُّ خطوة لا مندوحة عنها في سبيل تمهيد الطريق أمام الباحث العلمي لفهم الظاهرة المتدارسة. ونظرا لأن بعض المفهومات التي يزخر بها علم الاجتماع في حاجة دائما إلى مزيد من التوضيح الفكري والتحديد العلمي. فقد وجد الباحث لزاما عليه – بداية – أن يحدد معنى التنمية البشرية، موضحا طبيعتها وأوجه الاختلاف بين مفهوم التنمية البشرية Human Development، وتنمية الموارد البشرية Human Resources Development ، والجذور التاريخية لمفهوم التنمية البشرية، ويتمحور هذا الفصل حول محورين أساسيين، أولهما التنمية البشرية: المفهوم والماهية، ويستهدف تبيان مفهوم التنمية البشرية، وثانيهما الجذور التاريخية لمفهوم التنمية البشرية، والذي يعالج نشأة هذا المفهوم مؤكدا أن مفهوم التنمية البشرية بالرغم من حداثته إلا أنه قديم،

حيث كان الإنسان محور اهتمام العديد من النظريات التي تناولت قضية التخلف والتنمية قديما وحديثًا.

أولاً: التنمية البشرية: المفهوم والماهية:

إن التنمية البشرية يمكن تلخيصها في توفير وإتاحة الفرص المجتمعية والبيئية لنمو الطاقات الجسمانية والعقلية والروحية والإبداعية والاجتماعية إلى أقصى ما تستطيعه طاقات الفرد والجماعة، ويعني هذا بعبارة أخرى توفير السلع والخدمات اللازمة لنمو هذه الطاقات المتنوعة وصيانتها واستمرار نموها وتطورها[1].

وتأسيسا على ذلك فإن التنمية البشرية باختصار هي عملية تمكين الإنسان من تحقيق إنسانيته، والإنسان كما هو معروف كائن مركب في حاجاته المرتبطة بكيانه البيولوجي، وفي حاجاته المعنوية النابعة من ماضيه في حاضره وتطلعا لمستقبله. هو منتج ومستهلك، هو مرسل ومستقبل، هو مبدع

---

[1] حامد عمار، التنمية البشرية في الوطن العربي (المفاهيم – المؤشرات – الأوضاع)، الطبعة الأولى، سينا للنشر، القاهرة، ١٩٩٢، ص : ٤٣.

يدرك بحواسه، كما يتصور بخياله، وهو في هذا كله متفاعل وفاعل في الظروف والموجودات البيئية التي تحيط به، والتي يسعى ويتحرك على أرضها وبحارها وسمائها وبين سكانها. وبهذا الكيان المركب، وفي هذا السياق المجتمعي المتشابك، يعيش الإنسان ويتم بناؤه وتكوينه، وتتحقق آماد مختلفة من حاجاته، وتنمو مستويات متنوعة من قدراته وطاقاته وحوافزه[2].

وفي استعراضنا لأهم خصائص الحاجات الإنسانية، لابد من الإشارة إلى الأهمية القصوى لضرورة العمل على استمرار حالة الإشباع لحاجات الإنسان كلها من أجل البقاء والنماء والانتماء والسماء، ويقوم هذا العمل على ضمان استمرار توافر الموارد والمصادر والسلع والخدمات والمؤسسات الكفيلة باطراد حالة الإشباع لهذه الحاجات على الآماد الزمنية، أي أنه لا ينبغي توفير الحاجات في فترة زمنية معينة، وحرمان البشر من هذا الإشباع في فترة

---

[2] المرجع السابق، ص : ٣٧.

أخرى، أو توفير الإشباع للجيل الحاضر على حساب الحرمان الشديد للأجيال اللاحقة[3].

هذا فضلاً عن أن عملية التنمية البشرية تتفاوت من مجتمع لآخر، ومن طبقة اجتماعية إلى طبقة أخرى، ومن ريف إلى حضر، ومن جيل إلى جيل في ضوء المضامين الثقافية والقيمية التي تشكل لحمة التنشئة الاجتماعية وسداتها. قد يؤثر مجتمع أو ثقافة معينة في مضمون التنشئة الاجتماعية على عدم الاعتزاز بالنمو الجسمي والمحافظة عليه، وقد يبيح ذلك للذكر دون الأنثى، وقد يتم التركيز على الولاء العائلي أو القبلي أو الطائفي دون أن يمتد الولاء بنفس الالتزام إلى الوطن ومصالحه، وقد ينمي التعليم أو الثقافة بصورة عامة القيم الاستهلاكية بمعدل يفوق تنمية القيم والقدرات الإنتاجية، وقد تنتهي مسيرة النمو الاجتماعي إلى العكس من ذلك، كما يوصف به اليابانيون من أنهم يقدسون العمل إلى الدرجة التي لا يوجد إلا هامش

---

[3] المرجع السابق، ص : ٤٦.

صغير في حياتهم للترويح والتسلية؛ ومن ثم يطْلَقُ على هذا النمط بأنه "مدمن عمل"[4].

صفوة القول ... أن التنمية البشرية هي عملية توسيع الخيارات المتاحة للناس، ومن حيث المبدأ يمكن أن تكون تلك الخيارات بلا حدود infinite ، وأن تتغير عبر الزمان. ولكن ثمة ثلاثة خيارات تبقى جوهرية في كل مستويات التنمية وهي: أن يعيش المرء حياة طويلة وصحيحة Healthy، وأن يحصل على معارف أو يحصل على الموارد الضرورية لتوفير مستوى معيشة لائق Decent، وإذا لم يحصل الفرد على تلك الخيارات الثلاثة، فإن كثيرا من الخيارات الأخرى تسد أبوابها أمامه. ولكن التنمية البشرية لا تقف عند هذا الحد، فهناك خيارات أخرى ويقدرها كثير من الناس تقديرا عاليا، وهي تمتد من الحرية

---

[4] المرجع السابق، ص : ٤٠.

السياسية والاقتصادية والاجتماعية إلى توافر فرص الخلق والإبداع والتمتع باحترام الذات وضمان حقوق الإنسان[5].

وللتنمية البشرية جانبان: بناء القدرات البشرية بتحسين مستويات الصحة والمعرفة والمهارات من ناحية، وانتفاع الناس بقدراتهم المكتسبة في وقت الفراغ، وفي أغراض الإنتاج، وللنشاط في أمور الثقافة والمجتمع والسياسة، وإذا لم يتكافأ الجانبان حل بالإنسان الإحباط، ووفقًا لهذا المفهوم عن التنمية البشرية، يتضح أن الدخل ليس إلا واحدا من الخيارات التي يريد الناس أن يمسكوا بها، بالرغم من أهميته الواضحة، ولكن لا يجوز أن نلخص حياة البشر في الحصول عليه. ولذلك فإن التنمية يجب أن تفيد أكثر من مجرد زيادة الدخل والثروة، إن جوهرها يجب أن يكون البشر[6].

---

(5) إسماعيل صبري عبد الله، التنمية البشرية: المفهوم، القياس، الدلالة، كراسات بحوث اقتصادية عربية (١)، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، بيروت، ١٩٩٤، ص: ١٢.

(6) المرجع السابق، ص ص : ١٢ – ١٣ .

كما أن هذا النموذج للتنمية – نموذج التنمية البشرية – يجعل الناس هم محور التنمية، ويعتبر النمو الاقتصادي وسيلة ليس غاية، ويحمي فرص حياة الأجيال المقبلة وكذلك الأجيال الحاضرة، ويحترم النظم الطبيعية التي تتوقف كلها عليها. ويمكن جميع الأفراد من توسيع نطاق قدراتهم البشرية إلى أقصى حد ممكن، وتوظيف تلك القدرات أفضل توظيف لها في جميع الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، وهي تحمي خيارات الأجيال التي لم تولد بعد، ولا يستنزف قاعدة الموارد الطبيعية اللازمة لدعم التنمية في المستقبل، ولا يدمر ثراء الطبيعة الذي يضيف الكثير للغاية لثراء الحياة البشرية[7].

ويختلف مفهوم التنمية البشرية عن مفهوم تنمية الموارد البشرية؛ فلقد تولد مفهوم تنمية الموارد البشرية من المنظور الاقتصادي، وأكد على أن الإنسان مورد من الموارد الاقتصادية، وتركز اهتمامه على الإنسان المنتج وعلى

---

[7] تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، ١٩٩٤، ص : ٤.

إنتاجية العمل بالدرجة الأولى، وترددت المقولات بأننا نعني بصحة الإنسان؛ لأنها ذات مردود اقتصادي، وكذلك الشأن في تعليمه بل وفي أنشطته الثقافية والترويحية، ويظل العائد الإنتاجي في ضوء مفهوم تنمية الموارد البشرية هو مركز الثقل في الالتفات إلى العوامل الإنسانية في تخطيط الجهود الإنمائية وما تتضمنه من استثمارات وأولويات. لكن هذه النظرة إلى الإنسان من هذه الزاوية الاقتصادية لم تول الجوانب الاجتماعية والبشرية ما تستحقه من تأكيد إلا بقدر ما تسهم به في تحقيق الأهداف الاقتصادية ذاتها [8].

وهكذا برز مفهوم تنمية الموارد البشرية، بعد أن كانت قضايا النمو الاقتصادي مقتصرة على مشكلات رأس المال واستثماراته، بيد أن الاهتمام بالإنسان ظل مركزا على الإنسان كمورد اقتصادي ينتظر منه زيادة الإنتاج وتطويره؛ ومن هنا شاع الحديث عن تحسين الأحوال الصحية لقوة العمل حتى تكون قادرة على الإنتاج. وفي مصر – على سبيل المثال – ظهرت دراسات تبين مدى

---

[8] حامد عمار، المرجع السابق، ص: ١٤.

الخسارة المادية التي يعاني منها الاقتصاد الوطني نتيجة لانتشار مرض البلهارسيا لدى الفلاحين وسكان الريف عامة، كذلك ظهرت دراسات تبين مدى الخسارة المادية في تغيب العمال عن العمل في المصانع من جراء انتشار الأمراض المهنية أو الأمراض المعدية، وفي هذا السياق يقال إن إطالة متوسط عمر الفرد تعني مزيدا من السنوات لدى قوة العمل؛ مما يؤدي إلى الإفادة من مهاراتها وخبراتها في عمر إنتاجي أطول، وهذه النظرة الاقتصادية ذاتها هي التي أدت إلى ظهور دراسات متعددة في كثير من الأقطار الصناعية حول اقتصاديات التعليم لكي تؤكد أن الإنفاق على التعليم هو استثمار اقتصادي له عائد مادي على الفرد والمجتمع[9] . وبهذا يحق القول إن تنمية الموارد البشرية هي تعظيم الطاقات البشرية لسكان المجتمع واستغلالها بكفاءة في كافة نواحي النشاط الاجتماعي/ الاقتصادي، وإن التنمية في النهاية هي تنمية بشر وليست إقامة أشياء (مصانع، طرق)[10].

---

[9] حامد عمار، المرجع السابق، ص ص : ٣٣ – ٣٤.

[10] حامد عمار، المرجع السابق، ص ص : ١٠٧ – ١٠٨.

وبالرغم من هذا الاختلاف بين التنمية البشرية وتنمية الموارد البشرية، إلا أن هناك صلة قوية بينهما، فالأولى – التنمية البشرية – تعني التنمية الشاملة، وتؤكد أنها لا تتحقق بمجرد التركيز على تعظيم الناتج. كما أنها تولي أهمية خاصة لرفع المهارات والإنتاجية وزيادة القدرات الابتكارية للناس من خلال عملية تكوين رأس المال البشرية، والبعد الإنساني له أهمية حاسمة ينبغي أخذها في الاعتبار عند إعمال السياسات على كافة المستويات حيث يتعين بصفة خاصة أن يكون تأثير السياسة الاقتصادية على الناس وتأثرها بهم محل اعتبار دائم ومستمر، أما هؤلاء الذين يتبنون مدخل تنمية الموارد البشرية في تحليلهم، فإنهم يركزون على تأثير تحسين مستويات التغذية والصحة والتعليم على الإنتاجية والنمو الاقتصادي، مما يعبر عن اهتمام محدود بجانب واحد من عملية التنمية. فعلى سبيل المثال يتبنى بعض الكتاب نظرة ضيقة إلى تنمية الموارد البشرية فيساوونها بـ "التوسع المتعمد في التعليم والتدريب". ومن بين التطورات الحديثة في الاهتمام بتنمية الموارد البشرية، يذكر أن البنك الدولي عمد إلى تنظيم "إدارة السكان

والموارد البشرية"بحيث تشتمل على أربعة أقسام: التعليم والتوظف والسكان والصحة والتغذية، وتحليل ظاهرة الفقر وسياسات مكافحتها، ودور المرأة في التنمية، وعلى الرغم من تزايد أهمية قضايا الموارد البشرية، فإن البنك الدولي لا يعتبرها محورا رئيسيا لنشاطه، فما إدارة السكان وتنمية الموارد البشرية سوى واحدة من إدارات أخرى مماثلة للزراعة والطاقة والبنية الأساسية والبيئة، ولو أنشأ البنك إدارة للتنمية البشرية فإن كل هذه الإدارات يمكن أن تندرج تحتها، ولكنها لا تحظى بنفس قدر أهميتها[11].

ثانيا : الجذور التاريخية لمفهوم التنمية البشرية:

إن الاهتمام بالإنسان ليس جديدا على الفكر التنموي؛ فثمة إشارات قيمة حول علاقة الإنسان بالتنمية في كتابات الرواد الذين اقتحموا هذا الميدان منذ أواخر الأربعينات، كما أن الاهتمام بالإنسان تصاعد في أواخر الخمسينات وفي الستينات في سياق الحديث عن الاستثمار البشري

---

[١١]مصر–تقرير التنمية البشرية ١٩٩٥، معهد التخطيط القومي، القاهرة، ١٩٩٥ ،ص٣

وأهمية تنمية الموارد البشرية، ثم تجدد الاهتمام بالإنسان في سياق معاودة النظر في الفكر التنموي منذ أواخر الستينات، ويمكن تفسير كثير من الإسهامات التي قدمت حول "إعادة التوزيع مع النمو"وحول "إشباع الحاجات الأساسية" وحول "مفهوم الاعتماد على الذات أو التنمية المستقلة" على أنها من قبيل رد الاعتبار إلى الإنسان في إطار السعي لتحقيق التنمية، وإعادة التأكيد على كون الإنسان وسيلة التنمية، والهدف منها في مقابل الاهتمام بالنمو الاقتصادي الذي طغى على التيار السائد في الفكر التنموي في الخمسينات وجانب من الستينات[12].

كما أن الاهتمام بمفهوم التنمية البشرية ليس جديدا، وكذلك الشواغل المتعلقة بالاستدانة، والعودة المتأخرة اليوم إلى التنمية البشرية معناها المطالبة من جديد بتراث قديم وثابت وليس استيراد أو زرع تحول جديد، وكثيرا ما يمكن اكتشاف أن جذور مفهوم التنمية البشرية ترجع إلى فترات مبكرة من التاريخ الإنساني، ويمكن العثور عليها في كثير

---

[12] إسماعيل صبري عبد الله، المرجع السابق، ص: ١ .

من الثقافات والديانات والنظريات الفلسفية والاقتصادية والسوسيولوجية؛ فقد كتب أرسطو أن "الثروة من الواضح أنها ليست الخير الذي نسعى إليه؛ لأنها مفيدة فحسب ومن أجل شيء آخر". وكان هناك اجتهاد مماثل انعكس في كتابات المؤسسين الأوائل لعلم الاقتصاد الكمي (ويليام بيتي، وغريغوري كنغ، وفرانسوا كيستي، وانطوان لافوارييه، وجوزيف لاغرانغ)، وفي أعمال رواد الاقتصاد السياسي (آدم سميث، وروبرت مالتوس، وكارل ماركس، وجون ستيوارت ميل). وطيلة هذه الفترة المبكرة، عامل مفهوم التنمية الدخل ونموه كوسيلة، ووجه الاهتمام إلى شاغل حقيقي للناس – في فرديتهم وجماعيتهم، في توحدهم وتنوعهم. وأصبح الشاغل الرئيسي للتنمية هو نوعية حياة الناس – ما هم قادرون على القيام به وما يقومون به فعلاً، وضروب التمييز التي يواجهونها، وضروب النضال التي يخوضونها والاختيارات المتسعة التي يتمتعون بها، وهذا لم يشمل الاختيارات الاقتصادية فقط، بل شمل أيضا الاختيارات في كل ميدان يمكنهم مد نطاق سيطرتهم على حياتهم. وكان السعي إلى الرفاه المادي واحدا

من هذه الاختيارات، ولكنه لم يكن قد أصبح بعد الفكرة الوحيدة المستحوذة على الأذهان[13].

كما نجد العلامة العربي ابن خلدون قد طرح العديد من المقولات والأفكار التي تعكس إسهاماته في تعظيم أهمية الإنسان، واهتمامه بالعديد من القضايا والأبعاد التي تعد الآن – ونحن على أعتاب القرن الحادي والعشرين – مكونات أساسية في التنمية البشرية حيث كرس الباب الخامس من الأبواب الستة في مقدمته للبحث "في المعاش ووجوهه من الكسب والصنائع"وركز الفصل الأول من هذا الباب على البحث في حقيقة الرزق والكسب مركزا وموضحا أن الكسب هو قيمة الأعمال البشرية، وأن الإنسان غاية جميع ما في الطبيعة وكل ما في الطبيعة مسخر له يقول: "الله سبحانه خلق جميع ما في العالم للإنسان، وامتن عليه في غير ما آية من كتابه فقال الله تعالى"وسخر لكم ما في السموات وما في الأرض جميعا منه.. وسخر لكم الشمس والقمر .. الله الذي سخر لكم البحر .. وسخر لكم الأنهار".

---

(13) تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤، المرجع السابق، ص : ١٤.

كما أن أيدي البشر تنتشر وتشترك في السيطرة على موارد الطبيعة، وهي أيضا تتزاحم في ذلك يقول "يد الله مبسوطة على العالم وما فيه بما جعل الله له من الاستخلاف". وأيدي البشر منتشرة، فهي مشتركة في ذلك (الاستخلاف). كما أن الإنسان يسعى لاقتناء المكاسب من موارد الطبيعة، لكن نجاح سعيه هذا متعلق بقدراته ومؤهلاته يقول"الإنسان متى اقتدر على نفسه وتجاوز طول الضعف سعى في اقتناء المكاسب لينفق ما أتاه الله منها في تحصيل حاجاته وضروراته بدفع الأعواض عنها". وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على دعوة ابن خلدون إلى ضرورة تأهيل العامل أو الساعي للكسب، وتعظيم فكرة التبادل التجاري والمنفعة من المكاسب[14].

كما عالج ابن خلدون علاقة السلع المادية بالإنسان فيصوغ مفهوم الانتفاع المقترن بالضرورة والحاجة ويميزه عن مفهوم الاقتناء المحض للرياش والأموال، كما يميز الاثنين عن التمول الذي لا ينتفع به صاحبه لا للضرورة

---

[14] إسماعيل صبري عبد الله، المرجع السابق، ص ص : ٣٥ – ٣٦ .

ولا للترف: فيقول"فإذا كانت المكاسب بمقدار الضرورة والحاجة فتكون له تلك المكاسب معاشًا، وتكون رياشًا ومتمولاً إذا زادت عن ذلك". وهذا الرياش والمتمول هو أيضا على نوعين وفق الانتفاع به؛ فإذا عادت منفعته على العبد وحصلت له ثمرته من إنفاقه في مصالحه وحاجاته سمي ذلك رزقًا. قال ﷺ "إنما لك من مالك ما أكلت فأفنيت، ، أو لبست فأبليت أو تصدقت فأمضيت". وإن لم ينتفع الإنسان بالمال في شيء من مصالحه ولا حاجاته فلا يسمى بالنسبة إلى المالك رزقًا، والمتملك منه حينئذ بسعي العبد وقدرته يسمى كسبا، وهذا مثل الميراث فإنه يسمى بالنسبة إلى المالك كسبا ولا يسمى رزقًا إذا لم يحصل له به منتفع، وبالنسبة إلى الوارثين متى انتفعوا به يسمى رزقًا[15].

ويربط ابن خلدون الكسب بالعمل البشري بصورة مباشرة فيقول"اعلم أن الكسب إنما يكون بالسعي في الاقتناء والقصد إلى التحصيل، ولابد في الرزق من سعي وعمل ولو تناوله وابتغائه من وجوهه... ولابد من الأعمال الإنسانية في كل

---

(15) إسماعيل صبري عبد الله، المرجع السابق، ص : ٣٦.

مكسوب ومتمول؛ لأنه إن كان عملاً بنفسه مثل الصنائع فظاهر، وإن كان مقتنى من الحيوان أو النبات أو المعدن فلابد فيه من العمل الإنساني كما نراه، وإلا لم يحصل ولم يقع فيه انتفاع. واعلم أن ما يفيده الإنسان، ويقتنيه من المتمولات إن كان من الصنائع فالمفاد المقتنى منه هو قيمة عمله، وهو القصد بالقنية؛ إذ ليس هناك إلا العمل. وقد يكون مع الصنائع في بعضها غيرها، مثل التجارة والحياكة معهما الخشب والغزل. إلا أن العمل فيهما أكثر فقيمته أكثر وإن كان من غير الصنائع فلابد في قيمة ذلك المفاد والقنية من دخول قيمة العمل الذي حصلت به، إذ لولا العمل لم تحصل قيمتها. وقد تكون ملاحظة العمل ظاهرة في الكثير منها فتجعل له حصة من القيمة عظمت أو صغرت، وقد تخفى ملاحظة العمل كما في أسعار الأقوات بين الناس، فإن اعتبار الأعمال والنفقات فيها ملاحظة في أسعار الحبوب كما قدمناه، لكنه خفي في الأقطار التي علاج الفلح فيها ومئونته يسيرة، فلا يشعر به القليل من أهل الفلح (إذن) فقد تبين أن المفاداة والمكتسبات كلها أو أكثرها إنما هي قيم الأعمال الإنسانية وتبين مسمى الرزق

"أنه المنتفع به، وبأن معنى الكسب والرزق وشرح مسماهما"[16].

كما أوضح ابن خلدون ضرورة الاهتمام بالبيئة؛ لما تلعبه من دور هام في تشكيل العمران البشري وتأثيرها على حياة السكان ونظمهم الاجتماعية والمظهر العمراني إذ يقول في هذا الصدد "قد بينا أن المعمور من هذا المنكشف من الأرض إنما هو وسطه لإفراط الحر في الجنوب منه والبرد في الشمال، ولما كان الجانبان من الشمال والجنوب متضادين من الحر والبرد وجب أن تتدرج الكيفية من كليهما إلى الوسط فيكون معتدلاً، فالإقليم الرابع أعدل العمران والذي حافاته من الثالث والخامس أقرب إلى الاعتدال، والذي يليهما، والثاني والسادس بعيدان عن الاعتدال والأول والسابع أبعد بكثير؛ فلهذا كانت العلوم والصنائع والمباني والملابس والأقوات والفواكه بل والحيوانات وجميع ما يتكون في هذه الأقاليم الثلاثة المتوسطة مخصوصة بالاعتدال وسكانها من البشر أعدل

---

[16] إسماعيل صبري عبد الله، المرجع السابق، ص : ٣٦.

أجساما وألوانًا وأخلاقًا وأديانًا حتى النبوءات فإنما توجد في الأكثر فيها، ولم تقف على خير بعثه في الأقاليم الجنوبية ولا الشمالية وذلك أن الأنبياء والرسل إنما يخص بهم أكمل النوع في خلقهم وأخلاقهم. قال تعالى كنتم خير أمة أخرجت للناس وذلك ليتم القبول بما يأتيهم به الأنبياء من عند الله، وأهل هذه الأقاليم أكمل لوجود الاعتدال لهم فنجدهم على غاية من التوسط في مساكنهم وملابسهم وأقواتهم وصنائعهم يتخذون البيوت المنجدة بالحجارة المنمقة بالصناعة ويتناغون في استجادة الآلات والمواعين، ويذهبون في ذلك إلى الغاية وتوجد لديهم المعادن الطبيعية من الذهب والفضة والنحاس والرصاص والقصدير ويتصرفون في معاملاتهم بالنقدين العزيزين ويبعدون عن الانحراف في عامة أحوالهم، وهؤلاء أهل المغرب والشام والحجاز واليمن والعراقيين والهند والسند والصين وكذلك الأندلس، ومن قرب منها من الفرنجة والجلالقة والروم واليونانيين ومن كان مع هؤلاء أو قريبا منهم في هذه الأقاليم المعتدلة؛ ولهذا كان العراق والشام أعدل هذه كلها لأنها وسط من جميع الجهات، وأما الأقاليم البعيدة عن الاعتدال مثل

الأول والثاني والسادس والسابع فأهلها أبعد عن الاعتدال في جميع أحوالهم فبناؤهم بالطين والقصب وأقواتهم من الذرة والعشب، وملابسهم من أوراق الشجر يخصفونها عليهم أو الجلود وأكثرهم عرايا من اللباس، وفواكه بلادهم وآدمها غريبة التكوين مائلة إلى الانحراف ومعاملاتهم بغير الحجرين الشريفين من نحاس أو حديد أو جلود يقدرونها للمعاملات وأخلاقهم مع ذلك قريبة من خلق الحيوانات العجم حتى لينقل عن الكثير من السودان أهل الإقليم الأول أنهم يسكنون الكهوف والغياض ويأكلون العشب وأنهم متوحشون غير مستأنسين يأكل بعضهم بعضا، وكذا الصقالية؛ والسبب في ذلك أنهم لبعدهم عن الاعتدال يقرب عرض أمزجتهم وأخلاقهم من عرض الحيوانات العجم ويبعدون عن الإنسانية بمقدار ذلك، وكذلك أحوالهم في الديانة أيضا فلا يعرفون نبوءة ولايدينون بشريعة إلا من قرب منهم من جوانب الاعتدال وهو في الأقل النادر مثل الحبشة المجاورين لليمن الدائنين بالنصرانية فيما قبل الإسلام وما بعده لهذا العهد ومثل أهل مالي وكوكي والتكرور المجاورين لأرض المغرب الدائنين بالإسلام لهذا العهد يقال إنهم دانو به في

المائة السابعة ومثل من دان بالنصرانية من أمم الصقالية والإفرنج والترك من الشمال ومن سوى هؤلاء من أهل تلك الأقاليم المنحرفة جنوبا وشمالاً؛ فالدين مجهول عندهم والعلم مفقود بينهم وجميع أحوالهم بعيدة عن أحوال الأناس قريبة من أحوال البهائم ويخلق مالا تعلمون[17]. وهذا إن دل على شيء، فإنما يدل على أن ابن خلدون قد أدرك أهمية البعد الإيكولوجي وأثره على البناء الاجتماعي وتقدم وتنمية المجتمع، حيث بين لنا اختلاف النظم والتجمعات الإنسانية باختلاف البيئة الطبيعية.

كما أشار ابن خلدون إلى أن التطور الاجتماعي والسياسي يعزى إلى عنصرين أو عاملين أساسيين هما: العنصر الاقتصادي (المادي) والعنصر المعنوي (غير المادي) ذاهبا إلى أن تطوُّر الاجتماع يكون أساسه اقتصاديا، فاختلاف المراحل في المجتمعات يرجع إلى الحرفة التي تزاولها، كما أن كل وضع اقتصادي له أسسه المعنوية التي تقابله

---

[17] انظر المقدمة الثالثة من كتاب مقدمة ابن خلدون، ص ص ٨٢ - ٨٣

وله علاقاته الاجتماعية التي تلائمه أيضا؛ فالبدو تتسم علاقتهم بالتماسك والتعاون والتعاطف والاتصال الدموي والتضامن الآلي، بينما تتسم العلاقات في الحضر بصفة التعاقد الحر. كما أشاد بن خلدون بأهمية العمل واعتبره عنصرا محوريا في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسبيل إلى الرفاهية.

كما أكد ابن خلدون على أهمية عوامل الأمن التي تحمل على اجتماع الأفراد في قبائل أو على اجتماعهم في المدن حتى يستطيعوا دفع العدوان عن أنفسهم، وأخيرا لابد للناس من سلطة، لابد لهم من حكومة، وهذا من مميزات النوع البشري أي "لابد من وازع يدفع بعضهم عن بعض، ولا يكون من غيرهم لقصور جميع الحيوانات عن مداركهم وإلهاماتهم فيكون ذلك الوازع واحد منهم"، وابن خلدون في إيضاحه يجعل الصدارة للعوامل الاقتصادية التي تعرضها المجتمعات، وهو يصنف الأمم بتفريق ما بينها وفق أنماط الإنتاج التي تنقطع إليها، فيضع في المرتبة الأولى مختلف الصنائع، ثم يجيء الزراع المجتمعون في القرى والمقيمون بالبلدات السهلية أو البلدات الجبلية، وأخيرا يأتي

البدويون، ويؤكد ذلك بقوله "إن اختلاف الأجيال في أحوالهم، إنما هو باختلاف نحلهم في المعاش. [18] وهذا إن دل على شيء فإنما على أن ابن خلدون قد أوضح أهمية الأمن الذي يعد مكونًا من مكونات التنمية البشرية، كما ركز على المكونات السياسية والاقتصادية.

أما **آدم سميث** فإنه يعتبر من الاقتصاديين الذين أولوا الإنسان والعوامل الاجتماعية والنفسية اهتماما بالغًا في فهمه وتفسيره للفعل الاقتصادي، حيث استهل كتابه الشهير"تحقيق في طبيعة وأسباب ثروة الأمم"بإعلانه أن إجمالي العائد القومي منتج من العمل". ويتضح من الكتاب في مجموعه أن المؤلف لم يخطر بباله ما عرِفَ بعد ذلك بنظرية قيمة العمل التي أثارت في القرن الماضي جدلاً واسعا محوره المقارنة بينها وبين نظرية قيمة المنفعة التي وضعت بعد كتاب سميث بقرابة مائة عام، وإنما كان يقصد

---

(18) محمد ياسر الخواجة، علم الاجتماع الاقتصادي بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا، ١٩٩٨، ص : ٢٧.

في الأساس أمرين هامين شغلا كُتاب الأدب الاقتصادي لفترة طويلة أو قصيرة.

فهو بهذا التأكيد المبدئي يعلن التصفية النهائية لوهم "التجاريين"المتمثل في أن امتلاك الذهب والفضة هو ثروة الأمم، وبلغة عصرية نقول إنه ميز تمييزا قاطعا بين "التكاثر المالي"بمعنى امتلاك الأصول النقدية والمالية وبين "التراكم الرأسمالي" للأصول الإنتاجية المادية اللازمة لزيادة إنتاج المجتمع، وقد خصص سميث الكتاب الخامس من مؤلفه لتفنيد مفصل لأقوال التجاريين، ومن ناحية أخرى يسجل تجاوزه لزعم "الفيزيوقراط" أن (أو بالأحرى العمل الزراعي) هو القطاع المنتج الوحيد، حيث تنبت من الحبة سبع سنابل في كل سنبلة مائة حبة، ويبدو عند سميث معرفة بقانون المادة: "المادة لا تفنى ولا تستحدث؛ وبالتالي كل إنتاج ليس إلا توليفًا وتشكيلاً وتحويرا لما يجده الإنسان في الطبيعة (أو البيئة بلغة اليوم)، والإنسان وحده بعمله الذهني والمادي يقوم بإعداد ما يحتاج إليه في حياته وفي الارتقاء بالحياة. وما دام الأمر كذلك، كان لابد أن يتصدى المؤلف لما نسميه

اليوم إنتاجية العمل[19]. وهذا إن دل على شيء، فإنما يدل على أن أدم سميث اهتم بالعمل واعتبره المصدر الوحيد للقيمة، حيث تعتبر كمية العمل التي تتجسد في كل سلعة مقياسا لقيمته الفعلية[20].

كما سعى أدم سميث إلى تحليل طبيعة السلوك الإنساني موضحا بأنه يتحدد بواسطة مجموعة من العوامل وحس النفس، وتحقيق الثراء والرغبة في الحرية والإحساس بالتوافق والعمل، والميل إلى المقايضة وتبادل الأشياء، واعتبر تلك العوامل أساسا ومصادر للسلوك البشري. فالإنسان يعتبر أول الأفراد الذين يحكمون بصورة أفضل أين تكمن مصلحتهم؛ ومن ثم يجب إتاحة فرصة تحقيق هذه المصالح وإعطاء الحرية لها؛ لأنها ستؤدي إلى زيادة وعمومية الخير للمجتمع ككل، يضاف إلى ذلك أن الدوافع السابقة هي التي توجه الأفراد إلى تحقيق توازن يكفل التوافق بين منفعتهم الفردية والمجتمعية في نفس الوقت[21] .

---

[19] إسماعيل صبري عبد الله، المرجع السابق، ص : ٤ .

[20] محمد ياسر الخواجة، المرجع السابق، ص : ٣٧

[21] محمد ياسر الخواجه، المرجع السابق، ص : ٣٦.

كما يجسد الفكر الاشتراكي اهتماما بالإنسان الذي هو محور التنمية البشرية، فنجد مثلاً كارل ماركس يؤكد أن العمل هو المحور والعنصر الرئيسي للحياة المادية في المجتمع، فمن خلاله – أي العمل والنشاط الإنتاجي – يستطيع الفرد الوفاء بضرورات الحياة، وإشباع حاجياته الأساسية مثل المأكل والملبس والمأوى... الخ. أي أن هذا النشاط الإنتاجي يمثل شرطًا أساسيا لوجود المجتمع، وقد عبر – إنجاز – عن ذلك بقوله "يتعين على الإنسان قبل كل شيء أن يأكل ويشرب ويجد مأوى وملبس، قبل أن يبحث عن السياسة والعلم والفن والدين..الخ. ولا شك أن البيئة الجغرافية والسكان يعتبران من المتطلبات والمستلزمات المادية الأساسية اللازمة لعملية الإنتاج. ولكن بالرغم من أن الظروف المادية الطبيعية تمارس تأثيرا عظيما على مجرى التطور الاجتماعي، فقد تعجل به أو تعوقه وتؤخره، فإنها لا تشكل أساس التطور التاريخي، ولا تحدد شكل النظام الاجتماعي. فقد توجد أنساق اجتماعية مختلفة في نفس البيئة الطبيعية، وهذا ينطبق أيضا على الكثافة السكانية التي يكون لها آثار متفاوتة في الظروف التاريخية

المتعددة ويستجيب الإنسان دائما للبيئة الطبيعية. ولكن استجابته هذه ليست استجابة سلبية، ولكنها استجابة إيجابية بمعنى أنه يؤثر في هذه البيئة تأثيرا إيجابيا بقصد الحصول على القيم المادية التي يحتاجها لبقائه كالملبس والمسكن والمأكل، ويستخدم الإنسان في إشباع هذه الحاجات أدوات عديدة لا يختارها بطريقة عشوائية، ولكنها تنتقل عبر الأجيال، ويطرأ عليها التغييرات والتعديلات والتحسينات، أي أن هذه الأدوات متطورة، ولكن تطور هذه الأدوات يسير بصورة متتابعة ومرحلية، وذلك لأنه لم يكن بمقدور الإنسانية مثلاً أن تنتقل فجأة من استخدام الفأس الحجرية إلى استخدام الطاقة النووية؛ فالعملية التطورية عبارة عن سلسلة تتكون من حلقات فكل مرحلة تطورية تعتمد على المراحل التي سبقتها والخبرة الإنتاجية المتراكمة، ويتعين على الإنسان دائما أن يعتمد على هذه الخبرة الإنتاجية المتراكمة بالتدريج وعلى مهارات العمل وعلى معرفة شعب بلد ما أو شعب بلد آخر أكثر تقدما، والإنسان هو القادر على خلق هذه الأدوات

الإنتاجية واستخدامها لأنه يملك المهارة والخبرة في العمل[22].

هذا فضلاً عن أن الفكر الاشتراكي هو أول من اهتم وعبر عما يؤدي إليه النظام الرأسمالي الصناعي من استلاب لإنسانية الإنسان Dehumanization واغتراب العمل البشري Alienation of labour ففي رأي ماركس، لا سيما في كتاباته المبكرة أن العمل هو في الأصل فعل خلاق يعبر به الإنسان عن ذاته، ويتصل من خلاله بالطبيعة وبالمجتمع، ويتجاوز الوظائف الحيوانية المحضة من أكل ونوم وإنجاب، إلى نشاط يعيد من خلاله تشكيل العالم. لكن علاقات الإنتاج في المجتمع الصناعي الرأسمالي تنتهي بالفصل الكامل بين العامل ونتاج عمله، وتحول عمله بالذات من تعبير عن ذاته الإنسانية إلى سلعة تباع في السوق، ويفقد الإنسان في خضم تسويقها إنسانيته ، ويتحول كدحه من كونه نشاطًا يقوم به من منطلق حاجته الإنسانية إلى أن يكون فعالاً

---

(22) Wilbert. E.Moore & Robert.. Cock, Readings on social change, prentice Hall inc, Englewood cliffs, New jersey, 1967,pp: 14 – 15.

وخلاقًا. ليصبح وسيلة يضطر إليها لكي يبقى على قيد الحياة، وتنتهي علاقات الإنتاج في المجتمع الصناعي الرأسمالي إلى أنه كلما زاد تراكم السلع من نتاج العمل البشري وزادت قيمته ، كلما انخفضت قيمة الإنسان وزادت الغربة بين الإنسان ونتاج عمله[23].

ولا يقتصر استلاب إنسانية الإنسان على فئة العمال الكادحين، فإن تحويل الإنسان العامل من إنسان إلى شيء أو سلعة تباع وتشترى في السوق لا تضع المالكين المتصرفين في هذه السلعة في وضع أفضل. ففئة الرأسماليين هي أيضا تصبح مسلوبة الصفات الإنسانية، وتصبح قوة المال وليس الصفات الإنسانية هي الحاكم وهي السلطان، ولسان حال صاحب المال يقول: ليست صفاتي الإنسانية هي التي تحدد من أنا ومن أستطيع أن أكون، بل قوة مالي. قد أكون قبيحا، ولكن بإمكاني أن أشتري أجمل امرأة في العالم. إذن فأنا قبيح والمال يقهر القبح.. قد أكون سيئًا وفاسدا وضيق الأفق ولكن المال يحقق لصاحبه الاحترام،

[23] إسماعيل صبري عبد الله، المرجع السابق، ص : ٣٧.

ومادام المال هو الخير، فإن صاحب المال هو الإنسان الخير[24].

كما تجسد النظريات السيكولوجية أو السلوكية في التنمية اهتماما بالغًا بالإنسان، باعتباره هدف التنمية ووسيلتها، حيث نجد دانيل ليرنر الذي أجرى دراسة أمبيريقية في عام ١٩٥٠ على سبعة مجتمعات انتقالية هي تركيا واليونان ومصر ولبنان والأردن وسوريا وإيران بهدف التعرف قدر الإمكان على مدى تعرف الأفراد في هذه المجتمعات للوسائل الإعلامية، واتجاهاتهم المختلفة إزاء برامج التنمية الاجتماعية والسياسية المنفذة في بلادهم، والوقوف على أهم التغيرات التي أحدثتها التنمية أو التحديث في هذه البلدان يؤكد أن تحديث المجتمع وتحوله من النمط التقليدي إلى النمط الحديث، يتم من خلال الفرد والبيئة معا. وبعبارة أخرى فإن معدل التغير الاجتماعي والتحديث في كل مكان هو نتاج لعدد الأفراد الذين يمثلون نمط أو فئة الانتقاليين، فكلما كان هناك عدد أكبر من الأفراد الذين يحاولون جاهدين الأخذ بما هو

[24] إسماعيل صبري عبد الله، المرجع السابق، ص ص : ٣٧ – ٣٨.

حديث في بلد ما، كلما كانت مستويات الأداء ومؤشرات الحداثة عالية، وتتمثل الحداثة في المشاركة في الحياة العامة (السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.. إلخ) تلك المشاركة التي يكتسبها الأفراد عن طريق التعليم والقدرة على التقمص العاطفي. وبذلك يتناول ليرنر التنمية أو التحديث في ضوء اكتساب خصائص سلوكية أو سيكولوجية معينة، تلك الخصائص التي يكتسبها الأفراد من خلال القنوات التي يقدمها المجتمع بقصد مساعدتهم على تغيير أسلوب حياتهم التقليدي إلى أسلوب حياة يتسم بالحداثة[25].

هذا فضلاً عن أن ليرز قد أوضح أنه من الضروري على المجتمع التقليدي الذي يبغي تحديث ذاته أن يعبئ الأفراد الانتقاليين الذين يشاركون بإرادتهم في اكتساب الأساليب الحديثة والمهارات التي من خلالها يشكلون مستقبلهم في المجتمع، ويتمثلون القيم المستحدثة التي تواكب

---

(25) Daniel Lerner, The passing of Traditional Society, Modernizing the Middle East, Third Edition, The Free press, New York,1966:78

التحديث وتعضده، ولا تكتسب هذه المهارات والمشاركة إلا من خلال وسيلة وقدرة خاصة وهامة تميز المجتمع الحديث، يطلق عليها ليرنر القدرة على التقمص العاطفي Empathy ويعني بها الوسيلة التي تمكن الأشخاص الذين تميزوا بالحركة حديثًا من أن يعملوا بكفاءة في عالم حديث. كما تتمثل أيضا في قدرة المرء على أن يرى نفسه في مكان الشخص الآخر الحديث، أي أن الفرد يتقمص السمات والخصائص الحديثة التي يراها في الحديثين الآخرين، ويسعى إلى تحقيقها في ذاته؛ وبذلك يتحول الفرد ويتغير ويكتسب كل ما هو جديد ، مثال ذلك البقال البلجاتي في قرية بلجات التركية الذي كان يتمنى دائما أن يكون مثل البقالين الذين يعملون في أنقره، ويمتلكون محلات تجارية كبيرة، وكان يرتدي ملابس على الطريقة الحضرية في القرية، حيث كان يرتدي نوعا من رباط العنق بالرغم من أنه وِلدّ وتربى في قرية بلجات، أي أنه كان يعيش في عالم مليء بالخيالات والتهيؤات، ويميل إلى كل ما هو مختلف وغير مألوف، وكان يردد دائما... إنني أريد أشياء أفضل، كنت أحب أن يكون لي محل بقالة كبير في المدينة، وأن يكون لي منزل

جميل، وأرتدي ملابس جميلة. وهكذا يرى ليرنر في القدرة على التقمص العاطفي المدخل الحقيقي للتنمية والتحديث؛ لأنها تعين المجتمع على تحقيق التنمية[26].

أما دافيد ماكليلاند David. C.Mcclelland فقد أكد في دراسته الشهيرة"مجتمع الإنجاز Achieving Society على ضرورة الربط بين الدوافع النفسية لا سيما الدافع إلى الإنجاز والتنمية الاقتصادية. موضحا أن الدافع إلى الإنجاز يؤدي إلى النمو الاقتصادي. كما أن تحقيق التنمية الاقتصادية في أي مجتمع من المجتمعات البشرية يعتمد بصفة أساسية على وجود مجموعة من المنظمين ذوي بناء نفسي خاص يشجعهم ويدفعهم إلى الاجتهاد والابتكار والمخاطرة والإنجاز بغية تحقيق أهداف اجتماعية تتمثل في تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي. كما تربط هذه الدراسة بين التنمية الاقتصادية والقيم، حيث تذهب أيضا إلى أن المجتمع المتخاف إذا أراد البدء في تنمية نفسه اقتصاديا، فلابد له من دعم الشعور بالحاجة إلى الإنجاز لدى

---

(26) Ibid, pp : 43 – 46.

الأفراد من خلال التربية والتنشئة الاجتماعية في المدرسة والأسرة والمجتمع، وتشجيع المجتهدين والمجددين للدخول في ساحة العمل الاقتصادي. كما أنه من الضروري فهم بعض القوى التي تكمل في الإنسان نفسه، وفي دوافعه الأساسية والطريقة التي ينتظم بها في علاقاته مع رفاقه(27). وهكذا يتبين لنا أن ماكليلاند قد ركز على تعظيم أهمية الإنسان باعتباره هدف ووسيلة التنمية، ذلك الإنسان الذي يعد محور التنمية البشرية.

كما نجد إفرت هيجن Everett. E. Hagen يشير في كتابه – عن التغير الاجتماعي والتنمية الاقتصادية – إلى أن المستوى العالي من الإبداع والخلق هو الدعامة الرئيسية لإحداث التنمية الاقتصادية، أي أن الشخصية الإبداعية تمثل ضرورة أساسية في التنمية الاقتصادية، وأن التقدم التكنولوجي يتطلب خلق تنظيم اجتماعي وسياسي واقتصادي جديد، وشبكة علاقات اجتماعية جديدة، أي لا بد

---

(27) David. C. Mcclelland, The Achieving society, First Edition, van Nostrand company inc, u.s. of America, 1967, pp. 1-3

من تغيير البناء الاجتماعي التقليدي، وتغيير الاتجاهات بالشكل الذي يتفق وأهداف التنمية المبتغاة، حتى يتحقق النمو الاقتصادي، وبعبارة أخرى فإن التقدم التكنولوجي في البلدان النامية يتطلب درجة عالية من الخلق والإبداع ، كما حدث في الغرب. كما أن هذا التجديد لا يتطلب فقط تغيرات تكنو اقتصادية Techno-economic، ولكنه يتطلب أيضا تغيرات اجتماعية تفوق في أهميتها على أهمية المتغيرات الأخرى؛ ولهذا فإن الانتقال إلى مرحلة النمو الاقتصادي يصاحبه تغيرات اجتماعية وسياسية وثقافية، ولابد أن تضع أي نظرية للنمو الاقتصادي في اعتبارها البناء الاجتماعي والشخصية والسلوك[28].

أما **شومبيتر** فإنه أول من مجد دور المنظم، واعتبره القوة الأساسية في التنمية الاقتصادية، تلك التنمية التي تستند إلى دعامتين أساسيتين هما: المنظم والاختراعات والتجديدات التي يقوم بها المنظم الذي يمثل حجر الزاوية في عملية

(28) Everett. E. Hagen, On the Theory of social change, First published, Tavistock publication, London, 1962, pp. 30 – 35.

التنمية الاقتصادية، كما ركز أيضا على أهمية العوامل الاجتماعية والنفسية التي تحيط بطبقة المنظمين ومنها المقدسات الاجتماعية والتكوين الطبقي ونظم التعليم وما شابهها، وعلى الأخص مدى تقدير المجتمع لرجال الأعمال الناجحين والنظرة الاجتماعية لهم[29].

كما شهدت السبعينات والثمانينات تطورا أسهم فيه الاقتصاديون الأكاديميون الذين ينتمون في أصولهم وفي اهتماماتهم بدرجات متفاوتة إلى العالم الثالث. ويعزى إلى عدد من هؤلاء الفضل في تقارير التنمية البشرية الصادرة عن الأمم المتحدة ومن أهمهم الأستاذ أمارتياسن Amartyasen الذي ركز العديد من إسهاماته الفكرية في العقد الماضي على تطوير المفهوم الاقتصادي للعلاقة بين السلع المنتجة والإنسان، وعلى نقد ثلاثة مفاهيم تقليدية للتنمية تشخص التنمية بأنها (١) التوسع في إنتاج البضائع

---

(29) بنيامين هيجنز، التنمية الاقتصادية (المبادئ، المشاكل والسياسات) العدد ١٢١ من سلسلة اخترنا لك، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، غير مبين تاريخ النشر، ص ص: ٣٤ – ٣٥.

والخدمات أو بأنها (٢) الازدياد في المنافع utilities وبأنها (٣) تلبية الحاجات الأساسية Basic Needs. وفي مقابل تلك المفاهيم يطرح سن مفهوم الاستحقاقات entitlements ومفهوم القدرات capabilities. ففي نهاية المطاف ينبغي أن تعني عملية التنمية بما يستطيع الناس أن يفعلوه أو أن يمتنعوا عن فعله، مثل أن يعيشوا لمدة أطول، وأن ينجوا من المرض، وأن يتمكنوا من القراءة والكتابة والتواصل والمشاركة في الأنشطة الأدبية والعلمية.. إلخ. وبعبارات كارل ماركس: أن يتم استبدال سيطرة الظروف والحظوظ على الإنسان، بسيطرة الإنسان على الحظوظ والظروف[30].

إن السلع (البضائع والخدمات) وإن كانت ذات قيمة، إلا أن قيمتها ليست في ذاتها، بل فيما تقدمه للإنسان، أو بالأحرى فيما يستطيع أن يفعله بها، ولو صح الافتراض أن قدرات الأشخاص تتصل بشكل مباشر بحجم السلع المتوفرة للاقتصاد الوطني، لما كان ثمة ضير في تركيز

---

[30] إسماعيل صبري عبد الله، المرجع السابق، ص: ٣٩.

التنمية على التوسع في إنتاج السلع بالجملة. لكن مثل ذلك الافتراض غير صحيح في مطلق الأحوال، ليس فقط بسبب إشكالية توزيع الناتج الوطني على الأسر وعلى الأفراد، ولكن أيضا بسبب إشكالية تحويل السلع إلى "قدرات"؛ إذ يعتمد هذا التحويل على عدد من الثوابت مثل العمر والجنس والصحة والعلاقات الاجتماعية والخلفية الطبقية ومستوى التعليم والمذهب الديني وعوامل أخرى متنوعة[31].

ولنأخذ مثلاً حالة المواد الغذائية ومستوى التغذية. في هذه الحالة نجد أن مستوى التغذية للناس لا يعتمد فقط على متوسط توفر الغذاء للفرد الواحد في المجتمع، ولكن أيضا على اعتبارات توزيع الغذاء المتوفر، وحصول الفرد الواحد على حاجته منه، هذه الحالة التي تختلف بين الأفراد باختلاف السن والجنس بين ذكور وإناث، واختلاف الإناث بين حوامل ومرضعات وخلاف ذلك، واختلاف الأفراد في مستوى تعليمهم وطبيعة نشاطهم وطبيعة البيئة المناخية التي يعيشون فيها، ومدى إلمامهم بالثقافة الصحية والغذائية،

---

[31] إسماعيل صبري عبد الله، المرجع السابق، ص: ٣٩. – ٤٠.

ومدى حصولهم على الخدمات الصحية.. إلخ. وإذن فإن "قدرة"أي فرد في الحصول على مستوى التغذية الذي يحتاجه لا يرتبط بأية صورة مباشرة بتوفر المواد الغذائية على المستوى الوطني. وإذن فإن حل مشكلة التغذية لا يتعلق بتنمية كمية المواد الغذائية وتوفيرها بصورة إجمالية، وإنما يتعلق بتنمية "قدرات"الأفراد حتى يكون بإمكانهم ليس فقط الحصول على المادة الغذائية وحيازتها بل المعرفة بوسائل الانتفاع بها بصورة صحية[32].

وتعتمد القدرة الاقتصادية لأي شخص على الاستحقاق الذي يستطيع التصرف به، ويعتمد هذا الاستحقاق على جملة ما للشخص من دخل وممتلكات وقابلية للعمل والكسب، وتقاس بما يستطيع جمعه من المال والحصول على حزم بديلة من السلع تعادل في قيمتها ذلك المال، وواضح أن جملة الاستحقاق تحدد لصاحبها ما بقدرته أن يحوزه من بضائع أو خدمات وما ليس بقدرته، ويمكن اعتبار عملية التنمية أنها عملية توسيع قدرات؛ وبالتالي استحقاقات الناس، ولما كانت

---

(32) إسماعيل صبري عبد الله، المرجع السابق، ص: ٤٠ .

السلعة الأساسية الوحيدة التي يستطيع معظم الناس تسويقها بداية هي عمليهم البشرى؛ لذلك فإن مقدار الاستحقاق الذي يتمتع به أي شخص يعتمد بشكل رئيسي على فرصة العمل التي يحوزها، وعلى الأجر الذي يتقاضاه لقاء عمله وعلى أسعار السلع التي يرغب في ابتياعها[33].

وهكذا يتبين لنا أن مفهوم التنمية البشرية، ليس وليد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي صدر لأول مرة في عام ١٩٩٠، ولكنه موضوع قديم حيث عالج الفلاسفة وعلماء الاقتصاد وعلماء الاجتماع قضية الإنسان باعتباره وسيلة التنمية وهدفها، وأنه ينبغي أن تتجه الجهود والبرامج الإنمائية إلى الارتقاء بنوعية حياة الإنسان، وتنمية قدراته وتوظيف هذه القدرات.

وفي ختام هذا العرض لنشأة وتطور مفهوم التنمية البشرية، لا بد من التنويه بجهد جامعة الأمم المتحدة، فقد قسمت الجامعة نشاطها (وهو بحثي خالص لأنها لا تعطي درجات علمية) بناء على توجيه من يوثانت أمين عام الأمم المتحدة الذي أخرجها إلى الوجود إلى ثلاثة

---

(33) إسماعيل صبري عبد الله، المرجع السابق، ص: ٤٠.

أقسام منها قسم سمي قسم التنمية البشرية والاجتماعية (١٩٧٦). وقد نفذ هذا القسم من ضمن ما نفذ من مشروعات بحثية متعمقة برنامجا أسماه"مقاصد وعمليات ومؤشرات التنمية Gpid"، وتضمن هذا البرنامج الطموح دراسة بدأت في ١٩٨٠ تحت اسم التنمية البشرية. وكان هذا التوجه طبيعيا؛ لأن الفكرة التي حكمت البرنامج Paradigm كانت "تنمية الإنسان، كل الإنسان، وكل الناس". وقد نشرت مجموعة بحث التنمية البشرية في ١٩٨٦ كتابا عن استكشافاتها الجماعية في الموضوع، وهو كتاب قيم ومضيء، ولكنه لا يضم إسهاما من اقتصاديين، مع أنه جمع باحثين من الشمال والجنوب، وبالقطع هاجم عدد من الباحثين الفكرة الأساسية paradigm للاقتصاد الأكاديمي، ونفوا بسهولة مفهوم الإنسان الاقتصادي Homo economics، وأخضعوا مفهوم العقلانية الاقتصادية للنقد في مواضع كثيرة، ولكنهم لم يجتذبوا حتى بعض الاقتصاديين الأكاديميين من الجامعات الأمريكية الذين كتبوا في نقد الأوضاع القائمة في تدريس الاقتصاد[34].

---

[34] إسماعيل صبري عبد الله، المرجع السابق، ص: ١١

الفصل الثاني

قيـــاس التنميـــة البشــرية

الفصل الثاني

قياس التنمية البشرية

يمثل هذا الفصل محاولة علمية تستهدف تسليط الضوء على أساليب التنمية البشرية تلك الأساليب التي تتجسد في استخدام مجموعة من المؤشرات والمقاييس التي نستدل من خلالها على حالة التنمية البشرية في مكان وزمان معينين، وحين نتحدث عن مؤشرات التنمية البشرية إنما نتحدث في الوقت نفسه عن مؤشرات الحاجات الإنسانية أو مؤشرات التنمية الاجتماعية كما يطلق عليها أحيانًا، والمؤشرات عموما هي دلالات على أمور أو أحوال معينة، وقد تصاغ هذه المؤشرات في صورة كيفية كإبداء ملاحظة على أمر من الأمور، حين يقال مثلاً إن وجه فلان مصفر اليوم كمؤشر على الإرهاق أو المرض، أو حين يقال إن الطلاب "يزوغون"من الدراسة كمؤشر على عدم الفاعلية أو الجاذبية في العملية التعليمية، وهكذا يمكن اعتبار العديد من الملاحظات أو التعليقات على حالات فردية أو اجتماعية مؤشرا للدلالة على ظواهر معينة، وهذه بطبيعتها مؤشرات

كيفية تعبر عن اتجاه ملحوظ يدركه المرء بالمشاهدة والمتابعة لمسألة من المسائل التي تسترعي انتباهه من خلال المعايشة والمراقبة لها، وهذه المؤشرات الكيفية لا يمكن إنكار قيمتها في حياتنا العادية، وفي تقديرنا لكثير من المواقف وفي إصدارنا للرأي والحكم، ولعلها في بعض الحالات تكون مثارا للتدقيق والاختبار عن طريق مزيد من الملاحظة والمتابعة للتأكد من صحتها، بل وقد تؤدي إلى التثبت منها بطريقة كمية إحصائية، وعلى سبيل المثال حين يسأل الطبيب المريض عن قابليته للأكل فيجيب المريض بأنه فاقد الشهية، أو حين يسأله عن قدرته على رؤية الأشياء من بعد أو على القراءة في كتاب، فيجيب المريض بأنه تحدث له حالة من "الدوخان أو الاهتزاز" في الحالة الثانية، ومن هذه المؤشرات الكيفية يبدأ الطبيب في عمل الاختبارات اللازمة وصولاً إلى المؤشرات الكمية المحددة للحالة المرضية[35].

---

(35) حامد عمار، المرجع السابق، ص: ٥٧.

كذلك تستخدم المؤشرات في تقييم حالة الإنسان ونوعية الحياة في مجتمعه، وتتم الاستفادة من هذه المؤشرات من خلال التعرف على مدى مكان حققه توظيف الموارد واستثمارها من إشباع لاحتياجات الإنسان وحاجاته ومطالبه، أي التعرف على التوظيف الأمثل للموارد في تفاعلها وتأثيرها على حالة التنمية البشرية في جوانبها المادية والاجتماعية والثقافية والمعنوية والروحية، وفي الحالة التي تستخدم فيها المؤشرات الاجتماعية/ البشرية أداة للتقييم بالنسبة لإشباع الحاجات الإنسانية يمكن أن نتصور أن هناك حدا أدنى للإشباع يمثل المستوى الأدنى للعيش ومجرد البقاء، وأن هناك حدا أقصى لدرجة الإشباع، ويتم تقييم الوضع الراهن بين حدي هذا المعيار من مستوى البقاء مرموزا له بدرجة (صفر) إلى مستوى الإشباع الكامل مرموزا له بدرجة (١٠٠)، ويمكن أن تتحدد هاتان النقطتان في بعض الحالات على أساس اعتبارات بيولوجية كالحاجة إلى سعرات حرارية محددة من التغذية وفق النشاط الذي يقوم به المرء؛ مما أمكن وضع مقننات عامة لها، فإذا ما نقص الاستهلاك عن هذا المقنن أدى ذلك إلى مؤشرات

لنقص التغذية بدرجات حسب تفاوت النقص عن المعدل المقنن بيولوجيا، وإذا ما زاد عن ذلك فإنه يكون من باب التزيد والوفرة، وقد تكون لهذه الزيادة أحيانًا آثار سلبية[36].

والاستفادة من المؤشرات الاجتماعية البشرية في عمليات التقييم قد تكون خطوة تعين على التخطيط في المدى القريب والمتوسط على الأقل، فمن خلال العلاقة بين استخدام الموارد وما انتهت إليه من مؤشرات في فترة زمنية سابقة يمكن وضع مؤشرات تخطيطية للتنمية البشرية في فترة زمنية لاحقة مع افتراض ثبات المتغيرات الأخرى أو مع تطوير تلك المتغيرات، ويكون للترابط بين المؤشرات والموارد دور في اتخاذ السياسات التخطيطية كأن يقال كم من التحسن في الحالة الصحية يتمشى مع كم من التحسن في الحالة التعليمية، مع كم من التغير في ضبط السكان ومعدلات الزيادة في نموهم الطبيعي، ومن خلال تحديد المؤشرات تلك كالقطاعات وما ينتظر من تفاعلات تعزز به مدخلات كل قطاع مدخلات القطاعات الأخرى يمكن

(36) حامد عمار، المرجع السابق، ص: ٥٩.

وضع الأهداف التخطيطية الجديدة، وما تحتاج إليه من موارد مادية وبشرية، ويتم ذلك في ضوء الإنجاز أو القصور الذي حدث في دلالات المؤشرات الاجتماعية خلال خطة التنمية السابقة أو خلال فترة زمنية محددة، وقد يكون التقييم الناتج عن حركة المؤشرات الاجتماعية خلال فترة ما مؤديا إلى تغيير في أولويات التحسن في قطاعات معينة على حساب الثبات النسبي لتحسن المؤشرات في قطاعات أخرى في إطار التوظيف الأمثل للموارد ولتحقيق تنمية بشرية أشمل على المدى الزمني الأبعد[37].

كثير من البيانات الإحصائية تمثل مادة خام في صورة أرقام مطلقة، قد نجد مثلاً في إحصاءات وزارة التربية والتعليم أن عدد التلاميذ الملحقين بالمرحلة الأولى من التعليم ٦ ملايين تلميذ عام ١٩٨٧، وأن عددهم عام ١٩٧٠ كان ٥ ملايين، فهذان العددان المطلقان لا يمكن المقارنة بينهما لمعرفة ما إذا كان قد حدث توسع في هذه المرحلة نحو تقييم التعليم في المرحلة الابتدائية؛ ولذا وجب نسبة كل

---

(37) حامد عمار، المرجع السابق، ص: ٦٠.

من هذين الرقمين إلى مجموع عدد الأطفال الملزمين بالالتحاق بهذه المرحلة من إجمالي عدد السكان في كل من هاتين السنتين، وهي الفئة العمرية من سن ٦ – ١١ في معظم الأقطار العربية؛ وبهذه النسبة نحصل على مؤشر لمعدل الاستيعاب أو الالتحاق للتلاميذ في كل من السنتين بهذه المرحلة، بما يمكن من الحكم على الجهد التعليمي الذي بذِلَ، ومدى التقدم في عملية استيعاب الأطفال الملزمين وتوفير فرص التعليم لهم[38].

ولذلك فإن المؤشرات الاجتماعية/ البشرية، إنما هي مقاييس تصاغ أو تنتج أو تؤلف من المعطيات الإحصائية الخام، وهي تؤلف في ضوء ما يتاح من معطيات إحصائية رسمية وغير رسمية. كما أن نظام المؤشرات وطريقة إنتاجها وتركيبها يكمن وراءه هدف معين أو افتراض خاص؛ ومن ثم فإن البيانات الإحصائية في مادتها الخام، وصياغة المؤشرات منها لا تمثل موقفًا محايدا من الظاهرة التي نريد حصرها أو التأشير إلى حالتها. ولكن ذلك إنما يتأثر

---

[38] حامد عمار، المرجع السابق، ص: ٦٠.

بتصورات أيديولوجية معينة تدعو إلى إحصائها والتعرف على مراتبها من الهدف الأيديولوجي، سواء ارتباط هذا الهدف بكفاءة النظام الاجتماعي القائم أو استهداف حركة التغير والتغيير فيه. لماذا يحصر التعداد عدد الأميين مثلاً؟ ولماذا تحصر مسوح القوى العاملة عدد العاملين والمتعطلين؟ ولماذا نهتم بتقدير معدل مشاركة المرأة في قوة العمل؟ إن وراء جمع هذه البيانات وصياغة مؤشرات معينة منها محاولة للتحقق من افتراضات معينة ولمتابعة اتجاهات التغير فيها[39].

أساليب قياس التنمية البشرية ومؤشراتها:

شرع الباحثون في عدد من الجامعات ومعاهد البحوث الغربية والمنظمات الدولية، في تطوير مقاييس للتنمية بصفة عامة، والتنمية البشرية بصفة خاصة، وقد اختلفت اتجاهاتهم فهناك من حاول تعديل المقياس التقليدي لنمو الناتج لكي يضمنه بعض الاعتبارات التوزيعية تمشيا مع الاهتمام بأوضاع الفقراء، ومنهم من سعى لصياغة مقياس لدرجة

---

[39] حامد عمار، المرجع السابق، ص: ٦٥.

التغير في الهيكل الاقتصادي تمشيا مع التركيز على الجوانب الهيكلية في مفهوم التنمية. ومنهم من ابتغى تركيب مقياس بديل أو مكمل لمقياس الناتج القومي الإجمالي تمشيا مع المفهوم الموسع للتنمية والتركيز على تحسين نوعية الحياة، وبينما دارت بعض المحاولات في إطار تعديل المقياس التقليدي المبني على الناتج القومي الإجمالي، جرت محاولات أخرى لتجاوزه سواء مع الاحتفاظ بفكرة المقياس الواحد (المؤشرات المركبة)، أو بالتخلي عن هذه الفكرة وقياس التنمية بدلالة عدد من المؤشرات يغطي كل منها جانبا من جوانب التقدم الاجتماعي (حركة المؤشرات الاجتماعية). وبالإضافة إلى هذه المحاولات، ثمة محاولات أخرى يمكن القول إنها مازالت في طور التجريب[40].

وسنحاول في هذا المقام تسليط الضوء على بعض المؤشرات والمقاييس الكلاسيكية والمعاصرة التي تستخدم في قياس التنمية البشرية.

---

(40) إبراهيم حسن العيسوي، مناهج قياس التنمية، مذكرة خارجية رقم ١٤٤٦، معهد التخطيط القومي، القاهرة، ديسمبر ١٩٨٧، ص ص : ١٦ – ١٧.

١ - مؤشر نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي في السنة:

إن هناك مؤشرات نقدية تستدل من خلالها على حالة التنمية البشرية في المجتمع منها مؤشر "نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي في السنة"، ذلك المؤشر الذي يعد في تقييمه لأحوال التنمية البشرية (أو التقدم) من أقدم المؤشرات بل وما يزال من أكثرها استعمالاً. وقد يظهر في صورة نصيب الفرد من الدخل القومي، والفرق بين الناتج والدخل بشكل مبسط هو خصم تكلفة الإنتاج من الأول للحصول على الثاني، وكلا المصطلحين يمثلان في صورة نقدية مجموع ما ينتجه أفراد المجتمع من سلع وخدمات وعائد استثماراتهم ونشاطاتهم في داخل المجتمع ومن خارجه، ويتم تسمية الناتج القومي في اللغة الدارجة الإنجليزية "الكعكة القومية" التي خبزها المجتمع خلال سنة واحدة، ويقوم بالتصرف فيها خلال تلك السنة، وبقسمة الناتج أو الدخل القومي على عدد السكان في نفس السنة تحصل على تقدير لمتوسط نصيب الفرد من الناتج القومي، أي متوسط نصيب الفرد من الدخل المتولد من جملة عوامل

الإنتاج المستخدمة وذلك في صورة نقدية، وللمقارنات الدولية يتم تحويل القيمة النقدية إلى قيمته بالدولار بحسب أسعار الصرف المعتمدة في التجارة الدولية في ذلك الوقت(41).

ويتفرغ من متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي إيجاد مقارنات أو سلاسل زمنية للتعرف على النمو في متوسط نصيب الفرد من سنة إلى أخرى أو من فترة زمنية إلى أخرى، وذلك بالأسعار الثابتة؛ ومن ثم فإننا نجد أن خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبخاصة في العالم الثالث تضع معدل النمو السنوي خلال فترة الخطة للناتج القومي من بين الأهداف الرئيسية للنمو الاقتصادي، ومتوسط نصيب الفرد خلال الفترة الزمنية المحددة، وبيانات الناتج القومي متوافرة في الإحصاءات الرسمية الوطنية وفي الإحصاءات الدولية(42).

ومع التسليم بالدقة في المفردات التي بني عليها الرقم الإجمالي للناتج القومي، إلا أن هناك تحفظات كثيرة

---

(41) حامد عمار، المرجع السابق، ص: ٨٣ - ٨٤.

(42) حامد عمار، المرجع السابق، ص: ٨٤.

على استخدام مؤشر نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي أو من الدخل القومي. مثال ذلك أنه في الحسابات القومية التي يعتمد عليها التقرير النقدي للناتج القومي الإجمالي، تعتبر القيمة النقدية لمختلف مجالات النشاط الإنساني قيمة "محايدة" أي أن كل المنتجات ذات قيمة متساوية في منافعها وآثارها على الفرد والمجتمع؛ ومن ثم فإن متوسط نصيب الفرد من هذا الناتج الذي يتساوى فيه الحابل والنابل – كما يقال – لا يدل بالضرورة على الإشباع الحقيقي لحاجات الإنسان، وإلى جانب هذا فإن حسابات الناتج القومي يدخل فيها الإنتاج الحربي من الأسلحة والذخائر علما بأن نصيب هذا الإنتاج الحربي من الإنتاج المحل الإجمالي لا يعود بصورة مباشرة على رفاه الأفراد وتحسين نوعية حياتهم في معظم أقطار العالم الثالث. هذا فضلاً عن أن متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي لا يعبر عن الجانب التوزيعي للدخل بين مختلف طبقات المجتمع وشرائحه، وهو كذلك لا يعكس القيمة الشرائية للدخل والمتباينة لهذه الفئات الاجتماعية. وهكذا نرى أن مشكلة استخدام الناتج القومي الإجمالي تكمن في قيمة

مكوناته بالنسبة للتنمية البشرية وفي توزيع هذا الناتج بين مختلف عوامل الإنتاج، وكذلك بين مختلف الشرائح الاجتماعية[43].

هذا فضلاً عن أن الزيادة في معدل نمو الناتج القومي، يمكن أن تكون نتيجة لاستخدام أنواع من التكنولوجيا المتقدمة التي تؤدي إلى زيادة ضخمة في إنتاج السلع؛ وبالتالي يرتفع متوسط نصيب الفرد من هذا الناتج القومي. لكن هذا النوع من التكنولوجيا قد يؤدي إلى الاستغناء عن أعداد كبيرة من القوى العاملة التي تصبح في حالة بطالة رغم ما أدت إليه التكنولوجيا من ارتفاع في الناتج القومي وفي متوسط دخل الفرد[44].

ورغم ذلك كله فإنه يصلح كمؤشر مبدئي للمقارنة في نفس القطر بين فترة زمنية وأخرى (بالأسعار الثابتة طبعاً) لمدى التحسن في مستوى معيشة الأفراد، وكذلك يصلح للمقارنة بصورة عامة ومبدئية بين مختلف الأقطار

---

(43) حامد عمار، المرجع السابق، ص ص : ٨٤ - ٨٥.

(44) حامد عمار، المرجع السابق، ص ص ٨٥ - ٨٦

في الحالات التي يبرز فيها التفاوت في متوسط دخل الفرد السنوي بصورة واضحة؛ إذ لاشك أن متوسط دخل الفرد السنوي في بلد قد يصل إلى ٣ آلاف دولار في السنة له دلالة في المقارنة مع متوسط دخل في بلد آخر يبلغ ٦٠٠ دولار. وقد اتخذت مؤسسات التمويل الدولية، ومنظمات الأمم المتحدة مقياس متوسط دخل الفرد السنوي معيارا لكثير من تعاملها المالي ومعوناتها الفنية مع الدول الأعضاء، حيث يتم تصنيفها إلى دول متدنية الدخل، ودول متوسطة الدخل، ودول عالية الدخل، وفي جميع الحالات فإن متوسط نصيب الفرد في السنة من الناتج الدخل القومي الإجمالي، إذا لم تكن له القيمة المرجوة في قياس التنمية، إلا أنه لا يمكن الاستغناء عنه كأحد المتغيرات التي لا بد من أخذها بعين الاعتبار في محاولة الوصول إلى مؤشرات أكثر تقريبا لصورة الواقع المعيشي في أي مجتمع من المجتمعات ولمدى إمكانية إشباع الحاجات المادية (على الأقل) لسكان ذلك المجتمع[45].

---

(45) حامد عمار، المرجع السابق، ص: ٨٦

٢- مؤشر نصيب الفرد من الاستهلاك :

إن الاستهلاك وسيلة ضرورية للتنمية ولكن الصلات بينه وبين التنمية البشرية ليست صلات تلقائية؛ فمن الواضح أن الاستهلاك يسهم في التنمية البشرية، عندما يوسع نطاق القدرات ويثري حياة البشر دون أن يؤثر تأثيرا سلبيا على رفاه آخرين، ومن الواضح أنه يسهم في التنمية البشرية عندما يكون منصفًا تجاه الأجيال المقبلة، كما هو منصف تجاه الأجيال الحالية، ومن الواضح أنه يسهم في التنمية البشرية عندما يشجع الأفراد المفعمين بالحيوية والمبدعين، وكذلك المجتمعات المفعمة بالحيوية والمبدعة[46].

ولكن كثيرا ما تنفصم الصلات، وعندما يحدث ذلك فإن أنماط الاستهلاك واتجاهاته تصبح ضارة للتنمية البشرية؛ فالاستهلاك الذي يحدث اليوم يقوض قاعدة الموارد البيئية. وهو يفاقم التفاوتات، وتتسارع ديناميات علاقة الارتباط بين

---

[46] تقرير التنمية البشريةلعام١٩٩٨، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان١٩٩٨،ص:١

الاستهلاك والفقر وانعدام المساواة والبيئة، وإذا استمرت الاتجاهات دون أن يحدث تغير – أي إذا لم تحدث عملية إعادة توزيعه من المستهلكين ذوي الدخل المرتفع إلى المستهلكين ذوي الدخل المنخفض. وإذا لم يحدث تحول عن السلع وتكنولوجيات الإنتاج المسببة للتلوث إلى سلع وتكنولوجيات أنظف، وإذا لم يحدث ترويج للسلع التي تمكن المنتجين الفقراء، وإذا لم يحدث تحويل للأولوية عن الاستهلاك لأغراض التظاهر إلى تلبية الحاجات الأساسية – فإن مشاكل الاستهلاك والتنمية البشرية القائمة اليوم ستسوء[47].

إن الاستهلاك يجب أن يكون متقاسما ومعززا ومسئولاً اجتماعيا ومستداما متقاسما يكفل الحاجات الأساسية للجميع، ومعززا يبني القدرات البشرية، ومسئولاً اجتماعيا بحيث لا يؤدي استهلاك البعض إلى تعريض رفاه آخرين للخطر، ومستداما دون أن يرهن خيارات الأجيال المقبلة. كما أن حياة البشر هي نهاية الأمر حياة يغذيها ويديمها

---

(47) تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٨، المرجع السابق، ص: ١

الاستهلاك، ووفرة الاستهلاك ليست جريمة. بل لقد كانت في الواقع شريان حياة الكثير من التقدم البشري. والقضية الحقيقية ليست هي الاستهلاك ذاته بل هي أنماطه وآثاره؛ فأنماط الاستهلاك الموجودة اليوم يجب أن تتغير لتحقيق التقدم في التنمية البشرية غدا، ويجب أن تتحول الخيارات الاستهلاكية إلى واقع بالنسبة للجميع، ويجب أن تهدف نماذج التنمية البشرية التي ترمي إلى توسيع نطاق جميع خيارات البشر، إلى تحديد خيارات المستهلكين وتحسينها أيضا، ولكن بطرائق تعزز الحياة الإنسانية[48].

كما أن منظور التنمية البشرية لا يقصر النظر إلى الاستهلاك على الاستهلاك المادي من جانب الأفراد باستخدام دخلهم الخاص؛ فهذا النهج من شأنه أن يلتقط جزءا يسيرا فقط من السلع والخدمات التي تسهم في التنمية البشرية. ولكن من المهم أيضا – وبنفس القدر – أن يتوفر في حياة المجتمع المحلي سلع وخدمات جماعية وغير مادية كثيرة تقدم من خلال الإمداد العام. مثل الضمان الاجتماعي

---

(48) تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٨، المرجع السابق، ص : ١

والرعاية الصحية والتعليم والنقل، ويمضي نهج التنمية البشرية إلى مدى أبعد حتى من ذلك؛ إذ يشمل الاستهلاك الذي يخرج عن نطاق الاقتصاد النقدي، وهو استهلاك السلع والخدمات التي تقدم من خلال عمل بدون أجر – لا سيما عمل المرأة – وتلك التي تقدم من الموارد الطبيعية الموجودة في المشاعات البيئية، وعندما تؤخذ كل هذه الأشياء في الحسبان نجد منظورا أوسع بكثير للمستويات والأنماط الاستهلاكية لأي مجتمع[49].

ويعتبر مؤشر نصيب الفرد من الاستهلاك في السنة مؤشرا نقديا آخر، يستعمل لقياس مستوى المعيشة ودرجة إشباع الحاجات الإنسانية في المجتمع، وهو مؤشر مبسط أيضا من حيث استخدامه لبيانات الحسابات القومية، وهو الوجه الآخر لعمله الناتج القومي، ويمثل الاستهلاك القومي بصورة مبسطة جملة الإنفاق من الناتج القومي بما في ذلك استهلاك الأفراد والدولة، وبما في ذلك استيراد السلع والخدمات من الخارج وتصدير السلع والخدمات المنتجة

---

(49) تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٨، المرجع السابق، ص : ٣٨

محليا إلى الخارج، يضاف إلى ذلك القروض والمساعدات التي تستخدم في توفير السلع والخدمات التي يستهلكها المجتمع خلال السنة، وبقسمة جملة الإنفاق من الدخل القومي (باستثناء عمليات الادخار والاستثمار) على مجموع السكان يتم الحصول على متوسط نصيب الفرد السنوي من الاستهلاك[50].

كما أن هذا المؤشر يعد مقياسا لما يستهلكه الفرد من السلع والخدمات، وبالتالي فإن له دلالته على مستوى معيشة الفرد. ويفترض أن قيمة هذه السلع والخدمات لها تأثير مباشر على رفاه الإنسان، وأنه كلما زاد نصيب الفرد من الاستهلاك تحسنت حالة الرفاهية لديه. بيد أن هذا المؤشر يتعرض كمؤشر متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي إلى كثير من التحفظات، وأولى تلك الملاحظات تتصل بالعلاقة بين قيمة السلع والخدمات المستهلكة وعائدها النهائي، مما قد لا يعكس أو يجد بالضرورة درجة أو مستوى الإشباع الحقيقي للحاجات الإنسانية. وبعبارة أخرى فإن ما

---

[50] حامد عمار، المرجع السابق، ص ٨٦ - ٨٧

يستهلك من سلع وخدمات يعتبر مدخلات في إشباع الحاجات، وليس مخرجات نهائية تمثل الأثر المباشر في حالة الإشباع الإنساني[51].

أما الملاحظة الثانية حول هذا المؤشر تنطلق من أنواع السلع والخدمات التي تدخل في الحسابات القومية للإنفاق. فهي سلة مختلفة الأنواع والخصائص، ثم إن بعض ما يدخل في سلة السلع والخدمات قد يكون ضارا بحياة الإنسان في بعض الأحيان كالمبالغة في تعاطي الأدوية دون نصيحة طبيب، أو كاستهلاك السجاير أو الخمور أو حتى أنواع الحلوى. كما أن القيمة النقدية للسلع والخدمات المستهلكة أو المتاحة للاستهلاك لا تعني بالضرورة ما يحتاج إليه الفرد في إشباع حاجاته، هذا فضلاً على أن الإشباع إنما يعتمد على طريقة استخدام هذه الموارد لا على قيمتها النقدية[52].

ثم إن القيمة النقدية للسلع والخدمات المستهلكة قد تختلف في دلالتها وارتباطها بدرجة الإشباع بين مختلف الحاجات

---

(51) حامد عمار، المرجع السابق، ص ٨٧.

(52) حامد عمار، المرجع السابق، ص ٨٧.

الإنسانية. فيمكن القول بصورة عامة أن الارتفاع في متوسط تكلفة الفرد في نظام التعليم قد يكون ذا ارتباط موجب مع التحسن في مستوى الحالة التعليمية، وقد لا يصدق ذلك ضرورة بالنسبة لخدمات الإسكان، حيث نجد أن تقديرها في الحسابات القومية يتم على أساس القيمة الإيجارية للسكن، ومن المألوف أن الارتفاع في متوسط القيمة الإيجارية للسكن لا يعني بالضرورة تحسنًا في الحالة السكنية، بل العكس هو الصحيح في معظم الحالات، وهذا التفاوت في دلالة القيمة النقدية للسلع والخدمات المستهلكة في إشباع الحاجات لا يعني إطلاقًا عدم وجود ارتباط بينهما، بل إن معامل الارتباط يعتبر موجبا في كثير من الحالات[53].

كما يساق من التحفظات على هذا المؤشر، ما يساق على مؤشر نصيب الفرد من الدخل القومي، من حيث عدم شمول مؤشر الاستهلاك على ما قد يستهلك من بعض السلع والخدمات المنزلية والعائلية. يضاف إلى هذا إهمال المؤشر لبعد التوزيع في تفاوت الاستهلاك بين مختلف الفئات

---

(53) حامد عمار، المرجع السابق، ص ٨٨.

والشرائح الاجتماعية، ثم إن حجم الاستهلاك وزيادة نصيب الفرد منه قد تكون على حساب استنزاف الثروة وعوامل الإنتاج المادية بواسطة الجيل الحاضر على حساب الأجيال المقبلة، وقد تكون على حساب الاستدانة لاستيراد السلع والخدمات المطلوبة للاستهلاك. كما قد يكون الاستهلاك على أساس الاعتماد على المعونات والمنح من دول أجنبية؛ مما قد يعرض الاستقلال الوطني والاستقرار الداخلي لمخاطر التبعية عند توقف المعونات أو القروض[54].

ومن الملاحظات التي تستوجب الإشارة أن زيادة نصيب الفرد من استهلاك السلع والخدمات في سنة أو فترة معينة قد يعكس تشوها في مستوى الاستهلاك، حيث تسعى بعض الحكومات إلى إرضاء الجماهير بإغراق الأسواق بمختلف السلع الاستهلاكية الجديدة والمتنوعة بدرجة أكبر مما يتحمله الاقتصاد القومي. هذا فضلاً عن أن عددا من حاجات الإنسان ومطالب التنمية البشرية لا تدخل في نطاق استهلاك السلع والخدمات، ومن بين تلك الحاجات الجوهرية التمتع

---

(54) حامد عمار، المرجع السابق، ص ٨٨

بحقوق الإنسان والحريات الشخصية والاجتماعية، والمشاركة في تنظيم وإدارة السياسة والاقتصاد في المجتمع، وغير ذلك من الحاجات الإنسانية. وبالرغم من ذلك فإن هذا المؤشر في مجمله مؤشر مبسط أولي قد يستفاد منه بصورة إجمالية مع التحفظات المذكورة، وبخاصة في إدراك العلاقة بين السلع والخدمات المتاحة ومؤشرات إشباع بعض الحاجات الإنسانية في سنة معينة، أو من خلال سلسلة زمنية[55].

٣- مؤشر الأبعاد التوزيعية للسلع والخدمات:

في سياق دراسة مؤشرات التنمية الاجتماعية والبشرية في الإطار الإنمائي العام، سوف نتبع المعيار الذي اتخذه جان تنبركن في إحدى مذكراته غير المنشورة لمعهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية. وفي هذه المذكرة يرى أنه إذا كان لا بد من وضع تصنيف للتنمية الاقتصادية في صورة متقابلة مع تصنيف التنمية الاجتماعية، فإن اللحن المميز للتنمية الاقتصادية هو الإنتاج ومستلزماته وعملياته، بيد أن اللحن المميز للتنمية الاجتماعية هو التوزيع ومجالاته

---

(55) حامد عمار، المرجع السابق، ص ٨٩ - ٩٠

وآلياته. ويعتبر الإلمام بأبعاد التوزيع في عملية التنمية والتغيير الاجتماعي أحد المؤشرات الهامة في التنمية البشرية[56].

وتتفاوت أسس توزيع السلع والخدمات ومدى الإشباع منها حسب مفاهيم العدل الاجتماعي السائدة في المجتمع والتي تحكم عمليات التوزيع ومجالاته وآلياته، كما ترتكز قواعد العدل الاجتماعي على الأيديولوجية السياسية والاقتصادية للمجتمع، ولمفاهيم العدل الاجتماعي صور متعددة منها المساواة الكاملة للمواطنين أمام القانون في الحقوق والواجبات دون استثناء، والمساواة الاقتصادية بما يكفل توزيع السلع والخدمات لكل حسب حاجته، وأن تحقيق الرفاه للجميع أمر ممكن ولو على الأمد البعيد، وتوزيع ثمرات العمل، وأن نصيب الفرد إنما يتمشى مع إنتاجه ومنجزاته واستخدام معايير موحدة، وتطبيقها على الجميع بصرف النظر عما إذا كانت هذه المعايير ذاتها محققة للعدل والمساواة في نهاية التحليل، وإنما المهم هو

---

(56) حامد عمار، المرجع السابق، ص ٩٢ – ٩٥.

تطبيقها حرفيا دون اعتبارات خارج حدود هذه المعايير ومضامينها كما أن الدراسة الفاحصة للعلاقة المتبادلة بين النمو الاقتصادي وأنماط التوزيع ومستويات المعيشة، تعد من مجالات البحث الضرورية لمزيد من التعرف على تفاعل العوامل والسياسات المؤدية إلى التنمية البشرية والوفاء بالحاجات الإنسانية المتنوعة، وما قد يتفرع من هذه الدراسات من بيانات ومؤشرات[57].

وللتوزيع أبعاد مختلفة ومتعددة فله دلالته النقدية مثال ذلك أنه غالبا ما تظهر عملية التوزيع في الدخول أو في استهلاك أو في إتاحة الخدمات في صورة نقدية إذ يقال مثلاً أن ٤٥٪ من السكان يتراوح متوسط دخلهم بين ٥٠٠ – ٦٠٠ دولار في السنة، وأن ٥٪ من السكان يتراوح دخلهم بين ٣٠٠٠ – ٣٥٠٠ دولار في السنة. وهكذا في تقدير ما يتاح من استهلاك وخدمات يتم توزيع القيمة النقدية المتاحة للاستخدام، ومن الأفضل كمؤشر أن يظهر التوزيع في حالة الدخل على مختلف الشرائح الاجتماعية إلى جانب القيمة

---

(57) حامد عمار، المرجع السابق، ص ٩٥ - ٩٨

النقدية، والنسبية في صورة التوزيع على مصادر هذا الدخل ونمط إنتاجه، ومن المفيد أيضا أن يظهر التوزيع في صورة تصنيف للسلع وأنواع الخدمات المتاحة؛ ذلك لأن الإشباع لحاجات الإنسان إنما يعتمد على مدخلات السلع والخدمات وأنماط توفرها، وهذه تعتبر مؤشرا أكثر مصداقية في الدلالة على حالة الإنسان ومستوى معيشته، بينما قد يخفي التوزيع في صورة نقدية جوانب من سوء التوزيع والتفاوت في الموارد المتاحة ومدخلاتها وناتجها النهائي من الإشباع بين مختلف الشرائح الاجتماعية. كما أن للتوزيع أبعاد أخرى؛ فله بعده الجغرافي والعمري والنوعي والتوزيع على أساس الفئات الاجتماعية وتوزيع الدخل وتوزيع الثروة وتوزيع السلطة[58].

وهكذا يتبين لنا أن مؤشر الأبعاد التوزيعية للسلع والخدمات، يمكننا من رصد حالة التنمية البشرية في المجتمع خلال زمن محدد أو أزمنة مختلفة. فمن خلال إلمامنا بعملية التوزيع في الدخول أو في الاستهلاك أو في إتاحة الخدمات

---

[58] حامد عمار، المرجع السابق، ص ٩٠ - ٩٨

بصورة نقدية وعلى مختلف الطبقات والفئات والشرائح الاجتماعية، تستطيع رصد حالة الإنسان ومستوى معيشته، ودرجة التفاوت والتباينات الاجتماعية في المجتمع. كما أن فهم توزيع السلع والخدمات على المستوى المورفولوجي (ريف – حضر – بدو) والجغرافي سيمكننا من رصد حالة التنمية الإقليمية والمحلية، ودرجة التباينات بين الأشكال المورفولوجية للمجتمع. هذا فضلاً عن أن رصد مدى توفر حجم معين من الاحتياجات الإنسانية للتنمية البشرية حسب النوع والعمر سيمكننا من تحليل واقع التنمية البشرية عند الذكور والأثاث، وعند مختلف الفئات العمرية ومعرفة أوضاع المرأة. كما أن التعرف على توزيع الدخل والثروة يعد مكونًا أساسيا من مكونات التنمية البشرية، ويعكس لنا طبيعة توجهات سياسات وخط التنمية البشرية في المجتمع.

٤- مقياس درفنوفسكي لمستوى المعيشة:

قام معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية في ١٩٦٦ بمحاولة لتركيب مقياس لمستوى المعيشة على المستوى القومي وقد تولى درفنوفسكي Drewnowski صياغة هذا المقياس من الناحية النظرية بينما قام

سكوت Scott بمحاولة لتطبيقه على عشرين دولة، وقد دافع التقرير الصادر بشأن هذه الدراسة عن فكرة المقياس الواحد لمستوى المعيشة لعدة أسباب منها أنه لا يمكن معرفة ما إذا كان مستوى المعيشة في دولة ما قد انخفض أو ارتفع خلال فترة معينة أو ما إذا كان هذا المستوى أدنى أو أعلى من نظيره في دولة أخرى. ما لم يكن هناك مؤشر أو مقياس واحد لهذا المستوى، ومنها أنه لا غنى عن مثل هذا المقياس الواحد في عمليات التخطيط، حيث يتطلب الأمر المقارنة بين آثار الاستراتيجيات المختلفة للتنمية تمهيدا لاختيار أفضلها. ولاشك – من وجهة نظر التقرير – في أن من أفضل المعايير للمفاضلة بين الاستراتيجيات البديلة معيار الأثر على مستوى المعيشة. غير أن التقرير يعترف في ذات الوقت بأن الوصول إلى مقياس واحد لمستوى المعيشة تعترضه مشكلات كثيرة لعل أهمها مشكلة ترجيح المكونات المختلفة لهذا المقياس المركب[59].

---

[59] إبراهيم حسن العيسوي، المرجع السابق، ص ص: ٦٤ - ٦٥

وقد ناقش درفنوفسكي إمكانية استخدام متوسط استهلاك الفرد من السلع والخدمات كمقياس لمستوى المعيشة، وانتهى إلى رفض هذا المقياس وتفضيل تكوين مقياس مركب، على أن يتم قياس مكوناته بوحدات غير نقدية (وحدات فيزيقية). ذلك أن قيمة متوسط استهلاك الفرد لا تعبر حقيقة عن مدى إشباع الحاجات التي يتطلبها الفرد. فقيمة سلعة ما أو تكلفه الحصول عليها لا تتطابق بالضرورة مع قدرتها على إشباع حاجة معينة. كما أن الاستهلاك قد يتضمن بنودا لا تسهم في مستوى المعيشة كالاستهلاك الضار بالصحة. هذا فضلاً عن فشل القيمة النقدية للاستهلاك في التعبير عن حقيقة الاستهلاك في المجتمعات الفلاحية في الدول المتخلفة. ومن جهة أخرى لاحظ درفنوفسكي أن بعض المكونات الهامة لمستوى المعيشة قد لا ترد إطلاقًا ضمن "قيمة استهلاك الفرد"مثل قيمة وقت الفراغ، كما أن العلاقة بين المستوى الفعلي لإشباع حاجة معينة ومستوى

الإشباع التام لهذه الحاجة لا يمكن صياغتها إلا بوحدات فيزيقية[60].

ويتكون مقياس المعيشة من ثلاثة أجزاء:

الأول: يمثل الضروريات أو الحاجات الأساسية المادية وهي التغذية والمأوى والصحة.

والثاني: يمثل الضروريات أو الحاجات الأساسية المعنوية، وهي التعليم والتمتع بوقت الفراغ والأمن.

والثالث: يعبر عما أطلق عليه درفنوفسكي الحاجات الأعلى، ويقصد بها ما يزيد عن الحاجات الأساسية، أي فائض الدخل بعد إشباع الحاجات الأساسية.

ومن الواضح أن الحاجات المادية لم تتضمن عنصري الملبس والانتقال. وقد برر درفنوفسكي تجاهل العنصر الأول (الملبس) بضآلة قيمته بالمقارنة بقيمة بقية العناصر الأخرى للحاجات المادية، خاصة وأن كمية الملابس اللازمة لوقاية الإنسان من أخطار الطبيعة قليلة وتكلفتها ضئيلة. أما العنصر

---

[60] إبراهيم حسن العيسوي، المرجع السابق، ص ٦٥.

الثاني (الانتقال) فلم يؤخذ في الحسبان بحجة أن الانتقال ليس هدفًا في ذاته، وإنما هو وسيلة لغاية، وأن المكان الطبيعي لهذا العنصر هو الإنتاج لا الاستهلاك النهائي. أما السفر للمتعة، فقد اعتبره درفنوفسكي استثناء يندرج ضمن التمتع بوقت الفراغ. والحق أن هذه تبريرات يصعب قبولها؛ ففيما يتعلق بالملبس يبدو أن القدر الذي يعتبر أساسيا منه قد تحدد بالعوامل الطبيعية وحدها، بينما تتدخل التقاليد والعادات في هذا الشأن مدخلاً يصعب ابتكاره، بحيث إن تكلفة الحد المقبول اجتماعيا من الكساء قد لا تكون هينة، أما الانتقال فإن استبعاده بدعوى أنه ليس هدفًا في حد ذاته، قد يؤدي بنا – إذا أردنا الاتساق المنطقي – إلى استبعاد حاجات أخرى كثيرة لا يمكن اعتبار أن إشباعها هدفًا في حد ذاته وإنما وسيلة لهدف ما[61].

ونعرض فيما يلي المؤشرات المقترحة لكل عنصر من عناصر المقياس المركب لمستوى المعيشة الذي اقترحه درفنوفسكي:

---

(61) إبراهيم حسن العيسوي، المرجع السابق، ص ص: ٦٥ - ٦٦

١ - التغذية:

اقترح التعبير عنها بمقياس كمي وهو عدد السعرات الحرارية التي يحصل عليها الفرد في المتوسط يوميا بالمقارنة بالاحتياجات، ومقياسين للكيف وهما : كمية البروتين التي يحصل عليها الفرد في المتوسط يوميا، ونسبة السعرات الحرارية المستمدة من الحبوب والجذور والدرنات والسكريات وقد قصد بالمؤشر الأخير التعبير عن مدى نقص الفيتامينات والأملاح في الغذاء الذي يحصل عليه الفرد[62].

٢- المأوى أو المسكن:

اقترح التعبير عن مدى إشباع هذه الحاجة بثلاثة مؤشرات هي:

أ- حجم الخدمات السكنية:حيث تقسم المساكن إلى ثلاث فئات حسب مدى توفر خدمات المياه النقية والصرف الصحي ونوعية المبنى (خدمات كافية تماما، خدمات ليست كافية تماما، خدمات غير كافية)، ويتم تركيب مؤشر مرجح لنسبة

---

[62] إبراهيم حسن العيسوي، المرجع السابق، ص : ٦٦.

الناس الذين يعيشون في الفئات الثلاثة من المساكن يعبر عن متوسط نوعية المساكن المستخدمة، وبالتالي عن متوسط حجم الخدمات السكنية.

ب- كثافة الإشغال:ويعبر عنها بمتوسط عدد الأفراد لكل غرفة، حيث اعتبر أن أسوأ حالة هي التي يقيم فيها أربعة أفراد في غرفة واحدة، وأن أفضل حالة هي التي يقيم فيها فرد واحد في كل غرفة.

ج- مدى الاستقلالية في استخدام المسكن:أي مدى ما يتاح للفرد من "حرية بيتية"، واقترح قياسها بنسبة عدد الوحدات السكنية إلى عدد الأسر، مع اعتبار أن أفضل وضع هو حيث تقيم كل أسرة في وحدة سكنية، وأن أسوأ وضع هو حيث تقيم أسرتان في الوحدة السكنية؛ (إذ تفتقد الحرية البيتية في الحالة الأخيرة)[63] .

---

[63] إبراهيم حسن العيسوي، المرجع السابق، ص ص: ٦٦ - ٦٧

٣- الصحة:

اقترح درفنوفسكي ثلاثة مؤشرات للتعبير عن مدى توفر الخدمات الصحية ونوعيتها:

أ- إمكانية الحصول على الخدمات الصحية، كمقياس يعبر عن مدى إشباع الحاجة إلى الخدمات العلاجية. ويدخل في تكوين هذا المقياس ثلاثة متغيرات هي: التوزيع الجغرافي لمراكز الخدمة الصحية (مثلاً نسبة السكان الذين يحتاجون للسفر لمدة أربع ساعات للوصول إلى مركز للخدمة الصحية)، عدد السكان الذين يمكن أن يخدمهم العدد المتاح من الأطباء خدمة كافية (بافتراض أن أقصى عدد من السكان يمكن أن يخدمهم الطبيب الواحد خدمة كافية هو ألف نسمة)، عدد السكان الذين يمكن خدمتهم طبيا

من خلال العدد المتاح من أسرة المستشفيات (بافتراض أن أقصى عدد من السكان لكل سرير هو ١٢٠ شخصا).

ب- نسبة الوفيات التي ترجع إلى أمراض معدية وطفيلية، ويقصد بها التعبير عن مدى فعالية الخدمات العلاجية والوقائية المتاحة.

ت- نسبة الوفيات في سن الخمسين أو أكبر من الخمسين إلى الوفيات الإجمالية، فالوفيات في فئات العمر المتقدمة تعتبر إلى حد كبير وفئات "حتمية" لا يمكن تفاديها، بينما الوفيات في فئات العمر المبكرة يمكن تفاديها إلى حد كبير بتوفير الرعاية الصحية المناسبة؛ وبالتالي فكلما ارتفعت قيمة هذا المقياس، كلما دل ذلك على ارتفاع فاعلية الخدمات الصحية (أفضل وضع لهذا المقياس هو عندما تصل النسبة إلى ٨٥٪) [64].

٤- التعليم :

ويستخدم في التعبير عن مدى إشباع الحاجة الإنسانية إلى التعليم ثلاثة متغيرات هي:

---

[64] إبراهيم حسن العيسوي، المرجع السابق، ص ص: ٦٧ - ٦٨

أ- نسبة المنخرطين في سلك التعليم مقارنًا بنسبة من يحتاجون إلى التعليم. وبعبارة أخرى تنسب نسبة الاستيعاب الفعلية لكل فئة عمرية إلى نسبة الاستيعاب المثلى لهذه الفئة (وهي ١٠٠٪ في الفئة ٥ – ١٤ سنة، ٢٥٪ في الفئة ١٥ – ١٩ سنة، ٨,٣٪ للفئة ٢٠ – ٢٤ سنة). ويتم تركيب مقياس مرجح لهذا الغرض.

ب- نسبة الناتج التعليمي، وهي تقاس بالنسبة بين عدد التلاميذ أو الطلاب المتخرجين في سنة معينة، وعدد التلاميذ أو الطلاب الذين يلتحقون بالتعليم في تلك السنة في كل مرحلة تعليمية ٠ابتدائي ، ثانوي، عالي)، ويتم تركيب هذا المقياس باستخدام أوزان معينة (عدد السنوات لكل مرحلة). وأفضل وضع هو عندما تصل نسبة الناتج التعليمي إلى ١٠٠٪، وأسوأ وضع هو عندما تصل النسبة إلى صفر؛ ولهذا تعتبر هذه النسبة مقياسا تقريبيا جدا لكفاءة المدارس في إنتاج خريجين.

ج- نسبة التلاميذ إلى المدرسين. ويقصد به قياس نوعية الخدمة التعليمية من زاوية مدى توفير العدد المناسب

من المدرسين للتلاميذ الملتحقين بالمدارس في المراحل التعليمية المختلفة[65].

٥- وقت الفراغ والترويح عن النفس بمختلف الأنشطة الثقافية والترفيهية والرياضية.. إلخ.

وقد اقترح درفنوفسكي التعبير عن مدى إشباع الحاجة إلى وقت الفراغ بدلالة عدد الساعات الخالية من العمل كل سنة لكل فرد (أفضل وضع ٦٨١٦ ساعة أي حوالي تسعة شهور ونصف في السنة، وأسوأ وضع عندما لا يتاح للفرد سوى ٢٩١٢ ساعة خالية من العمل، أي حوالي أربعة شهور في السنة وهو عدد ساعات النوم ليس غير) وذلك بعد استبعاد زمن الانتقال بين السكن والعمل من وقت الفراغ. وفيما يتعلق بالترويح عن النفس فقد لوحظ أن الأنشطة التي يمكن ممارستها في وقت الفراغ شديدة التنوع وكثيرة العدد على نحو لا يمكن من دمجها جميعا في مؤشر واحد؛ ولذا فقد اكتفي بمتغيرين فقط تحددا أساسا بمدى توفر البيانات وهما:

---

[65] إبراهيم حسن العيسوي، المرجع السابق، ص : ٦٨

أ- عدد الصحف الموزعة لكل ألف من السكان (أسوأ حالة صفر، وأفضل حالة ٢٥٠، وهو ما يعني جريدة لكل أسرة.

ب- عدد أجهزة الراديو والتليفزيون المستخدمة لكل ألف نسمة (أسوأ وضع صفر وأفضل وضع ٢٥٠ وهو ما يعني جهازا لكل أسرة)[66] .

٦- الأمن:

ويقصد به توفر حالة من الشعور بالأمان لدى السكان في كل مجال من المجالات الإنسانية. ولما كان من الصعوبة بمكان العثور على مؤشر واحد يضم كل أنواع الأمن المتصورة عمليا، فقد اكتفي بثلاثة مؤشرات في هذا الصدد وهما:

أ- عدد حوادث الوفيات العتيقة لكل مليون نسمة في السنة، شاملة القتل والوفيات الناجمة عن حوادث الطرق والحروب والمظاهرات وحوادث

---

[66] إبراهيم حسن العيسوي، المرجع السابق، ص ص: ٦٨ - ٦٩

العمل.. إلخ. ولكن مع استبعاد الوفيات الناتجة عن الكوارث الطبيعية (أسوأ وضع ٢٥٠٠ حالة، وأفضل وضع صفر).

ب- نسبة السكان الذين يشملهم نظام التأمينات ضد البطالة والمرض، مقارنًا بالنسبة المثلى (١٠٠٪).

ج- نسبة السكان الذين يشملهم نظام للمعاشات أو الذين يمتلكون مدخرات خاصة توفر لهم معاشًا ملائما عند التقاعد (أفضل حالة ١٠٠٪، وأسوأ حالة صفر)[67].

٧- الحاجات الأعلى:

يقصد بإشباع الحاجات الأعلى الحصول على سلع وخدمات علاوة على القدر المعرف بأنه حاجات أساسية؛ ولذا فقد رأى درفنوفسكي التعبير عن الحاجات الأعلى بقيمة الدخل الفائض بعد الحصول على الحاجات الأساسية. وقد اعتبر أن أسوأ وضع هو عندما يكون الدخل الفائض صفرا، وأن أفضل وضع هو عندما تبلغ قيمة الدخل الفائض

(67) إبراهيم حسن العيسوي، المرجع السابق، ص: ٦٩

٥٠٠ دولار للفرد في السنة، وهو ما يمثل "قمة الترف"المتصورة عمليا وقت إعداد درفنوفسكي لدراسته[68].

وتجدر الإشارة أولاً إلى أن المقياس الذي اقترحه درفنوفسكي ليس مقياسا للتنمية بأبعادها المختلفة، وإنما هو مقياس لمستوى المعيشة، صحيح أن تحسن مستوى المعيشة ثمرة من ثمار التنمية، ولكننا قد نصل إلى نتائج مضللة تماما إذا ركزنا على هذا البعد وحده في متابعة مدى تقدم قطر من الأقطار على طريق التنمية. فقد يحدث تحسن سريع في مستوى معيشة قطر ما لا لشيء سوى أن هذا القطر قد تفوق على غيره في "استنزاف "موارده الطبيعية الناضبة، أو لتفريطه في السيادة الوطنية مقابل تدفق استثنائي موقوت للمعونات الأجنبية، ومن جهة أخرى قد يتأخر قطر عن آخر في رفع مستوى سكانه، ليس عن تقاعس أو عن سوء تخطيط، وإنما لأن الأول قد سعى لإرساء أساس ثابت للنهضة الصناعية يؤمن التنمية الشاملة على المدى الطويل، بينما لم يعر الثاني هذا الأمر اهتماما كبيرا، وقد أدى التركيز

(68) إبراهيم حسن العيسوي، المرجع السابق، ص: ٦٩

على مستوى المعيشة إلى تجاهل عناصر هامة من عناصر التنمية، مثل التغيرات الهيكلية في الاقتصاد، وبنية السلطة السياسية، والتحرر من التبعية، والنهوض بالقوى الذاتية للنمو[69].

هذا فضلاً عن أنه بالرغم من أن هذا المقياس – مقياس مستوى المعيشة – ليس مقياسا للنمو أو التنمية، فإنه متأثر إلى أقصى درجة بنمط النمو الرأسمالي في "دول الشمال" ولا يكاد يعترف بإمكان تعدد أنماط السعي لرفع المعيشة. بل إنه يعتبر "نمط الحياة" في الدول الرأسمالية المتقدمة هو النمط المعيار الذي تقيم جهود الدول المختلفة في الارتقاء بمستوى معيشة سكانها بالإشارة إليه؛ وهذا بدوره يعكس هيمنة مفهوم "الفجوة" أو "سد الفجوة" على الخلفية الفكرية لهذا المقياس. وعموما فإن ترتيب الدول وفقًا لمدى اقترابها من الحدود القصوى (أو الدنيا) الموضوعة للمؤشرات، من واقع ما هو ملاحظ بالنسبة لأكثر الدول تقدما يفترض ضمنًا أن ثمة مسارا وحيدا للارتقاء بمستوى المعيشة تتحرك

---

[69] إبراهيم حسن العيسوي، المرجع السابق، ص: ٧٠

عليه كل دول العالم، وأن هدف الدول النامية هو اللحاق "بالرقم القياسي" الذي أحرزته دول الشمال. ومثل هذا الاقتراض غير صحيح تاريخيا، فضلاً عن أنه غير ملائم من منظور الفهم الحديث للتنمية[70].

وقد انعكس هذا التحيز لنمط التنمية الرأسمالي ومستوى المعيشة في الدول الرأسمالية المتقدمة على اختيار القيم الحرجة لكل مقياس أو مؤشر فرعي (الحد الأعلى والحد الأقصى). كما انعكس على طريقة اختيار بعض المؤشرات، ومن أمثلة ذلك الاسترشاد بنسبة الملتحقين بمختلف مراحل التعليم في الفئات العمرية المناسبة، والمقارنة بعدد ساعات الفراغ من العمل، وقياس مدى التمتع بوقت الفراغ والترويح عن النفس بعدد الصحف أو عدد التليفزيونات لكل ألف من السكان. فنمط توزيع التلاميذ على مختلف مراحل التعليم الشائع في أكثر الدول الرأسمالية تقدما قد لا يكون هو النمط الأنسب لدولة مازالت تجتاز المنطقة الحرجة من التخلف إلى التقدم. وارتفاع عدد ساعات الفراغ من العمل

---

(70) إبراهيم حسن العيسوي، المرجع السابق، ص : ٧٠

قد لا ينطوي على متعة ولا يقترف بالترويح عن النفس بقدر ما ينطوي على متعة سالبة، وبقدر ما يقترن بالشعور بالملل والسأم في ظروف قله الموارد المتاحة للفرد وضآلة الفرص المتاحة لديه "لقتل الوقت"، وقلة عدد ساعات الفراغ في المراحل الأولى من التنمية، قد تقترن بمنفعة إيجابية وإشباع عظيم إذا ما استغلت في أعمال جماعية للنهوض بالمجتمعات المحلية، تكسب المرء الشعور بالمشاركة، وتزيد أمامه فرص الإبداع وتحقيق الذات واعتبار أن الوضع الأمثل قد تحقق باقتناء كل أسرة تليفزيون قد ينطوي على مغالطة واضحة من منظور التنمية؛ فمتعة المشاهدة لا تقتضي بالضرورة الحيازة الفردية لجهاز تليفزيون، ويمكن أن تتحقق أيضا من خلال الحيازة الجماعية والمشاهدة الجماعية. كما أن العبرة ليست بالعدد (عدد الأجهزة أو عدد ساعات الإرسال) بقدر ما هي بمحتوى المادة المذاعة ومدى صلتها بقضايا المجتمع، ومدى مساهمتها في استنهاض الهمم للمساهمة في عمليات التنمية. وأخيرا لاشك أن التحيز لنمط

النمو ونمط الحياة في "دول الشمال" قد حكم اختيار الأوزان المستخدمة في ترجيح المؤشرات المقترحة[71].

ومع أن درفنوفسكي Drewnowski قد عني اختياره للمؤشرات بقضية "الكيف ولم يقتصر على قضية الكم، إلا أن بعض المؤشرات التي اختارها لتعكس بعض الجوانب الكيفية مثل الفعالية أو الكفاءة قد تكون مضلله تماما في بعض الدول النامية. خذ مثلاً قياس كفاءة النظام التعليمي بنسبة عدد المتخرجين من مرحلة تعليمية معينة في سنة ما إلى عدد الملتحقين بنفس المرحلة التعليمية في ذات السنة. الحق أن ارتفاع قيمة هذا المؤشر قد تعكس في ظروف دولة نامية كثيرة تدهورا متزايدا لكفاءة النظام التعليمي، وليس تحسنًا كما تصور درفنوفسكي، يحدث ذلك مثلاً عندما تضيق المدارس بطلابها ويتعذر تدبير أماكن للوافدين الجدد بالتوسع في المدارس القائمة أو بناء مدارس جديدة، ليس من النادر في هذه الظروف أن يعمد القائمون على أمور المدارس إلى وضع امتحانات يسهل اجتيازها من جانب أضعف

---

(71) إبراهيم حسن العيسوي، المرجع السابق، ص ص: ٧٠ - ٧١

الطلاب وإلى التساهل في التصحيح بغية إخلاء أكبر عدد من الأماكن للطلاب الجدد[72].

وتبقى مع ذلك مشكلات أخرى خاصة بحساب الفائض المتبقي من الإنفاق على الحاجات الأساسية، وكيف يتم حسابه، فقد يكون في الاتفاق على هذه الأساسيات نوع من الهدف في الإنفاق، وقد تختلط الأساسيات مع الكماليات في مراحل نمو اجتماعي معينة، حيث يصعب التمييز بينهما. ثم إنه في بعض الأوضاع الاجتماعية قد يتوفر فائض يدخل في نطاق إشباع الحاجات العليا، في الوقت الذي لا يتم فيه إشباع كامل، أو توجد في نفس الوقت درجات من الحرمان في مجال الحاجات الأساسية المادية والثقافية مما يحدث تشوها في بنية المقياس وصلاحيته. أضف إلى هذا كله أن هذا المقياس الموحد لمستوى المعيشة، إنما هو في نهاية المكان محاولة لقياس هذا المستوى على النطاق الإجمالي العام، ولا يعالج قضية التوزيع في إشباع الحاجات الإنسانية المتنوعة بين مختلف الطبقات والفئات والشرائح

(72) إبراهيم حسن العيسوي، المرجع السابق، ص ص : ٧١ - ٧٢

الاجتماعية والمناطق الجغرافية. ومع هذا فإنه إذا توافرت البيانات التفصيلية الخاصة بالأبعاد التوزيعية فإنه يمكن تركيب مقياس مركب على هذا النمط للشرائح أو البيئات الاجتماعية، ومقارنتها بالمقياس الموحد لمستوى المعيشة الإجمالي العام[73].

ولكن بالرغم من هذه الملاحظات والتحفظات حول هذا المقياس، إلا أنه يمكن القول بأن مقياس مستوى المعيشة الذي اقترحه درفنوفسكي يتمتع بعدد من الجوانب الإيجابية التي يمكن أن تفيد في عمليات تصميم نظم لمؤشرات التنمية؛ فالتركيز على تحديد نقاط للمقارنة لكل مؤشر يعتبر أمرا هاما، بغض النظر عن الخلاف حول كيفية تقدير القيم الحرجة المستخدمة في المقارنة. كما أن العناية بالنواحي الكيفية، هي أمر يستحق الثناء، برغم ما قد تثيره بعض المقاييس المستخدمة من لبس، ويجدر التنويه هنا بعناية درفنوفسكي بالبعد التوزيعي لمعظم المؤشرات المختارة؛ فقد اقترح ضرب المتغيرات التي لها بعد توزيعي في معامل

---

(73) حامد عمار ، المرجع السابق، ص : ١٠٥

يسمى "معامل التوزيع" وهو عبارة عن (١ – معامل جيني) أضف إلى ذلك بعض الصياغات المشتقة لعدد من المؤشرات مثل مؤشر حجم الخدمات السكنية وبعض مؤشرات التعليم، وأخيرا من النصائح المفيدة لدرفنوفسكي، ولو أنه لم يلتزم بها دائما ضرورة التمييز بين المؤشرات الصحيحة أو المثالية التي يجب أن تصاغ بغض النظر عن مدى توفر البيانات المناسبة، والمؤشرات العملية التي قد تضطر إلى استخدامها تحت ضغط قلة البيانات أو ضعف الثقة في دقتها[74].

٥- مقياس التلوث في البيئة:

ثمة مشكلات عويصة تعترض قياس تلوث البيئة، سواء كان القياس ماديا أو نقديا؛ ولذا فمازالت هذه المقاييس تعتبر مجرد مقاييس تجريبية، ومن أسباب ذلك أن ثمة خلاف بين العلماء حول ماهية العناصر التي ينبغي التركيز عليها عند قياس الأوضاع وما يطرأ عليها من تغيرات، وأن الظواهر التي قد يتفق على أهميتها ذات جوانب متعددة، وليس من السهل إدماجها جميعا في مؤشر واحد لكل ظاهرة. فإذا

---

(74) إبراهيم حسن العيسوي، المرجع السابق، ص : ٧٢

نظرنا إلى القياس المادي للتلوث مثلاً، نلحظ أنه قد يتم قياس كميات العناصر الملوثة للبيئة التي يتم التخلص منها، أو قياس نتائج التلوث على الصحة بما في ذلك صحة الإنسان والحيوان والطير والأحياء المائية والنباتات. وفيما يتعلق بالمقاييس النقدية، فقد يقاس التلوث عن طريق الإنفاق الفعلي على مكافحة ومراقبة التلوث، وهو ما يمثل التكلفة المباشرة للتلوث، وقد يقاس بالتكلفة الافتراضية لبلوغ مستوى معين من النقاء في بعض عناصر البيئة كالماء والهواء والتربة[75].

ويرى تقرير المكتب الإحصائي للأمم المتحدة أنه من الممكن قياس المتغيرات البيئية الرئيسية قياسا نقديا، وأن هذا يساعد في تقييم نتائج السياسات الاقتصادية والاجتماعية. ولكن التقرير يوضح بعد ذلك أنه إذا كان من الممكن الحصول على بيانات عن الاتفاق الفعلي على مكافحة ومراقبة التلوث من المصادر الرسمية، فإن الحصول على تقديرات للتكلفة الافتراضية اللازمة للوصول

---

[75] إبراهيم حسن العيسوي، المرجع السابق، ص : ٤٧

إلى مستوى معين من نظافة البيئة، وكذلك الحصول على تقديرات عن الأضرار البيئية يتطلبان جهودا ضخمة لعلماء من تخصصات مختلفة، وإجراء تجارب ومحاولات عديدة[76].

ومن الطبيعي أنه لا يمكن الاكتفاء بالإنفاق الفعلي على مراقبة التلوث ومكافحته. فقد يزيد الإنفاق الفعلي زيادة كبيرة، ومع ذلك يظل دون المستوى الكافي لمجابهة المشكلة، بمعنى أن مدى التلوث الواقع، قد لا ينعكس بصدق في رقم الإنفاق الفعلي على مكافحة التلوث؛ ومن هنا يتبين أهمية المقاييس المادية للتلوث، ولكن المشكلة أن هذه المقاييس قد تكون من الكثرة، بحيث يتعذر على متخذ القرار استيعابها.

---

[76] إبراهيم حسن العيسوي، المرجع السابق، ص : ٤٧

٦- قياس درجة التنمية بمراعاة التغير فـي هيكل الاقتصاد:

من المحاولات الأخرى التي تدور في فلك (الناتج القومي الإجمالي)، وإن سعت لتجاوزه بعض الشيء عن طريق أخذ التغيرات التي تطرأ على الهيكل الاقتصادي في الحسبان، محاولة الاقتصادي السوفيتي كوسوف، ونقطة البدء في محاولة كوسوف هي أن الاقتصاد قد يحقق نموا ملحوظًا في الناتج القومي الإجمالي، ومع ذلك فقد لا ينطوي مثل هذا النمو على تنمية حقيقية طالما أنه لم يصطحب بتغير محسوس في هيكل الاقتصاد القومي، وبعبارة أخرى فإن الفكرة الرئيسية التي انطلق منها كوسوف هي اتخاذ التغير الهيكلي في الاقتصاد معيارا للتمييز بين النمو والتنمية، والتغير الهيكلي المقصود – طبقًا لكوسوف – هو التغير في مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج القومي الإجمالي، لصالح ما يمكن اعتباره قطاعات ديناميكية ذات

مفعول قوي في تأمين التطور الذاتي للاقتصاد القومي على المدى الطويل[77].

وانطلاقًا من هذه الفكرة، فقد ميز كوسوف بين ثلاثة أنواع من معدلات التقدم الاقتصادي وهي:

أ- معدل النمو في الناتج القومي الإجمالي المحسوب وفقًا للعرف السائد، وهو ما نطلق عليه معدل النمو التقليدي.

ب- معدل النمو في الناتج القومي الإجمالي، المحسوب بافتراض ثبات الهيكل القطاعي، وهو ما نطلق عليه معدل النمو الاستاتيكي.

ج- معدل النمو في الناتج القومي الإجمالي، الذي يظهر ما يطرأ على الهيكل القطاعي للاقتصاد القومي من تغيرات، وهو ما نطلق عليه معدل النمو الديناميكي[78].

---

(77) إبراهيم حسن العيسوي، المرجع السابق، ص : ٤٨

(78) إبراهيم حسن العيسوي، المرجع السابق، ص : ٤٩

٧- مقياس نوعية الحياة:

من المقاييس التي شاع استعمالها في تقدير مستوى المعيشة المقياس المعروف باسم "المقياس العيني لنوعية الحياة": أي المحصلة الإجمالية لحالة السكان الاجتماعية والإنسانية، وهو أيضا مقياس مركب موحد في دلالته، وقد استخدم في المقارنة بين نوعية الحياة في مختلف الأقطار، وجاءت جاذبيته من بساطة تكوينه وسهولة البيانات التي تعتمد عليها مكوناته، والتي تتوافر في معظم أنحاء العالم، وإذا كان مقياس مستوى المعيشة قد ظهر في منتصف الستينات كبديل لمؤشر متوسط دخل الفرد أو متوسط الاستهلاك للفرد، فإن المقياس العيني لنوعية الحياة، قد ظهر في أواخر السبعينات باعتباره أكثر بساطة من مقياس مستوى المعيشة، وأكثر دلالة، وأعمق سيرا لنوعية الحياة من المؤشرات الأخرى[79].

ويشتمل مقياس نوعية الحياة على ثلاثة مؤشرات هي: العمر المتوقع عند الميلاد، معدل وفيات الأطفال ونسبة

---

(79) حامد عمار، المرجع السابق، ص : ١٠٥.

من يعرفون القراءة والكتابة، وفي حساب العمر عند الميلاد أعطى واضعو الرقم القياسي رقم ١٠٠ للدولة التي وصل فيها العمر المتوقع إلى أعلى مستوى (٧٥ سنة في السويد في ١٩٧٣) ثم حددوا أدنى مستوى وأعطوه رقم ١ (غينيا بيساو ٢٨ سنة في ١٩٥٠)؛ وهكذا أمكن ترتيب الدولة بين ١ ، ١٠٠. وفعلوا نفس الشيء بالنسبة لمعدل وفيات الأطفال: ١ (٢٢٩ في الألف في جابون في ١٩٥٠) ، و ١٠٠ (٩ في الألف في السويد في ١٩٧٣)، وأما معرفة القراءة والكتابة فلا تثير مشكلة؛ لأنها دائما في شكل نسبة مئوية، ويتكون الرقم القياسي من متوسطات مكوناته، وعلى أساس وزن متساوٍ بينها وبتطبيق هذا الرقم القياسي يتحدد وضع نوعية الحياة المادية برقم معين بين الواحد الصحيح والمائة، وكانت أهم نتيجة للمقارنة الدولية هو افتقاد التوازي المطلق بين هذا القياس وبين متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، فكان رقم سريلانكا عندئذ ٨٨، في حين كان متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي ١٣٠ دولارا فقط، وكان تقدير إيران ٣٨، في حين كان متوسط الدخل ١٢٥٠ دولارا. ولم يكتب لهذا الرقم الرواج، حيث

إن محتواه محصور في ثلاثة مؤشرات فقط، ولا يعطي نوعية الحياة بشكل مرضٍ. ولكنها كانت المحاولة الأولى من نوعها[80].

ومع تقديرنا لبساطة هذا المقياس، فإن عليه تحفظات كثيرة: منها أن مكوناته محدودة وغير شاملة للعناصر الأساسية من مكونات نوعية الحياة، حتى بمقارنته بمقياس مستوى المعيشة، ثم إن مكوناته ليست متوازنة بمعنى أنه يتألف من مؤشرين للحالة الصحية، ومؤشر واحد للتعليم، وبصرف النظر عن اختيار هذه المؤشرات للدلالة على الحالة التعليمية والصحية، فإن إعطاء كل منها وزنًا مساويا للآخر أمر يمكن مناقشته. بل وربما يمكن إيجاد مؤشرات أفضل، وهذا بطبيعة الحال إنما يصدر عن حكم قيمي على تساوي هذه المؤشرات في دلالتها على نوعي الحياة، وقد استعانت بعض المنظمات الدولية وخاصة منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) بهذا المقياس نظرا

(80) إسماعيل صبري عبد الله، المرجع السابق، ص ص : ٢١ – ٢٢.

لبساطته وسهولة إجراء المقارنات الدولية على أساسه[81].

ورغم توافر بيانات المؤشرات لهذا المقياس إلا أنها تظل بيانات غير دقيقة وبخاصة في أقطار العالم الثالث. فمن المعروف أن تسجيل وفيات الأطفال الرضع غير شاملة، وكذلك تسجيل الوفيات بصورة عامة. أضف إلى هذا مشكلة تعريف الأمية وحصر الأميين، هل الأمي هو الذي لا يجيد القراءة أم القراءة والكتابة والحساب؟ وهل مجرد "فك الخط" يجعله غير أمي، أم أن المعيار هو محو الأمية الوظيفية الذي يمكن المتعلم من استخدام مهارات القراءة والكتابة والحساب وتوظيفها في أنشطة حياته المختلفة؟ ومن المفيد في هذا الصدد أن نشير إلى أن عدد الأميين في الولايات المتحدة الأمريكية (غير الملمين بالقراءة والكتابة والفهم وظيفيا) يقدر في عام ١٩٨١ بحوالي ٢٣ مليون أمي، بعد أن غلب الاعتقاد بأنه لا يوجد أميون في الدول الصناعية المتقدمة[82].

---

(81) حامد عمار، المرجع السابق، ص : ١٠٦

(82) حامد عمار، المرجع السابق، ص : ١٠٦

وقد بينت بعض الدراسات وجود معامل ارتباط عالٍ بين نتائج هذا المقياس ومتوسط نصيب الفرد من الناتج القومي في معظم الحالات، باستثناء الدول النفطية وخاصة في المنطقة العربية، حيث يكون مستوى الدخل مرتفعا، بينما يكون مستوى نوعية الحياة بهذا المقياس متدنيا، كما أثبتت بعض الدراسات وجود معامل ارتباط عالٍ بين أي من مكونات هذا المقياس والمكونين الآخرين، وأنه من الممكن في كثير من الحالات (الاقتصار على مؤشر واحد لأي من هذه المكونات الثلاثة للمقياس. ومع ذلك فإنه ليس دائما في العالم الثالث وجود معامل ارتباط عالٍ بين مكونات هذا المقياس ومكونات أخرى في نوعية الحياة مثل المشاركة الديموقراطية في الحياة السياسية، أو في إدارة المؤسسات الإنتاجية، أو في مجال إتاحة المعلومات للمواطن أو في مجال التأمينات الاجتماعية، إلى غير ذلك من المكونات الهامة في تقدير نوعية الحياة وإشباع الحاجات الإنسانية المتنوعة[83].

---

(83) حامد عمار، المرجع السابق، ص : ١٠٦ – ١٠٧.

كما يذكر هكس وستريتن أن التسمية الأصلية لهذا المقياس (المقياس المادي لنوعية الحياة) هي تسمية مجانبة للصواب، حيث إن المتغيرات الداخلة في المقياس لا تعبر عن نوعية الحياة حقيقة. فمتغير توقع العمر يعبر عن كمية الحياة (عدد سنوات) لا عن جودة الحياة، والمتغيران الآخران يعبران عن مدى الفعالية في خفض الوفيات ومكافحة الأمية، وفي رأينا أن هذا النقد ليس مبررا بدرجة كافية. صحيح أن المقاييس المذكورة تعتمد على الكم، وهذا أمر لا مفر منه. غير أن الكم قد يعبر في الحالات المشار إليها في إطار (م.م.ح)[84] عن تحسن في نوعية الحياة فازدياد العمر المتوقع وانخفاض الوفيات هي مؤشرات لارتقاء لأحوال الصحية والتحسن في التغذية وانخفاض نسبة الأمية مؤشر على الارتقاء بجانب أساسي في البشر وهو التعليم. غير أنه يجب أن نعترف من جهة أخرى بأن ازدياد عدد سنوات الحياة المتوقعة، قد لا ينطوي على تحسن

---

[84] تشير الحروف (م.م.ح) إلى المؤشر أو المقياس المادي لنوعية الحياة.

في نوعية الحياة؛ إذ إن العمر الأطول ليس مرادفًا بالضرورة لحياة أسعد[85].

ومع ذلك فإن هذا المقياس يعد محاولة للقياس العيني المباشر لحالة الإنسان في نقطة زمنية معينة، وسعيا في سبيل الابتعاد عن المقاييس والمؤشرات النقدية. ويتعرض أي مقياس مركب لمشكلة أي العناصر والمكونات تعتبر مدخلات هامة وغيرها أقل أهمية في استبار الحياة. ويظل بعض هذه المدخلات خاضعا للإحساس العام، كما يمكن أن يتحدد بعضها من قبل مجموعة من الخبراء في ضوء السياق الاقتصادي والاجتماعي للتنمية المجتمعية[86].

٨- الرقم القياسي للتنمية البشري:

يقرُ أصحاب التقرير بالصعوبات الجمة التي تقف في طريق إعداد مؤشر ورقم قياسي شامل لكل جوانب التنمية البشرية، ويخلو من العيوب الخطيرة التي تحط من قدر أرقام الناتج القومي الإجمالي وتحد من دلالتها. ولكنهم رأوا أنه

---

(85) إبراهيم حسن العيسوي، المرجع السابق، ص: ٥٦.

(86) حامد عمار، المرجع السابق، ص : ١٠٧

لابد من خطوة أولى على الطريق الصحيح، ووقع اختيارهم على مؤشرات ثلاثة بنوا منها ما أسموه الرقم القياسي للتنمية البشرية Human Development index (HDI) وهي: العمر المتوقع عند الميلاد ونسبة من يعرفون القراءة والكتابة من السكان، والدخل الذي يمكن من الحصول على السلع اللازمة لإشباع الحاجات الأساسية، وقد أخذوا المؤشرين الأول والثاني على حالتهما السائدة في البيانات الدولية. أما بالنسبة للدخل فقد رأوا – وهم على حق – بأن الحسابات على أساس عملة واحدة لا تعكس القدرة الشرائية الحقيقية في داخل كل اقتصاد قومي بسبب الخلل في أسعار الصرف. وكذلك عند سيادة "السعر العالمي" لكل سلعة في كل أقطار الأرض؛ ولذلك اعتمدوا ترجمة الدولارات الأمريكية إلى قدرة شرائية على أساس تكافؤ القدرات الشرائية purchasing power parity (ppp) الذي ظهر نتيجة جهد دولي في مشروع "المقارنات الدولية للأسعار" الذي شاركت فيه عدة جهات دولية هامة. ونظرا لتناقص العائد عن تحويل الدخل إلى إشباع الحاجات البشرية، استخدم واضعو التقرير بدل أرقام الدخل المحلي الإجمالي المصححة لوغاريتمات

تلك الأرقام. ثم اتفق أصحاب التقرير عند بناء الرقم المركب – لأنهم يقيسون الحرمان وليس الإشباع – على أن تكون قيمة كل مؤشر الواحد الصحيح في الحد الأدنى (أكبر حرمان) والصفر كحد أقصى مرغوب فيه (حيث لا حرمان). وهكذا كانت القيمة الدنيا للعمر المتوقع عند الميلاد (في ١٩٨٧) ٤٢ سنة (أفغانستان، أثيوبيا، وسيراليون) أما بالنسبة لمعرفة القراءة والكتابة في نفس السنة. كانت القيمة الدنيا ١٢٪ من السكان (الصومال) . وأخيرا كانت القيمة الدنيا للدخل مصححا على أساس تكافؤ القدرات الشرائية ٢٢٠ دولارا (لوغاريتم ٢,٣٤) في زائير. أما القيم العليا فكانت على التوالي (١٩٨٧) ٧٨ سنة للعمر المتوقع عند الميلاد في اليابان ، ١٠٠٪ في معرفة القراءة والكتابة، وكان حد الفقر محسوبا على أساس تكافؤ القدرات الشرائية في تسع دول صناعية كبيرة ٤٨٦١ دولارا، ويشكل متوسط المؤشرات الثلاث لدولة معينة معدل الحرمان. وعند طرح هذا المتوسط

من الواحد الصحيح يكون باقي الطرح مقياس التنمية البشرية المحققة في تلك الدولة[87].

ومن الانتقادات التي وجهت إلى هذا المقياس أن طول العمر المتوقع لا يدل بذاته على ما أسماه التقرير حق الإنسان في حياة طويلة وصحيحة، ومن المشاهد في الدول الصناعية أن العمر يطول، ولكن كبار السن يعانون أمراضا شتى. وفي المقابل قد يطول عمر الإنسان رغم سوء التغذية، ومن الملاحظ في بلدان العالم الثالث أن القضاء على الأوبئة (التي كانت تعصف بالناس عصفًا)، وانتشار "التطعيم" ضد أمراض الطفولة بالذات وتوافر خدمات طبية ولو محدودة هبطت بالفعل بمعدلات الوفيات، ولكنها أفرزت أجيالاً لم يكتمل قوامها الجسدي والعقلي، ويمكن مع ذلك أن تعمر. وكما يعترف تقرير التنمية البشرية ١٩٩٢، لا يمكن أن يكون الاعتماد على العمر المتوقع عند الميلاد دليلاً دقيقًا إلا إذا تمت معالجة رياضية كافية لقياس أثر التغذية في طول العمر. ويمكن أن نضيف هنا أثر الصحة البيئية والطب

[87] إبراهيم حسن العيسوي، المرجع السابق، ص ص: ٢٢ - ٢٣

الوقائي والتعليم وظروف السكن.. إلخ. فيما يسميه التقرير الأخير الحاجة إلى "دالة إنتاج للبشر" على نسق دالة الإنتاج السلعي المعروفة[88].

كما أن الاكتفاء في حقل المعرفة بمجرد الكتابة والقراءة فهو مقياس متخلف تماما بالنسبة لعدد المعارف العلمية والمهارات المهنية المتغيرة والمتجددة التي لا يكفي لمجرد التعرف عليها أن يعرف المرء القراءة والكتابة كما يظل السؤال الكبير والحاسم في تقديرنا هو مدى إتاحة ما يقرأ لفقراء الناس، ومدى ارتباط المهنة التي يمارسها الفرد بالقراءة والكتابة على نحو منتظم، ومن المعروف أن عدم استخدام هذه القدرة المتواضعة يؤدي إلى فقدانها والسقوط من جديد في هوة الأمية، وتلك ظاهرة معروفة ليس في العالم الثالث وحده، بل في الولايات المتحدة وبعض الدول الأوربية، ويمكن أن نذكر هنا أن اليونسكو قد اعتمدت منذ عدة عقود مفهوما أكثر تطورا هو"محو الأمية الوظيفية" Functional Literacy ، ويجهل الكثيرون مثلاً أن محو

(88) إبراهيم حسن العيسوي، المرجع السابق، ص: ٢٣

الأمية بين البالغين في كوريا الجنوبية اصطحب بتعليمهم وتدريبهم لاكتساب حرفة أو مهنة بحيث يرتبط الأمران، ويتزايد ممارسة من قُضِي على أميتهم هذه المهارة الجديدة بانتظام، وقد اقتنع بالفعل أصحاب التقرير بإضافة مؤشر متوسط عدد سنوات التمدرس في هذا المجال(89).

وفي الجانب الاقتصادي لا يجوز الاكتفاء بالقدرة الشرائية لمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي؛ فقد نشرت اليونيسيف مقياسا أكثر دقة هو القدرة الشرائية لمتوسط دخل خمس السكان الذي يحصل على أقل نصيب من الدخل القومي، أو ما يسمى الخمس الأدنى Lowest quintile. حقًا أن عددا لا يستهان به من البلدان لا تجري، ولا تسمح بإجراء دراسة علمية لتوزيع الدخل القومي بين مختلف الفئات الداخلية، ومنها كل الدول العربية؛ وبالتالي تواجه المقارنات الدولية تعذر الشمول. ولكن أصحاب التقرير في ١٩٩٢ يقررون بأن الرقم القياسي للتنمية البشرية يحتاج إلى تطوُّر مستمر، وهم على حق في القول بأن نشر هذه

---

(89) إسماعيل صبري عبد الله، المرجع السابق، ص: ٢٣ .

التقارير بعد في ذاته حافزا على توفير البيانات واستكمال الدراسات. ولكن في وقتنا هذا الذي اعترفت فيه كل الأطراف بحجم مشكلة الفقر في العالم وبصفة خاصة في الجنوب، وبضرورة وضع الاستراتيجية اللازمة لتصفية هذا العوز المريع، لا يستقيم حديث عن التنمية البشرية دون التعرض لقياس الفقر وبيان آثاره المدمرة لتنمية أفراد خمس البشرية[90].

هذا وقد أشار تقرير ١٩٩٢ إلى عدد من وجوه النقص في مؤشر التنمية البشرية، ومن حيث إنه يهدد الفروق بين المناطق المختلفة داخل البلد الواحد، والفروق بين أوضاع النساء وأوضاع الرجال، والفروق بين أحوال أصحاب فئات الدخل المتفاوتة، وضرورة أن يكون المؤشر أكثر حساسية لقضايا البيئة، ووعد أصحاب التقرير بإجراء المزيد من البحوث والدراسات والقياسات الكمية والمحاولات الرياضية اللازمة لتحسين مؤشر التنمية البشرية، لإصرارهم على ضرورة وجود مؤشر مركب واحد يقيس التغيرات

---

(90) إسماعيل صبري عبد الله، المرجع السابق، ص: ٢٣ – ٢٤.

في أوضاع البشر. كما يفترض أن رقم الناتج الإجمالي يعكس مجمل النشاط الاقتصادي والاجتماعي، وفي تقديري أن الجهد المطلوب في هذا الصدد لا مفر من التعبئة له ليستطيع مؤشر التنمية البشرية استيعاب التقدم الذي تم في حساب مؤشرات التنمية الاجتماعية. فمثلاً في مجال المعارف والمهارات يستخدم البنك الدولي حاليا خمسة مؤشرات؛ فيبدأ أولاً بنسب الاستيعاب في المرحلة الأولى من التعليم، ثم من أكملوا ست سنوات دراسية (وبهذا يمكن حساب معدل التسرب)، ثم عدد تلاميذ الفصول لكل معلم (هذا مقياس غير مباشر لمستوى التعليم أو نوعيته)، ثم يأتي من أكملوا التعليم الثانوي بفروعه المختلفة من الجنسين، وأخيرا يحدد نسبة من يدرسون العلوم الرياضية والعلوم الطبيعية، إلى إجمالي طلبة المرحلة الثالثة من التعليم الجامعي والعالي، وفي مجال الخدمات الصحية يضيف البنك إلى المؤشرات المألوفة (عدد الأطباء والممرضات وأسرة المستشفيات منسوبا إلى عدد السكان) مؤشرا جديدا للتمكن من الحصول على الخدمة الصحية وهو النسبة من السكان الذين يمكن أن يصلوا بوسائل النقل السائدة إلى مركز طبي

في وقت لا يتجاوز الساعة الواحدة، ونضيف نحن إلى ذلك ضرورة إحصاء حالات المرض ونسبتها إلى السكان Morbidity Rate ونعود لمؤشرات البنك الدولي لنقول إنه لا يكتفى بالرقم الشائع عن الحد الأدنى للسعرات الحرارية التي حصل عليها الفرد، ويقترح قياس توافر الغذاء (إنتاج الغذاء منسوبا لعدد السكان)، وكذلك حجم العجز الغذائي والحاجة إلى الاستيراد[91].

هذا فضلاً عن أن أصحاب التقرير يقررون بأن دقة قياس التنمية البشرية محكومة بتوافر ودقة البيانات الأساسية التي تدخل في حسابه، وضرورة إدخال التنمية البشرية كمكون أساسي للمشروعات التي يمولها هذا البرنامج، وأن صورة التنمية البشرية لا تكتمل إلا بقياس منتجاتها، وأن الرقم القياسي للحرية السياسية ينبغي أن يتكامل مع المؤشرات الأخرى. وأن التنكر لها – أي الحرية السياسية – يقتل روح الإبداع والتجديد في أمور خطيرة مثل التعليم والصحة والثقافة والبحث العلمي؛ وعندئذ يكون مقياس زيادة إنتاجية

---

(91) إسماعيل صبري عبد الله، المرجع السابق، ص: ٢٤ .

العمل على نحو مطرد أشمل تعبير عن التنمية البشرية. وبدون الحقوق والحريات يسقط مؤشر التنمية الاجتماعية إلى الوضع الذي استنكره أصحاب التقرير لأنه ينظر للإنسان كأداة للنمو الاقتصادي فحسب، وهو ما كان يقال عن تكوين رأس المال البشري أو تنمية الموارد البشرية، فإعطاء الحاجات غير المادية الأهمية التي تستحقها هو الفاصل الأساسي بين القديم والجدي في مفهوم التنمية البشرية لقد جاء في تقرير ١٩٩٢ أن التنمية البشرية رفعت إنتاجية العمل في كوريا الجنوبية مثلاً بمعدل ١١٪ سنويا فيما بين ١٩٦٣ و ١٩٧٩، وأن إنتاجية العمل في تايلاند حققت زيادة تراكمية قدرها ٦٣٪ وهذا صحيح. ولكن ما أغفله التقرير هو أن استمرار هذا الأداء الرفيع أصبح مهددا بسبب افتقاد الديموقراطية، والمصادمات العنيفة التي تشهدها البلدان في السنوات الأخيرة خير شاهد على ضرورة توافر البعد الديموقراطي والحرية الشخصية والمشاركة الشعبية لتواصل الارتفاع بإنتاجية العمل التي كانت التفسير الأساسي لنجاح تلك الدول في التصنيع والتصدير. يقول كثير من الكُتاب إن الاستقرار السياسي والسلام الاجتماعي أمران لابد منهما

للتقدم الاقتصادي، وقد أثبتت التجربة الكورية على وجه التحديد أن أداءها الاقتصادي تراجع في السنوات الثلاث الماضية التي شهدت صراعات عنيفة من أجل الديموقراطية وزيادة الأجور والتمتع بالحقوق النقابية.... إلخ. كما أن كل حديث عن سلام اجتماعي يكون عبثيا إذا لم تتوافر آليات إعادة توزيع الدخل القومي لرفع الظلم الواقع على أفقر الفئات، وقد أثبتت التجربة التاريخية للدول الصناعية أنها بإعادة توزيع الدخل عن طريق الضرائب المباشرة والتصاعدية ونظام التأمين الاجتماعي الشامل، تمتعت في نصف القرن العشرين بقدر عظيم من الاستقرار السياسي. كما أثبتت تجربة الاتحاد السوفيتي من ناحيتها أن الاهتمام البالغ بالعدل الاجتماعي وتوفير الكثير من الاحتياجات الأساسية للجماهير، لا يضمن بقاء نظام حكم يتنافى مع الديموقراطية. ولا يعني ذلك بحال من الأحوال أن أي نظام بشرى ينجح في إرضاء الناس لأنه يخلو من العيوب. فكل نظام لإدارة المجتمع والاقتصاد يتضمن بالضرورة بعض النواقص، إن لم يكن في النصوص، فعلى الأقل في الممارسات، كما يجب ألا يغيب عن الأذهان

أن الديموقراطية الغربية بوضعها الراهن حصيلة لثورات وصراعات وأزمات وحروب على مدى زمني يقارب القرنين؛ ولهذا استقرت المفاهيم الأساسية للديمقراطية في وجدان الشعوب والتسليم بضرورة تعدد الآراء والاتجاهات، بل وجدوى ذلك في تطور المجتمع وتقدمه، ضرورة الاعتراف بالحق في الاختلاف، احترام رأي الأغلبية دون اضطهاد للأقليات لأن سلمية الصراع الاجتماعي قائمة على واقع تغير الأغلبية، وأن أقلية اليوم يمكن أن تكون أغلبية الغد، تعود الناس على الانخراط في مؤسسات المجتمع المدني وممارسة العمل الجماعي الاختياري.. إلخ. وكل هذا لا يعني أن مجتمعاتنا لم تنضج بعد للديموقراطية؛ لأن هذا النضج مرتبط أساسا بالنضال والممارسة الفعلية. كما أن التجارب قد أثبتت وتثبت أن الديموقراطية توفر أفضل الشروط للتنمية والتقدم والاعتماد على النفس، وعلى المفكرين الذين يؤمنون بالديموقراطية البدء في ممارستها في جمعياتهم وتنظيماتهم المهنية، وأن يساعدوا بضربهم المثل الطيب على انتشار الممارسة في المجتمع، وأن يفهموا الفئات الرأسمالية

أن الحرية الاقتصادية التي يريدونها لا تزدهر إلا في مجتمع تسوده الحرية بأوسع معانيها. فمن يطالب بحريته في فصل عمال من مصنعهم عليه أن يعلم أن التوازن الاجتماعي يفرض عليه أن يسلم بحرية العمال في الإضراب. على أن مشكلة الديموقراطية الأساسية تتمثل في ضرورة انتشارها بين الشباب بالفكر والممارسة التي تفتح أمامهم أبواب تغيير أوضاع تضر بهم دون اضطرار لاستخدام العنف أو الإرهاب الفردي أو الجماعي[92].

٩- مؤشر نسبة الإنفاق على التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية إلى الإنفاق العام:

لقد انشغل عدد من جهات البحث في التنمية بمحاولات لقياس التنمية الاجتماعية، أي ما يعود على الأفراد من منافع يتيحها المجتمع، واتجه البحث في البداية إلى قياس نسبة الإنفاق على التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية الأخرى إلى إجمالي الإنفاق العام، كما تورده الموازنة العامة للدولة

---

[92] إسماعيل صبري عبد الله، المرجع السابق، ص: ٢٤ -٢٨ .

أو الحسابات القومية. وكانت تلك المحاولات معيبة من حيث إن الإنفاق العام لا يعكس مدى الاستفادة الفعلية من المبالغ المنفقة، ولا يراعي الدقة اللازمة في توزيع اعتمادات الخدمات الاجتماعية بين الريف والحضر أو بين مختلف أنحاء القطر المعني، ولا بين فئات الدخل المختلفة؛ ومن ثم ظهر الاهتمام الكمي بنسبة المشتغلين بالمهن الطبية إلى عدد المواطنين، ونسبة الاستيعاب المدرسي في المرحلة الأولى من التعليم وعدد الصحف ومتوسطات توزيعها وساعات الإذاعة والإرسال التليفزيوني، ونسب من لديهم هاتف إلى إجمالي السكان، وعدد السيارات الشخصية منسوبا لعدد السكان.. إلخ، وكان من أهم مظاهر الاهتمام بقياس الجانب الاجتماعي تطوع بعض الدول الغنية لتوفير التمويل اللازم لمعهد خاص هو معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية UNRISD ومقره جنيف الذي أنشيء في عام ١٩٦٣، وقد لاحظ الكثيرون منذ البداية أن نظام الحسابات القومية يقدر عائد الاستثمار في الخدمات الاجتماعية على أساس أن القيمة المضافة التي تحققها تتساوى مع إجمالي أجور المشتغلين بها، وهذا قصور شديد لأنه من المتصور أن

نبني مدرسة ونعين بها مدرسين، ثم لا يدخلها تلميذ واحد أو يدخلها عدد قليل منهم، في حين تزدحم مدرسة أخرى بالتلاميذ. ومادامت العبرة بأجور العاملين يكون من المتصور أن تظهر الحسابات القومية قيمة مضافة واحدة لكل من المدرستين. وكان من أبرز توجهات المعهد الأمور التالية:

- إعداد برنامج الدراسات الإقليمية الذي تعمق في دراسة الفروق الاقتصادية والاجتماعية بين أقاليم الدولة الواحدة، كذلك محاولات التقسيم الإقليمي المتوازن في بلدان مختلفة استهدفت تصفية ظاهرة تخلف بعض المناطق عن بقية أرض الدولة.
- دراسة أنساق الخدمة الاجتماعية ومدى نجاحها في وصول الخدمة إلى مستحقيها.
- قضية الجوع في العالم التي بحثها المعهد بأسلوب جديد يجمع بين إنتاج الغذاء والتعرف على مكوناته وتوزيعه تحت اسم أنساق الغذاء.
- دراسة الأشكال المحددة للمشاركة الشعبية في حل قضايا التنمية.

ومع أهمية دراسات المعهد لم ينجح في التصدي لاقتراح مقياس جامع لمظاهر التقدم أو التخلف الاجتماعي، وإن كان قد أثار قضية حياة الإنسان الكريمة Livelihood ومقوماتها، فكانت محاولة تقترب من مفهوم التنمية البشرية[93].

١٠- المؤشرات الاجتماعية للتنمية:

اهتم البنك الدولي بموضوع التنمية الاجتماعية، وبدأ في الثمانينات في نشر بيانات تفصيلية عن الدول الأعضاء فيه، والتي تقدم له البيانات المطلوبة في نشره غير دورية تحت اسم "المؤشرات الاجتماعية للتنمية" استخدم فيها بعض المؤشرات التي تكمل بعضها البعض في الحكم على فاعلية الخدمة. وأغلب مؤشرات القياس تنصب على مدخلات الخدمة الاجتماعية، في حين أن المطلوب في الواقع هو قياس مخرجاتها، فالقضاء على الأمية مثلاً شاهد صدق على نجاح في التعليم في حدوده الأولى والأساسية. ولكن تقييم أداء النظام التعليمي لا يجوز أن يقاس بعدد من عبروا كل مرحلة

---

(93) إسماعيل صبري عبد الله، المرجع السابق، ص: ٢١.

من مراحله فحسب؛ لأن ثمة حاجة للتعرف على محتوى العملية التعليمية وأساليب التعليم، وأثر كل ذلك في تنمية القدرات الذاتية على التعلم، المستمر أو المتجدد Recurrent ضرورة في العصر الحديث بالنظر إلى معدلات التقدُّم العلمي والتطور التكنولوجي[94].

١١- المؤشر العام للتنمية:

حاول فريق من الباحثين بمعهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية صياغة مقياس عام للتنمية كبديل للمقياس التقليدي للناتج القومي، والمقياس المقترح هو مقياس مركب من ١٨ مؤشرا من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، تم اختيارها من بين ٧٣ مؤشرا لمجموعة من ٥٨ دولة من الدول النامية والمتقدمة. وقد تم انتقاء الثمانية عشر مؤشرا من بين الثلاثة والسبعين مؤشرا الأصلية حسب القيم المتوسطة لمعامل الارتباط بين كل مؤشر وباقي المؤشرات في المجموعة الأصلية. فقد اعتبر أن المؤشرات ذات الارتباط المرتفع في المتوسط مع بقية المؤشرات تصلح أكثر

---

(94) إسماعيل صبري عبد الله، المرجع السابق، ص: ٢١ .

من غيرها كمؤشرات لعملية التنمية في مجموعها. وتتمثل هذه المؤشرات في المؤشرات التالية: توقع الحياة عند الميلاد، نسبة السكان الذين يعيشون في تجمعات من ٢٠ ألف نسمة فأكثر، متوسط الاستهلاك اليومي للفرد من البروتين الحيواني، نسبة الاستيعاب في التعليم الابتدائي والثانوي معا، نسبة الملتحقين بالتعليم الفني أو المهني، متوسط عدد الأفراد لكل غرفة، متوسط توزيع الصرف لكل مائة ألف من السكان، متوسط عدد التليفونات لكل مائة ألف من السكان، متوسط عدد أجهزة الراديو لكل ألف من السكان، نسبة الذين يحصلون

على كهرباء وغاز ومياه نقي.. إلخ، الإنتاجية المتوسطة للعامل الزراعي (للذكور فقط)، نسبة الذكور البالغين الذين يعملون في الزراعة، متوسط استهلاك الفرد من الكهرباء، متوسط استهلاك الفرد من الصلب، متوسط استهلاك الفرد من الطاقة (كجم مكافيء فحم)، نسبة مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحل الإجمالي، متوسط نصيب الفرد

في التجارة الخارجية ونسبة من يعملون بأجر أو راتب إلى جملة السكان[95].

وتتمثل الخطوة التالية في إنشاء نظام للتناظر بين المؤشرات المختارة عن طريق رسم أشكال انتشار لكل الأزواج من الثمانية عشر مؤشرا، ثم اشتقاق المنحنى الذي يوفق أحسن توفيق توزيع النقط الخاصة بكل زوج منها. وقد أمكن باستخدام هذه المنحنيات التوصل إلى عشر مجموعات من القيم المتناظرة للمؤشرات يعبر كل منها عن مستوى للتنمية، وتعبر في مجموعها عن الأنماط "الطبيعية" للنمو التي يمكن في ضوئها الحكم على مدى نمو أي قطر[96].

وقد تم تركيب مؤشر مركب لكل قطر عن طريق تنميط قيم المؤشرات بتحويل القيمة الفعلية لكل مؤشر إلى قيمة واقعة بين الصفر والمائة (الصفر لأقل مستوى للقيم المتناظرة والمائة لأعلى مستوى)، مع استخدام القيمة

---

(95) إسماعيل صبري عبد الله، المرجع السابق، ص: ٧٢ - ٧٣ .

(96) إبراهيم حسن العيسوي، المرجع السابق، ص: ٧٤

المتوسطة لمعاملات الارتباط بين هذا المؤشر وبقية المؤشرات كأوزان، بافتراض أن قيمة معامل الارتباط تعكس الأهمية النسبية للمؤشر[97].

وقد انتقدت الين كوبر هذا المؤشر المركب ونظام التناظر الذي يستند إليه وذلك استنادا إلى أن ثمة شك في إمكان استخراج مسار عام للتنمية من مجموعة مشاهدات لعدد من التغيرات في وقت معين في عدد من الدول النامية والمتقدمة. فهذه المشاهدات هي نتاج سياسات متباينة للتعليم والصحة والتصنيع وتطوير الزراعة وتوزيع الدخل.. إلخ، وتعكس مفاهيم مختلفة للتنمية، وليس هناك ما يدعو إلى افتراض استمرار هذه السياسات أو افتراض تقبلها في ظروف دول أخرى في المستقبل[98].

كما انتقد المؤشر من زاوية ثانية وهي عدم ملاءمة بعض المؤشرات المختارة أو عدم كفايتها، فالمؤشر رقم (٣) الخاص باستهلاك البروتين الحيواني لا يصلح في المجتمعات

---

(97) إبراهيم حسن العيسوي، المرجع السابق، ص: ٧٤ .

(98) إبراهيم حسن العيسوي، المرجع السابق، ص: ٧٤ .

التي لا تأكل لحم الحيوان لأسباب دينية أو صحية مثلاً، والتركيز على العاملين من الذكور في الزراعة (مؤشر ١١، ومؤشر ١٢) غير مناسب للمجتمعات التي تسهم المرأة فيها بنصيب وافر في الأعمال الزراعية. كما انتقد المؤشر من زاوية ثالثة وهي أن مؤشراته تغفل الجانب التوزيعي سواء بين الفئات المختلفة للسكان أو بين الأقاليم المختلفة للدولة، وأخيرا فقد انتقد المؤشر من زاوية رابعة وهي أن المؤشرات الفرعية الداخلة في تركيبه على ارتباط وثيق بمقياس (ن.ق.إ)[99].

١٢- مقياس تشيبانك لمستوى التنمية:

في إطار الدراسة التي قام بها لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة بغرض تحليل السياسات الزراعية عند المستويات المختلفة للتنمية، حاول تشيبانك تصميم مجموعة مؤشرات تساعد على التمييز بين المستويات المختلفة للتنمية من جهة، وصياغة قياس مركب للتنمية كبديل لمقياس (ن.ق.إ) من جهة أخرى، وقد انطلق تشيبانك في تصميمه

---

(99) تشير الحروف (ن.ق.إ) إلى مؤشر الناتج القومي الإجمالي.

لمجموعة المؤشرات من افتراض أساسي هو أن الهدف النهائي للتنمية هو تحسين الرفاهة الاجتماعية[100].

وقد قسم تشيبانك الجوانب المختلفة للتنمية إلى أربعة أقسام رئيسية هي: الارتقاء بالبشر أو التنمية البشرية، والتقدم الاجتماعي، والتقدم التكنولوجي والتحسن الاقتصادي. ويشتمل القسم الأول (التنمية البشرية) على ثلاث مجموعات من المؤشرات (تغذية، صحة تعليم) ويستدل على التغذية من خلال عدد السعرات الحرارية التي يحصل عليها الفرد يوميا في المتوسط مقارنًا بالاحتياجات، ونسبة السعرات الحرارية التي يستمدها الفرد من الحبوب وغيرها من الأغذية النشوية. أما الصحة فمؤشراتها هي توقع الحياة عند الميلاد وعدد أسرة المستشفيات لكل ألف من السكان. بينما يقاس التعليم من خلال نسبة المتعلمين إلى السكان البالغين من العمر ١٥ سنة فأكثر، ونسبة الملتحقين بالمدارس إلى جملة السكان في فئة العمر (١٥ – ١٩ سنة)[101].

(100) إبراهيم حسن العيسوي، المرجع السابق، ص: ٧٥ .

(101) إبراهيم حسن العيسوي، المرجع السابق، ص: ٧٥ - ٧٦ .

بينما يتضمن القسم الثاني (التقدُّم الاجتماعي) مؤشرين لما أسماه تشيبانك "التكامل الاجتماعي" وهما: عدد الصحف الموزعة لكل ألف من السكان، وعدد التليفونات المستخدمة لكل ألف من السكان. أما التقدم التكنولوجي، فقد اقتصر الأمر على إدراج المؤشرين الغالبين: متوسط استهلاك الفرد من الطاقة (كجم مكافيء فحم)، وعدد السيارات المسجلة لكل ألف من السكان. كما تضمن التحسن الاقتصادي ستة مؤشرات هي: هيكل العمالة، ويقاس بنسبة السكان النشطين اقتصاديا المشتغلين في أنشطة أولية (زراعة وتعدين)، ونسبة السكان النشطين اقتصاديا المشتغلين في الصناعات التحويلية، والتصنيع، ويقاس بنسبة إنتاج القطاعات الأولية (زراعة وتعدين إلى (ن.م.إ)، ونسبة إنتاج الصناعة التحويلية إلى (ن.م.إ). وهيكل الصادرات الذي يقاس بنسبة صادرات السلع المصنعة إلى جملة الصادرات. أما الدخل القومي فيقاس من خلال متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي[102].

---

(102) إبراهيم حسن العيسوي، المرجع السابق، ص: ٧٦ .

إن المتأمل في هذه المؤشرات التي طرحها تشيبانك، سوف يجد أنها لا تعبر عن كل الجوانب الهامة في التنمية، والحق أن تشيبانك نفسه يعترف بذلك، ويرجع القصور في مجموعة المؤشرات إلى عدم توفر البيانات الملائمة خاصة فيما يتعلق بمؤشرات التنمية البشرية والتقدُّم الاجتماعي. كما أهمل تشيبانك التوظف والحريات، كما أن اختيار تشيبانك لمؤشرات التقدم التكنولوجي قد جاء منحازا بشكل واضح إلى نمط التقدم التكنولوجي ونمط الحياة في دول الشمال، خاصة في الدول الرأسمالية المتقدمة. ويتجلى الانحياز لنمط الحياة الغربية في الأخذ بمؤشر عدد السيارات لكل ألف من السكان، وهي ليست أقل الوسائل تكلفة من الناحيتين الخاصة والاجتماعية (زيادة استهلاك الطاقة والتلوث)، ومن الواضح أيضا أن مؤشرات التقدُّم التكنولوجي قد أهملت قضايا هامة مثل مصدر التكنولوجيا المستخدمة. أي ما إذا كانت مستوردة من الخارج أو مستنبطة محليا؛ وبالتالي مدى ما تتمتع به الدولة من استغلال تكنولوجي، ومثل مدى توفر طاقات محلية للتطوير التكنولوجي ومدى الاستفادة من نتائج البحوث

التكنولوجية المحلية، ومثل مدى تلاؤم التكنولوجيات المستخدمة مع نسب توفر المواد المحلية[103].

أما بالنسبة لمؤشرات التحسن الاقتصادي، فكان من الواجب التمييز بين الأنواع المختلفة للصناعات التحويلية خاصة لإبراز دور الصناعات الأساسية التي يعول عليها في استمرار النمو، وفي ضمان استقلاليته، وكذلك التمييز بين الصناعات "المقادة" والصناعات "المجددة". هذا بالإضافة إلى أن مؤشرات التحسن الاقتصادي تعتبر ضعيفة للغاية لأسباب متعددة؛ فهي تضم مؤشر متوسط دخل الفرد، بينما المفهوم أن مجموعة المؤشرات ستستخدم في التوصل إلى مقياس مركب للتنمية يكون بديلاً لمقياس "ن.ق.إ"، والمقاييس المرتبطة به مثل متوسط دخل الفرد. هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فإن ثمة نواحٍ هامة كان من الواجب التعبير عنها في معرض رصد التحسن الاقتصادي مثل مصادر النمو ومدى استقرارها واستمراريتها (حتى يتيسر التمييز بين النمو الطارئ والنمو الدائم)، ومثل

---

(103) إبراهيم حسن العيسوي، المرجع السابق، ص: ٦٧ .

مدى قدرة النظام على تحويل الفائض الاقتصادي المحتمل إلى فائض فعلي قابل للاستخدام (بالقضاء على الإسراف) ومثل مدى استقلالية النمو أو تبعيته، ومثل العدالة في توزيع ثمار التنمية. وكما أن مؤشرات التحسن الاقتصادي لم تعبر عن مدى توفر فرص عمل كافية للقادرين على العمل ومدى تعرض قوة العمل للبطالة[104].

١٣- مقياس الإنجاز في تنمية الموارد البشرية:

قام الدكتور نادر فرجاني بدراسة اقتصادية واجتماعية إحصائية، تمثل أبرز الجهود العربية في مجال الإنجاز والتوصيف لعملية التنمية البشرية في سياقها الإنمائي العام وتتمحور هذه الدراسة حول "تنمية الموارد البشرية في البلدان العربية"(١٩٦٠ – ١٩٧٥)، واستهدفت قياس الإنجاز في مجال تنمية الموارد البشرية في تلك الأقطار خلال ١٥ عاما، والتوصل إلى تصنيف لمستوى تنميقها خلال نفس

(104) إبراهيم حسن العيسوي، المرجع السابق، ص ص : ٧٩ - ٨٠ .

الفترة، وقد عرف الباحث تنمية الموارد البشرية بأنها: تعظيم الطاقات البشرية لسكان المجتمع واستغلالها بكفاءة في كافة نواحي النشاط الاجتماعي/ الاقتصادي، وأن هذه التنمية هي محور التنمية الأساسي؛ وبهذا يحق القول إن التنمية في النهاية هي تنمية بشر وليست إقامة أشياء (مصانع، طرق) ويرى أن عملية تعظيم الطاقات البشرية تتم على محورين متفاعلين هما:

١- نوعية رصيد الموارد البشرية في المجتمع متضمنة ما يتوفر لهذا الرصيد من معارف ومهارات يجري استغلالها أو يمكن توظيفها في إنتاج السلع والخدمات.

٢- الاستفادة الفعلية من الطاقات البشرية المتاحة في المجتمع في إنتاج السلع والخدمات ومع تأكيد الباحث على الترابط بين هذين المحورين في إطار التنظيم الاجتماعي الذي يؤثر في كل منهما على حدة، وعلى ما بينهما من تفاعل فقد اختار مكونات رئيسية في كل منهما تمثل حركة الإنجاز خلال فترة الدراسة.

ففي محور نوعية الرصيد البشري اختار المكونات التالية:

- الرصيد التعليمي للسكان بجانبيه الكمي والكيفي.
- الهيكل المهني والمهاري لقوة العمل.
- المستوى الصحي للسكان.

وفي محور الاستفادة من هذا الرصيد البشري اختار المكونات التالية:

- مدى الاستفادة ويشمل مساهمة السكان في النشاط الاقتصادي ومستوى البطالة ونقص التشغيل.
- نوعية الاستفادة وترتبط بإنتاجية قوة العمل المستخدمة في محدداتها[105].

ونظرا لعدم توفر البيانات التي تسمح بالتتبع الزمني خلال فترة ١٥ عاما لجميع الأقطار العربية، فقد اضطر الباحث إلى استبعاد الهيكل المهني والمهاري لقوة العمل، واقتصر على مؤشرات للمكونات الأربعة الباقية، ممثلة لتوصيف كل من نوعية الرصيد والاستفادة منه، ووضع لكل من هذه المؤشرات حديها الأدنى والأعلى، وتلك المؤشرات هي:

---

(105) حامد عمار، المرجع السابق، ص ص : ١٠٧ – ١٠٨.

المؤشر	دلالته	الحد الأدنى	الحد الأعلى
نسبة الأميين من الكبار٪	الحالة التعليمية	صفر	١٠٠٪
توقع الحياة عند الولادة بالسنوات			
معدل النشاط الخام	الحالة الصحية	٣٠سنة	٧٥سنة
متوسط نصيب العامل من الناتج الإجمالي بالدولار	مدى الإسهام في النشاط الافتصادي إنتاجية الفرد من القوى العاملة	٢٠٪	٥٥٪
		١٠٠	٢٠,٠٠٠

لقد اقتصرت بيانات البحث هنا على معدلات المشاركة في النشاط الاقتصادي المنظم، حيث لا توجد بيانات حول المشاركة في النشاط الاقتصادي غير المنظم، كما هو الحال بالنسبة لنشاط المرأة العائلي أو الأنشطة الاقتصادية والخدمية غير المنظمة في المدن، كذلك تم استبعاد قيمة عائدات النفط من حساب الناتج المحلي الإجمالي للأقطار العربية ذات الثروة النفطية الضخمة على أساس أن عائدات النفط لا تمثل

دخلاً ناتجا عن العمل في جملتها، وإنما هي تحويلات لأصول عينية إلى أصول نقدية[106].

وانتهى البحث من خلال استخدام المؤشرات التي اتخذها إلى مقياس لمدى الإنجاز في تنمية الموارد البشرية في كل قطر من الأقطار العربية خلال الفترة من ١٩٦٠ – ١٩٧٥، وتخصيص مدى الإنجاز خلال الفترة من ١٩٧٠ – ١٩٧٥. كما استخدمت قيم المؤشرات أيضا في توضيح حالة التطور للمكونات التي تدل عليها تلك المؤشرات في كل قطر خلال الفترة بين ١٩٦٠ – ١٩٧٥ ومثل هذه الدراسة لا تقتصر قيمتها على مجرد التطور في الحالة الاجتماعية والثقافية والصحية وما يترتب على ذلك من تطور في إشباع حاجات الفرد، بل تمتد قيمتها إلى مدى ونوعية الاستفادة من الطاقات العاملة. كذلك تبرز الدراسة مقارنة بين مدى الجهد المبذول في كل من الأقطار العربية في هذا المجال. أضف إلى هذا استخدام الباحث لمتوسط قيم مقاييس الإنجاز للمؤشرات

---

(106) حامد عمار، المرجع السابق، ص ص : ١٠٨.

في ترتيب البلدان العربية القريبة أو البعيدة من بعضها البعض على مسافة الإنجاز التنموي.

١٤- المقاييس الذاتية لإشباع الحاجات:

يرى أصحاب اللجوء إلى المقاييس الذاتية أن لتصور الفرد وشعوره بمدى إشباع حاجاته وبرضائه عن نفسه وعن علاقاته الاجتماعية دلالة على مستوى المعيشة، ويذهبون إلى أن الشعور الذاتي إنما هو في نهاية التحليل الممثل الحقيقي لنوعية الحياة، وأن مثل المعايير والمؤشرات كمثل أدوات الطبيب وأجهزته التي يكشف بها على مريض فيجد حرارته ونبضه وضغطه ونتائج مختلف التحاليل، يجدها جميعها طبيعية، ولا تشير إلى أن أي مرض من الأمراض. ورغم ذلك كله فإن المريض يشعر بفتور في نشاطه وانعدام شهيته للأكل مثلاً؛ ومن ثم فإن أصحاب هذه المقاييس يعتقدون في أهمية اللجوء إلى استبار الخبرة الشخصية والإحساس الذاتي مؤشرا على نوعية الحياة.

لذلك يلجأ بعض الباحثين إلى وضع الاستبانات أو القيام بمقابلات للوصول إلى الشعور الذاتي ومدى رضى الفرد عن حياته. وهذه الخبرات والمشاعر والتصورات الخاصة

يمكن الوصول إليها عن طريق تلك الأدوات؛ ومن ثم فهي تعرف عن طريق أدوات بحث موضوعية تكشف عن تعبيرات ومؤشرات ذاتية. ويكفي أن نقول إنها من نوع قياس الرأي العام الذي يمكن من خلاله التعرف على رضى الناس أو موافقتهم أو عكس ذلك حول سياسات أو مواقف معينة. وقد يكون المقياس بسيطًا من درجتين (راض/ غير راض – ناجح / فاشل) أو من ثلاث أو خمس درجات تتدرج على متصل (راض تماما/ راض إلى حد كبير/ راض إلى حد ما / غير راض/ ساخط أو ناقم). ومن نتائج العينة المختبرة نصل إلى مؤشرات ذاتية لنوعية الحياة، كما يتصورها الناس أنفسهم، وقد يتم اللجوء إلى فريق من المحكمين لتقنين المواقف المراد قيامها[107].

ولابد من الإشارة هنا إلى قيمة مثل هذا المنهج في التعرف على المدركات الخاصة والمشاعر الذاتية في تقييم نوعية حياة الفرد في مجتمعه. فقد نجد مثلاً أن المستوى الاقتصادي في مجتمع ما يماثل مجتمعا آخر،

---

[107] حامد عمار، المرجع السابق، ص ص : ١٠٩ – ١١٠.

لكن نوعية الحياة قد تختلف فيما بينها نتيجة لطبيعة المؤسسات السياسية والثقافية والقيم الاجتماعية السائدة في كل منهما. لكن الاقتصار على هذا المنهج الذاتي في توصيف نوعية الحياة وتقييمها وما يرتبط بذلك من مقارنات له محاذيره وتحفظاته. فمن المسلم به عموما أن الإحساس الذاتي أو القصور الشخصي إنما هو محصلة لمدى المواءمة بين احتياجات وتوقعات وتطلعات الفرد في موقع اجتماعي معين من ناحية، وبين الظروف والموارد والمؤسسات المجتمعية المتاحة له من ناحية أخرى؛ ولهذا فإن الانطباعات الفردية في كثير من الحالات لا تبرز العلاقة الجدلية بين الظروف الموضوعية في الكيان المجتمعي وعلاقاته، وبين المدركات والمشاعر الشخصية للغالبية العظمى والجماعات المختلفة من السكان[108].

أضف إلى هذا أن التعبير الذاتي عن حالة المرضى وإشباع الحاجات قد يكون من قبيل التعبير عن "وعي زائف" تسهم في تشكيله في عالمنا المعاصر أجهزة

---

[108] حامد عمار، المرجع السابق، ص : ١١٠

الإعلام ووسائل الاتصال الجماهيري المختلفة والخطاب السياسي وصور الإعلان التجاري، وغير ذلك من أدوات "غسيل الأدمغة". ومن خلال تدخل هذه المؤشرات وتكرارها وتواترها بأشكال متنوعة، يستبطن الفرد أو الجماعة معرفة مشوهة، ومدركات زائفة وإحساسا بالرضى المؤقت والقناعة الاستسلامية. كذلك تلجأ أجهزة السلطة أحيانًا إلى توفير حالة من الرضى وإشباع بعض الاحتياجات عن طريق إغراق الأسواق بسلع معينة بعد أن كانت نادرة. وإجراء استبانة لنوعية الحياة في مثل هذه الظروف يكشف عن حالة مشوهة من الرضى؛ مما قد يخفي العوامل والظروف الموضوعية اللازمة لعملية التغيير الاجتماعي المؤدي إلى توفير مقومات الرفاه الإنساني وتطور مستوى المعيشة[109].

ومما يقلل من قيمة الاستفتاءات والاستبانات أو المسرح أو المقابلات في تقدير نوعية الحياة، ما تتعرض له هذه الأدوات من مشكلات توفير العينة الممثلة في شمولها وطبقيتها، ومن الفروق بين التعبير اللفظي الذاتي والسلوك

---

[109] حامد عمار، المرجع السابق، ص : ١١٠ .

الواقعي. ومن الملحوظ أن الاتجاه الثقافي لدى الأفراد في مجتمعنا العربي ينحو إلى إعطاء صورة أفضل من الواقع حين تمس الأسئلة ذاته وأحواله الشخصية. كما يمكن أن يكون العكس صحيحا في تعبيره عن بعض المواقف والحالات مثال ذلك أن حالته الأسرية مستورة دائما والحمد لله، كذلك فإن علاقاته مع جيرانه ممتازة لأن النبي أوصى بسابع جار. أما علاقاته ومدركاته عن مصادر الحكومة، وعن العمل وعن المدارس، فإنها في معظم الأحوال ليست إيجابية، وقد يكون لهذه المشاعر النمطية في مجتمعاتنا أسبابها وظروفها التاريخية والاجتماعية[110].

وفي جميع الحالات فإن التعبير الذاتي عن حالة الرضى والهناء كدليل على نوعية الحياة، ليس أمرا مرغوبا فيه على طول الخط، بل إنه أمر غير متحقق في الواقع المعيش، مهما كان حجم عدم الرضى أو القلق أو الإحباط قد تكون عوامل

---

[110] حامد عمار، المرجع السابق، ص ص : ١١٠ – ١١١.

إيجابية ينبغي التعرف عليها وتحليلها ووضع السياسات اللازمة لتغيير البنى والمؤسسات المجتمعية المؤدية إليها، تحقيقًا لمزيد من الرفاه للأفراد والشرائح الاجتماعية التي تثقل تلك الهموم كاهلها[111].

---

[111] حامد عمار، المرجع السابق، ص : ١١١.

الفصل الثالث

مكونات التنمية البشرية

دراسة حالة لمصر

الفصل الثالث

مكونات التنمية البشرية

دراسة حالة لمصر

حظيت قضية التنمية باهتمام العلماء والمفكرين على المستويين الإقليمي والعالمي، وصاغوا العديد من الاتجاهات النظرية التي تتمثل في الاتجاه الماركسي، الاتجاه المثالي، الاتجاه السيكولوجي أو السلوكي، اتجاه النماذج أو المؤشرات، الاتجاه التطوري المحدث، اتجاه الثنائيات والمتصلات الاجتماعية الثقافية، الاتجاه الانتشاري، الاتجاه التكاملي، اتجاه المكانة الدولية، الاتجاه الماركسي الجديد (التنمية كتحرر من التبعية) واتجاه التنمية البشرية المتواصلة. ويعد الاتجاه الأخير – اتجاه التنمية البشرية المتواصلة – من الاتجاهات المعاصرة.

ويمثل هذا الفصل محاولة علمية تستهدف تبيان مكونات التنمية البشرية وأبعادها الأساسية، ورصد واقع هذه المكونات في مصر، في ضوء كل البيانات الإحصائية

المتاحة وبعض مؤشرات التنمية البشرية التي تجسد هذه المكونات وتوضح مدى تحققها في أرض الواقع أو غيابها عنه، وملاحظة هذه المكونات في حياتنا اليومية. وإن المتأمل في مفهوم التنمية البشرية ومكوناتها، سوف يدرك بادئ ذي بدء أن هذا المفهوم قد أكد على ضرورة النظرية التكاملية في فهمنا لقضية التنمية، وأن هناك العديد من المكونات والأبعاد – المتفاعلة والمرتبطة ببعضها البعض – للتنمية البشرية. وتتحدد هذه المكونات في المكون الإنساني، المكون الاقتصادي، المكون السياسي، المكون البيئي، عالمية مطالب الحياة والاستدامة والتواصل بين الأجيال ومناهضة التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية، التكامل بين المبادرة الفردية والسياسة العامة، الأمن البشري، الحد من الفقر، تنمية المرأة وتمكينها والمكون الاجتماعي الثقافي، وسنحاول في هذا المقام تسليط الضوء على هذه المكونات وحقيقة واقعها في المجتمع المصري.

١ - المكون الإنساني في التنمية البشرية:

إن التنمية البشرية المستدامة موجهة إلى الإنسان باعتباره العنصر البشري الذي يساهم في تنمية المجتمع. هذا

من ناحية، ومن ناحية أخرى، فإن هذه العملية – عملية التنمية البشرية – تهدف في النهاية إلى تحقيق الارتقاء بنوعية حياة الإنسان وتوسيع نطاق اختياراته وقدراته إلى أقصى حد ممكن، وتوظيف تلك القدرات أفضل توظيف لها في جميع الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، أي أن الإنسان هو محور التنمية البشرية وهدفها.

ومما لا شك فيه أن الكون بلا إنسان خالٍ من الموارد؛ لأن الموارد مقترنة بالإنسان وحاجاته، فكأن عناصر البيئة الطبيعية المختلفة ليست بموارد، ولا تصبح موارد إلا إذا سخرت لخدمة الإنسان وسد حاجاته. فالفحم – مثلاً – لا يمكن أن يعتبر موردا اقتصاديا لمجرد تكوينه الجيولوجي أو تركيبه الكيميائي، ولكنه يصبح موردا عندما يبدأ الإنسان في استخراجه واستخدامه كقوة محركة. ولذلك لا يمكن أن تعتبر البيئة حاوية لموارد إلا إذا درست في ضوء علاقتها بالإنسان، أو بمعنى آخر في ضوء استشعار الإنسان

لعناصرها المختلفة وتحويلها إلى موارد اقتصادية؛ وعليه فإن الموارد فكرة نسبية[112].

كما تعتبر الموارد محصلة التفاعل بين الإنسان والبيئة، ونقطة البداية في هذا التفاعل هي سعي الإنسان لسد حاجاته، ويمكن أن تقسم حاجات الإنسان إلى مجموعتين: حاجات أساسية ومعيشية وحاجات حضارية، والفرق بينهما أن الإنسان يجب أن يسد حاجاته الأساسية لكي يحافظ على حياته، ويمكن أن تقسم الحاجات الأساسية إلى حاجات إيجابية وحاجات سلبية؛ فالإنسان في حاجة إلى الغذاء والهواء والماء للمحافظة على بنيانه الجسدي، وهذه هي الحاجات الإيجابية. أما الحاجات السلبية فيقصد بها الملبس والمسكن اللذان يحمي بهما نفسه من المؤثرات الجوية، ويقي بهما نفسه من الأمراض ويأوي بأحدهما نفسه خشية الفتك به، وهذه الحاجات الأساسية هي نقطة البداية في العملية

---

(112) سيروري كالن، عالم يفيض بسكانه – عرض لأسباب المشكلة وحل جذري لها، ترجمة ليلى الجبالي ومراجعة د. صبحي عبد الحكيم، العدد ٢١٣ عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٩٦، ص ص : ١٧ – ١٨.

الاقتصادية التي يترتب عليها تحويل عناصر البيئة الطبيعية إلى موارد[113].

وقد أدرك العديد من البلدان النامية والمتقدمة على السواء، أهمية الإنسان في التنمية، حيث نجد أن الصينيين – على سبيل المثال – قد أدركوا تدريجيا أن ما يسمى بالتحديث ليس تحديث العلوم والتكنولوجيا وزيادة سرعة تحقيق الأهداف الاقتصادية، وتطوير مستوى القوى الإنتاجية الاجتماعية فحسب، بل إنه مضمون ثري يتخلل مختلف جوانب الحياة الاجتماعية، وإن عملية تغيير الثقافة الاجتماعية ذات المستويات المتعددة في حد ذاتها عملية تقدم مجتمع ما قبل التحديث – وهو المجتمع التقليدي – في اتجاه المجتمع الحديث الذي يتمتع بالعمومية على نطاق واسع المدى؛ ولذلك فالعقبات والصعوبات والتحديات التي تواجه تغييرات التحديث لا تأتي فقط نتيجة أسباب تتعلق بالجانب المادي وهيكل التنظيم الاجتماعي ونظام الإدارة فحسب، بل تأتي أيضا من جراء أسباب تتعلق بجانب السلوك النفسي

---

[113] المرجع السابق، ص : ١٨.

للأفراد ونموذج المفاهيم وأسلوب التفكير، بمعنى أنها أسباب تنتمي إلى التركيب الثقافي عميق الأغوار، وفي الواقع أن أقوى الصعوبات التي يواجهها الصينيون في طريق التحديث لا تكمن في الجانب المادي والهيكلي، بل تكمن في عامل الثقافة والبشر وخصائص الثقافة الفكرية للصينيين أنفسهم والاتجاه السيكولوجي لديهم. وقد أظهرت دراسات عديدة أن "البشر" أهم عامل في حركة التحديث، وإذا لم يتم تحديث البشر يكون من المستحيل تقريبا تحقيق تحديث العلوم والتكنولوجيا والاقتصاد والسياسة. كما تتحول عادة المفاهيم التقليدية المتراكمة داخل سيكولوجية الأفراد عميقة الأغوار وأسلوب التفكير واتجاه القيم إلى عقبات كبرى أو تشوه مغزى التحديث وهدفه، وتدفع تغييرات التحديث إلى الطريق الخطأ. ويحتاج التحديث إلى مؤازرة "المعاصرين" الذين يعملون على تحقيقه، ويعد البشر الذين يدركون المغزى الثقافي الحديث وصفات الشخصية الحديثة أعظم قوة حاسمة تدفع حركة التحديث إلى الأمام[114].

---

[114] ووين، الصينيون المعاصرون – التقدم نحو المستقبل انطلاقًا من الماضي، ترجمة د. عبد العزيز حمدي، مراجعة: د. لي تشين =

إن تحديث الإنسان الصيني شرط لا يمكن الاستغناء عنه لتحديث المجتمع كله، فبدون تحديث البشر الصينيين. لا يمكن تحديث الحياة الاجتماعية كلها من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن تحديث الصينيين والظروف الاجتماعية الموضوعية الحديثة تربطهما العلاقات المتبادلة. كما أن الافتقار إلى الظروف الاجتماعية الموضوعية التي يمكن أن تنشئ الصينيين العصريين يجعل من المستحيل تحقيق تحديث الإنسان الصيني أيضا، وتعد هاتان المشكلتان الصعبتان المنطقيتان بمنزلة تناقضات في الثقافة الصينية الحديثة. ولكن من الناحية العملية نجد أن تحديث الأفراد وتحديث المجتمع يؤثر كل منهما في الآخر، وعاملين متلازمين للأسباب والنتائج، ويتزامن تحقيق تحديث الفرد مع تحديث المجتمع، وتعد حركة التحديث بمنزلة المسرحية التاريخية المفعمة بالحيوية والصينيون هم شخصيات تلك المسرحية ومؤلفوها أيضا، وعندما يدفع الصينيون حركة

=

تشونغ، الجزء الأول، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٩٦، ص ص : ٤١ – ٤٢.

تحديث المجتمع إلى الأمام وتتغير البيئة الحياتية الخاصة بهم، إنهم يغيرون في الوقت نفسه طبيعتهم الذاتية أيضا، ويحققون تحول طبيعة الأمة والفكر الثقافي إلى التحديث[115].

وقد تنبه عدد كبير من باحثي مسألة التحديث إلى أهمية تحديث البشر في عملية التحديث، وأجروا الكثير من الدراسات التي تعني بالظواهر أو الوقائع اليقينية أو دراسات المبادئ العلمية مثل عالم الاجتماع الأمريكي ألكس إنجلز Alexinkles الذي تعد دراسته حول "تحديث الإنسان" من الإنجازات المهمة في هذا الجانب، حيث أشار إلى أن "الغاية القصوى لمتطلبات التطور هي تغيير صفات الإنسان، ويعد هذا التغيير من الشروط والأساليب الأساسية لإحراز أكبر قدر من التطور، وفي الوقت نفسه يعد من الأهداف العظيمة لعملية التطور ذاتها أيضا، وإن تحديث الأفراد يعد عاملاً لا يمكن الاستغناء عنه لتحديث الدولة. وهذا العامل ليس نتاجا ثانويا لنهاية عملية التحديث، بل إنه شرط مسبق لتحديث النظم، ويعتمد عليه تطور الاقتصاد

---

(115) ووين، المرجع السابق، الجزء الثاني، ص : ٢٧٩.

لفترة طويلة لإحراز النجاح"[116].

كما يرى الكس إنجلز أن تحديث البشر ظاهرة فكرية ثرية المضمون ومتعددة الجوانب، وفي الواقع أن التحديث في المقام الأول عملية تغيير السلوك النفسي ووجهة النظر إلى القيم والأفكار، ويجب ألا نفهم أن كل ما يسمى"حديث" هو شكل من أشكال النظام الاقتصادي أو النظام السياسي، بل إنه ظاهرة فكرية أو سلوك نفسي؛ ولذا فإن ظهور "الإنسان العصري" دليل مهم على تحقيق تحديث المجتمع[117].

هذا فضلاً عن أنه بالرغم من استمرار تعلق بعض المثقفين اليساريين بنظرية التبعية، فقد زعزعت من كونها مثالاً نظريا، ظاهرة ضخمة لا يمكن لهذه النظرية تفسيرها، ألا وهي التنمية الاقتصادية في شرق آسيا في فترة ما بعد الحرب. فالنجاح الاقتصادي الآسيوي، بصرف النظر عما حققه من فوائد مادية للدول الآسيوية، له الفضل في هزيمة

---

(116) ووين، المرجع السابق، الجزء الأول، ص: ٤٧

(117) ووين، المرجع السابق، الجزء الثاني، ص: ٢٨٣

أفكار باطلة مثل نظرية التبعية كانت على وشك أن تصبح عقبات في سبيل النمو بحيلولتها دون التفكير السليم في جذور التنمية الاقتصادية. فلو أنه صح ما تدعيه نظرية التبعية من أن تخلف العالم الثالث يعود إلى مشاركة الدول الأقل تقدما في النظام الرأسمالي العالمي، فكيف يمكننا أن نفسر ذلك النمو الاقتصادي المذهل في بلاد مثل كوريا الجنوبية وتايوان وهونج كونج وسنغافورة وماليزيا وتايلاند؟ ذلك أنه بعد انتهاء الحرب تخلت كل هذه الدول تقريبا وعامدة عن سياسات الاكتفاء الذاتي الاقتصادي وإحلال الواردات التي كانت وقتها تجتاح أمريكا اللاتينية، وانتهجت عوضا عنها سياسة التنمية من أجل التصدير، بعزم لا مثيل له، متعمدة أن تربط بين نفسها وبين الأسواق الأجنبية ورأس المال الأجنبي عن طريق صلاتها بالشركات متعددة الجنسية. ولا يمكن لأحد أن يزعم أن هذه الدول كان لديها ميزة غير عادلة بالنظر إلى امتلاكها لموارد طبيعية أو لرأس مال متراكم من ماضيها. فالحقيقة هي أن هذه الدول – على عكس الدول الغنية بنفطها في الشرق الأوسط، أو دول غنية

بمعادنها كبعض أقطار أمريكا اللاتينية – دخلت السباق دون أن تملك شيئًا غير القدرات البشرية لدى مواطنيها(118).

٢- المكون الاقتصادي في التنمية البشرية:

لا يرضى معظم العلماء في مجال العلوم الاجتماعية عن تناول التنمية بمدخل اقتصادي صرف؛ فهناك انتقادات عديدة لفلسفة اختزال التنمية إلى مجرد التنمية الاقتصادية وبالأخص إذا ما اختزلت هذه الأخيرة إلى النمو الاقتصادي، ويهدف المفهوم الشامل للتنمية البشرية إلى إعادة تركيز الاهتمام ليس فقط على الوسائل، ولكن أيضا على الغايات. وهكذا فإنها – أي التنمية البشرية – تضع الناس في موضع الصدارة، وتجدر الإشارة إلى عمق العلاقة بين نمو الدخل والتنمية البشرية، فالنمو الاقتصادي ضروري للتنمية

(118) فرانسيس فوكوياما، نهاية التاريخ وخاتم البشر، ترجمة: حسين أحمد أمين، الطبعة الأولى، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٩٣، ص : ١٠١.

البشرية، ولكن منجزات التنمية البشرية لا تتحقق تلقائيا من المعدلات المرتفعة لنمو الدخل[119].

إن النمو الاقتصادي ليس غاية في حد ذاته، ولكنه – من منظور التنمية البشرية – وسيلة لضمان رفاه السكان من خلال التوسع في فرص التوظف وتحسين توزيع الدخل، كما أن هدف التنمية هو خلق بيئة تيسر للناس الاستمتاع بحياة صحية وطويلة وخلاقة، والتنمية البشرية تحتضن كلاً من تنمية القدرات البشرية من خلال الصحة والمعرفة والمهارات، واستخدام الناس في مجالات تتسق مع ما يكتسبونه من هذه القدرات. ويجب التأكيد على أن تطوير القدرات البشرية ليس مجرد وسيلة، وإنما هو هدف في حد ذاته، طالما أن المضي في هذا التطوير يقوي الناس ويزيد من مقدرتهم على المشاركة الكاملة في تشكيل مستقبلهم. كما يعتبر مفهوم التنمية البشرية – انطلاقًا من هذه الرؤية الشاملة – أرحب مجالاً من نظريات التنمية الاقتصادية

---

(119) مصر – تقرير التنمية البشرية ١٩٩٥، معهد التخطيط القومي، ١٩٩٥، ص : ١٥.

التقليدية؛ فنماذج النمو الاقتصادي تتناول زيادة الناتج القومي أكثر مما تتناول تحسين نوعية حياة البشر، لذلك يتعين البحث عن بديل لمتوسط نصيب الفرد من الناتج القومي كمقياس لدرجة تقدم الأمم ولمتابعة هذا التقدم، وقد تزايد استخدام دليل التنمية البشرية كمؤشر مركب يقيس مدى تلبية الاختيارات الأساسية لشعب ما، أو لجماعات نوعية أو إقليمية، أو لفئات اقتصادية/ اجتماعية. ومع ذلك هناك إدراك واسع لحقيقة أنه على الرغم من أن دليل التنمية يلخص وضع هذه التنمية في أي دولة، إلا أنه ليس مقياسا شاملاً لكل جوانب رفاهية البشر[120].

ولكن هناك سؤالاً يطرح نفسه على بساط البحث مؤداه: لماذا يكون هناك تعارض بين زيادة الثروة إلى أقصى حد وبين التنمية البشرية؟ أليست الأولى لا غنى عنها للأخيرة؟ إن الثروة مهمة للحياة البشرية، ولكن التركيز عليها خطأ لسببين: أولهما أن تجميع ثروة ليس ضروريا لتحقيق بعض الاختيارات البشرية الهامة، ففي واقع الأمر يختار الأفراد

---

(120) المرجع السابق، ص : ١٦

وتختار المجتمعات اختيارات كثيرة لا تتطلب ثروة على الإطلاق. فالمجتمع لا يتعين بالضرورة أن يكون غنيا ليكون قادرا على توفير الديموقراطية، والأسرة لا يتعين بالضرورة أن تكون غنية لتحترم حقوق كل فرد من أفرادها، والأمة لا يتعين بالضرورة أن تكون غنية لتعامل نساءها ورجالها معاملة متساوية، فالتقاليد الاجتماعية والثقافية القيمة يمكن صونها على جميع مستويات الدخل. وتضاف فعلاً على جميع مستويات الدخل، فثراء ثقافة من الثقافات يمكن أن يكون مستقلاً إلى حد كبير عن ثروة البشر[121].

وثانيهما: أن الاختيارات البشرية تتجاوز كثيرا الرفاه الاقتصادي، فقد يريد البشر أن يكونوا أغنياء، ولكنهم قد يريدون أيضا أن ينعموا بحياة طويلة وصحية، وأن ينهلوا كثيرا من نبع المعرفة، وأن يشاركوا بحرية في حياة مجتمعهم، وأن يتنفسوا هواء نقيا، ويستمتعوا بمسرات الحياة البسيطة في بيئة مادية نظيفة ويقدروا راحة البال التي تنبع من أمنهم في بيوتهم وفي أعمالهم وفي مجتمعهم. كما

---

(121) المرجع السابق، ص ص : ١٤ – ١٥

أن الثروة القومية قد توسع اختيارات الناس، ولكنها قد لا تفعل ذلك، فتوظيف الأمم لثرواتها، وليس الثروات نفسها هو الشيء الحاسم. وما لم تعترف المجتمعات بأن ثروتها الحقيقية هي أناسها فإن استحواذ فكرة تكوين الثروة المادية على الأذهان بإفراط يمكن أن يطمس الهدف النهائي لإثراء حياة البشر[122].

وبالرغم من أنه يوجد ارتباط مؤكد بين الثروة والرفاه البشري، فإن هذا الارتباط ينهار في مجتمعات كثيرة للغاية؛ فهناك بلدان كثيرة نصيب الفرد فيها من الناتج القومي الإجمالي مرتفع، ولكن مؤشرات التنمية البشرية فيها منخفضة، والعكس صحيح. وهناك بلدان تتعادل في مستويات نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي، ولكن قد يكون هناك اختلاف شاسع بينها في مؤشرات التنمية البشرية، وذلك تبعا لتوظيفها لثرواتها القومية فزيادة الثروة إلى أقصى

---

(122) المرجع السابق، ص : ١٥

حد وإثراء حياة البشر لا يلزم أن يتحركا في نفس الاتجاه[123].

ويرى البعض أن الثراء ينبغي ألا يقدر كغاية في حد ذاته، ومع ذلك فهو أهم وسيلة لتحقيق الأهداف الأساسية بدرجة أكبر – ومنها حتى هدف أرسطو المتعلق بكفالة حياة مزدهرة – وإذا أخذنا نموذجا بارزا وهو آرثر لويس – أحد كبار خبراء الاقتصاد في العصر الحديث، والفائز بجائزة نوبل في علم الاقتصاد – فسنجد أنه لم يكن لديه شك يذكر في أن الهدف المناسب هو زيادة "نطاق الاختيار البشري"، وقد اعترف أيضا بالدور السببي لكثير من العوامل في تعزيز حرية الاختيار. ولكنه قرر أن يركز بالتحديد على نمو الإنتاج للفرد الواحد؛ لأنه يعطي الإنسان سيطرة أكبر على بيئته، وبذلك يزيد حريته. الواقع أن محور تركيز كتابه الكلاسيكي كان دقيقًا بدرجة جعلته يؤكد أن "موضوعنا هو النمو ليس التوزيع" ومع ذلك فبدون التوزيع الملائم والسياسة

---

(123) المرجع السابق، ص ١٥.

العامة الملائمة، قد يفشل النمو الاقتصادي في التحول إلى تحسينات في حياة البشر[124].

وتؤكد الدراسات التي جرت مؤخرا أنه حتى عندما تظهر البيانات المشتركة بين البلدان وجود علاقة إيجابية عموما وهامة إحصائيا بين نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي ومؤشرات نوعية الحياة، فإن قدرا كبيرا من هذه العلاقة يتوقف على توظيف الدخل الزائد في تحسين التعليم العام والصحة العامة وفي الحد من الفقر المدقع. وهذا يعني أن الأهم هو الكيفية التي يؤثر بها نحو الناتج القومي الإجمالي على التنمية البشرية، فهناك دخول متماثلة وتنمية بشرية مختلفة. بل إن الكثير يتوقف على كيفية تقاسم ثمار النمو الاقتصادي – لاسيما ما يناله الفقراء – وعلى ما يستخدم من الموارد الإضافية لدعم الخدمات العامة، لا سيما الرعاية الصحية الأولية والتعليم الأساسي[125].

---

[124] المرجع السابق، ص : ١٥.

[125] المرجع السابق، ص ص : ١٥ – ١٧.

صفوة القول، أن مستوى الدخل ليس وحده الذي يهم – بل ما يهم أيضا هو وجه استخدام هذا الدخل. فالمجتمع قد ينفق دخله على الأسلحة، أو ينفقه على التعليم، والفرد قد ينفق دخله على المخدرات، وقد ينفقه على الغذاء الضروري، والشيء الحاسم ليس عملية الثروة إلى أقصى حد، بل الاختيارات التي يختارها الأفراد وتختارها المجتمعات – وهذه حقيقة بسيطة كثيرا ما تنسى؛ ومن ثم لا يوجد تعارض أساسي بين اعتبار النمو الاقتصادي بالغ الأهمية، واعتباره أساسا غير كاف للتنمية البشرية. فنمو الدخل لن يعزز أحوال معيشة الفقراء إلا إذا حصلوا على نصيب من الدخل الإضافي أو إذا استخدم في تمويل خدمات عامة لقطاعات من المجتمع كانت ستحرم لولا ذلك من تلك الخدمات، ومرة أخرى يتبين أن القضية الرئيسية هي الحاجة إلى تقييم تعزيز القدرات البشرية بدلاً من النهوض بالنمو الإجمالي، مع تجاهل ما يلزم لجعل ثمار النمو تخدم مصالح أولئك الأقل حظاً[126].

---

[126] المرجع السابق، ص ص ١٥ – ١٧.

كثيرا ما يقال (عن حق) إن الاستثمار في الناس يزيد من إنتاجيتهم، ثم يقال (عن خطأ) إن التنمية البشرية تعني ببساطة تنمية الموارد البشرية – أي زيادة رأس المال البشري – وهذه الصيغة تخلط ما بين الغايات والوسائل، فالناس ليسوا مجرد أدوات لإنتاج سلع، والغرض من التنمية ليس مجرد إنتاج المزيد من القيمة المضافة بغض النظر عن أوجه استخدام تلك القيمة المضافة، ومما يجب تجنبه بأي ثمن هو النظر إلى البشر على أنهم مجرد أدوات إنتاج ورخاء مادي، واعتبار الرخاء المادي هو غاية التحليل السببي، أي القيام بعملية قلب قريبة للغايات والوسائل رأسا على عقب. فإضفاء قيمة على حياة الإنسان بقدر ما تنتجه من أرباح فقط – وهو نهج رأس المال البشري – ينطوي على أخطار واضحة؛ فمن السهل أن يؤدي في شكله المتطرف إلى معسكرات عمال عبيد، وإلى أطفال يعملون رغما منهم، وإلى استغلال للعمال من جانب الإدارة مثلما حدث أثناء الثورة الصناعية[127].

---

[127] المرجع السابق، ص : ١٧.

وترفض التنمية البشرية التركيز على الناس كرأسمال بشري، وهي تقبل الدور الرئيسي لرأس المال البشري في تعزيز إنتاجية البشر، ولكنها معنية بنفس القدر بتهيئة البيئة الاقتصادية والسياسية التي يمكن للناس أن يوسعوا فيها قدراتهم البشرية، وأن يستخدموا تلك القدرات على نحو مناسب، وهي معينة أيضا بالاختيارات البشرية التي تتجاوز الرفاه الاقتصادي. وتحسين رأس المال البشري يعزز بالطبع الإنتاج والرخاء المادي، مثلما فعل في اليابان وشرق آسيا، ولكن يصبح أن نذكر وصية "إيمانويل كانت" بأن تعامل البشرية كغاية من ناحية، وليس كوسيلة فقط أبدا، فنوعية حياة الإنسان غاية[128].

ومن الثابت أيضا أن التنمية الاقتصادية في حد ذاتها لا يمكن اختزالها في ارتفاع متوسط الدخل الفردي؛ فقد يكون هذا الارتفاع نتيجة ظروف مؤقتة تتعلق مثلاً بزيادة مفاجئة في أسعار بعض المنتجات الأولية التي يصدرها البلد الذي حدث فيه هذا الارتفاع، دون أن يقترن ذلك بتغير في هياكل

---

(128) المرجع السابق، ص : ١٧.

اقتصاده، والتي كانت سمة من سمات تعثر تنميته. ومن ناحية أخرى، لم يعد من المقبول أن تقترن التنمية باتساع نطاق الفقر والتهميش الاجتماعي، أو باستبعاد قطاعات واسعة من المواطنين من المشاركة على الأصعدة المحلية والقومية في صنع السياسات التي تؤثر على حياتهم سواء باستشارتهم مباشرة حول هذه السياسات أو بتمكينهم من اختيار وتحديد فرص بقاء المسئولين الذين يصنعون هذه السياسات في السلطة[129].

وإذا حاولنا التعرف على طبيعة المكون الاقتصادي في التنمية البشرية في مصر، فسوف نجد أن التجربة المصرية قد عكست نفس أخطار تجارب التنمية في بلاد العالم الثالث، تلك التجارب التي اعتمدت على توسيع نطاق تدخل الدولة في الاقتصاد بصفة عامة. فقد قامت التجربة المصرية منذ الستينيات على زيادة الملكية العامة لأدوات الإنتاج، وعلى التخطيط المركزي كأسلوب لإدارة النظام

---

(129) مصطفى كامل السيد وآخرون، تقرير التنمية الشاملة في مصر، العدد الأول، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة، ١٩٩٨، ص: ١

الاقتصادي بشكل ساهم في تدعيم قواعد البيروقراطية المصرية، وأضعف من دور قوى السوق. كما جاء التركيز على التصنيع من أجل إحلال الواردات على حساب الاهتمام بالجودة والميزة النسبية للصناعة المصرية والتي ساهم انعزالها وراء أسوار الحماية الفعالة في إغراق الاقتصاد المصري في المحلية وإضعاف قدرته على المنافسة في الأسواق العالمية[130].

ومع منتصف السبعينات، وبعد انتهاء حرب أكتوبر ١٩٧٣، شهدت مصر بعض الظروف الاقتصادية المواتية تمثلت في ارتفاع أسعار صادرات البترول، وتدفق تحويلات العاملين من الخارج، وانتعاش السياحة، وزيادة إيرادات قناة السويس؛ الأمر الذي أدى إلى تحقيق نموا اقتصاديا سريعا خلال النصف الثاني من السبعينات، وفي نفس الوقت حاولت الحكومة المصرية تعويض كل من الشعب المصري والجهاز الإنتاجي والخدمي العام عن فترات الحرمان وقصور المعروض من السلع الاستهلاكية الوسيطة أو الاستثمارية،

---

[130] مصطفى كامل السيد وآخرون، المرجع السابق، ص : ٣٠.

فاتجهت إلى تنفيذ برنامج إنفاق عام ضخم في مجالات الدفاع والتوظيف والدعم وتوفير الخدمات الاجتماعية، علاوة على الاستثمارات العامة. وقد اعتمدت الحكومة في تمويل جزء كبير من هذا البرنامج على القروض – التي كانت ميسرة في هذا الوقت نتيجة وجود فوائض مالية كبيرة بأسواق رأس المال العالمي – وهي على ثقة من قدرتها على الوفاء بالتزاماتها نتيجة ما توفر لها من الموارد[131].

إلا أن هذا التحسن في إيرادات مصر من الصرف الأجنبي ما لبث أن شهد تراجعا ملموسا مع مطلع الثمانينات نتيجة الانخفاض الحاد في أسعار البترول، وما تبعه من انخفاض في باقي متحصلات مصر من العملة الأجنبية؛ وقد انعكس هذا الوضع في ضعف قدرة الحكومة المصرية على السداد، وأصبحت خدمة الدين وسداد أقساطه عبئًا على ميزان المدفوعات. ومع التزام الحكومة المصرية بنفقات عامة كبيرة، نتيجة ما تتحمله من أعباء من ناحية، وتراجع الإيرادات العامة من ناحية أخرى، تزايد العجز

[131] مصطفى كامل السيد وآخرون، المرجع السابق، ص: ٣٠.

في الموازنة العامة للدولة بمعدلات سريعة وفي ظل مناخ اقتصادي يسوده التكدس الوظيفي وتراخي الأداء في الإدارة الحكومية وانعدام الكفاءة في المشروعات العامة، وازدياد فجوة الموارد نتيجة انعدام التناسب بين الاستثمار والادخار، وأوجه الاقتصاد المصري خلال النصف الثاني من الثمانينات عددا من الظواهر الاقتصادية السلبية تمثلت في تراجع معدلات النمو الاقتصادي، وارتفاع كل من معدلات البطالة ومعدلات التضخم وتزايد العجز التجاري وتدهور وضع ميزان المدفوعات وتراجع الاحتياطات الدولية من النقد الأجنبي[132].

وقد أدت هذه الأوضاع الاقتصادية المتردية بالحكومة المصرية إلى محاولة الاتفاق مع صندوق النقد الدولي على إعادة جدولة الديون عام ١٩٨٧، وكانت قد بدأت بالفعل في تنفيذ بعض إجراءات الإصلاح الاقتصادي التي تتفق مع رؤية المؤسسات الدولية إلا أن هذا الاتفاق ما لبث أن توقف تنفيذه، واستمرت المؤشرات الاقتصادية

---

(132) المرجع السابق، ص: ٣.

في التدهور على الرغم من جهود الإصلاح التي كانت الحكومة قد شرعت في تنفيذها، الأمر الذي دفع الحكومة المصرية في منتصف عام ١٩٩١ إلى توقيع اتفاقيتين مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي أُطْلِقَ عليهما "برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي Economic Reform and structural Adjustment program ERSAPI"" وقد امتد تطبيقهما خلال الفترة من ١٩٩١ إلى عام ١٩٩٣، ثم تم مد برنامج الإصلاح لثلاث سنوات أخرى من عام ١٩٩٣ إلى عام ١٩٩٦ (ERSAP2) [133].

وتهدف المرحلة الأولى من الإصلاح (ERSAP1) إلى الانتقال من اقتصاد مخطط مركزيا يلعب فيه القطاع الخاص دورا صغيرا نسبيا، إلى اقتصاد لا مركزي، متجه للخارج معتمد على قوى السوق، ويلعب فيه القطاع الخاص الدور القائد، وفي هذا الإطار قامت الحكومة بجهودات مكثفة لتحقيق الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكل. كما بدأت في نفس الوقت في إجراء بعض الإصلاحات الهيكلية؛ فقد اشتملت هذه المرحلة الأولى على إلغاء العديد

---

(133) المرجع السابق، ص: ٣ – ٤ .

من الاختلالات السعرية القائمة، بالإضافة إلى بعض المعوقات الأساسية في مجال التجارة والاستثمار. وقد تم تعضيد هذه المرحلة الأولى من برنامج الحكومة بواسطة اتفاق "مساندة" من صندوق النقد الدولي، بالإضافة إلى قرض للتكيف الهيكلي من البنك الدولي كما تم تخفيف الديون وأعبائها بالاتفاق مع دائني نادي باريس[134].

أما بالنسبة للمرحلة الثانية من الإصلاح (ERSAP2)، فقد اتخذت الحكومة خلالها عددا كبيرا من الإجراءات التي تهدف إلى تحقيق كل من الاستقرار الاقتصادي الكلي والإصلاحات المالية والحقيقية، وتم تعضيد هذه المرحلة باتفاق مساندة يمتد لثلاث سنوات(TYEA) Three Year Extended Arrangement من صندوق النقد الدولي بالإضافة إلى برنامج لحفز التكيف الهيكلي World Bank Structural Adjustment Monitoring Program (SAMP) وتخفيض آخر للديون من دائني نادي باريس (DDSR) . وتتركز أهداف الحكومة الأساسية في دعم المكاسب التي تم تحقيقها خلال المرحلة الأولى

---

[134] المرجع السابق، ص: ٤.

وتعميق الإصلاحات الهيكلية لخلق رد فعل قومي ومطرد من جانب القطاع الخاص[135].

ويستند برنامج الإصلاح الذي يدعمه كل من صندوق النقد الدولي إلى أن السبب الرئيسي للاختلال المالي هو زيادة الطلب المحلي عن الناتج أو العرض؛ وطبقًا لهذا التحليل فإن السياسة النقدية والمالية التوسعية تؤدي إلى عجز الميزان الجاري لميزان المدفوعات، بالإضافة إلى عجز الموازنة العامة، يضاف إلى ذلك أن فائض الطلب في ظل الرقابة الحكومية على الأسعار وتقييم العملة بأكثر من قيمتها الحقيقية يؤدي إلى تشويه الأسعار النسبية على نحو يؤدي إلى سوء تخصيص الموارد[136].

٣- المكون السياسي في التنمية البشرية:

إن النسق السياسي هو أحد الأنساق الفرعية للمجتمع يتفاعل مع الأنساق الأخرى الاقتصادية والفكرية، ولكنه يتميز عن هذه الأنساق بأنه ينطوي على أولوية؛ فهو مسئول

(135) المرجع السابق، ص: ٤.

(136) المرجع السابق، ص: ٤.

عن ممارسة القوة العليا في المجتمع، وقراراته ملزمة لكافة أعضاء المجتمع وفئاته ومنظماته. والوظيفة الرئيسية للنسق السياسي هي تحريك وتعبئة الموارد لتحقيق الأهداف التي تحددت بواسطة القوى الطبقية الطليعية فيه. هذا وترجع أهمية النسق السياسي في دول العالم الثالث إلى ارتباطه بالنظام السياسي الذي غالبا ما يكون السلطة العليا النهائية في المجتمع، هذا مع ضعف مستويات المشاركة السياسية، ونقص في الديمقراطية، وتزايد القيود المفروضة على المعارضة السياسية أو حتى انعدامها في بعض الأحيان[137].

كما أن السياسة هي أكثر مكونات البنية الفوقية للمجتمع مرونة وحساسية، من حيث إنها تتأثر بشدة ليس فقط بالأساس الحقيقي للمجتمع (القوى الاقتصادية والطبقية) وإنما تتأثر أيضا بعوامل أخرى عديدة مثل المصالح الجماعية

---

(137) محاسن محمد الحسين البدراوي، التحديات الاجتماعية والاقتصادية للتنمية في السودان – دراسة لمدينة الخرطوم العاصمة، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الإسكندرية، ١٩٨٥، ص : ٤٧٢.

والشخصية ووجهات النظر المختلفة والآراء والأفكار والثقافة؛ وهكذا تصبح السياسة هي أكثر مقولات البنية الاجتماعية فعالية وإيجابية وتأثيرا. كما أن السياسة تشكل الإطار الذي يحتوي عمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، كما تشكل الأداة التي توجه هذه العمليات[138].

ومن هنا ندرك الأهمية المحورية للنظام السياسي في مجال التنمية وتحدياتها، باعتباره أحد مكونات البنية الفوقية للمجتمع، كما أنه له دوره الذي يلعبه في التأثير في بقية الجوانب البنائية بما له من قوة وأسبقية على بقية الأنظمة الأخرى؛ مما يجعل قدرته على التأثير والإيجابية راجعة أساسا إلى ارتباطه الشديد بكل القوى الاقتصادية والاجتماعية الأخرى، ويتجسد البعد السياسي للتنمية في عنصرين أحدهما داخلي ويتمثل في قيام نظام سياسي للمجتمع يكون مسئولاً عن وضع استراتيجية عامة للدولة تستهدف تحقيق الرقابة الاقتصادية والاجتماعية والاستقرار والأمن لجميع أفراد المجتمع، والمشاركة السياسية لأفراد

---

[138] محاسن محمد الحسين البدراوي، المرجع السابق، ص: ٤٧١.

المجتمع في صنع القرار. بينما يتمثل العنصر الخارجي في العلاقات الدولية المتبادلة بين الدول، والتي تؤثر في التنمية بشكل إيجابي أو سلبي[139].

وتمثل المشاركة السياسية جوهر التنمية البشرية، كما تعني التنمية القائمة على المشاركة السماح بأن يكون للناس قول في القرارات التي تمس حياتهم، وقد أكد تقرير البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة عن التنمية البشرية عام ١٩٩٣ على "أن الناس ينزعون إلى المشاركة في الأحداث والعمليات التي تشكل حياتهم، وإذا ما تمت رعاية هذا النزوع بطريقة مناسبة؛ فمن الممكن أن يصبح مصدرا هائلاً للحيوية والتجديد من أجل خلق مجتمعات جديدة وأكثر عدالة". ولاشك أنه إذا لم يتهيأ للناس طريق إلى كل الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وإلى المساهمة في عملية صنع القرار على كل المستويات الوطنية والإقليمية والكونية، تصبح المشاركة مجرد بلاغة لفظية[140].

---

(139) المرجع السابق، ص ص : ٤٧١ – ٤٧٢.

(140) مصر – تقرير التنمية البشرية ١٩٩٥ ، المرجع السابق، ص : ٥١.

وتتحدد آليات تحقيق التنمية بالمشاركة في المشاركة في عملية صنع القرار، وتتمثل الديموقراطية – التي تتضمن بحكم تعريفها المشاركة – أداة فعالة للمشاركة، بيد أنه من التبسيط المخل أن يكتفى بالقول إن التنمية القائمة على المشاركة تقوم على الديمقراطية. فالديمقراطية لا تتأكد عمليا بمجرد الانتخابات الدورية، فهي تتطلب مشاركة كاملة ومستمرة من جانب الناس في كل مؤسسات المجتمع المدني؛ ومن ثم فالانتخابات هي شرط ضروري، ولكنه ليس كافيا للديمقراطية. وبتعبير آخر، الديمقراطية ليست مجرد الإدلاء بالأصوات، وإنما هي أسلوب حياة[141].

كما أن الاستفادة من الخدمات الاجتماعية مثل الحماية الاجتماعية والصحة والتعليم، تمكن أفراد المجتمع من المشاركة الكاملة في الحياة من حولهم، لا سيما إذا كانت كيفية الوصول إلى الاستفادة من الخدمات الاجتماعية، تكفل لمتلقيها المشاركة الكاملة في صنع المستقبل وتتسم بالتوزيع العادل. هذا فضلاً عن أن الوصول إلى الأسواق يمثل آلية

---

(141) مصر – تقرير التنمية البشرية ١٩٩٥ ، المرجع السابق، ص : ٥١.

من آليات المشاركة حيث يشارك الناس كمنتجين وكمستهلكين وكعاملين. ولا شك أن مشاركة أفراد المجتمع من خلال الأسواق تتوقف على ما إذا كانت هذه الأسواق تعطيهم الشعور بالألفة (الأسواق الصديقة للناس) وهل هذه الأسواق تنافسية أو احتكارية أم تقع في المنطقة الرمادية المتسعة بين هذه الحالة وتلك؟ وهل القواعد المنظمة للأسواق والقوانين التجارية والإجراءات الحكومية تتجه إلى تشجيع الناس أم تثبط هممهم؟[142]

كذلك تعني إمكانية الوصول إلى الأسواق إمكانية الحصول على فرصة عمل، مما يثير بدوره تساؤلات من قبيل: لأي مدى يخلق النمو فرصا للعمل؟ وما هي الخصائص التشريعية والتنظيمية لسوق العمل؟ وإلى أي مدى يكون العمل منتجا ومجزيا؟ وهل يتساوى الرجال والنساء في إمكانية الحصول على فرص العمل المتاحة، وما يحصلون عليه من عائد على نفس العمل؟ وإلى أي حد تتدخل – أو يجب أن تتدخل – الدولة في آلية السوق؟ ويمكن

---

(142) مصر – تقرير التنمية البشرية ١٩٩٥ ، المرجع السابق، ص : ٥١.

البحث عن إجابات لهذه الأسئلة بالرجوع إلى أسواق المنتجات وأسواق العمل، وأسواق النقد ورأس المال وأسواق العقارات. كما ترتبط مسألة توزيع الثروة والدخل بعملية النفاذ إلى الأسواق ارتباطًا وثيقًا. فهذا التوزيع من أهم محددات قدرة الناس على النفاذ إلى الأسواق؛ ومن ثم المشاركة في الخدمات الاجتماعية والأسواق وعملية صنع القرار[143].

إن سر نجاح أي تجربة تنموية هو في مدى اهتمامها بالبشر، ليس فقط من خلال تلبية احتياجاتهم الأساسية، ولكن بإشراكهم في عملية التنمية ذاتها وفي مراحلها المختلفة سواء بالتخطيط أو التنفيذ أو المتابعة. ولاشك أن المشاركة الوطنية الشاملة في تنفيذ المشروع القومي لتنمية جنوب الوادي – على سبيل المثال- هي أمر حيوي لكون الغاية المرجوة من وراء مثل هذا المشروع هي إقامة مجتمع عمراني ضخم، ولا يتصور أحد أن تحقيق تلك الغاية، سيكون مجرد استجابة لأوامر عليا فوقية تصدر من ثمة الجهاز التنفيذي،

(143) مصر – تقرير التنمية البشرية ١٩٩٥ ، المرجع السابق، ص : ٥١.

ويأتي على رأس الأطراف المدعوة للمشاركة في هذا المشروع رجال العلم في مراكز البحوث العلمية على تنوعها وفي الجامعات، يليهم جموع المهنيين وخاصة المهندسين والأطباء والمعلمين، ثم الأعداد الكبيرة من العمال والمزارعين الذين سيتحملون العبء الأكبر إلى جانب رجال الأعمال والأحزاب والقوى السياسية[144].

هذا فضلاً عن أنه من الضروري تحسين طريقة صنع القرارات الإستراتيجية، وهي تلك التي تؤثر على مركز الدولة أو الأمن القومي، أو تؤدي إلى تغييرات اجتماعية أو هيكلية اقتصادية... مثل مشروع توشكى، حيث لا يستطيع الفرد مهما أوتي من حكمة أن يبت في القرارات الاستراتيجية بمفرده، ويتم ذلك من خلال توسيع دائرة المشاركة وترسيخ تقاليد المشورة وتنمية البدائل المتاحة والمفاضلة بينها، وذلك من خلال الاستناد أو الرجوع إلى آلية سباعية عند اتخاذ القرارات تتمثل في النخبة

---

(144) أحوال مصرية، العدد الثاني، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بجريدة الأهرام، القاهرة ١٩٩٨، ص ١٥٤.

السياسية كالوزراء السابقين وخبراء المنظمات الدولية، مجمعات العلماء كآراء المجالس المتخصصة في مجلس الشورى وغيره، الجامعات والمؤسسات الأكاديمية وما لديهما من أبحاث، جماعات المصالح، مراكز البحوث والمعلومات، المنظمات غير الحكومية والاستئناس بالرأي العام من خلال فتح قنوات التفاعل مع الصحافة وأجهزة الأعلام وقادة الرأي ومراكز الرصد والاستطلاع[145].

وإذا حاولنا التعرُّف على طبيعة النظام السياسي الاجتماعي والمشاركة السياسية في مصر؛ بقصد الوقوف على مدى تحقق المشاركة السياسية كمكون من مكونات التنمية البشرية في مصر، فسوف نجد أن النظام السياسي المصري، كان نظاما ملكيا برلمانيا عبر الثلاثين عاما السابقة على ثورة ١٩٥٢. فقد كان هناك ملك على رأس الدولة، كما كان هناك برلمان يضطلع بمهمة التشريع والرقابة على السلطات، وحكومة تتحمل مسئولية العمل التنفيذي، ونظام متعدد الأحزاب يسمح بشكل من التعددية السياسية.

---

(145) أحوال مصرية، المرجع السابق، ص: ١٥٢.

ومع ذلك فقد كانت هناك اضطرابات تطرأ بفعل عاملين أساسيين: الاستعمار البريطاني، ورغبة الملك – في ذلك الوقت – في أن تكون له السيطرة على السلطتين التشريعية والتنفيذية[146].

ومع انطلاق ثورة ١٩٥٢، أصبحت مصر بلدا ذا نظام سياسي ينتمي إلى المنطقة الواقعة بين النظام البرلماني، على غرار نظام المملكة المتحدة، والنظام الرئاسي على غرار نظام الولايات المتحدة الأمريكية. واليوم يجمع رئيس الجمهورية في مصر بين كونه رئيسا للدولة والاضطلاع بدور هام في السلطة التنفيذية، فكل القرارات الرئيسية الخاصة بمختلف السياسات تصدر إما بواسطة رئيس الجمهورية أو بعد موافقته عليها. ويساعده في ذلك مستشارون من ذوي التخصصات المختلفة في جهاز الرئاسة، والحكومة هي الفاعل الرئيسي في العمل التنفيذي. أما مجلس الشعب (أي البرلمان) فينتخب كل أربع سنوات ويتحمل مسئولية التشريع والرقابة على السلطة التنفيذية.

---

[146] مصر – تقرير التنمية البشرية ١٩٩٥ ، المرجع السابق، ص : ٥٢.

ومنذ عام ١٩٧٩ أنشئ مجلس آخر هو مجلس الشورى الذي يتكون بصفة رئيسية من أعضاء على درجة عالية من الخبرة في المجالات المختلفة، وتتشابه أنشطته مع تلك الخاصة بمجلس الشعب، إلا أنها تظل محصورة في إطار وظيفته كمؤسسة استشارية سياسية[147].

وقد كان نظام الحزب الواحد هو السائد في مصر حتى عام ١٩٧٦، عندما أخذ الرئيس أنور السادات المبادرة لإيجاد نظام متعدد الأحزاب. ومع التطورات التي لحقت بهذه المبادرة أصبح بمصر الآن عدد من الأحزاب التي تتبنى العديد من الأيديولوجيات المختلفة تتراوح بين الاشتراكية المعتدلة والاقتصاد الحر، وبين العلمانية والدفاع عن نظام إسلامي للمجتمع؛ وهكذا أصبح النظام السياسي المصري مزودا بكل المؤسسات الضرورية لنظام ديموقراطي من الناحية الرسمية على الأقل، وهناك عناصر إضافية تدعم إمكانية تحقيق هذا النظام الديموقراطي، وتتمثل هذه العوامل في السجل الطويل المشرف للسلطة القضائية التي نجحت

(147) مصر – تقرير التنمية البشرية ١٩٩٥ ، المرجع السابق، ص : ٥٢.

إلى حد بعيد في الحفاظ على استقلالها حتى في أحلك الظروف، والصحافة الحرة والعدد المتزايد من المنظمات غير الحكومية وجماعات المصالح[148].

ولكن بالرغم من ذلك فإن الاقتراب الشعبي من العملية السياسية والمشاركة فيها متخلفان كثيرا عن الهيكل الرسمي للنظام السياسي، ويعزَى ذلك إلى أنه في الثقافة السياسية التقليدية المصرية، ينْظَر إلى الدولة المركزية القوية والمتدخلة على أنها عامل رئيسي في رعاية الصالح العام، وهذه النظرة لها جذور عميقة تمتد إلى العصور الفرعونية، وقد انعكس ذلك على الجذور الثقافية لنظرة المجتمع المصري إلى الديمقراطية، على الرغم مما اكتسبه مفهوم الديموقراطية من أرضية في مصر – شأنها في ذلك شأن غالبية الدول النامية – خلال العقود الحديثة من الزمن. كما تعتبر التقاليد العائلية، وبعض سمات العملية التعليمية، وكثير من القيم السائدة مسئولة أيضا عن ضعف جذور

---

(148) مصر – تقرير التنمية البشرية ١٩٩٥ ، المرجع السابق، ص : ٥٢.

الديموقراطية في المجتمع المصري[149].

هذا فضلاً عن أن أنماط السلطة الأبوية النابعة من التقاليد العائلية، التي تعتبر الطاعة بدون مناقشة أحد أركانها، تؤثر بعمق في الحياة السياسية في مصر. كما أن العملية التعليمية لازالت تعتمد بشدة على التلقين من أعلى لأسفل مع غياب التحليل النقدي من أسفل لأعلى عن معظم مراحل التعليم سواء في المدارس أو في التعليم العالي. وتعتبر التفسيرات المختلفة للقيم الأخلاقية والدينية، بالإضافة إلى التعصب المرتبط ببعض الأيديولوجيات مسئولة أيضا عن مظهرين متناقضين للحياة السياسية في مصر: الطاعة التامة والمعارضة المتطرفة، وتفسر كل هذه العوامل عدم سيادة الحياة الديموقراطية الصحيحة التي تعكس مشاركة الناس، على نمط الممارسة الطبيعية في مصر[150].

---

[149] مصر – تقرير التنمية البشرية ١٩٩٥ ، المرجع السابق، ص : ٥٢.

[150] مصر – تقرير التنمية البشرية ١٩٩٥ ، المرجع السابق، ص : ٥٢ – ٥٣.

إن البيانات التي تصدر عن المسئولين الحكوميين ربما تدعو إلى التصور بأن هناك أزمة ديموقراطية، طالما أنهم جميعا يشكون من انخفاض مستويات التصويت في الانتخابات العامة ومن المشاركة الشعبية المحدودة في نشاط الأحزاب السياسية. غير أن تعريف المشاركة السياسية هنا يشمل اشتراك المواطنين بصورة مباشرة أو غير مباشرة، في عملية صنع القرارات بواسطة المؤسسات العامة. فالمواطنون يؤثرون بطريقة مباشرة في عملية صنع القرارات، من خلال محاولاتهم الفردية والجماعية بالاتصالات المباشرة عبر الهيئات المنتخبة والجماعات المهنية والنقابات، ومن خلال أجهزة الأعلام، لإقناع المسئولين الحكوميين باتباع سياسة معينة أو العدول عنها، ويستطيع المواطنون أيضا التأثير بطريقة غير مباشرة في عملية صنع القرارات عن طريق انتخاب المسئولين الذين يصنعون السياسات على المستوى القومي أو على المستوى المحلي. فرئيس وأعضاء مجلسي الشعب والشورى، وأعضاء المجالس الشعبية المحلية وعلى مستوى المحافظات، هم جميعا مسئولون منتخبون ويشاركون في وضع السياسات

العامة في مصر، وتذهب دراسة لفريق تقرير التنمية البشرية المصري، عن المشاركة السياسية في مصر إلى أن المواطنين متاح لهم أنماط مختلفة للتأثير في السياسات العامة على المستوى القومي، ومن خلال المنظمات الجمعية، ومن خلال المجتمعات المحلية. ويعرض الجدول التالي رقم (١) أنماط المشاركة السياسية في مصر[151].

جدول رقم (١) يوضح أنماط المشاركة السياسية في مصر[152]

على المستوى القومي	من خلال منظمات المجتمع	على المستوى المحلي	أساليب غير رسمية
١-انتخـاب الـرئيس وأعضاء البرلمان. ٢-المشاركة في أنشـطة الأحزاب السياسية. ٣-ممارسة حرية التعبير.	١-عضوية منظمات مبنية على المكانة في العمل مثل جماعات الأعمال والنقابات. ٢-جمعيات مهنية. ٣-جمعيات المواطنين.	١-انتخاب أعضـاء المجالس المحلية أو الإقليمية. ٢-مبادرات محلية.	١-صلات شخصية. ٢-عمل جماعي.

(151) المرجع السابق، ص : ٥٣

(152) المرجع السابق ص : ٥٣.

وعلى الرغم من أن تحليل الدراسة للبيانات المتعلقة بهذه الأنماط من المشاركة السياسية في مصر خلال أربعة عشر عاما، لا يناقض الانطباع بوجود أزمة مشاركة سياسية، إلا أنه يكشف عن صورة معقدة فيما يتعلق بهذه المشاركة؛ فهي تنحو إلى الانخفاض الشديد لبعض أنماط المشاركة وبعض المجموعات، وتنحو إلى الارتفاع الشديد للبعض الآخر: فمعدلات التصويت بين الناخبين منخفضة بالمقارنة بكثير من الدول الأخرى. كما أن مستويات العضوية في الأحزاب السياسية متواضعة، وعلى الجانب الآخر تتميز عادة الانتخابات في بعض الجمعيات المهنية والنقابات والجمعيات الأهلية – خاصة الصغيرة والمتجانسة – الاهتمام الكثيف من جانب أعضائها، وارتفاع مستويات المشاركة من جانبهم، ويلاحظ المراقبون للحياة السياسية في مصر أن المواطنين – من كل الفئات الاجتماعية – لا يترددون في استخدام الطرق غير الرسمية، مثل الاتصالات المباشرة والالتماسات المكتوبة ووساطة ذوي النفوذ، عندما يرغبون

في التأثير على المسئولين الحكوميين[153].

وهكذا يمكن للمواطنين المصريين التأثير في السياسة على المستوى القومي بالتصويت في انتخابات أعضاء البرلمان وانتخاب رئيس الجمهورية، وبالمساهمة في أنشطة الأحزاب السياسية وبإعلان آرائهم في الشئون العامة من خلال وسائل الإعلام. وكثيرا ما يشكو المتحدثون باسم أحزاب المعارضة من أن سجلات الناخبين لا تشمل كل السكان في سن الانتخاب، كما يضيفون أن كثيرا من الناس الذين لهم حق الانتخاب لا يجدون أسماءهم في قوائم الناخبين في مراكز الاقتراع. والواقع أن هناك اختلافًا كبيرا بين عدد السكان في سن الانتخاب والعدد الكلي لمن لهم حق الانتخاب، بيد أن نسبة هؤلاء إلى العدد الكلي للسكان في سن الثمانية عشر عاما فما فوق سجلت تحسنًا كبيرا؛ إذ ارتفعت من ٤٧٪عام ١٩٧٦ إلى ٥٧,٨٪ في عام ١٩٩٠. كما هو موضح في الجدول رقم ٢[154].

---

[153] المرجع السابق، ص : ٥٣ .

[154] المرجع السابق، ص : ٥٤ .

جدول رقم (٢) يوضح معدلات المشاركة في الانتخابات في مصر

١- على المستوى القومي

انتخابات عام	السكان في سن الانتخاب ١	السكان الذين لهم حق التصويت ٢	الأصوات الفعلية	٢/١٪	٣/٢٪	٣/١٪
١٩٧٦	٢٠,٣	٩,٦	٣,٨	٤٧	٤٠	١٨,٨
١٩٧٩	٢٢,٥	١١	٠٠	٤٨,٩	٠٠	٠٠
١٩٨٤	٢٣,٠	١٢,٦	٥,٥	٥٤,٧	٤٣,٣	٢٣,٨
١٩٨٧	٢٥,٦	١٤,٣	٧,٢	٥٦,١	٥٠,٥	٢٨,٣
١٩٩٠	٢٨,٣	١٦,٤	٧,٣	٥٧,٨	٤٤,٧	٢٥,٨

(155)

كما يجمع كثير من المراقبين والرسميين في وزارة الداخلية على أن انتخابات مجلس الشعب في مصر هي الأكثر تعبيرا، والأكثر أهمية من حيث اهتمام الناخبين؛ ومن ثم فإن هذه الانتخابات تصلح لأن تكون أفضل مؤشر على

---

(155) المرجع السابق، ص : ٥٤.

السلوك الانتخابي للمصريين. ويمكن فهم الأسباب الكامنة وراء وجهة النظر هذه، طالما أن هذه الانتخابات هي الأكثر مدعاة للتنافس مع تطلع كل الأحزاب السياسية للاشتراك فيها وضمان عدالتها، وتشير البيانات الخاصة بانتخابات مجلس الشورى والمجالس المحلية إلى انخفاض شديد في مستويات مشاركة الناخبين خاصة في المناطق الحضرية فنسبة من أدلوا بأصواتهم في الانتخابات الجزئية لمجلس الشورى عام ١٩٩٢، لم تبلغ ٥٪ في خمس من الدوائر الثمانية بالقاهرة، أما في الإسكندرية والسويس فقد بلغت هذه النسبة ١٠,٣٪ و ٦,٤ ٪ على التوالي، وسجلت هذه النسبة ارتفاعا نسبيا في الدوائر الانتخابية بالدلتا وصعيد مصر[156].

كذلك تظهر بيانات انتخابات مجلس الشعب في السنوات ١٩٨٤، ١٩٨٧، ١٩٩٠ انخفاض مستوى مشاركة الناخبين. ففي هذه الانتخابات الثلاث تجاوزت نسبة المشاركة بالكاد ٥٠٪ من مجموع المقيدين في جداول الانتخابات، وقد كان النجاح النسبي لأحزاب المعارضة في الوصول إلى بعض

---

[156] المرجع السابق، ص ص : ٥٤ - ٥٥

مقاعد مجلس الشعب في انتخابات ١٩٨٤ عاملاً مشجعا لإقبال أعداد أكبر من الناخبين على المشاركة في انتخابات ١٩٨٧. ولكن المنازعات التي أثارتها نتائج هذه الانتخابات، بالإضافة إلى مقاطعة أحزاب المعارضة الرئيسية للانتخابات التشريعية عام ١٩٩٠، كان لهما أثر مثبط لعزيمة الناخبين مما أسهم في انخفاض معدل المشاركة إلى ٤٤,٧٪ فقط، ويوضح الجدول رقم (٣)[157] هذه الحقيقة.

جدول رقم (٣) يوضح معدلات المشاركة

في الانتخابات في مصر

٢- حسب الأقاليم الرئيسية

انتخابات عام	المحافظات الحضرية	محافظات الدلتا	الوجه القبلي	محافظات الحدود	المستوى القومي
١٩٨٤	٢٦,٤	٤٨,٢	٤٣,٨	٣٢,٨	٤٣,٣
١٩٨٧	٢٩,١	٥٥,٤	٥١,٢	٥٤,٤	٥٠,٥
١٩٩٠	١٩,٤	٤٠,٩	٤٦,٧	٥٩,٨	٤٤,٧

---

(157) المرجع السابق، ص : ٥٥.

(158)

كما يؤكد الجدول رقم (٤) انخفاض نسبة المشاركة في الانتخابات والاستفتاءات في الفترة ما بين ١٩٧٦ و ١٩٩٥، وهذا يشير إلى أن نسبة ومعدلات المشاركة تنحو إلى الانخفاض أيضا في الفترة ما بين ١٩٧٦ و ١٩٩٥، كما هو الحال في الفترة ما بين ١٩٧٦ و ١٩٩٠.

جدول رقم (٤) يوضح نسبة المشاركين في الانتخابات والاستفتاءات

العام	المقيدون في جداول الانتخابات بالمليون	الذين أدلوا بأصواتهم بالفعل	النسبة٪
١٩٧٦	٩,٥٦٤	٣,٨٢٥	٤٠,٠
١٩٨٤	١٢,٥٩٦	٥,٤٧٤	٤٣,٠
١٩٨٧	١٤,٣٢٤	٧,٢٢٧	٥٠,٥
١٩٩٠	١٦,٢٧٧	٧,٢٧٨	٤٦,٥
١٩٩٥	٢٠,٩٨٧	١٠,٤٨٠	٣٣,٥

(159)

(158) المرجع السابق، ص : ٥٥.

كما يشير الجدول رقم (٥) إلى أن معدلات المشاركة الانتخابية حسب المناطق الجغرافية في عام ١٩٩٥ كانت تتأرجح بين الانخفاض والارتفاع في المدن الرئيسية (القاهرة والإسكندرية) ومحافظات الوجه البحري والقبلي ومحافظات الحدود.

جدول رقم (٥) معدلات المشاركة الانتخابية موزعة حسب المناطق الجغرافية (٪)

الانتخابات	المدن الرئيسية (القاهرة والإسكندرية)	محافظات الوجه البحري	محافظات الوجه القبلي	محافظات الحدود
١٩٨٤	٢٦,٤	٤٨,٢	٤٣,٨	٣٢,٨
١٩٨٧	٢٩,١	٥٥,٤	٥١,٢	٥٤,٤
١٩٩٠	١٩,٤	٤٠,٩	٤٦,٧	٥٩,٨
١٩٩٥	١٣,٠	٥٠,٠	٦٥,٠	٤٥,٠

(160)

=

(159) مصطفى كامل السيد وآخرون، المرجع السابق، ص: ٢٨٤.

(160) المرجع السابق، ص : ٢٨٤.

وهناك نمط آخر للمشاركة على المستوى القومي، يتمثل في المشاركة في عضوية وأنشطة الأحزاب السياسية، حيث زاد عدد هذه الأحزاب من خمسة أحزاب في السنوات الأولى لحكم الرئيس مبارك إلى أربعة عشر حزبا الآن، ومع ذلك فإن الأحزاب التي لها تواجد ملموس في مصر لا يزيد عددها عن خمسة أحزاب. وقد حرم قانون الأحزاب السياسية الصادر عام ١٩٧٧ إنشاء أحزاب على أسس دينية أو على أسس شيوعية؛ وبناء على ذلك فإن حركة الأخوان المسلمين والتي نزلت إلى ساحة المنافسة في الانتخابات التشريعية والنقابية، وكذلك الحركة الشيوعية ذات الوزن المحدود، ليس لأي منهما تنظيم معترف به قانونًا، وكثيرا ما تضطر قوات الأمن للتعرض لأعضاء الحركتين وزعامتهما، ويلاحظ أنه لا يوجد لأي من أحزاب المعارضة في مصر هيكل تنظيمي يمتد باتساع أرض الوطن، وعلاوة على ذلك فإن أسلوب عمل هذه الأحزاب لا يترك مجالاً كبيرا لمبادرات من أعضاء القواعد الحزبية ربما باستثناء حزب التجمع وحزب العمل الاشتراكي. فعملية صنع القرارات في معظم هذه الأحزاب متحكم فيها القيادات. وهذه لا تتعرض

لانتخابات تنافسية، وتحتفظ بمواقعها طوال فترة حياتها. وربما يعود انخفاض أعداد المواطنين الذين يطلبون الانضمام للأحزاب إلى انخفاض نسبة مشاركة القواعد الحزبية في شئون الأحزاب. فضلاً عن ضعف استجابة الحكومة لطلبات زعماء أحزاب المعارضة، ويتضح ذلك من أن عدد أعضاء الأحزاب كلها في مصر، ربما لا يتجاوز خُمس عدد السكان في سن الانتخاب في مصر. [161] ويعكس الجدول رقم (٦) عضوية مجلس الشعب بحسب الانتماء الحزبي ومؤشرات قوة الأحزاب.

جدول رقم (٦) عضوية مجلس الشعب بحسب الانتماء الحزب (مؤشرات قوة الأحزاب)

الفصل التشريعي		الأحزاب					مستقلون	بدون انتماء حزبي
		العمل	الوفد	الأحرار	التجمع	الناصري		
الثالث ١٩٨٤/٧٩	بداية	٣٠		٢	١		١٢	
	نهاية	٢٦		٢			٣	
الرابع ١٩٨٧/٨٤	بداية	٤	٥٨	١			١	
	نهاية	٤	٥٧	١			١	

---

[161] مصر – تقرير التنمية البشرية ١٩٩٥، المرجع السابق، ص: ٥٥.

الفصل التشريعي		الأحزاب					مستقلون	بدون انتماء حزبي
		العمل	الوفد	الأحرار	التجمع	الناصري		
الخامس ١٩٩٠/٨٧	بداية	٥٥	٣٤	٢				٧
	نهاية	٥٠	٢٤	-				٧
السادس ١٩٩٥/٩٠	**بداية**				**٥**		**٨٨**	
	نهاية				**٥**		**٣١**	
السابع ١٩٩٦/٩٥ الدور الأول	**بداية**	**١**	**٦**	**١**	**٥**	**١**	**٣١**	

(162)

أما النمط الثالث للمشاركة على المستوى القومي فيتمثل في ممارسة حرية التعبير من خلال وسائل الإعلام، وقد لاحظ المراقبون للحياة السياسية في مصر أن هناك قدرا كبيرا من حرية التعبير خاصة في الصحافة المصرية، ومع ذلك تجدر الإشارة إلى أن وسائل الأعلام المسموعة والمرئية (الراديو والتليفزيون) مملوكة للدولة وتخضع

---

(162) مصطفى كامل السيد وآخرون، المرجع السابق، ص: ٢٨٦.

لإشراف الحكومة، ومن ثم فإنها غالبا ما تعكس وجهات النظر الحكومية في القضايا السياسية الرئيسية، كذلك فإن الصحف الحزبية عادة ما تقصر الكتابة في صفحاتها على أعضاء أحزابها[163].

أما عن المشاركة من خلال المنظمات المجتمعية، والمشاركة على المستوى المحلي، فإنه يمكن للمواطنين المصريين المشاركة في عملية التنمية. إما بالتعبير عن آرائهم في السياسات الحكومية أو بالمشاركة في جهود التنمية من خلال المنظمات المجتمعية. كما يمكن الحكم على حالة المشاركة المحلية في مصر بثلاث طرق مختلفة، مدى اللامركزية في الإدارة الحكومية، والرقابة الشعبية على الأنشطة الحكومية ونطاق الأنشطة المحلية. وعلى الرغم من الخبرة الطويلة بمجالس المدن والقرى، ومرور ما يقرب من ثلاثة عقود من الزمن على تبني قانون للإدارة المحلية، لازالت هناك حاجة إلى مزيد من اللامركزية؛ إذ يعتبر الرسميون المحليون ممثلين

---

(163) مصر – تقرير التنمية البشرية ١٩٩٥، المرجع السابق، ص : ٥٥.

للحكومة المركزية، ويستمدون سلطتهم من ضمان تنفيذ السياسات الحكومية على المستويين الإقليمي والمحلي، كما أن حق السلطات المحلية في تحصيل إيرادات بدون موافقة الحكومة المركزية ينحصر في بنود ومبالغ محدودة، فضلاً عن أن السلطات المحلية لا سلطان لها على الأنشطة المحلية لبعض الوزارات، حيث تظل هذه الأنشطة خاضعة لمتخذي القرارات على المستوى المركزي. وأخيرا فإن الرقابة الشعبية على الإدارة المحلية مقيدة بمواد القانون الخاص بالإدارة المحلية والتي تحجب حق المجالس المحلية المنتخبة في مناقشة سياسات وتصرفات الرسميين المحليين[164].

ولا تشجع قواعد انتخابات المجـالس المحليـة – والتـي تعطي كل المقاعد للحزب الذي يفوز بـ ٥١٪ من مجمـوع الأصوات الصحيحة للناخبين – على توسيع قاعدة المشاركة في هذه المجالس. كما أن ممارسات "حزب الأغلبية" تعرقـل مشاركة الأحزاب الأخرى في مثل هـذه الانتخابـات، فـلا عجب إذًا من أنه في سنة ١٩٩٢ لم تكن هنـاك منافسـات

---

(164) المرجع السابق، ص : ٥٦.

انتخابية على هذه المجالس في ٨٥٪ من الـدوائر، فضـلاً عن أن ما جرى من انتخابات شابته المنازعات والممارسات غير النظامية، مع تدني مستويات المشاركة. وأيا كان الأمر، فإن المجتمعات المحلية تظل مصادر لم توظف بكل طاقتهـا لتمويل ودعـم المشـروعات المفيـدة والضـرورية لهـذه المجتمعات ذاتها، ومما يدل عل الإمكانات الكامنة في هـذه المجتمعات ما أعلنه وزير الإدارة المحلية مـن أن وزارتـه قد نفذت خلال النصف الأول فقط من عام ١٩٩٤، ما يزيـد عن سبعة آلاف مشروع من خلال الجهود المشـتركة بـين الحكومة والمجتمعات المحليـة، وقـد بلغـت قيمـة هـذه المشروعات ثلاثمائة مليون من الجنيهات[165].

والحقيقة أن الباحث قد اشترك – في صيف عام ١٩٩٨ – مع مجموعة من الباحثين في مشروع اختيار بعض الجمعيات الأهلية والمنظمات غير الحكومية في بعض محافظات مصر بالوجهين البحري والقبلي للمشاركة في تطهير وتنظيف الترع بالريف المصري، ذلك المشروع الذي نفذته وخططت

---

[165] المرجع السابق، ص : ٥٦.

له وزارة الري بالاشتراك مع الصندوق الاجتماعي للتنمية، وقد لاحظ الباحث عند مقابلته للمسئولين وأعضاء الجمعيات الأهلية في بعض القرى بمحافظات الغربية والجيزة وبني سويف، أن هناك العديد من الجمعيات الأهلية تضطلع بدور بارز وفعال في مختلف مجالات التنمية المحلية، حيث شاركت الجمعيات في مشروعات إدخال البنية الأساسية مثل شبكة المجاري بالقرية من خلال التكامل بين الجهود الشعبية والحكومية، وتنفيذ مشروعات اقتصادية واجتماعية وثقافية وتعليمية تعود بالنفع على أبناء القرية، وساهمت في تغيير نوعية الحياة للقرويين؛ وهذا إن دل على شيء فإنما يدل دلالة قاطعة على إمكانية اضطلاع الجمعيات الأهلية والمنظمات غير الحكومية التي تمثل مكونًا من مكونات المجتمع المدني بدور هام وبارز في التنمية المحلية – وبالتالي في التنمية القومية – لاسيما إذا توفر لها السياق الاجتماعي والثقافي والتشريعي الذي يسمح لها بالانطلاق في مختلف المجالات التنموية التي تستهدف تنمية المجتمع اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وسياسياً.

كما تعكس الجداول التالية أرقام (٧) و (٨) تطور عدد الجمعيات الأهلية في الفترة ما بين ١٩٨٧ – ١٩٩٣ موضحة الزيادة في عدد الجمعيات الأهلية والجمعيات المعالة والجمعية المشهرة. وأعضاء الجمعيات بالاتحاد، وارتفاع مستويات المشاركة في النقابات المهنية والعمالية. وهذا إن دل على شيء، فإنما يدل على بروز وفعالية نمط المشاركة السياسية في مصر من خلال منظمات المجتمع المدني.

جدول رقم (٧) يوضح تطور عدد الجمعيات الأهلية

السنوات	عدد الجمعيات الأهلية	الجمعيات المعالة	الجمعيات المشهرة	أعضاء الجمعيات بالاتحاد	عدد السكان بالألف	عدد الجمعيات لكل ألف من السكان
٨٨/٨٧	١٢١٧٦	٣٧٢٨	١١٠٧٧	١٠٤٥٣	٤٩٨٠٠	٠,٢٤٤
٨٩/٨٨	١٢٥٣٢	٣٧٨٩	١٣٢٠٣	١١٠٢٣	٥١٤٠٠	٠,٢٤٤
٩٠/٨٩	١٢٨٣٢	٤٣٤٧	١٢٨٨١	١١٠٧٧	٥٢٩٠٠	٠,٢٤٣
٩١/٩٠	١٣٢٣٩	٤٣٥٣	١٣٩١٥	١١٥٠٣	٥٤٤٠٠	٠,٢٤٣
٩٢/٩١	١٣٥٢١	٤١٢٥	١٤٠٧٣	١١٩٠٠	٥٥٩٠٠	٠,٢٤٢
٩٣/٩٢	١٣٨٢٠	٤٢٠٧	١٤٢٥٣	١٢٢٣٧	٥٦٤٠٠	٠,٢٤٥

(166)

جدول رقم (٨) يوضح عدد المشاركين في النقابات المهنية والعمالية ونسبة المشاركة فيها

النقابة	إجمالي عدد الأعضاء	من لهم حق التصويت	موعد الانتخابات الداخلية الأخيرة	عدد من أدلوا بأصواتهم	نسبة المشاركة
الصيادلة	٣٥٤٠٧	١٦٥٧٦	١٩٩٤	١١٥١٢	٦٩,٤
الأطباء	١٠٤٧٦٣	-	١٩٩٢	٣٠٠٠٠	-
الصحفيين	٤٢١٢	٣٥٧٤	مارس ١٩٩٦	٢٦٥٠	٧٤,١
المحامين	١١٨١٢٠	-	-	-	-
المهندسين	٢٢٤٠٦٤	١٧٣٥٤٧	فبراير ١٩٩١	٢٥٠٠٠	١٤,٤
المعلمين	٤٣٧١٦	١٦١٨٨	يناير ١٩٩٥	١١٢٤٢	٦٩,٤
المهن التعليمية	-	-	-	-	-
التجاريين	-	-	-	-	-
التطبيقيين	٤٩٣١٧٧	-	-	-	-

(167)

(166) مصطفى كامل السيد وآخرون، المرجع السابق، ص: ٢٨١.

(167) مصطفى كامل السيد وآخرون، المرجع السابق، ص: ٢٨٧.

ولكن بالرغم من الإجماع – علـى الصـعيدين المحلـي والعالمي حاليا- حول الدور الهام والحيـوي الـذي تقـوم به الجمعيات والهيئات غير الحكومية فـي عمليـة التنميـة المتواصلة، وخاصة مع الاتجاه المتزايد لدى الحكومات نحو التخلي عن تقديم الخدمات الاجتماعيـة بصـورة مباشـرة أو توفير الدعم لها. إلا أن الجمعيـات الأهليـة التطوعيـة في مصر، والتي بلغت ١٤ ألف في عـام ١٩٩٧، وتمثـل الجزء الأكبر من المجتمع المدني المصري، تعاني من العديد من المعوقات التي تتمثل في المعوقات الإدارية والتنظيميـة والقيود المفروضة على مجال وأنواع الأنشطة التـي تقـوم بها الجمعيات الأهلية والمعوقات الماليـة والفنيـة، وينبغـي العمل على تذليلها وتحسين الإطار القـانوني الـذي تعمـل من خلاله الجمعيات الأهلية التطوعية والمؤسسات الخاصـة المصرية، بحيث تتمكن من تحقيق واستغلال أقصى ما لديها من قرارات وإمكانات لصالح قضية التنمية في مصر[168].

---

[168] لمزيد من التفصيل حول المعوقات التي تواجه الجمعيات الأهلية والمنظمات غير الحكومية في مصر انظر: سعد الدين إبراهيم، العمل الأهلي في مصر، كراسات استراتيجية، مركز الدراسات =

والحقيقة أن الباحث قد أجرى دراسة ميدانية فـي قريـة مصرية، كشفت عن أن برامج ومشروعات التنمية الريفيـة التي نُفِذت في هذه القرية، لم تساهم مساهمة فعالة في تغيير نظرة واتجاهات القرويين نحو الحكومة والمشاركة السياسية، حيث ما زال القرويون يحجمون عن المشاركة في النشاطات السياسية الشعبية مثل العضوية في كافة الأحزاب والتنظيمات السياسية وممارسة حقوقهم الانتخابية، وذلك باسـتثناء القلـة الثرية التي تسعى إلى المناصب في داخل التنظيمات السياسية الشعبية، وتـدور فـي فلـك الحكومـة بقصـد المحافظـة على مكانتها ومكاسبها، وتتحدد هذه القلة الضئيلة فـي مـن يملكون مصادر القوة وهم الأثرياء وأصحاب المشـروعات الاقتصادية والحيازات الزراعية الكبيرة. ويعزَى ذلـك كلـه إلى أن القرويين لا يتمتعون بالمشاركة السياسـية علـى أي مستوى من مستويات التنظيمات السياسية، ويؤمنـون بـأن العمل السياسي توجهه قلة مـن الأثريـاء بالقريـة لصـالح

=

السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، السنة الثامنة ١٩٩٨، ص ص : ١ – ٤٠.

أنفسهم، وآخرين لا يمثلون القاعدة الشعبية العريضـة التـي ينبغي أن تجني ثمار العمل السياسي بطريقة عادلـة، هـذا فضلاً عن أن القرويين يؤمنون بأنهم مهما شاركوا في النشاط السياسي وأدلوا بأصواتهم في الانتخابـات، فـإن أصـواتهم لا قيمة لها، ولا تحترم إرادتهم واختياراتهم؛ وبـذلك فـإنهم يميلون إلى السلبية السياسية.

ولكن بالرغم من هذه الوضـعية، فإنـه يمكـن تحسـين المشاركة السياسية في مصر من خلال آليات عديـدة منهـا مكافحة كل أشكال الأمية خاصـة بـين النسـاء، وتسـهيل الحصول على البيانات، وتشجيع البحث في الجوانب الهامـة للمشاركة الشعبية على الأخص لمعرفة الأسباب الكامنة وراء نقص دوافع المشاركة في الشئون العامـة، وإيجـاد منـاهج لصناعة القرارات مبنية على التشـاور مـع مـن تعنـيهم القرارات، سواء من الجماعات أو المواطنين قبل إعمـال أي من السياسات أو الإجراءات التي تمس مصـالحهم، ويجـب تطبيق مثل هذه المناهج بالنسبة للقوانين التي تتصل بحقـوق الأحزاب والجمعيات المهنية والنقابات وجمعيات المـواطنين بالإضافة إلى الانتخابات العامة والمحلية، وتـدعيم إشـراف

القضاء على العملية الانتخابية برمتها، أو النظر في إنشـاء هيئة مستقلة لهذه المهمة، كذلك يمكن إنشـاء هيئـة مماثلـة تتكون من ممثلين عن كل الأحزاب ومجتمع الأعمال والعمال والمثقفين وجمعيات العلوم الاجتماعية، وتكون مهمتها إيجاد معايير وقواعد إرشادية لوسائل الإعلام في مصـر، وتبنـي الحكومة والقـادة السياسـيين ممارسـات فعالـة تكشـف عن استجاباتهم لرغبات ومطالب الجماهير، وتتـدعم هـذه الممارسات كلما كان القادة على استعداد لتقديم كشف حساب عن أعمالهم إلى الجماهير وقيام أجهـزة الأعـلام، وكـذلك النظام التعليمي بغرس وتغذيـة ثقافـة الانتمـاء والكرامـة والتسامح والأخذ بزمام المبادرة؛ ممـا يسـمح بالمشـاركة النشطة في كل مجالات الحياة في المجتمع[169].

هذا فضلاً عن أن توسيع نطاق الممارسة الديمقراطية يعدُّ شرطًا أساسيا لقيام القطاع الأهلي بدور مؤثر فـي التنميـة باعتباره أساس نضج المشاركة الشعبية والتي في جوهرهـا

---

(169) مصر – تقرير التنمية البشرية ١٩٩٥، المرجع السابق، ص : ٦٠.

تحويل السلطة إلى الشعب لكي يشارك بفعاليـة فـي إيجـاد الهياكل وتصميم السياسات والبرامج التـي تخـدم مصـالح الجميع، وكذلك لكي يساهم على نحو فعال في عملية التنمية، ويتقاسم منافعها على نحو منصف، كما أنه لابد من أن يقـدم القطاع الأهلي المنظم بدور فعال وبارز في عمليـة التنميـة باعتباره شريكًا أساسيا للحكومة، ولكنه يتميز عنها فـي أن دوره المحدد – في ظل التطورات الراهنة- هـو معالجـة الخلل الذي حدث في المجتمـع نتيجـة لسياسـة الإصـلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي وإعـادة التـوازن للمجتمـع، ولا شك أن المجال الأساسي لتحقيق ذلك هو التنمية البشرية التي تهدف إلى توسيع نطـاق الخيـارات أمـام المـواطن من خلال تأمين التعليم والتدريب والصحة والرفـاه للشـعب مع الاهتمام بشكل خاص بمحو الأميـة والتعلـيم المسـتمر كمدخل لا غنى عنه في البلـدان الناميـة لتوسـيع نطـاق المشاركة الشعبية في التنمية[170].

---

(170) عبد الغفار شكر، الجمعيات الأهلية وأزمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية

=

٤- **المكون البيئي في التنمية البشرية:** أصبحت البيئـة مجالاً عالميا وقوميا للاهتمام العلمي، حيث تعددت الدراسات والبحوث التي حاولت إثارة الوعي بأهمية البيئة ومواردهـا، وما تتعرض له من اسـتنزاف وإفسـاد مقصـود، وتـدعو إلى ضرورة الحفاظ على التوازن البيئي. كذلك عقدت العديد من المؤتمرات العالمية حول قضايا البيئة ومشـكلاتها بـدءا من عام ١٩٧٢ باستكهولم وحتى الآن، وتلاحقـت التقـارير العالمية بشأنها ولجان دراسة مشكلاتها. هذا فضلاً عـن أن الإنسان قد استبد به القلق حول مستقبل حياته في البيئة، فبدأ يراجع نفسه في طريقة تعامله مع عناصـرها ومكوناتهـا، واتجه نحو التخطيط لمواجهة مشكلاتها في الوقت الحاضر، والإعداد لتلافيها في المستقبل؛ وبهذا صارت البيئـة مجـالاً تلتقي في دراسته والاهتمام به علـوم عديـدة وتخصصـات متنوعة، وجهات ومؤسسات رسمية وشعبية متباينة. وهكـذا

=

في مصر، الطبعة الأولى، دار الأمير، القاهرة، ١٩٩٨، ص : ٢٩٦.

نجد أن الإنسان الذي بدأ حياته على الأرض، وهو يحـاول حماية نفسه من غوائل الطبيعة، انتهى به الأمر – بعد آلاف السنين – وهو يحاول أن يحمي الطبيعة من نفسه[171].

والبيئة ليست مجرد عناصر طبيعية (ماء وهواء وتربـة ومعادن ونباتات ومصادر للطاقة وحيوانات)، بل هي رصيد الموارد المادية والاجتماعية المتاحة في وقت ما، وفي مكان ما لإشباع حاجات الإنسـان وتطلعاتـه. وتمثـل العناصـر الطبيعيــة البيئــة الطبيعيــة Physical Environment أو "الموارد التي أتاحها الله للإنسان ليستمد منهـا مقومـات حياته كالغذاء والكساء والمأوى والدواء .... إلخ. على حين تتمثل الموارد الاجتماعية في البنية الأساسية الماديـة التـي شيدها الإنسان، وفي مجموعة النظم الاجتماعية والمؤسسات التي أقامها؛ وبالتالي يمكن النظر إلـى البيئـة الاجتماعيـة Social Environment على أنها الطريقة التـي نظمـت بها المجتمعات الإنسانية حياتها، وسخرت البيئـة الطبيعيـة

---

(171) علي المكاوي، البيئة والصحة – دراسة في علم الاجتماع الطبي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٥، ص ص : ٧ – ١٦.

لخدمتها كاستعمال الأراضي للرعـي والزراعـة والسـكنى واستخراج ثرواتها الطبيعية، والصناعة والتجـارة والتعلـيم والاستشفاء والإنتاج والاستهلاك[(172)].

وعلى هذا، فالبيئة تعني تحديـدا الإطـار الـذي يعـيش فيه الإنسان، ويحصل منه على مقومات حياته مـن غـذاء وكساء ودواء ومأوى، ويمارس فيه علاقاتـه مـع أقرانـه من بني البشر. وفي ضوء هـذا التعريـف، فإننـا ننظـر إلى البيئة من الزاويتين الفيزيقية أو الطبيعيـة والاجتماعيـة – ونراعى في نفس الوقت – طبيعة العلاقة بينهما[(173)].

وقد أكـدت الدراسـات السوسـيولوجية والسـيكولوجية والجغرافية – الكلاسيكية والمعاصرة – على العلاقـة بـين السلوك الاجتماعي والبيئة، حيث نجد أن البحوث الأمبيريقية التي أجريت حول الفقر في لندن، قد أماطت اللثام عن حقيقة هامة مفادها أن المناطق والأحياء المتخلفة والفقيرة Slums تؤدي إلى الانحراف، وأن المنـاخ الفيزيقـي يلعـب دورا

[(172)] المرجع السابق، ص : ١٨.

[(173)] المرجع السابق، ص: ١٨.

في تشكيل النماذج الثقافية (هوايت بيك whitbeck ١٩١٨، وهنتجتون وكشـنج Huntington & cushing ١٩٢١). كما وضع مـاكنزي Mckenzie ١٩٣٣ خريطـة أوضـح من خلالها أن أشـكال عديـدة للسـلوك الاجتمـاعي مثـل الانحراف والرذيلة تتركز في مناطق بعينهـا. كمـا أشـار (فيرث ودنهام Faris & Dunham ١٩٣٩) إلى الأمراض العقلية وتركزها في مناطق معينة أيضا. وهكذا يتبـين لنـا أن هناك ارتباطًا بين المناطق المتخلفة والانحـراف والبيئـة الفيزيقية والسلوك، وقد وضع المخططون المعاصرون هـذه المقولات والمعاني في اعتبارهم عند تخطيط أشكال الإسكان، وإقامة المجتمعات والمدن الجديدة[174].

كما يعتمد البشر في حياتهم على وجود بيئة طبيعية صحية مفترضين بغرابة أنهم مهما ألحقوا أضرارا بالكرة الأرضية، فإنها ستستعيد سلامتها في نهاية المطاف.

---

(174) David Canter and peter stringer, Environmental interaction psychological Approach to our physical surrounding,m surrey University press, First published, 1975, pp: 10 – 11.

ومن الواضح إن هذا ليس صحيحا، وذلك لأن التصنيع المكثف والنمو السكاني السريع قد أجهد الكوكب إجهادا لا يحتمل، كما أن التهديدات البيئية التي تواجهها البلدان هي مزيج من تدني النظم الأيكولوجية المحلية والنظم العالمية. وفي البلدان النامية يتمثل أحد أخطر التهديدات البيئية في الخطر الذي يتهدد المياه؛ فنصيب الفرد من إمدادات العالم من المياه لا يتجاوز الآن ثلث ما كان عليه في عام ١٩٧٠. ويتزايد تحول شح المياه إلى عامل من عوامل الصراع العرقي والتوتر السياسي. ففي عام ١٩٩٠، كان حوالي ١,٣ بليون شخص في العالم الثاني لا يحصلون على مياه نقية، ويرجع جانب كبير من تلوث المياه إلى سوء الصرف الصحي، وزهاء بليوني شخص لا يحصلون على صرف صحي مأمون[175].

ولكن الناس في البلدان النامية يمارسون أيضا ضـغوطًا على الأرض؛ إذ يفقد في كل عام ما يتراوح ٨، ١٠ ملايين أكر من أراضي الغابات، وهي مناطق تعادل فـي حجمهـا

---

(175) تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤، المرجع، ص ص : ٢٨ – ٢٩.

النمسا، ويؤدي الري وسوء أساليب الحفاظ على الطبيعة إلى تصاعد التصحر، ففي أفريقيا جنوب الصحراء وحدها تحول ٦٥ مليون هكتار من الأرض المنتجة إلى صحراء خلال الأعوام الخمسين الماضية، وحتى الأرض المروية تتعرض لتهديد من مخلفات الأملاح، فأضرار التملح تصيب ٢٥٪ من الأرض المروية في آسيا الوسطى وتصيب ٢٠٪ من الأرض المروية في باكستان[176].

أما في البلدان الصناعية، فإن من أخطر التهديدات البيئية تلوث الهواء، فمدينة لوس أنجلوس ينبعث منها ٣٤٠٠ طن من الملوثات كل عام، ولندن ينبعث منها ١٢٠٠ طن، وهذا التلوث الضار للصحة يلحق ضررا أيضا بالبيئة الطبيعية، كما يتسبب تدهور غابات أوربا نتيجة لتلوث الهواء في خسائر اقتصادية تبلغ قيمتها ٣٥ بليون دولار سنويا. كما أن الخسائر السنوية المقدرة للإنتاج الزراعي نتيجة لتلوث الهواء تبلغ قيمتها ١,٥ بليون دولار في السويد، و ١,٨ بليون دولار في إيطاليا و ٢,٧ بليون دولار في بولندا

---

[176] المرجع السابق، ص: ٢٩.

و٤,٧ بليون دولار في ألمانيا[177].

ومع أن طابع الضرر البيئي يختلـف مـا بـين البلـدان الصناعية والبلدان النامية، فإن آثاره واحدة في كـل مكـان تقريبا. فالتملح شديد أيضا في الولايـات المتحـدة، وتلـوث الهواء شديد أيضا في مدن بالعالم النامي، فمدينة مكسيسـكو ينبعث منها ٥٠٠٠ طـن مـن ملوثـات الهـواء سـنويا، وفي بانكوك نجد أن تلوث الهواء شـديد لدرجـة أن أكثـر من ٤٠٪ من رجال شرطة المرور فيها تفيد التقارير أنهـم يعانون من مشاكل تتعلق بالتنفس[178].

وكثير من التهديدات البيئية مزمن ويستمر مدة طويلة، وهناك تهديدات أخرى تتخذ طابعا فجائيا وعنيفًا بدرجة أكبر. وحادثنا بوبال، وتشيرنوبيل هما أوضح كارثتين بيئيتين فجائيتين، وهناك كوارث "طبيعية"مزمنة كثيرة حدثت في السنوات الأخيرة، وكان البشر هم السبب فيها؛ فقد أدت إزالة الغابات إلى حدوث حالات جفاف وفيضانات أكثر شدة،

---

(177) المرجع السابق، ص: ٢٩.

(178) المرجع السابق، ص: ٢٩.

وأدى النمو السكاني إلى انتقال الناس إلى مناطق عرضة للأعاصير الحلزونية أو الزلازل أو الفيضانات، وهي مناطق كانت تعتبر دائما مناطق خطرة، وكانت غير مأهولة من قبل. والفقر ونقص الأراضي يفعلان نفس الشيء؛ إذ يدفعان الناس إلى أراضي أكثر حدية ويزيدان من تعرضهم للمخاطر الطبيعية، والنتيجة هي أن الكوارث أصبحت أكبر وأكثر حدوثًا، ففي خلال الفترة من عام ١٩٦٧ إلى عام ١٩٩١ تعرض ثلاث بلايين شخص للكوارث، كان ٨٠٪ منهم من آسيا ولقي أكثر من سبعة ملايين شخص حتفهم نتيجة لها، بينما أصيب مليونان[179].

ولدى معظم البلدان النامية خطط لمواجهة حالات الطوارئ الطبيعية، فبنجلاديش مثلاً لديها نظام موسع للتحذير من الأعاصير الحلزونية التي تصل إلى خليج البنغال، ويكون حجم الأعاصير في بعض الأحيان أكبر مما تتحمله مواردها الوطنية، بحيث يستدعي عملاً دوليا. غير أن الاستجابات في حالات الطوارئ هذه كثيرا ما تكون بطيئة وغير كافية

[179] المرجع السابق، ص ص: ٢٩ - ٣٠

وغير متسقة، والجهود الإنسانية الحالية، لا سيما في نطاق منظومة الأمم المتحدة تعاني بشدة من نقص التمويل، وكثير من أشد الناس تعرضا للتأثر بتلك الكوارث يهلكون قبل أن تصل أي مساعدة دولية[180].

إن معظم أشكال الانحطاط البيئي تترك أشد آثار لها محليا، ولكن آثارها الأخرى تميل إلى الهجرة، فالهواء الملوث ينتقل بعناد عبر الحدود الوطنية، بحيث إن انبعاثات ثاني أكسيد الكبريت في بلد تسقط على هيئة أمطار حمضية في بلد آخر، ويعاني حوالي ٦٠٪ من الغابات التجارية في أوربا من مستويات ترسبات كبريتية ضارة ، وفي السويد نجد أن حوالي ٢٠,٠٠٠ بحيرة من بحيراتها وعددها ٩٠,٠٠٠ أصبحت حمضية بدرجة ما، وفي كندا هناك ٤٨,٠٠ بحيرة حمضية، ومصدر المشكلة في هاتين الحالتين ليس داخل البلد فقط[181].

---

[180] المرجع السابق، ص: ٣٠.

[181] المرجع السابق، ص ص: ٣٥ - ٣٦.

كما أن انبعاث المواد الفلوروكربونية له أثر دولي، بل الواقع أنه أثر كوني؛ نظرا أن الغازات المنبعثة في فرادى البلدان تهاجم طبقة الأوزون، وفي عام ١٩٨٩ وجدت أفرقة البحوث أن طبقة الأوزون فوق القارة القطبية الجنوبية (انتاركتيكا) قد انخفضت إلى ٥٠٪ من مستواها الذي كانت عليه في عام ١٩٧٩، وفي عام ١٩٩٣ بينت القياسات التي جرت بواسطة الأقمار الاصطناعية فوق المناطق ذات الكثافة السكانية العالية الواقعة على خطوط العرض المتوسطة في نصف الكرة الشمالي، أن طبقة الأوزون فيها بلغت درجة قياسية من الانخفاض؛ مما ترتب عليه آثار خطيرة بالنسبة لصحة البشر. فالأوزون يحول دون تسرب الأشعة فوق البنفسجية التي يمكن أن تؤدي إلى أنواع مختلفة من سرطان الجلد، وفي الولايات المتحدة ارتفع معدل الإصابة بأخطر شكل من أشكال سرطان الجلد وهو "الميلانوما "في الفترة من عام ١٩٨٢ إلى عام ١٩٨٩ بنسبة تزيد على ٨٠٪ (182).

(182) المرجع السابق، ص: ٣٦.

لقد لوَث الإنسان كل عناصر البيئة الطبيعية، فلم يسلم منه الماء العذب الفُرات ولا الماء الملح الأجاج، حيث ألقت المصانع بمخلفاتها الصلبة والسائلة إما في الماء أو على التربة؛ لأنها لا تتصل بشبكة الصرف الصحي. علاوة على ذلك فقد أسرف الإنسان في استخدام المبيدات الحشرية، وغالى في الاعتماد على المخصبات الزراعية؛ مما دعم التلوث في التربة وفي المياه الجوفية وفي المناخ، وعلى هذا صار الماء والهواء سلعتين غاليتي الثمن بعد أن كانتا سلعتين مجانيتين، فزاد معدل الأمراض الناجمة عن التلوث[183].

وهنا لابد من الإشارة إلى أن معظم موارد الوطن العربي تقع ضمن ما يعرف بالبيئات الهشة التي تتعرض باستمرار للتدهور البيئي والاختلال الأيكولوجي الناجم عن الممارسات غير السليمة لاستخدام الأرض، وعن الضغوط السكانية المؤدية إلى زراعة المزيد من الأراضي الحدية؛ مما يتسبب في إفقار التربة وتآكلها وإزالة الأشجار والغابات وتلوث الأنهار والبحيرات وتعرض مناطق كثيرة في الوطن العربي

---

[183] علي المكاوي، المرجع السابق، ص: ٢٨.

إلى التصحر والجفاف. لذلك فإن التحدي الرئيسي الذي يواجه الوطن العربي يتمثل في وضع استراتيجيات برامج شاملة للتنمية القابلة للاستمرار، وتنفيذه بالصورة التي تستطيع فيها احتواء الخسائر الأيكولوجية لكي تظل في حدود محتملة، وأن تلبي في الوقت نفسه احتياجات السكان المعيشية، وتصون قاعدة الموارد للمستقبل[184].

وفي مدينة القاهرة أيضا ارتفعت معدلات تلوث الهواء نتيجة لوجود مواد هيدروكربونية وثاني أكسيد الكربون، وتناقص كميات الأكسوجين بالهواء، فكل سيارة تستهلك من الأكسوجين يوميا ما يعادل استهلاك ٣٥٠ شخصا، ويستنشق الإنسان من عوادم السيارات ما يعادل تدخين ٢٠ سيجارة يوميا، وعلى هذا فقد وصلت نسبة الملوثات الغازية في مدينة القاهرة إلى أعلى معدلاتها فهي ٥٢٪ غاز أول أكسيد الكربون و١٨٪ غاز ثاني أكسيد الكربون و١٢٪

---

(184) إسماعيل صبري عبد الله، المرجع السابق، ص ص: ٦٥ – ٦٦ .

مواد هيدروكربونية، و١٠٪ غبار ومواد صلبة و٢٪ أكاسيد النتروجين [185].

ومن الأمثلة الواضحة على ضعف الاهتمام بالبعد البيئي ما يحدث في مصر من زحف السكان بنموهم السريع على الأراضي الخصبة لدلتا النيل، وهو ما يبدو واضحا من انتشار ونمو المباني والمنشآت الجديدة على هذه الأراضي، ويبدو أن الحكومة تجد صعوبة بالغة في منع هذا التوسع وفرض القوانين التي تحظره. كذلك فإن مدينة القاهرة يهددها تلوث الهواء الناتج عن النمو السريع لسكانها والذي يتطلب المزيد والمزيد من خدمات النقل[186].

ولهذا كله احتلت البيئة مكانة هامة في مفهوم التنمية بصفة عامة، ومفهوم التنمية البشرية المستدامة بصفة خاصة، باعتبارها شرطًا ومطلبا أساسيا من متطلبات التنمية، ويؤكد ذلك تناول تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية الأنماط الأساسية للتنمية التي تسبب الضغط على البيئة كالفقر

---

(185) علي المكاوي: المرجع السابق، ص ص: ٦٠ – ٦١.

(186) مصر – تقرير التنمية البشرية ١٩٩٥، المرجع السابق، ص: ١١

في البلدان النامية، ومستويات النمو الاقتصادي وأنماط الاستهلاك غير القابلة للاستمرار، والضغوط الديموجرافية وأثر الاقتصاد العالمي والتجارة الدولية. وقد تبنى المؤتمر اعتماد التنمية القابلة للاستمرار والسليمة بيئيا sustainable Development أي التنمية التي تقوم على مراعاة الاعتبارات البيئية والتغذوية والاجتماعية في تخطيط وتنفيذ المشاريع التنموية؛ وذلك لأن الاستراتيجيات التنموية الأكثر فعالية في السيطرة على التدهور البيئي وتحقيق الأمن الغذائي على النطاق القطري هي الاستراتيجيات التي تركز على تحقيق نمو الدخل القومي المقترن بالعدالة. فالنمو الاقتصادي ينبغي أن يتوازن بتقدم اجتماعي وتحسن في رفاه أفراد الشعب كافة وذلك لأن انعدام التوزيع العادل للدخل يؤدي إلى تزايد حدة الفقر، وظهور حالات من عدم الاستقرار؛ لذلك لا بد من اعتبار تغيير البنيان الاقتصادي واستمرار العملية التنموية وتغيير نمط توزيع الدخل القومي لصالح الفقراء وأصحاب الدخول المحدودة شروطًا أساسية لتحقيق التنمية

المقترنة بالعدالة، وأن تكون حماية البيئة جزءا لا يتجزأ من عملية التنمية[187].

وإذا حاولنا التعرف على الواقع البيئي في مصر، ومدى إسهام استراتيجية التنمية البشرية في حماية البيئة ومواجهة التلوث البيئي. فسوف نجد أن هناك العديد من المشاكل البيئية الناجمة عن التلوث البيئي بكل صوره وأشكاله، ذلك التلوث الذي أثر على الإنسان والحيوان والنبات؛ حيث أكدت الدراسات التي أجراها المركز القومي للبحوث أن تلوث الهواء بمنطقة حلوان – على سبيل المثال – قد فاق بكثير الحد الأقصى المسموح به من الأتربة، مع ظهور كميات كبيرة من المواد القطرانية في الهواء خاصة بالمناطق السكنية والصناعية كنتيجة لغازات عوادم الأفران ووسائل النقل التي تؤدي إلى وجود تركيزات عالية في الهواء من غازات أكاسيد الكربون وأكاسيد النتروجين والهيدروكربونات المسببة لسرطان الجلد والرئة[188].

---

[187] إسماعيل صبري عبد الله، المرجع السابق، ص: ٦٥.

[188] الخريطة الصناعية البيئية، الجزء الأول، وزارة الصناعة، ص: ١٨

فضلاً عن التلوث في منطقة شبرا الخيمة، وهي ثاني المناطق الصناعية حيث تتركز فيها المخلفات الغازية نتيجة وجود ٢٠ مصنعا منها خمسة عشر نقطة يصدر عنها انبعاثات غازية ملوثة مثل شركة النصر للكاوتشوك – البلاستيك الأهلية – الغازات الصناعية- أبو زعبل للأسمدة. وترجع أهمية منطقة شبرا الخيمة – بالنسبة للدراسات البيئية– إلى موقعها الكائن بشمال شرق القاهرة وتوزيع أنشطتها الصناعية داخل المناطق الزراعية، حيث تتنوع هذه الأنشطة من عديمة الأتربة إلى أخرى ذات أتربة فعالة (ضارة بالصحة العامة). ولا تؤثر ملوثات الهواء المتواجدة بمنطقة شبرا الخيمة على المنطقة نفسها فحسب، بل يحدث أن تنتقل أيضا إلى أجزاء أخرى من مدينة القاهرة، وذلك بفعل الرياح الشمالية والغربية السائدة، ومن ناحية أخرى فإنه يتم انتقال الملوثات من مدينة القاهرة إلى تلك المنطقة بفعل الرياح الجنوبية والشرقية[189].

(189) الخريطة الصناعية البيئية، المرجع السابق، ص ص : ٢٣ – ٢٤.

ويكشف الجدول التالي رقم (٩) التوزيع الفرعي للمصانع والتلوث الناجم عن عمليات الاحتراق موضحا أن عدد المصانع يبلغ ١٢٦ مصنعا في القاهرة الكبرى، و ٨٥ مصنعا في الإسكندرية، وستين مصنعا في وجه بحري وخمسة وثلاثين مصنعا في الوجه القبلي، وثلاثة عشر مصنعا في محافظات القناة وأحد عشر مصنعا في المحافظات النائية، وإن المتأمل في هذا الجدول سوف يدرك أن هناك صورا عديدة للتلوث ترتبط بصناعات معينة، وهذا يدل على ارتباط الصناعة بالتلوث؛ ولذا من الضروري العمل على زيادة الاستثمارات في مجال مشروعات حماية البيئة من أضرار التلوث المصاحبة لعمليات التصنيع.

جدول رقم (٩) يوضح الملوثات الغازية الناجمة عن قطاع الصناعة

البيان	التوزيع النوعي للمصنع							التلوث الناجم عن عمليات الاحتراق			
	كيماوية	غذائية	غزل	هندسة	معدنية	تعدين وحرارة	إجمالي	نوعيات الوقود	عوادم الاحتراق	أهم الصناعات	نوعية الملوثات
القاهرة الكبرى	٢٣	٣٢	٢٤	٣٠	٧	١٠	١٢٦	مازوت وسولار/ غاز طبيعي. جميع المصانع (المنشأة بالمناطق السكنية والزراعية) ينتج عنها ملوثات نتيجة الوقود وذلك إما في الغلايات أو لتشغيل بعض الماكينات، ويصير معدل انبعاث الغازات ومكوناتها نتيجة حرق الوقود معدلاً ثابتًا تقريبا، وذلك بالنسبة لنوعية الخامات المصرية والتي يتواجد بها نسبة عالية من الكبريت	غازات كبريتية غازات نتروجينية غازات كربونية وتبلغ الغازات المنبعثة نتيجة حرق الوقود في الصناعة ملايين الأطنان سنويا من هذه الملوثات الغازية ومن الجسيمات الدقيقة التي تحتوي على مواد عضوية وغير عضوية وأغلب الشركات لاتقوم بمعالجة الملوثات الناجمة عن حرق الوقود فيما عدا إنشاء مداخن بارتفاعات	الأسمنت السماد الحديد والصلب صناعات معدنية/ حراريات غزل ونسيج بلاستيك/ ورق البطاريات صناعات غذائية	أتربة أسمنت غازات كربونية قطران جسيمات فحم– أمونيا – أتربة معادن- أكاسيد حديد منجنيز -رصاص ذرات سيليكا وكربون-ألمونيوم تيتانيوم هيدوز–غبار وأتربة من مصانع النسيج.

البيان	التوزيع النوعي للمصنع							التلوث الناجم عن عمليات الاحتراق			
	كيماوية	غذائية	غزل	هندسة	معدنية	تعدين وحرارة	إجمالي	نوعيات الوقود	عوامل الاحتراق	أهم الصناعات	نوعية الملوثات
									عالية وترتبط نسبة تركيز الملوثات الناجمة عن حرق الوقود بضبط عملية الاحتراق.		
الإسكندرية	١٨	٣١	٢٠	٧	٢	٧	٨٥			الورق– السماد الغزل والنسيج – البطاريات – الصناعات المعدنية الكيماويات صناعة الجلود صناعات غذائية	غبار يوريا – غازات كلورية – غازات نتروجينية – أبخرة– رصاص ومذيبات عضوية – نشادر – غبار جلد – هبو وغبار وأتربة مصانع النسيج
وجه بحري	٧	٢٩	٢٣	-	١	-	٦٠			صناعة الأسمدة الكيماويات	نشادر – يوريا – بودرة سماد – غبار وهبو الغزل والنسيج
وجه قبلي	٦	١٨	٦	-	١	٤	٣٥			صناعة السكر – الكيماويات – الفيرو منجنيز	غازات نيتروجينية – كبريتية – أتربة – فوسفات – حجر جيري وسيليكا
محافظات	٢	٧	١	-	-	١	١٣			السماد / صناعات غذائية	أتربة وجسيمات الخامات

البيان	التوزيع النوعي للمصنع							التلوث الناجم عن عمليات الاحتراق			
	كيماوية	غذائية	غزل	هندسة	معدنية	تعدين وحرارة	إجمالي	نوعيات الوقود	عوادم الاحتراق	أهم الصناعات	نوعية الملوثات
القناة											الحرارية
المحافظات النائية	-	-	-	-	-	١١	١١			تعدين وحراريات	شوائب سليكاتية

(190)

كما أجريت دراسات رصد لآثار التلوث، كشفت عن نتائج عديدة توضح علاقة التلوث بالمرض وتأثيره السلبي علي النبات والآثار. وتتحدد نتائج هذه الدراسات فيما يلي:

---

(190) المرجع السابق ، ص: ٥٠

١- أظهر المسح الصحي أن نحو ٢٠٪ من سكان شبرا الخيمة يعانون من أمراض الرئة؛ بسبب التعرض لجرعات عالية من ثاني أكسيد الكبريت والدخان (١٩٨٠ – ١٩٨٤). كما أظهر مسح مماثل للمناطق المتاخمة لصناعات الأسمنت في حلوان أن ٢٩٪ من تلاميذ المدارس يعانون من أمراض الرئة مقارنة بنسبة ٩٪ لهذه الحالات بين تلاميذ المدارس في المناطق الريفية (١٩٨٧)، وتبلغ معدلات الوفيات من أمراض الصدر نحو ١٩٪ للأعمار المختلفة[191].

٢- إن القيم المرصودة لتركيزات الأوزون بمدينة القاهرة ومحيطها يمكن أن تسبب تهيج الأعين بدرجة كبيرة، وكذلك تفاقم أمراض الصدر. كما قد تؤثر على نمو النباتات (المحاصيل)، وقد رصد فاقد في محصول البرسيم بمنطقة شبرا الخيمة بنسبة ٥٠٪ إلى ٦٠٪ من إنتاج المقارنة.

---

[191] خطة العمل البيئي في مصر، جهاز شئون البيئة، ١٩٩٢، ص : ٦٩.

٣- قد تصل بين رجال شرطة المرور بمدينة القاهرة نسبة "الكاربوكسي هموجلوبين في الدم إلى ١٤٪، وهذا يرجع إلى ارتفاع تركيزات غاز أول أكسيد الكربون به؛ مما يحدث إجهادا عند مرضى القلب. ولقد وجدت دلالات لهذا الربط بين رجال شرطة المرور بمدينة القاهرة (١٩٩٠).

٤- وجدت هناك علاقة مباشرة بين التعرض لتلوث الهواء وتركيز الرصاص في دماء رجال شرطة مدينة القاهرة (٣٨ – ٦٣ ميكروجراما من الرصاص لكل مائة ملليلتر) وكذلك بين من يعيشون بالأحياء الحضرية السكنية (٣٠ ميكروجراما لكل مائة ملليلتر). وهذه المناسيب تفوق ثلاثة أضعاف الحد الأقصى الآمن حسب معايير منظمة الصحة العالمية، ومن المعروف أنها تسبب المشاكل العصبية والتخلف الذهني خاصة بين الأطفال.

٥- يبلغ معدل ترسب الفلزات الثقيلة بالمناطق الملوثة نحو ٠,٥ إلى ٢ جرام على المتر المربع في العام، وهي من القيم العالية للترسب، ومعظم الفلزات سامة للبشر

وتتراكم في الجسد، ويبلغ تركيز الرصاص في التربة السطحية بالمناطق الصناعية نحو ١٣ إلى ٣٦ ضعفًا بالمقارنة بالتركيزات في المناطق الريفية، بينما يبلغ تركيز الكادميوم ٨ إلى ٧٢ ضعفًا، كما يصل منسوب الرصاص في أجزاء النبات القابلة للأكل حتى عشرة أضعاف المنسوب في الريف.

٦- ارتفاع منسوب ثاني أكسيد الكبريت في جو القاهرة والمدن الأخرى، يمثل تهديدا خطيرا لمواقع التراث الحضاري وللدخولات من الأنشطة السياحية المرتبطة بها، وتعاني المعالم الأثرية الحجرية الجيرية بمدينة القاهرة مثلاً من تدهور وتآكل ملحوظ كما هو الحال مع تمثال أبو الهول[192].

وما تقدم من أمثلة وأدلة، على تلوث الهواء بالقاهرة وما حولها يوضح ما تتحمله مصر من نفقات بسبب ذلك التلوث. وإذا لم تتوفر المعلومات الكافية في مصر للربط بين تلوث الهواء وحالات السرطان والتحول الطفري (الوراثي)

---

[192] خطة العمل البيئي في مصر، جهاز شئون البيئة، ١٩٩٢، ص : ٧٠.

مثل سرطان الرئة من إنتاج الأسبستوس، فإن الأدلة من الأخطار الأخرى تظهر ذلك الارتباط جليا. وتوضح الأدلة من الأقطار الأخرى أيضا أن الرصاص الذي يمتصه النبات يتناوله البشر ومتراكم في الجسد، ويعتبر الأطفال أكثر الطوائف البشرية التي تتهددها مثل تلك الأخطار الصحية، ذلك أن أنشطتهم تعرضهم لجرعات أكبر من الرصاص في الأتربة والتربة، وأن أجسادهم تمتص نسبا أكبر عند منسوب معين من التلوث (نحو ٥٠٪ بالمقارنة بنحو ١٠٪ بالنسبة للشخص اليافع)، ويسبب ارتفاع منسوب الرصاص في الأطفال التخلف الذهني والمشاكل العصبية لديهم، وخفض محتوى البنزين من الرصاص يقلل من الأخطار الصحية في المناطق الحضرية[193].

وفي عدد من الأقطار أجريت عمليات تقدير للأضرار الاقتصادية الناتجة عن تلوث الهواء، مع التركيز على الآثار الصحية، وتضرر الأبنية والمحاصيل والزراعات المنزلية وتقدر تكلفة تلوث الهواء في الولايات المتحدة بنحو

[193] المرجع السابق، ص ص : ٧٠ – ٧١.

٥٠٠ دولار للفرد، وأما التقديرات في مصر – من جانب مجموعة العمل – لتلوث الهواء، فإنها تظهر أن التكاليف الصحية وحدها (النفقات الطبية والفاقد في أيام العمل والموت المبكر) تصل إلى إجمالي يعادل نحو ١٣٠ مليون جنيه مصري في العام، أو ما يقابل نحو ٤٠ مليون في العام بالنسبة للمنطقتين الصناعيتين بالقاهرة(حلوان وشبرا الخيمة). وهذا على كل حال تقرير منخفض والتكاليف الأخرى للتلوث يمكن أن تضاعف الرقم، ولا شك في أن تأثير تلوث الهواء على التراث الحضاري لمصر – والذي لا يقدر بثمن – كبير للغاية.[194]

كما أنه من الملاحظ إحجام الشركات الصناعية في إقليم القاهرة الكبرى عن استخدام المخصصات المدرجة في خطة الدولة الخمسية ٨٧ – ١٩٩٢؛ وذلك لتخوف هذه الشركات من أعباء هذه الاستثمارات باعتبارها قروض يسدد عنها أقساط وفوائد، وهو ما يمثل عبئًا شديدا على هذه الشركات. وبالرغم من ذلك فقد اتخذت بعض الشركات إجراءات

---

[194] المرجع السابق، ص : ٧١.

في تنفيذ مشروعات المعالجة في إقليم القاهرة الكبرى منها قيام بعض الشركات بإجراءات للحد من التلوث بالمخلفات السائلة مثل شركة الكوك والكيماويات الأساسية التي قامت بإنشاء محطة لمعالجة المياه الفينولية وشركة أبو زعبل للأسمدة التي قامت بإنشاء دورة تبريد مغلقة وتركيبة فلاتر، والشركة المصرية لصناعة الجلود التي قامت ببعض الإجراءات للحد من التلوث عن طريق تحسين طرق الإنتاج، وشركة طنطا للزيوت والصابون التي أقامت أبراج تبريد وإعادة استخدام المياه، وشركة النيل للزيوت والصابون التي أقامت أبراجا جديدة[195].

ويعكس الجدول التالي رقم (١٠) حقيقة في غاية الخطورة، وهي أنه رغم زيادة كل عناصر الاستثمارات (الإحلال والتجديد – المشروعات الجاري تنفيذها – المشروعات الجديدة) إلا أن المخصصات المرصودة لمشروعات حماية البيئة، كانت العنصر الوحيد الذي تقلصت

---

(195) تلوث البيئة، وزارة الإعلام – الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة، ص: ٣٢.

مخصصاته وتراجعت من (٢٣,٤) مليون جنيه عام ٨٨/ ١٩٨٩ بنسبة ٢,٥٪ من إجمالي المخصصات الاستثمارية إلى (١١) مليون جنيه فقط عام ١٩٩٠/٨٩ بنسبة لا تتعدى ٠,٨٪ من إجمالي المخصصات الاستثمارية[196].

جدول رقم (١٠) يوضح توزيع الاستثمارات الصناعية لعام ١٩٩٠/٨٩ – ١٩٨٩/٨٨

مجال الاستثمار	١٩٩٠/٨٩		١٩٨٩/٨٨	
	قيمة	نسبة٪	قيمة	نسبة٪
استثمار إحلال وتجديد	٤١٠	٢٨٪	٣٥٦	٣٨,٦٪
مشروعات جاري تنفيذها	٤٧٦	٣٢,٥٪	٤٦٢	٥٠٪
مشروعات حماية البيئة	١١	٠,٨٪	٢٣,٤	٢,٥٪
مشروعات جديدة	٥٦٨	٣٨,٧٪	٨٢	٨,٩٪
المجموع	١٤٦٥	١٠٠٪	٩٢٣,٤	١٠٠٪

(197)

---

(196) الخريطة الصناعية البيئية، المرجع السابق، ص: ١١

(197) الخريطة الصناعية البيئية، المرجع السابق، ص: ١١.

ونظرا لشدة التلوث البيئي الذي تعاني منه مصر، والذي عرضنا بعض مظاهره وآثاره آنفًا، فقد حظيت البيئة – على المستوى التشريعي – باهتمام بالغ من قبل الدولة حيث أصدرت الحكومة مجموعة من القوانين والتشريعات بهدف حماية البيئة من التلوث والحد منه، وتُفصح هذه القوانين عن نفسها في المواد القانونية المتضمنة في قوانين البيئة والتي تذكر بعضها على سبيل المثال فيما يلي:

مادة ٤: يراعى عند منح ترخيص إقامة أي منشأة صناعية أو ذات خطورة أن تتضمن الدراسة الخاصة والمقدمة من ذوي الشأن تأثير إقامة هذه المنشأة ومزاولتها لنشاطها على البيئة، وتلتزم جهات الترخيص بالحصول على موافقة اللجنة العليا للبيئة قبل منح الترخيص.

مادة ٥: يشترط أن يكون الموقع الذي سيقام عليه المشروع مناسبا لنشاط المنشأة بما يضمن عدم تجاوز الحدود المسموح بها لملوثات الهواء، وأن يكون جملة التلوث الناتج عن مجموع المنشآت في منطقة واحدة في حدود النسب المصرح بها.

مادة ٦: تلزم المنشآت الصناعية في ممارستها لأنشطتها بعدم انبعاث أو تسرب ملوثات للهواء بما يجاوز الحدود القصوى المسموح بها في القوانين والقرارات السارية وما تحدده اللائحة التنفيذية لهذا القانون.

مادة ٧: لا يجوز استخدام محركات ينتج عنها عادم إلا في الحدود التي تقرها اللائحة التنفيذية لهذا القانون[198].

مادة ٨: يحظر حرق القمامة والمخلفات الصلبة إلا في الأماكن المخصصة لذلك بعيدا عن المناطق السكنية والصناعية، وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون المواصفات والضوابط والحد الأدنى لبعد أماكن حرق القمامة عن التجمعات السكانية، وتلتزم الوحدات المحلية بتخصيص أماكن حرق القمامة والمخلفات الصلبة.

مادة ٩: يراعى عند رش مبيدات الآفات لأغراض الزراعة أو الصحة العامة الشروط والضوابط التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون بما يكفل عدم تعرض الإنسان

---

(198) محمد يسري وآخرون، تلوث الهواء وكيف نواجهه، جامعة الإسكندرية، ١٩٩٤، ص ص : ١١٨ – ١١٩.

أو الحيوان للخطر بصورة مباشرة أو غير مباشرة حاليا أو مستقبليا.

مادة ١٠: يحظر رش مبيدات الآفات بالطائرات لأغراض الزراعة أو الصحة العامة إلا بعد اتخاذ كافة الضمانات التي تكفل حماية الإنسان والحيوان ومجاري المياه وسائر مكونات البيئة من الآثار الضارة لهذه المبيدات.

مادة ١١: يشترط عند إنتاج أو تعبئة أو تخزين أو نقل أو استخدام الغازات سواء كانت في حالتها الغازية أو السائلة أو الصلبة اتخاذ كافة الاحتياطات المنصوص عليها في التشريعات القائمة وما تفصله اللائحة التنفيذية لهذا القانون بما يضمن عدم حدوث أي أضرار من تسربها للإنسان أو الحيوان أو النبات أو المنشآت.

مادة ١٢: تلتزم كافة الجهات والأفراد – عند القيام بأعمال الحفر أو البناء أو الهدم أو نقل ما ينتج عنها من مخلفات أو أتربة – باتخاذ الاحتياطات اللازمة لمنع

تطايرها، وعلى الجهات مانحة الترخيص التأكد من استيفاء هذه الاحتياطات قبل منح الترخيص[199].

مادة ١٣: يراعى عند استخدام أي نوع من أنواع الوقود سواء في الأغراض الصناعية أو توليد الطاقة أو الإنشاءات أو أي غرض آخر، أن يكون الدخان أو الغازات والأبخرة الناتجة في الحدود المسموح بها، وعلى المسئول عن هذا النشاط اتخاذ كافة الاحتياطات لتقليل كمية نواتج الاحتراق مثل بناء المداخن بالارتفاع والمواصفات المناسبة، وتبين اللائحة التنفيذية لهذا القانون الحدود المسموح بها ومواصفات المداخن وغيرها من وسائل التحكم في الدخان والغازات والأبخرة المنبعثة من عملية الاحتراق.

مادة ١٥: تلتزم كافة الجهات والأفراد في مباشرة الأنشطة الإنتاجية أو الخدمية وخاصة عند استخدام آلات التنبيه ومكبرات الصوت بعدم تجاوز الحدود القصوى المسموح بها لشدة الصوت، وعلى الجهات مانحة التراخيص مراعاة

---

[199] المرجع السابق، ص: ١٢٠

أن يكون مجموع الأصوات المنبعثة من المصادر الثابتة في المنطقة واحدة في نطاق الحدود المسموح بها.

مادة ١٦: تلتزم المنشآت بضمان وقاية العاملين داخل المنشأة من أي ملوثات للهواء سواء كانت ناتجة عن طبيعة ممارسة المنشأة لنشاطها أو عن خلل في الأجهزة وعليها أن توفر سبل الحماية اللازمة للعاملين تنفيذًا لشروط السلامة والصحة المهنية بما في ذلك اختيار الآلات والمواد الواقية المناسبة.

مادة ١٧: على صاحب المنشأة اتخاذ كافة الاحتياطات والتدابير اللازمة لعدم تسرب أو انبعاث ملوثات الهواء لمكان العمل كالأتربة أو المواد العالقة أو الغازات أو الدخان أو الأبخرة إلا في الحدود المسموح بها على أن تؤخذ في الاعتبار مدة التعرض لهذه الملوثات وعليها أن تكفل ضمان التهوية الكافية وتركيب المداخن وغيرها من وسائل تنقية الهواء[200].

---

(200) المرجع السابق، ص ص: ١٢٠ – ١٢١.

مادة ١٨: تلتزم المنشأة عند تشغيل الآلات والمعدات ألا يصدر عنها ضوضاء تجاوز الحدود المسموح بها سواء من حيث شدة الصوت أو مدة التعرض. وعلى الجهة المانحة للترخيص التأكد من التزام المنشأة باختيار الآلات والمعدات المناسبة لضمان ذلك. وتبين اللائحة التنفيذية لهذا القانون الحدود المسموح بها لشدة الصوت ومدة الفترة الزمنية للتعرض[201].

مادة ٢١: يشترط في الأماكن العامة المغلقة وشبه المغلقة أن تكون مستوفاة لوسائل التهوية الكافية بما يتناسب مع حجم المكان وقدرته الاستيعابية ونوع النشاط الذي يمارس فيه بما يضمن تجديد الهواء ونقاءه واحتفاظه بدرجة حرارة مناسبة.

مادة ٢٢: يحظر التدخين في الأماكن العامة المغلقة إلا في الحدود المسموح بها في الترخيص الممنوح لهذه الأماكن فيراعى في هذه الحالة تخصيص أماكن مدخنين بحيث لا يؤثر على الهواء في الأماكن الأخرى.

---

[201] المرجع السابق، ص : ١٢١ .

مادة ٢٣: لا يجوز أن يزيد مستوى شدة الصوت في الأماكن العامة المغلقة وشبه المغلقه عن الحدود المسموح بها والتي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون.

مادة ٢٥: مع عدم الإخلال بأحكام المادتين ٤، ٥ من هذا القانون، يكون الترخيص بإقامة وتشغيل المنشآت النووية بقرار من جهاز التنظيم والأمان النووي بعد استيفاء متطلبات التأمين الخاصة بالمسئولية المدنية ضد الأخطار النووية ووفقًا للمعايير والقواعد والأدلة الخاصة بحماية البيئة من التلوث الإشعاعي التي يضعها جهاز التنظيم والأمان النووي، ويصدر بها قرار من وزير الكهرباء بعد الرجوع إلى وزير الصحة والجهات الأخرى المعنية[202].

مادة ٢٦: يتولى جهاز التنظيم والأمان النووي الرقابة على المنشآت النووية والتفتيش عليها دوريا ورصد الإشعاعات الناتجة عنها للتأكد من مطابقتها للمعايير والقواعد والمواصفات التي يضعها الجهاز، وله حق إيقاف العمل أو سحب الترخيص في حالة ما إذا تبين مخالفة القانون.

---

[202] المرجع السابق، ص ص: ١٢٢ - ١٢٣.

ولا يحول الإيقاف أو سحب الترخيص دون اتخاذ الإجراءات المنصوص عليها في هذا القانون[203].

مادة ٣٠: تشكل بقرار من رئيس الجمهورية لجنة عليا للبيئة من الوزراء المعنيين أو من ينوب عنهم بحيث لا يقل مستواهم عن وكيل وزارة إلى جانب عدد لا يزيد عن سبعة من الشخصيات العامة المهتمة بحماية البيئة، يتم تعيينهم لمدة خمس سنوات ويجوز تجديد مدة العضوية، ويحدد قرار رئيس الجمهورية الصادر في هذا الشأن رئيس اللجنة ونائبه.

مادة ٣١: تختص اللجنة العليا للبيئة برسم السياسة العامة لحماية البيئة وتنميتها، ووضع الخطط اللازمة لتحقيق هذه السياسة بما في ذلك إقامة شبكات الرصد البيئي وتشغيل القائم منها. كما تختص بإعداد مشروع موازنتها السنوية ووضع المعايير والمواصفات القياسية لمكونات البيئة وتحديد التدابير والإجراءات اللازمة لمواجهة أي خطر طارئ إلى جانب ما يحال إليها من موضوعات تدخل في اختصاصها من رئيس مجلس الوزراء، وعلى اللجنة

---

(203) المرجع السابق، ص : ١٢٣ .

كذلك اتخاذ قرار بشأن دراسات الجدوى الخاصة بالمشروعات فيما تتضمنه من تأثير على البيئة[204].

مادة ٣٩: لكل جمعية أهلية معنية بحماية البيئة، ولكل مواطن الحق في الإبلاغ عن أي مخالفة لأحكام هذا القانون، وعلى النيابة العامة تحريك الدعوى.

مادة ٤٠: تلتزم شبكات الرصد البيئي، إذا تبين لها حدوث أي تجاوز جسيم عن حدود المسموح بها لملوثات البيئة والتي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون، بأن تبلغ فورا جهاز شئون البيئة بمجلس الوزراء الذي يتولى إبلاغ النيابة العامة.

مادة ٥٠: مع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد منصوص عليها في القوانين الأخرى، يعاقب بغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه وبالحبس سنتين أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من يخالف أحكام المواد ٩، ١٠، ١٤ من هذا القانون[205].

وقد حظيت البيئة أيضا – على المستوى التنظيمي – باهتمام بالغ من قبل الدولة، حيث بدأت في الآونة الأخيرة

---

[204] المرجع السابق، ص ص: ١٢٣ - ١٢٤.

[205] المرجع السابق، ص : ١٢٨ .

محاولة جادة للحد من خطورة التلوث الذي أصبح يسيطر على أجواء القاهرة وذلك بتعلية شكمانات الأتوبيسات إلى سطح الأتوبيس وبارتفاع أربعة أمتار من سطح الأرض؛ وبالتالي تنطلق الغازات الناتجة عن احتراق الوقود بعيدا عن قامة الإنسان، إلا أن هذه المحاولة رغم أهميتها تبقى خطوة واحدة لابد أن يتبعها العديد من الخطوات للسيطرة على ذلك الشبح المخيف الذي أصبح يهدد حياة الإنسان اليومية[206].

كما أنه في إطار الاهتمام بالقضاء على مشكلات التلوث البيئي في مصر، صدر قرار بتشكيل "لجنة مواجهات الكوارث البيئية" تابعة لمجلس الوزراء تتولى وضع خطط الطوارئ لمواجهة كوارث البيئة، وتضمن القرار أن تتولى اللجنة تحديد الكوارث البيئية والجهات المسئولة عن الإبلاغ عند وقوع كارثة أو توقع وقوعها وإنشاء غرفة عمليات لتلقي البلاغات عن الكارثة البيئية ومتابعة استقبال وإرسال المعلومات الدقيقة عنها بهدف حشد الإمكانيات لمواجهتها

---

[206] تلوث البيئة، المرجع السابق، ص : ١٥ .

وحصر الإمكانيات المتوفرة على المستوى المحلي والقومي والدولي وكيفية الاستعانة بها بطريقة تكفل سرعة مواجهة الكوارث، وتكوين مجموعة عمل عند وقوع الكارثة أو توقع حدوثها لمتابعة مواجهتها، ويكون لرئيس المجموعة جميع السلطات اللازمة لمواجهة الكارثة بالتنسيق مع الأجهزة المختصة، وللجنة أن تستعين بمن ترى من الخبراء والمختصين في هذا المجال على أن تجتمع مرة كل شهر أو كلما دعت الحاجة وترفع تقريرا بأعمالها لوزير شئون مجلس الوزراء[207].

هذا فضلاً عن إنشاء جهاز شئون البيئة الذي يعد مسئولاً عن إعداد مشروع الخطة القومية للدراسات البيئية واقتراح أولويات تنفيذها، وتعتمد الخطة من اللجنة العليا للسياسات، وإبلاغ الجهات المعنية بالتوجيهات والمعلومات اللازمة في شأن تنفيذ الخطة القومية لحماية البيئة، والدراسات البيئية ومتابعة ما تتخذه هذه الجهات من إجراءات وخطوات في سبيل التنفيذ، ودراسة التشريعات البيئية في الدول

(207) تلوث البيئة، المرجع السابق، ص : ١٨ .

المتقدمة، وإعداد مشروع التشريعات في ضوء ما يتناسب مع البيئة المصرية. وإعداد البرامج الإعلامية اللازمة في الداخل والخارج لزيادة الوعي البيئي على المستوى القومي، وتنظيم تبادل المعلومات البيئية في الداخل والخارج لصالح الجهات الوطنية المعنية، ودراسة المعايير والمواصفات القياسية والشروط المطلوب توافرها ومراعاتها لحماية المواطنين والعاملين من أخطار التلوث، واقتراح تلك المعايير والمواصفات. واقتراح دعم الجهود الوطنية المعنية لشئون البيئة. وقد امتدت الجهود الموجهة للحفاظ على البيئة إلى كافة أرجاء الجمهورية، حيث تم إنشاء مكتب مختص بشئون البيئة بكل محافظة، يتبع المحافظ بصورة مباشرة، ويعاونه لجنة من مديري المديريات المختلفة التي لها علاقة بشئون البيئة. ويختص المكتب بالتعرف على التشريعات القائمة في مجال البيئة والتنسيق بين الجهات المسئولة عن التنفيذ داخل المحافظة، ودراسة معوقات التنفيذ والعمل على رفع كفاءة أجهزة التنفيذ[208].

---

[208] الكتاب السنوي، وزارة الإعلام، ١٩٩٥، ص : ٤٣٣.

وفي عصر تتسابق فيه المعلومات عبر وسائل الاتصال مساهمة في سرعة اتخاذ القرارات الحيوية وصحتها، كان على جهاز شئون البيئة أن يهتم بضرورة توافر كافة المعلومات البيئية التي تفيد في اتخاذ القرارات وإيجاد الحلول الجذرية في هذا المجال، وكان للجهاز العديد من الإنجازات في مجال المعلومات هي:

- إعداد خريطة للصناعات في مصر وكيفية توزيعها بين الأقاليم المختلفة، موضح عليها بالأرقام والإحصائيات مناطق التوطن الصناعي ومدخلاتها ومخرجاتها؛ وذلك حتى يمكن حصر المخلفات الصناعية وعلاجها والحفاظ على الصحة العامة[209].
- إنشاء قاعدة بيانات خاصة بالمعاهدات الدولية والاتفاقيات التي انضمت إليها مصر، وأهم القرارات الجمهورية التي صدرت وذلك بالتنسيق مع وزارة الخارجية المصرية.

---

(209) المرجع السابق، ص : ٤٣٣.

- العمل على الانتهاء من إصدار دليل الرصد البيئي في مصر، والذي يتضمن المراكز البحثية والمؤسسات التي تساهم بدور فعال في رصد عناصر البيئة، كما يشمل الدليل على الإمكانيات البشرية والعملية الحقلية (محطات رصد ثابتة ومتنقلة) أو فنية إلى جانب المشروعات البحثية والدراسات والدورات التدريبية.
- مخاطبة جميع الجهات التي تشترك في المؤتمرات أو تعقد ندوات حول البيئة في الداخل أو الخارج، وتجميع أكثر من ٨٠ ندوة ومؤتمرا.
- جمع البيانات الخاصة عن (المشاتل- والحدائق العامة – الموارد المائية – والنباتات العطرية – المبيدات الحشرية) وذلك تجميعا يدويا لتخزينها في الحاسب الآلي؛ خدمة لمتخذي القرارات والدارسين والباحثين والعاملين في مجال البيئة.
- جمع أكثر من ٢٥٠٠ وثيقة بيئية من مصادر محلية ودولية وفرزها وتسجيلها وإتاحة الفرصة للاطلاع عليها. وعمل دليل خاص بالجمعيات والمنظمات غير الحكومية العاملة في مجالات البيئة المختلفة في مصر،

ويشمل كافة البيانات الأساسية عن هذه المنظمات وهياكلها التنظيمية وأهدافها، حتى يمكن الاستعانة بها لتحديد إمكانية مساهمة هذه المنظمات في تنفيذ أولويات الخطة القومية للبيئة[210].

كما قام الجهاز بإنشاء العديد من الحدائق العامة بمحافظات مصر، وذلك بهدف تزويد هذه المناطق بمساحات خضراء، واستكمال الأحزمة الخضراء حول المدن المحاطة بالصحراء، وتنمية الذوق العام والحس الجمالي، وذلك عن طريق بث اللمسات الجمالية في المدن والميادين العامة. كما أعلن الجهاز عن خطة العمل البيئي في مصر في مؤتمر خاص في مايو ١٩٩٢، فضلاً عن وضع برامج للاستثمار الخاص بإدارة الموارد الطبيعية ومكافحة التلوث الهوائي وإدارة النفايات الصلبة وحماية تراث مصر، والاهتمام بالإعلام البيئي وتفعيل دوره في حماية البيئة بعناصرها المختلفة، وخلق اتجاهات إيجابية عند الأفراد حيال تعظيم أهمية الحفاظ على البيئة، وغرس القيم والأنماط السلوكية

---

(210) المرجع السابق، ص : ٤٣٤ .

التي تساهم في حل مشاكل البيئة، والتوعية بمشاكل البيئة المحلية والعالمية، وإبراز العلاقة بين التنمية البشرية المتواصلة والبيئة، والتركيز على المشكلة السكانية وأضرار الزيادة السكانية ودورها في تلوث البيئة.

ولكن بالرغم من كل الجهود التشريعية والتنظيمية التي بدأت من قِبل الدولة في مواجهة التلوث البيئي، إلا أن التلوث البيئي ما زال يمثل مشكلة من المشكلات الرئيسية التي يعاني منها المجتمع المصري، والتي تترك بصماتها على كل مناحي الحياة؛ ولذا يكون من الضروري أن تركز سياسات التنمية البشرية في مصر على الاهتمام بالبيئة، وأن تضع في اعتبارها الحقائق التالية:

١- التنسيق بين الجهات المعنية بدراسة وبحوث تلوث الهواء، حتى يمكن الاستفادة من الخبرات العلمية والإمكانات المتاحة بأقصى طاقة ممكنة، وأن يكون التنسيق خاضعا للإشراف المباشر لمجلس الوزراء حتى لا تتضارب الاختصاصات ما بين الوزارات المختلفة البحثية والتنفيذية المتفرقة.

٢- يقاس تقدُم الإنسان والمجتمع في الواقع ليس فقط بمدى

تحرر الإنسان من سلطة البيئة وسيطرتها، بل وأيضا في قدرته على إخضاعها لرغباته والتحكم في مكوناتها، كما أن التقدُّم التكنولوجي الرائع الذي أحرزه الإنسان خلال جميع مراحل التطور البشري والذي وصل ذروته في القرن الحالي قد ساعد على تصور الطبيعة على أنها شيء يمكن غزوه والتحكم فيه وتطويعه واستخدامه لإشباع احتياجات الجنس البشري التي كانت ولا تزال تتزايد باستمرار واضطراد[211].

٣- من الخطأ النظر إلى مشكلة البيئة وقضاياها على أنها مشكلة فيزيقية بحتة، وينبغي ألا نغفل الأبعاد الاجتماعية والثقافية والنفسية لتلك القضية؛ ذلك لأن الإنسان الذي يشكل أحد العناصر الأساسية في البيئة هو عامل التغيير فيها، كما أنه هو موضوع التأثر والتأثير فيها سواء كان ذلك التأثير يتخذ شكل المحافظة عليها واستغلالها برشد أو استنزافها واستغلالها بأسلوب

---

(211) محمد يسري وآخرون، المرجع السابق، ص : ١٣٢ .

غير رشيد[212].

٤- ضرورة نشر الوعي البيئي، وتأصيل الضمير البيئي، وذلك من خلال الحملات الإعلامية وأجهزة التعليم البيئي.

٥- عالمية مطالب الحياة، والاستدامة والتواصل بين الأجيال ومناهضة التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية

من مكونات التنمية البشرية:

إن البشر يولدون ولديهم قدرات ممكنة معينة، والغرض من التنمية هو تهيئة يستطيع فيها كل الناس أن يوسعوا نطاق قدراتهم، ويمكن فيها زيادة حجم الفرص للأجيال الحاضرة والأجيال المقبلة على السواء، والأساس الحقيقي للتنمية البشرية هو عالمية الاعتراف بمطالب حياة كل فرد[213].

إن نموذج التنمية البشرية المستدامة يقدر الحياة البشرية في حد ذاتها، فهو لا يقدر الحياة لمجرد أن الناس يمكنهم إنتاج سلع مادية، مهما كان ذلك أمرا هاما، ولا يقدر حياة

---

(212) قام المرجع السابق، ص : ١٣٢ .

(213) تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤، المرجع السابق، ص : ١٣ .

ما أكثر من تقديره لحياة شخص آخر؛ إذ لا ينبغي أن يكون مصير طفل حديث الولادة هو أن يحيا حياة قصيرة أو يائسة لمجرد أن هذا الطفل قُدر له أن يولد في "الطبقة الخطأ" أو "البلد الخطأ" أو قُدر له أن ينتمي إلى "الجنس الخطأ" فالتنمية يجب أن تمكن جميع الأفراد من توسيع نطاق قدراتهم البشرية إلى أقصى درجة وتوظيف تلك القدرات أفضل توظيف ممكن[214].

وعالمية مطالب الحياة هي الخيط المشترك الذي يربط مطالب التنمية البشرية اليوم بضرورات التنمية في الغد، ولا سيما بالحاجة إلى الحفاظ على البيئة وإعادة توليدها من أجل المستقبل، وأقوى حجة لحماية البيئة هي الحاجة الأخلاقية إلى ضمان فرص للأجيال المقبلة مماثلة للفرص التي نعمت بها الأجيال السابقة، وهذا الضمان هو أساس "التنمية البشرية المستدامة". ولكن الاستدامة لا يكون لها معنى إذا كانت تعني استدامة فرص الحياة البائسة والمعوزة؛ إذ لا يمكن أن يكون الهدف هو العمل

---

(214) تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤، المرجع السابق، ص : ١٣ .

على استدامة الحرمان البشري. ولا ينبغي لنا أيضا أن نحرم من هم أقل حظًا اليوم من الاهتمام الذي نحن على استعداد لمنحه للأجيال المقبلة[215].

ومن ثم فإن التنمية البشرية والاستدامة مكونان ضروريان للمبدأ الأخلاقي نفسه مبدأ عالمية مطالب الحياة كما تعني الاستدامة مسألة الإنصاف في التوزيع، وتقاسم الفرص الإنمائية بين الأجيال الحاضرة والأجيال القادمة. غير أنه سيكون من الغرابة بشكل واضح أن تنشغل انشغالاً بالغًا برفاه الأجيال المقبلة – التي لم تولد بعد – بينما نتجاهل محنة فقراء اليوم، ومن الواضح أن مبدأ العالمية الأخلاقي يقتضي كلاً من الإنصاف داخل الجيل الواحد والإنصاف فيما بين الأجيال بيد أن هذا الإنصاف هو إنصاف في الفرص – وليس بالضروري في المنجزات النهائية. فكل فرد من حقه أن تتاح له فرصة عادلة لتوظيف قدراته الممكنة أفضل توظيف ممكن، ومن حق كل جيل ذلك أيضا. أما مسألة توظيف كل فرد وكل جيل لهذه الفرص فعليا،

---

(215) تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤، المرجع السابق، ص : ١٣ .

والنتائج التي يحققها كل منهما، فهي مسألة تخضع لاختيارهما. ولكن يجب أن يتاح لهما الاختيار – الآن وفي المستقبل[216].

وعالمية مطالب الحياة هذه – وهي فكرة قوية توفر الأسس الفلسفية لكثير من السياسات المعاصرة – تكمن وراء السعي إلى تلبية الاحتياجات البشرية الأساسية، فهي تتطلب عالما لا يحرم فيه طفل من التعليم، ولا يحرم فيه إنسان من الرعاية الصحية، ويستطيع فيه جميع الناس تطهير قدراتهم الممكنة، والعالمية تعني ضمنًا تمكين الناس؛ فهي تحمي جميع حقوق الإنسان الأساسية – الاقتصادية والاجتماعية وكذلك المدنية والسياسية – وتعتبر أن الحق في الغذاء مقدس تماما مثل الحق في التصويت وهي تطالب بعدم التمييز بين جميع الناس، بغض النظر عن الجنس أو الدين أو العنصر أو الأصل العرقي وهي تركز مباشرة على البشر، ولا تحترم السيادة الوطنية إلا إذا احترمت الدول القومية ما لشعوبها من حقوق الإنسان، وهكذا تنادي العالمية

---

[216] المرجع السابق، ص : ١٣ .

بالمساواة في الفرص، وليس المساواة في الدخل، وإن كان ينبغي في مجتمع متحضر ضمان حد أدنى أساسي من الدخل لكل امرئ[217].

وتنبع الفكرة الأساسية لعملية مطالب الحياة من رواد كثيرين. فقد كتبت ماري وولستو تكرافت رائدة الحركة النسائية في كتاب بعنوان دفاع عن حقوق المرأة نُشِرَ في عام ١٧٩٢ "إن العدالة، وليس الإحسان هي التي يفتقر إليها العالم"، وفي نفس العام نشر صديقها توماس بين الجزء الثاني من حقوق الرجل. وقد كان كلا الاثنين معنيين بمنح الجميع – نساء ورجالاً – القدرة على التحكم في حياتهم وفرصا للعيش وفقًا لقيمهم وتطلعاتهم الخاصة بهم[218].

كما تعني التنمية البشرية المستدامة أيضا أن يكون لدينا التزام أخلاقي بأن نفعل من أجل الأجيال التي ستخلفنا ما فعلته الأجيال السالفة لنا من أجلنا على الأقل، وهي تعني أن الاستهلاك الحالي لا يمكن تمويله طويلاً بديون اقتصادية

---

(217) المرجع السابق، ص ص : ١٣ - ١٤.

(218) المرجع السابق، ص : ١٤ .

يجب على آخرين أن يسددوها، وهي تعني أيضا أن الاستثمار الكافي يجب أن يوظف في تعليم وصحة السكان الموجودين الآن حتى لا تتسبب في ديون أيكولوجية عن طريق الإفراط في استغلال ما يوجد لدى الأرض من طاقة حاملة منتجة[219].

فكل الديون المؤجلة ترهن الاستدامة سواء كانت ديونًا اقتصادية أو ديونًا اجتماعية أو ديونًا أيكولوجية، وهذه الديون هي اقتراض من المستقبل؛ فهي تسرق من الأجيال المقبلة خياراتها المشروعة، وهذا هو السبب في أن استراتيجية التنمية البشرية المستدامة هي إعادة تغذية رأس المال كله – المادي والبشري والطبيعي – للاحتفاظ بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها على الأقل على نفس مستوى الأجيال الحاضرة، كما أن التنمية البشرية المستدامة معنية بنماذج الإنتاج والاستهلاك الماديين، حيث لا تعتبر الموارد الطبيعية سلعة مجانية تنهب بالإرادة الحرة لأي أمة، أو الإرادة لأي جيل أو الإرادة الحرة لأي فرد، فهي تفرض

---

(219) المرجع السابق، ص : ١٧ .

سعرا على هذه الموارد يعكس شحتها النسبية اليوم وغدا؛ ومن ثم فهي تعامل الموارد البيئية القابلة للنفاد مثلما تعامل أي أصول شحيحة أخرى، وتعني بسياسات الإدارة الرشيدة للأصول[220].

ومن المجالات الهامة فيما يتعلق بإدارة الأصول مصادر الطاقة غير المتجددة، فهناك مجال هائل للحد من مقدار الطاقة الذي يستهلك في كل وحدة من الناتج. كما أن التسعير الصحيح لمصادر الطاقة غير المتجددة، يمكن أن يؤدي إلى اعتماد تكنولوجيات جديدة، وأنماط جديدة من الإنتاج يمكن أن تساعد إلى حد كبير في الحد من استهلاك الطاقة، مقابل كل وحدة من وحدات الناتج، وفي تقليص الانبعاثات الضارة بيئيا من كل وحدة مستخدمة من وحدات الطاقة[221].

من الواضح أنه من اللازم أن نديم للجيل المقبل فرصة أن ينعم بنفس الرفاه الذي ننعم به، ويتطلب ذلك أن نقوم بعملية إحلال للرصيد العام من رأس المال الذي نستهلكه

---

(220) المرجع السابق، ص ص: ١٧ - ١٨ .

(221) المرجع السابق، ص : ١٨ .

وإيجاد فرص أمام الأجيال المقبلة لكي تعيش حياة جديرة بأن تعاش، كما يثير مفهوم التنمية البشرية المستدامة مسألة ما إذا كانت أساليب الحياة الحالية مقبولة، وإمكانية انتقالها إلى الأجيال المقبلة، ونظرا لأن الإنصاف فيما بين الأجيال يجب أن يسير جنبا إلى جنب مع الإنصاف داخل الجيل الواحد، فقد يكون إجراء عملية إعادة تشكيل كبرى لأنماط دخل العالم وأنماط استهلاكه شرطًا مسبقًا وضروريا لأي استراتيجية صالحة للتنمية المستدامة[222].

كما أن إعادة توزيع الموارد على الفقراء بتحسين صحتهم وتعليمهم وتغذيتهم ليست أهمية متأصلة فحسب؛ لأنها تعزز قدراتهم على أن يحيوا حياة أكثر إشباعا. ولكن لأنه بزيادة رأسمالهم البشري، يكون لعملية إعادة التوزيع هذه أيضا أثر دائم على المستقبل. فحدوث زيادة عامة في مستويات التعليم مثلاً، سيعزز الإنتاجية والقدرة على توليد دخل أعلى الآن وفي المستقبل، ولأن تراكم رأس المال البشري يمكن أن يحل محل بعض أشكال الموارد القابلة للنفاد، فإن التنمية البشرية

[222] المرجع السابق، ص ص : ١٨ - ١٩ .

ينبغي أن ينظر إليها على أنها مساهمة رئيسية في الاستدامة. ولا شك في أنه لا يوجد تعارض بين التنمية البشرية والتنمية المستدامة، فكلاهما يقوم على عالمية مطالب الحياة. أما الأنماط الإنمائية التي تديم التفاوتات الموجودة الآن، فهي ليست مستدامة، ولا تستحق العمل على استدامتها، وهذا هو السبب الذي يجعل التنمية البشرية المستدامة مفهوما أشمل من التنمية المستدامة، فالتنمية البشرية المستدامة، تجعل الناس هم محور التنمية وتشير بقوة إلى أن التفاوتات الموجودة اليوم كبيرة لدرجة أن مواصلة شكل التنمية الحالي هو إدامة تفاوتات مماثلة للأجيال المقبلة، وجوهر التنمية البشرية المستدامة هو أنه ينبغي أن تتاح للجميع إمكانية متساوية للحصول على الفرص الإنمائية الآن وفي المستقبل[223].

ومما لا شك فيه، فإنه خلال العقود الخمسة الماضية زاد الدخل العالمي سبع مرات (من حيث الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي)، وأصبح نصيب الفرد من الدخل ثلاثة أمثال ما كان

---

(223) تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤، المرجع السابق، ص : ١٩ .

عليه وأكثر من حيث نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي)، ولكن هذه الزيادة كان توزيعها متفاوتًا – قوميا ودوليا على السواء – وهذا التفاوت أخذ في الزيادة. ففي الفترة من عام ١٩٦٠ إلى عام ١٩٩٠، ارتفعت حصة أغنى نسبة ٢٠٪ من سكان العالم من الدخل العالمي من ٧٠٪ إلى ٨٥٪. وخلال الفترة نفسها رأى الجميع – باستثناء أغنى خمس من سكان العالم – حصتهم من الدخل العالمي تنخفض، وبالنسبة لأفقر نسبة ٢٠٪ من سكان العالم انخفضت حصتهم الهزيلة من ذلك الدخل من ٢,٣٪ إلى ١,٤٪ [224].

ويتضح أيضا من توزيع الدخل في البلدان الصناعية وجود تفاوتات واسعة بين الأغنياء والفقراء، ففي أسوأ الحالات، وهي حالة روسيا يزيد نصيب أغنى نسبة ٢٠٪ من السكان من الدخل ١١ مرة عن نصيب أفقر نسبة ٢٠٪. وفي أستراليا والمملكة المتحدة يزيد نصيب أغنى نسبة ٢٠٪ من السكان عشر مرات تقريبا عن نصيب أفقر نسبة ٢٠٪

---

(224) تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤، المرجع السابق، ص : ٣٥ .

من السكان، وتبرز المملكة المتحدة من حيث الزيادة الحادة بوجه خاص التي حدثت في تفاوتات الدخل فيها خلال الثمانينات[225].

ومن ثم فإن خمس البشرية، ومعظمهم في البلدان الصناعية، يملكون ما يربو على أربعة أخماس الدخل العالمي وغيره من الفرص الإنمائية، وهذه التفاوتات تعكس تفاوتات أخرى كثيرة – في التجارة والاستثمار والادخار والإقراض التجاري – وهي تعكس إجمالاً عدم المساواة في الحصول على فرص السوق العالمية. وهذه التفاوتات تترتب عليها عواقب بالنسبة لجوانب أخرى من جوانب الأمن البشري، فهي تشجع على الإفراط في الاستهلاك وعلى الإفراط في الإنتاج في الشمال، بينما تديم الصلة بين الفقر والبيئة في الجنوب؛ وهي تؤدي حتما إلى إثارة مشاعر الاستيلاء، والتشجيع على الهجرة من البلدان الفقيرة إلى البلدان الغنية[226].

---

(225) تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤، المرجع السابق، ص : ٢٩ .

(226) تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤، المرجع السابق، ص : ٣٥ .

وعلى الرغم من أن المجتمع الدولي يمكنه المساعدة على منع حدوث أزمات في المستقبل، فإن المسئولية الرئيسية تقع على عاتق البلدان نفسها، وكثيرا ما تقع على عاتق الناس أنفسهم؛ ففي الصومال حالياً حيث لا توجد حكومة مركزية، يحقق الناس وتحقق مجتمعاتهم المحلية أكثر مما تكون السلطات الحكومية قد حققته من قبل. ولكن هناك عدة بلدان أيضا تقدم أمثلة مشجعة لما يمكن أن تحققه السياسات العامة المتعمدة الرامية إلى تحقيق التكامل الاجتماعي. فزمبابوي وماليزيا وموريشيوس مثلاً، بلدان اتخذت حكوماتها تدابير قومية شجاعة للتغلب على الانقسامات القومية التي يمكن أن تكون خطيرة[227].

والسياسات التي تتبعها هذه البلدان تؤكد من جديد الكثير من الدروس، وأول هذه الدروس هو أهمية أن تتاح للجميع، أيا كانت الجماعة العرقية أو الأثنية التي ينتمون إليها فرصة تنمية قدراتهم، لا سيما عن طريق الخدمات الصحية والتعليمية الفعالة. وثانيها هو الحاجة إلى تأمين قاعدة

---

(227) تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤، المرجع السابق، ص : ٣٩ .

عريضة للنمو الاقتصادي، حتى تتاح للجميع إمكانية متساوية للحصول على الفرص الاقتصادية، وثالثها هو أهمية برامج العمل الإيجابي الموضوعة بعناية بحيث يستفيد منها جميع شرائح المجتمع، ولكن الجماعات الأضعف فيها تستفيد أكثر نسبيا، وأهم درس مستفاد من الدراستين القطريتين لحالة ماليزيا وحالة موريشيوس هو أنه حينما يكفل الأمن البشري ويكفل التكامل الاجتماعي، يمكن أن يتقدم النمو الاقتصادي وتتقدم التنمية البشرية أيضا. ولكن من دواعي الأسف أن بلدان كثيرة اختارت طريقًا مختلفًا، وسمحت بتصاعد التفاوتات إلى حد يدعو إلى القلق[228].

وتعتبر التفاوتات الإقليمية في نيجيريا من بين أسوأ التفاوتات الموجودة في العالم، فإذا حاولنا تحديد مرتبة ولايات نيجيريا البالغ مجموعها ١٩ ولاية حسب دليل التنمية البشرية لوجدنا أن ولاية بندل تحتل القمة، حيث دليل تنميتها البشرية ٠,٦٦٦، وبالتالي فهي تسبق بلدا تقدميا مثل سريلانكا، وتأتي في القاع بورنو، حيث يبلغ دليل تنميتها

---

[228] تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤، المرجع السابق، ص : ٣٩ .

البشرية ١٥٦,٠ ، وهو دليل يقل عن أي بلد في العالم، فمتوسط العمر المتوقع في بورنو لا يتجاوز ٤٠ عاما (وهو ما يقل ١٨ عاما عن متوسط العمر في بندل). ويقل معدل القراءة والكتابة بين الكبار فيها بنسبة ١٤٪ عن ربع المتوسط القومي. وكادونا ولاية فقيرة أخرى، هذه يقل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي عن خُمس نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في بندل. وهذه التفاوتات تنطوي على إمكانية حدوث قلاقل اجتماعية واقتصادية وسياسية كبرى، وتستحق اهتماما عاجلاً من واضعي السياسات[229].

أما في مصر، فمن أكثر التناقضات مدعاة للقلق تلك التناقضات بين ريف الوجه القبلي (الصعيد) وبين محافظة القاهرة، فمحافظة القاهرة يجعلها دليل تنميتها البشرية البالغ ٧٣٨,٠ تحتل المرتبة ٦٩ في العالم (بعد تركيا مباشرة). ولكن ريف الوجه القبلي يجعله دليل تنميته البشرية البالغ

(229) تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤، المرجع السابق، ص ص: ٩٩ - ١٠٠ .

٠,٤٤٤ يحتل المرتبة ١٢٥ (بعد الكاميرون). وهذه التناقضات تمتد إلى جميع المؤشرات الرئيسية للتنمية البشرية؛ فمعدل معرفة القراءة والكتابة بين الكبار في ريف الوجه القبلي يقل عن نصف معدل معرفة القراءة والكتابة في محافظة القاهرة، ويقل متوسط العمر المتوقع فيه بمقدار ست سنوات، ويقل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وقدرة ٢٦٨٠ دولارا بنسبة ٤٥٪. وقد لا تكون التفاوتات الإقليمية في مصر شديدة التطرف مثل التفاوتات الموجودة في البرازيل ونيجيريا، ولكنها كبيرة بدرجة تجعلها تستحق اهتماما عاجلاً على مستوى السياسات[230].

أما الصين، فلقد استثمرت على مدى فترة زمنية طويلة استثمارا سخيا في التنمية البشرية؛ ومن ثم بالرغم من انخفاض نصيب الفرد فيها من الدخل، فإنها تندرج في الفئة المتوسطة من حيث دليل التنمية البشرية. وتوجد في الصين أيضا فجوة إيجابية بين ترتيبها من حيث دليل التنمية البشرية، وترتيبها من حيث نصيب الفرد من الناتج

---

(230) تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤، المرجع السابق، ص : ١٠٠ .

القومي الإجمالي، مما يبين أنها استخدمت دخلها القومي استخداما حكيما. ولكن هناك تفاوتات إقليمية كبيرة؛ إذ توجد على قمة الترتيب الإقليمي لدليل التنمية البشرية شنغهاي (٠,٨٦٥) وبيكين (٠,٨٦١) اللتان يجعلهما دليل التنمية البشرية تحتلان المرتبة رقم ٣١ أما في القاع فتوجد شنغهاي (٠,٥٥٠) والتبت (٠,٤٠٤) اللتان تحتلان حسب دليل التنمية البشرية المرتبة ١١٠ و ١٣١ على التوالي. والآن بعد أن بدأت الصين تسير على طريق نمو اقتصادي سريع ويتحكم فيه السوق، فإنها ستحتاج إلى الحرص على عدم زيادة اتساع التفاوتات الإقليمية القائمة. وسيلزم تدخل مدروس من جانب الدولة لكفالة توزيع الخدمات الاجتماعية توزيعا يكون أكثر إنصافًا[231].

أما في ماليزيا فتوجد تفاوتات كبيرة بين طائفة الملاي والطائفة الصينية، فدليل التنمية البشرية الإجمالي لماليزيا يبلغ ٠,٧٩٤ ، وهي تحتل المرتبة رقم ٥٧ في العالم. ولكن دليل التنمية البشرية للطائفة الصينية يبلغ ٠,٨٩٦؛

---

[231] المرجع السابق، ص: ١٠٠.

مما يجعلها وحدها تحتل المرتبة رقم ٢٠ في العالم (أعلى من هونغ كونغ بخمسة أماكن). أما الملاي فدليل تنميتهم البشرية يبلغ ٠,٧٣٠ ، مما يجعل ترتيبهم هو رقم ٧٠ غير أن الفجوات العرقية آخذة في التضاؤل، ففي عام ١٩٧٠ كان دليل التنمية البشرية للملاي يمثل ٧٠٪ فقط من دليل التنمية البشرية للصينيين، ولكن بحلول عام ١٩٩١ بلغت تلك النسبة ٨١٪ [232].

وفي أعقاب أعمال شغب عنصرية، بدأت ماليزيا في تنفيذ استراتيجية ناجحة نجاحا ملحوظًا لتحقيق التكامل الاجتماعي، واستثمرت الحكومة استثمارات كبيرة في التعليم والصحة وغيرهما من الخدمات لجميع طبقات المجتمع. ولكن مع تركيزها على الملاي باعتبارهم مجموعة أكثر حرمانًا (خلال الفترة من عام ١٩٧٠ إلى عام ١٩٩٠ زاد دليل التنمية البشرية للملاي بسرعة تفوق مرة ونصف المرة السرعة التي زاد بها دليل التنمية البشرية للصينيين)[233].

---

[232] المرجع السابق، ص: ١٠٠.

[233] المرجع السابق، ص: ١٠٠.

وإذا حاولنا التعرف على مدى مساهمة استراتيجية التنمية البشرية المستدامة في مصر، في مناهضة التفاوتات الإقليمية والاقتصادية والاجتماعية والحد منها فسوف نجد أن تقرير التنمية البشرية المصري لعام ١٩٩٤ قد ساهم في دفع الاهتمام العام بالتفاوتات الإقليمية إلى المقدمة. كما تم التعرف بصفة عامة – في تقرير عام ١٩٩٤ أيضا – على ستة مظاهر للتفاوتات الإقليمية وهي: استقطاب النمو بواسطة المراكز الحضرية، وهيمنة المدن الرئيسية على الهيكل الحضري، والهجرة من الريف إلى الحضر لدوافع تتعلق باختلالات اجتماعية واقتصادية، وازدحام المدن الكبرى وسوء تخصيص الموارد، وعدم كفاية خدمات البنية الأساسية. وبالنسبة للتفاوتات على مستوى المحافظات من حيث دليل التنمية البشرية، فقد نجد أن قيم دليل التنمية البشرية للمحافظات في عام ١٩٩٢ تزيد عن نظائرها في عام ١٩٩٠، والمسجلة في التقرير المصري للتنمية البشرية عام ١٩٩٤. غير أن المؤشرات الأساسية التي يتكون منها دليل التنمية البشرية تعكس بعض التقدم خاصة

في عدد سنوات العمر المتوقع عند الميلاد، وفي معدلات القراءة والكتابة بين البالغين[234].

فقد زاد متوسط العمر المتوقع، فيما بين عامي ٩٠، ١٩٩٢ من ٦٥ إلى ٦٦,٧ عاما في المحافظات الحضرية، ومن ٦٤,٢ إلى ٦٦ عاما في محافظات الوجه البحري، ومن ٦١,٦ إلى ٦٤ عاما في محافظات الوجه القبلي، ومن ٦٤,٢ إلى ٦٦,٧ عاما في محافظات الحدود، وقد عم هذا التحسن كل المحافظات، بيد أن محافظات أسوان والسويس والجيزة، احتلت الثلاث مراكز الأولى في هذا الصدد. كما أظهرت معدلات القراءة بين البالغين تقدما نسبيا فيما بين العامين المذكورين. فقد زادت متوسطات هذه المعدلات من ٦٦,١٪ إلى ٦٨,٢ ٪ في المحافظات الحضرية، ومن ٤٤,٥٪ إلى ٤٦,٧٪ في محافظات الوجه البحري، ومن ٣٦,٨٪ إلى ٣٩٪ في محافظات الوجه القبلي ومن ٤٧,٧٪ إلى ٤٩,٩٪ في محافظات الحدود. وشمل التقدم كل المحافظات، حيث دار التحسن حول ٢٪؛ وقد أدى هذا

---

(234) مصر – تقرير التنمية البشرية ١٩٩٥، المرجع السابق، ص: ٨١.

التقدم في العمر المتوقع، وفي معدل القراءة والكتابة بين البالغين إلى أن ضاقت فجوة الاختلافات في قيم دليل التنمية البشرية للمحافظات في عام ١٩٩٢ عنه في عام ١٩٩٠. فبينما كانت الفجوة بين أعلى وأقل قيمة لدليل التنمية البشرية في المحافظات ٠,٣٤٨ ، طبقًا للتقديرات الخاصة بعام ١٩٩٠، نجد أن نفس الفجوة قد انخفضت إلى ٠,٢٥٣ طبقًا للتقديرات الخاصة بعام ١٩٩٢. كما حدثت بعض تغيرات هامة في ترتيب المحافظات طبقًا لقيم دليل التنمية البشرية لعام ١٩٩٢ بالمقارنة بعام ١٩٩٠. وهكذا بينما احتفظت خمس محافظات فقط بترتيبها السابق (بورسعيد والقاهرة والبحيرة وكفر الشيخ، وقنا) تغير ترتيب باقي المحافظات إما إلى أعلى أو إلى أدنى. وتوضح تقديرات دليل التنمية البشرية للمحافظات في عام ١٩٩٢ أنه بينما تختلف قيمة الدليل من محافظة لأخرى، لا نجد واحدة من بين هذه المحافظات تتمتع بمستوى مرتفع من التنمية البشرية (أي بقيمة لدليل التنمية البشرية تتجاوز ٠,٨ طبقًا لتصنيف التقارير الدولية التي يصدرها البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة). وبصفة عامة لا تزال محافظة بورسعيد تحتل

المركز الأول بين محافظات الجمهورية من حيث قيمة دليل التنمية البشرية (٠,٦٨١)، وهي تحتل نفس الترتيب طبقًا لتقديرات متوسط نصيب الفرد من الدخل ومتوسط العمر المتوقع. بينما تتراجع هذه المحافظة إلى الترتيب الثالث فيما يخص دليل التعليم، وتأتي محافظة المنيا في الترتيب الأخير بين المحافظات من حيث قيمة دليل التنمية البشرية (٠,٤٢٨)، وبالرجوع إلى مكونات هذا الدليل نجد أن المنيا تأتي أيضا في الترتيب الأخير طبقًا لدليل توقع الحياة ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي[235].

وباستخدام تقديرات دليل التنمية البشرية للمحافظات وبناء على تصنيف تقارير التنمية البشرية الدولية والصادرة عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة يمكن التمييز بين مجموعتين من المحافظات المجموعة الأولى تضم محافظات ذات تنمية بشرية متوسطة المستوى حيث تتراوح قيم دليل التنمية البشرية فيها من ٠,٦٨١ (في بورسعيد) إلى ٠,٥٠٣

---

(235) مصر – تقرير التنمية البشرية ١٩٩٥ ، المرجع السابق، ص ص : ٥١- ٨٢.

(في القليوبية). وتنتمي أربع عشرة محافظة إلى هذه المجموعة التي تتكون من المحافظات الحضرية الأربع، وكل محافظات الوجه البحري باستثناء البحيرة ومحافظتي الجيزة وأسوان من الوجه القبلي، وقد تضاف محافظات الحدود إلى هذه المجموعة على أساس المتوسط العام لدليل التنمية البشرية بها. ومع ذلك لا يمكن تجاهل التفاوتات داخل هذه المجموعة فعلى سبيل المثال يبلغ دليل الناتج المحلي الإجمالي في محافظة بورسعيد ١,٣ و ١,٦ و ١,٨ و ٢,٥ مثل قيمته في كل من محافظات القاهرة والإسكندرية والجيزة والقليوبية على التوالي. كما أن دليل التعليم في محافظة القاهرة يبلغ ١,٤ مثل قيمته في محافظة الشرقية و١,٥ في كل من محافظتي البحيرة وكفر الشيخ، وتشمل المجموعة الثانية المحافظات التي تقع ضمن المستوى المنخفض للتنمية البشرية، وتتراوح قيم دليل التنمية البشرية في هذه المجموعة من ٠,٤٦٦ (في البحيرة) إلى ٠,٤٢٨ (في المنيا)، وتضم هذه المجموعة محافظة البحيرة وكل محافظات الوجه القبلي باستثناء الجيزة وأسوان، وتوجد أيضا تفاوتات بين هذه المحافظات ولكنها أقل أهمية من تلك التي توجد داخل

المجموعة الأولى[236].

أما بالنسبة للتفاوتات الاقتصادية فنجد أن دليل الناتج المحلي الإجمالي لمحافظة أسيوط يقل عن ٤٠٪ و ٤٢٪ و ٤٦٪ من مستواه في محافظات بور سعيد والدقهلية ودمياط والقاهرة على التوالي. كما أن محافظات الوجه القبلي والوجه البحري تختلف عن المحافظات المصرية طبقًا لمؤشر الناتج المحلي الإجمالي حيث تقدر فجوة الدخل بين كل من المجموعتين ومجموعة المحافظات الحضرية ب ٣٨,٦٪ و ١٧,٣٪ على التوالي. أما عن فجوات الدخل فيما بين محافظات كل هذه المجموعات الثلاث فإنها تقل في الوجه القبلي منها في كل من الوجه البحري والمحافظات الحضرية[237].

ويعتبر متوسط نصيب الفرد من الدخل مصدرا رئيسيا للتفاوتات الإقليمية في مصر؛ إذ نجد أن محافظة بور سعيد تتمتع بأعلى قيمة لمتوسط نصيب الفرد من الدخل

---

(236) المرجع السابق، ص: ٨٢.

(237) المرجع السابق، ص: ٨٣.

(٣٧١٥ جنيه)، ثم تأتي الدقهلية ودمياط والقاهرة في المراتب الثلاث التالية، حيث بلغ متوسط نصيب الفرد من الدخل في هذه المحافظات الثلاث ٣٤٨٩، ٣٢٠١ ، ٢٧٨٣ جنيه على التوالي، ويفسر الارتفاع النسبي لمتوسط دخل الفرد في محافظة بورسعيد بارتفاع الأهمية النسبية لقطاع الخدمات؛ إذ يستوعب ما يزيد عن ٧٥٪ من إجمالي القوة العاملة بالمحافظة، مع سيطرة خدمات التجارة وما يرتبط بها من خدمات النقل والمواصلات والتخزين والتمويل والصرف الأجنبي على هذا القطاع، وكلها خدمات تتمتع بقصر فترة دوران رأس المال وارتفاع ربحيتها. أما محافظة الدقهلية فيبدو أن متوسط نصيب الفرد من الدخل بها، قد استفاد كثيرا من تحرير أسعار المنتجات الزراعية؛ فهذه المحافظة تشغل المركز الثالث بين محافظات الجمهورية من حيث المساحة المزروعة، كما أنها مساهم رئيسي في الإنتاج القومي من الأرز والقطن والقمح والإنتاج الحيواني (٣٣,٨٪، ١٦,٩٪، ١٦,٢٪ على التوالي) وهي منتجات ارتفعت أسعارها ارتفاعا كبيرا مع المضي في السياسات الجديدة لتحرير التجارة، أما في دمياط فيعود

الارتفاع النسبي لمتوسط نصيب الفرد من الدخل إلى قوة التشابك بين الأنشطة التجارية والصناعية بهذه المحافظات، بالإضافة إلى أهمية الدور الذي تلعبه هذه الأنشطة في اقتصادها المحلي. فالصناعة (وتتمثل أساسا في صناعات الأثاث والحلوى ومنتجات الألبان) وما يرتبط بها من خدمات تستوعب ما يقرب من ٥٠٪ من إجمالي القوة العاملة الفعلية في محافظة دمياط، ومعظم العاملين في هذه القطاعات من العمال المهرة الذين يحققون إنتاجية مرتفعة نسبياً[238].

أما محافظة القاهرة فهي أكثر المحافظات المصرية كثافة في السكان؛ ولهذا فعلى الرغم من أنها تحتل المركز الرابع بين هذه المحافظات من حيث متوسط نصيب الفرد من الدخل، إلا أنها تأتي في المركز الأول من حيث مساهمتها في توليد الناتج المحلي الإجمالي على مستوى مصر كلها (١٥,٢٪ عام ١٩٩٢). كما أنها تلعب دورا قائدا في نمو الاقتصاد المصري ككل، ويمكن تفسير ذلك بأن محافظة القاهرة تستحوذ على نصيب هام من التجارة

---

(238) المرجع السابق، ص: ٨٣.

والصناعات التحويلية على مستوى الوطن ككل، وبنية أساسية متطورة نسبيا، وتلبي إلى حد كبير احتياجات الأنشطة الاقتصادية من الخدمات الأساسية كالنقل والاتصالات والتعليم والتدريب المهني. كما أنها تملك النصيب الأكبر على مستوى الجمهورية من المهن ذات المهارات العالية والمتخصصة والمولدة لدخول مرتفعة (كالمهن الهندسية والطبية والقانونية والتعليمية والتدريبية المهنية والبحثية والاستشارية وغيرها)، كما أن بها كل مراكز اتخاذ القرارات الحكومية تقريباً[239].

أما أدنى متوسط لنصيب الفرد من الدخل فيوجد في محافظة أسيوط (١٥١٩ جنيه) ثم في محافظة المنيا (١٥٥٤ جنيه). ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى سيطرة الزراعة التقليدية على اقتصاد كل من هاتين المحافظتين، فالأراضي الزراعية تبلغ ٩٤٪ من إجمالي مساحة محافظة أسيوط و ٨٣٪ من إجمالي محافظة المنيا، وتبلغ نسبة قوة العمل الزراعية ٥٧,٥٪ و٦٠,٧٪ من إجمالي قوة العمل

---

[239] المرجع السابق، ص ص: ٨٣ - ٨٤.

في المحافظتين على التوالي. كما تبلغ الأراضي عالية الملوحة ٧٪ و٢٧٪ من مساحة الأراضي المزروعة في محافظتي أسيوط والمنيا على التوالي. وتكاد المحافظتان تفتقدان المشروعات الزراعية الحديثة، واستخدام المدخلات المصنعة في الزراعة؛ وبالتالي فإن الإنتاجية الزراعية في كلتا المحافظتين تقصر حتى عن تأمين متوسط لنصيب الفرد من الدخل يتساوى مع ذلك الذي تنفقه المحافظات الريفية الأخرى[240].

أما عن التفاوتات في التعليم، فنجد أن التحصيل التعليمي يأتي في مرتبة تالية للناتج المحلي الإجمالي من حيث المسئولية عن التفاوتات بين المحافظات. فمثلاً تبلغ قيمة دليل التعليم في مجموعة محافظات الوجه البحري ٧٨٪ من مستواه في مجموعة المحافظات الحضرية و١١٦٪ من مستواه في مجموعة محافظات الوجه القبلي. ويلاحظ أن الخلافات في مستوى التعليم داخل كل من هذه المجموعات الثلاث أقل أهمية من تلك الخاصة بدليل الناتج

---

(240) المرجع السابق، ص: ٨٤.

المحلي الإجمالي داخل نفس المجموعات، ويمكن اعتبار ذلك مؤشرا إيجابيا يعكس جهود الدولة في مد الخدمات التعليمية المجانية إلى كل المحافظات، بغض النظر عن اختلاف قدراتها على دفع الضرائب والتي ترتبط مباشرة بمستويات الناتج المحلي في هذه المحافظات، وأيا كان الأمر فإن مصر لا تزال في حاجة إلى جهد مكثف لرفع مستوى التحصيل التعليمي على نطاق الوطن كله. فطبقًا لدليل التعليم عام ١٩٩٢، احتلت مصر المرتبة الثالثة والثلاثين بعد المائة بين المائة والأربعة والسبعين دولة التي شملها تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٥ والصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة[241].

كما أن هناك حاجة إلى بذل جهد أكبر لتحقيق توزيع متكافئ لخدمات التعليم بين المحافظات المختلفة. فعلى سبيل المثال تبلغ قيمة دليل التعليم لمحافظة القاهرة حوالي ١,٣ ، و١,٥ ، ١,٨ مثلها في محافظات الدقهلية وكفر الشيخ والفيوم على التوالي، وتقل اختلافات دليل التعليم بين

---

(241) المرجع السابق، ص ص: ٨٤ - ٠ ٨٥.

المحافظات الحضرية عنها بين محافظات الوجه البحري، وكذلك بين محافظات الوجه القبلي. وتعتبر الاختلافات في معدل القراءة والكتابة بين البالغين عنصرا رئيسيا في تفاوتات دليل التعليم بين المحافظات فبينما يبلغ المتوسط القومي لهذا المعدل ٤٨,٨٪ (مما يضع مصر في المرتبة الخامسة والعشرين بعد المائة بين الدول التي شملها التقرير الدولي للتنمية البشرية لعام ١٩٩٥، والصادر عن الأمم المتحدة) نجد أن نفس المتوسط يرتفع إلى ٦٤,٤٪ على مستوى حضر الجمهورية، وينخفض إلى ٣٥,٤٪ على مستوى ريفها، وبالإضافة إلى ذلك فإن معدل القراءة والكتابة بين البالغين في محافظة القاهرة (٦٩,٣٪) يضعها على رأس كافة محافظات الجمهورية في هذا المجال، ويبلغ هذا المعدل على سبيل المثال ١,٤، ١,٩، ٢,١ من مستواه في محافظات الدقهلية وكفر الشيخ والفيوم على التوالي. ويلاحظ أن بيانات معدل القراءة والكتابة بين البالغين في مجموعة المحافظات الحضرية تقل كثيرا عنها داخل كل من مجموعات محافظات الوجه البحري والوجه القبلي والحدود، حيث يبلغ المدى المطلق لقيم هذا المعدل ٤,٨٪

و١٨,٩٪ و ٢١,٤٪ و ٢١,٧٪ في المجموعات الأربع على التوالي [242].

أما عن تفاوتات العمر المتوقع فنجد أنه على الرغم من أن دليل العمر المتوقع هو أقل المكونات تأثيرا على تفاوتات دليل التنمية البشرية بين المحافظات، فإن من المفيد عدم تجاهله. فعلى سبيل المثال، بينما يبلغ متوسط قيمة دليل العمر المتوقع ٠,٦٩٥ في المحافظات الحضرية، فإن هذا المتوسط ينخفض إلى ٠,٦٨٣ في محافظات الوجه البحري و ٠,٦٥٠ في محافظات الوجه القبلي. هذا بالإضافة إلى وجود اختلافات معنوية بين قيم هذا الدليل داخل كل من هذه المجموعات الثلاث، حيث يبلغ المدى المطلق لهذه القيم ٠,٠٥٣ بين المحافظات الحضرية و٠,٠٢٧ بين محافظات الوجه البحري و ٠,٠٦٤ بين محافظات الوجه القبلي، وتأتي بورسعيد في المرتبة الأولى بين محافظات الجمهورية من حيث قيمة دليل العمر المتوقع، يليها في الترتيب محافظة السويس والإسكندرية والدقهلية، وتحتل

---

(242) المرجع السابق، ص: ٨٥.

محافظة المنيا المرتبة الأخيرة وفقًا لهذا المؤشر، يسبقها في الترتيب محافظات سوهاج وبني سويف وأسيوط، وهكذا تحتل أربع محافظات من الوجه القبلي المراكز الأربعة الأخيرة بين المحافظات وفقًا لمؤشر العمل المتوقع، مما يعكس انخفاضا نسبيا في مستوى الخدمات الصحية، والوعي الصحي بين كثير من محافظات الوجه القبلي[243].

ولا تقتصر التفاوتات الإقليمية في مصر على تلك السائدة بين المحافظات، حيث توجد أيضا داخل المحافظة الواحدة (مثلاً بين المراكز وبعضها ، وبين المركز والقرى المحيطة) وكذلك بين كل التقسيمات الإدارية أو الجغرافية. ومن المفيد بيان بعض هذه التفاوتات لمعاونة متخذي القرارات على مستوى المحافظات عند وضع الخطط والسياسات الخاصة بها، بهدف تحقيق تنمية أكثر توازنًا داخل كل من هذه المحافظات، وقد كشفت حسابات قيم دليل التنمية البشرية على مستوى المراكز أن المراكز التي تمثل عواصم المحافظات الثلاث (المنوفية والفيوم وسوهاج) تتمتع بأعلى

---

(243) المرجع السابق، ص ص: ٨٥ - ٨٦.

قيم لدليل التنمية البشرية، وذلك ما يعكس "نمط المدينة المسيطرة" المألوف للمتخصصين في مجال التنمية الإقليمية والتحضر، وتبلغ القيم المقررة لدليل التنمية البشرية في مراكز شبين الكوم (عاصمة محافظة المنوفية) وسوهاج (عاصمة محافظة سوهاج) والفيوم (عاصمة محافظة الفيوم) ٠,٨٠٥، ٠,٧٢٠ ، ٠,٦٨٤ على التوالي. وتتوافق هذه التفاوتات مع تفاوتات دليل التنمية البشرية بين المحافظات الثلاث طبقًا لتقدير قيم هذا الدليل بنفس الطريقة (٠,٧٢٤ لمحافظة المنوفية، و ٠,٥٨٠ لمحافظة سوهاج، و٠,٥٨٠ لمحافظة الفيوم[244].

ويبدو أن التفاوتات بين مراكز محافظة المنوفية أقل أهمية من الناحية النسبية، منها بين مراكز كل من محافظتي الفيوم وسوهاج، فالنسبة بين أعلى وأدنى قيمة لدليل التنمية البشرية بين مراكز محافظة المنوفية (١,٢٥) أقل منها بين مراكز كل من محافظة الفيوم (١,٤٥) ومحافظة سوهاج(١,٦٣) وينطبق ذلك أيضا على دليل العمالة والتنمية (١,٨٨ مقابل ٣,٢٧

---

(244) المرجع السابق، ص ص ٨٦ – ٨٧.

و ٦,٧٠ على التوالي)، ودليل التعليم والمعرفة (١,٢٨ مقابل ١,٨٦ أو ٢,٠ على التوالي. ولكن النسبة بين أعلى وأدنى قيمة لدليل الصحة بين مراكز محافظة المنوفية (١,١٦) لا ترتفع إلا قليلاً عنها بين مراكز كل من محافظة الفيوم (١,١٢) ومحافظة سوهاج (١,١٥)[245].

وتظهر تقديرات دليل التنمية البشرية ومكوناته في كل من المحافظات الثلاث ارتباطًا غير كامل بين ترتيب هذه المراكز طبقًا لدليل التنمية البشرية، وترتيبها طبقًا لكل من هذه المكونات ففي محافظة المنوفية تأتي شبين الكوم في المركز الأول طبقًا لكل من دليل التنمية البشرية ودليل التعليم والمعرفة، ولكنها الثانية في الترتيب طبقًا لدليل العمالة والتنمية والثامنة طبقًا لدليل الصحة. وتحتل أشمون المركز الأخير طبقًا لكل من دليل التنمية البشرية ودليل العمالة والتنمية، ودليل التعليم والمعرفة، ولكنها السادسة في الترتيب طبقًا لدليل الصحة، وفي محافظة سوهاج تأتي سوهاج العاصمة في المركز الأول طبقًا لكل من دليل التنمية

---

(245) المرجع السابق، ص ص: ٨٧ – ٨٨.

البشرية، ودليل العمالة والتنمية، ودليل التعليم والمعرفة، ولكنها الخامسة في الترتيب طبقًا لدليل الصحة، وتحتل دار السلام المركز الأخير طبقًا لكل من دليل التنمية البشرية، ودليل التعليم والمعرفة ودليل العمالة والتنمية. ولكنها الأولى في الترتيب طبقًا لدليل الصحة. وتظهر نفس الاختلافات في الترتيب بين مراكز محافظة الفيوم، وإن كان ذلك بدرجة أقل مما في المحافظتين الأخريين، وربما يرجع ذلك إلى قلة عدد مراكز هذه المحافظة[246].

ويبدو أن دليل العمالة والتنمية هو أكثر مصادر التفاوت بين المراكز أهمية على مستوى كل من المحافظات الثلاث، ففي محافظة المنوفية يبلغ دليل العمالة والتنمية في شبين الكوم حوالي ١,٩ مثيله في الشهداء، و ١,٥ مثيله في منوف، وتبلغ نفس النسب في محافظة سوهاج ٦,٧ و٢,٣ و ٢,٣ بين سوهاج العاصمة، وكل من دار السلام والمنشأة وجهينة على التوالي، وفي محافظة الفيوم تبلغ النسب المماثلة

(246) المرجع السابق، ص: ٨٨.

٣,٣ و ٢,٧ و ٢,٧ بين الفيوم العاصمة وكل من طامية وأطسا وأبشواي على التوالي [247].

كما يأتي دليل التعليم والمعرفة في المرتبة التالية كمصدر للتفاوتات بين مراكز كل من المحافظات الثلاث ففي محافظة المنوفية، يبلغ هذا الدليل في شبين الكوم ١,٢٨ و ١,٢٠ و ١,٢٠ من مستواه في كل من أشمون والشهداء وتلا على التوالي، ويبلغ نفس الدليل في محافظة سوهاج بالنسبة لسوهاج العاصمة ٢,٠ و ١,٦ و ١,٤ من مستواه في كل من دار السلام والمنشأة والبلينا على التوالي، وفي محافظة الفيوم تتمتع الفيوم العاصمة بدليل للتعليم والمعرفة يناهز ١,٩ و ١,٦ و١,٥ مستواه في كل من طامية وأبشواي وأطسا[248].

أما دليل الصحة فإنه يحتل المركز الثالث والأخير كمصدر للتفاوتات بين مراكز كل من المحافظات الثلاث، ففي محافظة المنوفية يبلغ مستوى هذا الدليل في بركة السبع

---

(247) المرجع السابق، ص: ٨٨.

(248) المرجع السابق، ص: ٨٨.

١,١٧ و ١,١١ و ١,٦ من مستواه في كل من سرس الليان وشبين الكوم والباجور، وفي محافظة سوهاج يبلغ مؤشر الصحة في دار السلام حوالي ١,١٥ و ١,١٥ و ١,١٢ مثيله في كل من البلينا والمراغة وطهطا على التوالي. وفي محافظة الفيوم تبلغ النسب المناظرة بين طامية وكل من الفيوم العاصمة وسنورس وأطسا ١,١٢ ، ١,٠٨ و ١,٠٧ على التوالي [249].

وهكذا يتبين أن عواصم المحافظات تلعب دورا يشبه إلى حد كبير الدور الذي تلعبه المحافظات الحضرية على المستوى القومي. فهذه العواصم تلعب دور بؤر التنمية، وإن كان ذلك على مستويات مختلفة، ويتباين في درجات الاستقطاب الاقتصادي والاجتماعي، إلا أن هناك عقبات تواجه الارتفاع بمستوى التنمية البشرية في المراكز، منها معدلات نمو سكانية مرتفعة نسبيا ومصحوبة بمعدلات مرتفعة للهجرة من الريف إلى الحضر؛ مما يسبب ضغوطًا على القدر المتاح بالمراكز من البنية الأساسية والخدمات

---

(249) المرجع السابق، ص ص: ٨٨ – ٨٩ .

الرئيسية، وارتفاع معدلات الخصوبة ومعدل وفيات الرضع؛ مما يضعف طاقات الأمهات على العمل ورعاية أسرهن، وارتفاع معدلات الأمية خاصة بين الإناث. وقد أدى ذلك إلى معدلات مرتفعة للعمالة غير المؤهلة تعليميا بين الذكور والإناث؛ وبالتالي إلى تفرقة نوعية في غير صالح الإناث خاصة في مجالات العمل خارج المنزل، وارتفاع نسبة البطالة المقنعة؛ مما يؤدي إلى إنتاجية منخفضة في الزراعة التي تمثل النشاط الرئيسي بمعظم المراكز، وانخفاض الاستثمارات العامة والخاصة في نقص في موارد التمويل عما هو مطلوب، ويمثل هذا قيدا رئيسيا على تنمية الأنشطة الاقتصادية غير التقليدية وزيادة فرص التوظف، بيد أن القيد الأكثر خطورة هو عدم كفاية المعارف الفنية مع افتقاد المهارات الخاصة بتقييم الأعمال والمشروعات، ونقص وعدم انتظام إمدادات الخدمات الأساسية مثل مياه الشرب والكهرباء والصرف الصحي والصرف الزراعي، وتبديد كثير من الموارد الأساسية مثل الأراضي الزراعية ومياه

الشرب ومياه الري، نتيجة للفقر وانخفاض مستويات التعليم والنظرة قصيرة الأجل[250].

وترتبط التفاوتات بين المحافظات وفي داخل كل منها، ارتباطًا وثيقًا بالانفصام بين الريف والحضر؛ ومن ثم تبدو التنمية الريفية بالغة الأهمية لعلاج هذه التفاوتات ومع ذلك لم يوجه إلا القليل من الاهتمام للتنمية الريفية حتى أواخر الأربعينات، وزاد هذا الاهتمام نسبيا بعد عام ١٩٥٢، ثم أصبح أكثر وضوحا بعد تطبيق نظام الإدارة المحلية منذ عام ١٩٦٠. وقد نُفِذ عدد من مشروعات التنمية الريفية خلال الثمانينات، وأدت هذه المشروعات إلى تغيير جزئي في الظروف الاقتصادية والاجتماعية، ومن بين هذه المشروعات، برنامج دعم اللامركزية الذي بدأ في عام ١٩٧٩، واستهدف تحسين مستويات معيشة الجماعات الريفية ذات الدخل المنخفض من خلال توفير الخدمات الأساسية مثل مياه الشرب والصرف الصحي وسفلتة الطرق، وقد استفاد من هذا البرنامج ١٩ محافظة

(250) المرجع السابق، ص ص: ٨٩ - ٩٠.

واتفاق تنمية المدن الريفية في شمال الصعيد، واتفاق مع اليونسيف لإنشاء مشروعات لتزويد قرى محافظات الوجه القبلي بمياه الشرب.

بيد أن البرامج من هذا النوع عادة ما تكون جزئية وتنقصها المشاركة الشعبية في مراحل تصميمها وتنفيذها وتطويرها؛ لذلك قام جهاز بناء وتنمية القرية المصرية بتصميم برنامج متوازن وشامل للتنمية الريفية أُطلِقَ عليه اسم "شروق"، ويشير مفهوم التنمية الريفية في إطار هذا البرنامج إلى عملية تغيير ارتقائي مخطط للنهوض الشامل والمتكامل بمختلف نواحي الحياة على مستوى المجتمعات المحلية في مصر، ويجري تنفيذ البرنامج بواسطة أبناء هذه المجتمعات من خلال المشاركة الديمقراطية وبمساعدة الحكومة، ويشمل الهدف الإستراتيجي بعيد المدى للتنمية الريفية المتكاملة عنصرين أساسيين هما: التقدم المستمر في مستوى نوعية الحياة لجميع أبناء المجتمع المحلي، والارتقاء المستمر بمستوى مشاركتهم الفعالة في إحداث هذا التقدم. وقد تبنى برنامج شروق عددا من الأهداف المرحلية في اتجاه بلوغ الأهداف طويلة الأجل، وتغطي هذه الأهداف

المرحلية الطاقات المادية والبشرية، والمؤسسية في المجتمعات المحلية[251].

وتركز الأهداف المادية على زيادة الدخل الحقيقي للمواطن، من خلال زيادة الموارد المادية ورفع كفاءة استخدامها، وإدخال البعد الخاص بحماية البيئة من أجل تواصل التنمية. كما تشمل هذه الأهداف زيادة فرص التوظف المنتج والمستقر، بالإضافة إلى تنويع الأنشطة الاقتصادية في المجتمعات المحلية، كما تشمل الأهداف الخاصة بالطاقات البشرية إعادة الهيكلة السكانية للمجتمعات المحلية بغرض تحقيق التوازن بين الخصائص السكانية وتنمية الموارد وتوزيعها، واستخدامها بكفاءة. كذلك يعتبر الارتقاء بنسق القيم في اتجاه المشاركة والمسئولية الاجتماعية، وزيادة المشاركة الفعالة للمرأة من بين الأهداف الهامة في هذا المجال. بينما تركز الأهداف المتعلقة بالتنمية المؤسسية على زيادة فاعلية الناس في المجتمعات المحلية من خلال المشاركة الشعبية، والاعتماد المتزايد على المنظمات غير

---

(251) المرجع السابق، ص: ٩٠.

الحكومية لحل المشكلات المحلية، واللامركزية والاستفادة أكثر من الخدمات المساندة التي تؤديها الهيئات الحكومية[252]. وتعكس الجداول التالية أرقام (١١، ١٢) والخاصة بدليل القيمة البشرية، هذه الحقائق المتعلقة بالتفاوتات الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع المصري فيما بين ١٩٩٢ و ١٩٩٥.

جدول رقم (١١) يوضح دليل التنمية البشرية ومؤشرات المحافظات

	توقع الحياة عند الميلاد ١٩٩٢	معدل القراءة والكتابة للبالغين ١٩٩٢٪	نسبة القيد بجميع المراحل التعليمية٪ ٩٢ – ٩٣	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي القوة الشرائية المعادلة بالدولار ٩٢ – ٩٣	دليل توقع الحياة	دليل التعليم	دليل الدخل	دليل التنمية البشرية	ترتيب المحافظات
القاهرة	٦٦,٢	٦٩,٣	٧٠,٠	٢٥٧٠	٠,٦٨٧	٠,٦٩٥	٠,٤٦٢	٠,٦١٥	٢
الإسكندرية	٦٦,٩	٦٦,٣	٦٧,١	٢١٣٤	٠,٦٩٨	٠,٦٦٦	٠,٣٨٠	٠,٥٨١	٥
بورسعيد	٦٩,٤	٦٨,٨	٦٦,١	٣٤٣٢	٠,٧٤٠	٠,٦٧٩	٠,٦٢٣	٠,٦٨١	١
السويس	٦٧,٥	٦٤,٥	٧٥,٠	٢٠٠٤	٠,٧٠٨	٠,٦٨٠	٠,٣٥٦	٠,٥٨١	٦
المحافظات	٦٦,٧	٦٨,٢	٦٩,٢	٢٤٥٥	٠,٦٩٥	٠,٦٨٥	٠,٤٤٠	٠,٦٠٧	-

---

(252) المرجع السابق، ص: ٩٠.

	توقع الحياة عند الميلاد ١٩٩٢	معدل القراءة والكتابة للبالغين ١٩٩٢٪	نسبة القيد بجميع المراحل التعليمية٪ ٩٢ – ٩٣	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي القوة الشرائية المعادلة بالدولار ٩٢ – ٩٣	دليل توقع الحياة	دليل التعليم	دليل الدخل	دليل التنمية البشرية	ترتيب المحافظات
الحضرية									
دمياط	٦٥,٩	٥٣,٤	٧١,١	٢٩٥٦	٠,٦٨٢	٠,٩٣٥	٠,٥٣٤	٠,٦٠٣	٤
الدقهلية	٦٦,٨	٤٨,٦	٧٠,٠	٣٢٢٣	٠,٦٩٧	٠,٥٥٧	٠,٥٨٤	٠,٦١٣	٣
الشرقية	٦٥,٩	٤٤,٦	٦٥,٠	١٨٩٤	٠,٦٨٢	٠,٥١٤	٠,٢٣٥	٠,٥١٠	١١
القليوبية	٦٦,٧	٥١,٦	٦٥,٦	١٤٣٦	٠,٦٩٥	٠,٥٦٣	٠,٢٥٠	٠,٥٠٣	١٤
كفر الشيخ	٦٥,٢	٣٧,٢	٦٥,٩	٢٤١٢	٠,٦٧٠	٠,٤٦٨	٠,٤٣٢	٠,٥٢٣	١٠
الغربية	٦٥,٧	٥٠,٤	٧٠,٦	١٩٧١	٠,٦٧٨	٠,٥٧١	٠,٣٥٠	٠,٥٣٣	٨
المنوفية	٦٦,٤	٤٩,١	٧٣,٥	١٥٣٩	٠,٦٩٠	٠,٥٧٢	٠,٠٢٦٩	٠,٥١٠	١٢
البحيرة	٦٥,٢	٤٠,٢	٦٢,٦	١٤٤٦	٠,٦٧٠	٠,٤٧٧	٠,٢٥٢	٠,٤٦٦	١٥
الإسماعيلية	٦٦,١	٥٦,١	٧٢,٠	٢١٦٦	٠,٦٨٥	٠,٦١٤	٠,٣٨٦	٠,٥٦٢	٧
الوجه البحري	٦٦,٠	٤٦,٧	٦٧,٦	٢٠٤٥	٠,٦٨٣	٠,٥٣٧	٠,٣٦٤	٠,٥٢٨	-
حضر	-	٦٢,٢	-	-	-	-	-	-	-
ريف	-	٤٠,٤	-	-	-	-	-	-	-
الجيزة	٦٥,٧	٥٣,٩	٦٢,٨	١٩٦١	٠,٦٧٨	٠,٥٦٩	٠,٣٤٨	٠,٥٣٢	٩
بني سويف	٦٢,٩	٣٥,٣	٥٧,٢	١٥٣٦	٠,٦٣٢	٠,٤٢٦	٠,٢٦٩	٠,٤٤٢	١٨
الفيوم	٦٥,٦	٣٢,٦	٥٢,٧	١٤٦٠	٠,٦٧٧	٠,٣٩٣	٠,٢٥٤	٠,٤٤١	١٩

	توقع الحياة عند الميلاد ١٩٩٢	معدل القراءة والكتابة للبالغين ١٩٩٢٪	نسبة القيد بجميع المراحل التعليمية٪ ٩٢ – ٩٣	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي القوة الشرائية المعادلة بالدولار ٩٢ – ٩٣	دليل توقع الحياة	دليل التعليم	دليل الدخل	دليل التنمية البشرية	ترتيب المحافظات
المنيا	٦٢,١	٣٣,٤	٥٨,١	١٤٣٥	٠,٦١٨	٠,٤١٦	٠,٢٥٠	٠,٤٢٨	٢١
أسيوط	٦٣,١	٣٦,١	٥٩,٦	١٤٠٣	٠,٦٣٥	٠,٤٣٩	٠,٢٤٤	٠,٤٣٩	٢٠
سوهاج	٦٢,٩	٣٢,٥	٦٠,٧	١٥٩٧	٠,٦٣٢	٠,٤١٩	٠,٢٨٠	٠,٤٤٤	١٧
قنا	٦٤,٣	٣٣,٦	٦٥,٩	١٦٣٣	٠,٦٥٥	٠,٤٤٤	٠,٢٨٧	٠,٤٦٢	١٦
أسوان	٦٥,٩	٤٩,٩	٧٢,٠	١٥٥١	٠,٦٨٢	٠,٥٧٣	٠,٢٧١	٠,٥٠٩	١٣
الوجه القبلي	٦٤,٠	٣٩,٠	٦٠,٨	١٥٤٦	٠,٦٥٠	٠,٤٦٣	٠,٢٧٠	٠,٤٦١	-
حضر	-	٥٩,٥	-	-	-	-	-	-	-
ريف	-	٢٨,٨	-	-	-	-	-	-	-
البحر الأحمر	-	٦٠,٨	٧٨,٦	-	-	٠,٦٦٧	-	-	-
الوادي الجديد	-	٥٩,٤	٨١,٩	-	-	٠,٦٦٩	-	-	-
مرسى مطروح	-	٣٩,١	٥٥,٧	-	-	٠,٤٤٦	-	-	-
شمال سيناء	-	٤٦,٥	٦٩,٠	-	-	٠,٥٤٠	-	-	-
جنوب	-	٤٨,٩	٥٧,٢	-	-	٠,٥١٧	-	-	-

	توقع الحياة عند الميلاد ١٩٩٢	معدل القراءة والكتابة للبالغين ١٩٩٢٪	نسبة القيد بجميع المراحل التعليمية٪ ٩٢ – ٩٣	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي القوة الشرائية المعادلة بالدولار ٩٢ – ٩٣	دليل توقع الحياة	دليل التعليم	دليل الدخل	دليل التنمية البشرية	ترتيب المحافظات
سيناء									
محافظات الحدود	٦٦,٧	٤٩,٩	٦٨,٧	1851	٠,٦٩٥	٠,٥٦٢	٠,٣٢٧	٠,٥٤٣	-
حضر	-	٦١,٦	-	-	-	-	-	-	-
ريف	-	٣٢,٦	-	-	-	-	-	-	-
مصر	٦٥,٣	٤٨,٨	٦٥,٥	٢٠١٠	٠,٦٧٢	٠,٥٤٤	٠,٣٥٧	٠,٥٢٤	-
حضر	-	٦٤,٤	-	-	-	-	-	-	-
ريف	-	٣٥,٤	-	-	-	-	-	-	-

جدول رقم (١٢) يوضح دليل التنمية البشرية ومؤشرات المحافظات

	توقع الحياة عند الميلاد ١٩٩١	معدل القراءة والكتابة للبالغين (١٥ + ٪١٩٩٤)	نسبة القيد بجميع المراحل التعليمية٪ ٩٤ – ٩٥	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي القوة الشرائية المعادلة بالدولار ٩٤ – ٩٥	دليل توقع الحياة	دليل التعليم	دليل الدخل	دليل التنمية البشرية	ترتيب المحافظات
القاهرة	٦٥,٥	٧٠,٨	٦٨,٣	٥١١٧,٢	٠,٦٧٥	٠,٧٠٠	٠,٨٢٦	٠,٧٣٥	٣
الإسكندرية	٦٦,٩	٦٩,٠	٦٦,٣	٣٧٤٥,٧	٠,٦٩٨	٠,٦٨١	٠,٦٠٢	٠,٦٦٠	٤
بورسعيد	٧٠,٦	٧١,٤	٦٤,٨	٥٨٧٨,٧	٠,٧٦٠	٠,٦٩٢	٠,٩٥٥	٠,٨٠٢	١
السويس	٦٨,٦	٦٨,١	٧١,٩	٥٨٦٤,٩	٠,٧٢٧	٠,٦٩٤	٠,٩٥٢	٠,٧٩١	٢
المحافظات الحضرية	٦٦,١	٧٠,٢	٦٧,٧	٤٧٨٥,٧	٠,٦٨٥	٠,٦٩٤	٠,٧٧٤	٠,٧١٨	-
دمياط	٦٦,١	٥٧,٦	٧٢,٥	٣١٣٥,٨	٠,٦٨٥	٠,٦٢٦	٠,٥٠١	٠,٦٠٤	٨
الدقهلية	٦٧,٤	٥٣,٥	٧١,٣	٣٢٧٦,٠	٠,٧٠٧	٠,٥٩٤	٠,٥٢٥	٠,٦٠٩	٧
الشرقية	٦٦,٥	٤٨,٢	٦٦,٧	٢٧٧٩,٣	٠,٦٩٢	٠,٥٤٤	٠,٤٤٣	٠,٥٦٠	١٢
القليوبية	٦٧,٩	٥٤,٩	٦٤,٦	٢٤١٠,٢	٠,٧١٥	٠,٥٨١	٠,٣٨٢	٠,٥٥٩	١٣
كفر الشيخ	٦٧,١	٤٢,٠	٦٧,٩	٢٥٦٠,٣	٠,٧٠٢	٠,٥٠٦	٠,٤٠٦	٠,٥٣٨	١٤
الغربية	٦٦,٨	٥٥,٦	٧١,٥	٣٠٨١,٦	٠,٦٩٦	٠,٦٠٩	٠,٤٩٣	٠,٥٩٩	١٠
المنوفية	٦٧,٨	٥٣,٤	٧٤,٣	٢٣٠٨,٩	٠,٧١٣	٠,٦٠٤	٠,٣٦٥	٠,٥٦١	١١
البحيرة	٦٥,٧	٤٣,٨	٦٣,٩	٢٤٦٦,٣	٠,٦٧٨	٠,٥٠٥	٠,٣٩١	٠,٥٢٥	١٦
الإسماعيلية	٦٧,١	٥٩,٦	٦٩,١	٣٩٠٦,٧	٠,٧٠٢	٠,٦٢٨	٠,٦٢٩	٠,٦٥٣	٦
الوجه	٦٧,٠	٥٠,٩	٦٨,٥	٢٧٨٤,٦	٠,٧٠٠	٠,٥٦٨	٠,٤٤٣	٠,٥٧٠	-

	توقع الحياة عند الميلاد ١٩٩١	معدل القراءة والكتابة للبالغين (١٥ + ٪١٩٩٤)	نسبة القيد بجميع المراحل التعليمية٪ ٩٤ – ٩٥	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي القوة الشرائية المعادلة بالدولار ٩٤ – ٩٥	دليل توقع الحياة	دليل التعليم	دليل الدخل	دليل التنمية البشرية	ترتيب المحافظات
البحري									
حضر	-	٦٥,٦	-	٣٤٨٥,٥	-	-	٠,٥٥٩	-	-
ريف	-	٤٤,٧	-	٢٥١٨,٤	-	-	٠,٣٩٩	-	-
الجيزة	٦٨,٠	٥٧,٨	٦٣,٣	٤٠٤٧,٨	٠,٧١٧	٠,٥٩٦	٠,٦٥٢	٠,٦٥٥	٥
بني سويف	٦٤,٦	٣٧,٨	٥٧,٧	٢٣٦٠,٤	٠,٦٦٠	٠,٤٤٤	٠,٣٧٣	٠,٤٩٢	١٨
الفيوم	٦٧,٧	٣٤,٦	٥٤,٩	٢٢٥٥,٤	٠,٧١٢	٠,٤١٤	٠,٣٥٦	٠,٤٩٤	١٧
المنيا	٦٣,٩	٣٥,٦	٥٩,٥	٢٢٢٢,٧	٠,٦٤٨	٠,٤٣٦	٠,٣٥١	٠,٤٧٨	٢١
أسيوط	٦٤,٠	٣٨,٩	٦١,٠	٢٠٥٩,١	٠,٦٥٠	٠,٤٦٣	٠,٣٢٤	٠,٤٧٩	٢٠
سوهاج	٦٤,٢	٣٦,٠	٦٣,٧	٢١٧٦,٩	٠,٦٥٣	٠,٤٥٢	٠,٣٤٣	٠,٤٨٣	١٩
قنا	٦٥,٨	٣٨,٥	٦٩,١	٢٥٩٢,٨	٠,٦٨٠	٠,٤٨٧	٠,٤١٢	٠,٥٢٦	١٥
أسوان	٦٧,٤	٥٥,٤	٧١,٤	٣٠٣٨,٩	٠,٧٠٧	٠,٦٠٧	٠,٤٨٥	٠,٦٠٠	٩
الوجه القبلي	٦٥,٦	٤٢,٦	٦٢,٤	٢٦٨٣,١	٠,٦٧٧	٠,٤٩٢	٠,٤٢٧	٠,٥٣٢	-
حضر	-	٦٢,٤	-	٣٨٤٢,٥	-	-	٠,٦١٨	-	-
ريف	-	٣٢,٢	-	٢١٣٨,٧	-	-	٠,٣٣٧	-	-
البحر الأحمر	-	٦٨,٥	-	-	-	-	-	-	-
الوادي الجديد	-	٦٣,٩	-	-	-	-	-	-	-

	توقع الحياة عند الميلاد ١٩٩١	معدل القراءة والكتابة للبالغين (١٥+ ٪١٩٩٤)	نسبة القيد بجميع المراحل التعليمية٪ ٩٤ – ٩٥	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي القوة الشرائية المعادلة بالدولار ٩٤ – ٩٥	دليل توقع الحياة	دليل التعليم	دليل الدخل	دليل التنمية البشرية	ترتيب المحافظات
مرسى مطروح	-	٤٣,٤	-	-	-	-	-	-	-
شمال سيناء	-	٥١,١	-	-	-	-	-	-	-
جنوب سيناء	-	٦٣,٥	-	-	-	-	-	-	-
محافظات الحدود	٦٦,٧	٥٣,٧	٧٠,٦	٣٨٦٠,٤	٠,٦٩٥	٠,٥٩٣	٠,٦٢١	٠,٦٣٦	-
حضر	-	٦٧,٦	-	٤١٧٥	-	-	٠,٦٧٣	-	-
ريف	-	٣٦,٦	-	٣٣٦٨,٤	-	-	٠,٥٤٠	-	-
مصر	٦٦,٧	٥٢,٣	٦٦,٢	٣١٤٥,٩	٠,٦٩٥	٠,٥٦٩	٠,٥٠٣	٠,٥٨٩	-
حضر	-	٦٧,٠	-	٤١٤٩,٣	-	-	٠,٦٦٩	-	-
ريف	-	٣٩,٣	-	٢٣٧٩,٢	-	-	٠,٣٧٦	-	-

(253)

(253) مصر – تقرير التنمية البشرية ١٩٩٦، معهد التخطيط القومي، المرجع السابق، ص: ١٣٨.

كما توضح الجداول التالية أرقام (١٣) و (١٤) التفاوت بين الريف والحضر – فيما بين ١٩٩٦/١٩٦٠ – في الخدمات المقدمة للسكان مثل الخدمات الصحية والمياه والصرف الصحي والقراءة والكتابة، حيث تعكس الجداول أن الخدمات الصحية في الريف أقل من الحضر، حيث تبلغ في الريف ٩٩,٠ في حين تبلغ ١٠٠,٠ في الحضر. كما أن نصيب الريف من المياه المأمونة يبلغ ٦١,١، بينما يبلغ في الحضر ٩٦,٩. أما الصرف الصحي فيبلغ في الريف ٥٧,٤، بينما يبلغ في الحضر ٩٦,٧. كما أن معدل القراءة والكتابة يبلغ في الريف ٣٥,٤ في حيث يبلغ ٦٤,٤ في الحضر. وهذا يؤكد أن هناك تباينات اجتماعية بين الريف والحضر في الخدمات والبنية الأساسية، ويرجع هذا إلى سيطرة مفهوم خاطئ وهو الاهتمام بالمدن، ولا سيما المراكز الحضرية وعواصم المحافظات على حساب الريف؛ مما أدى إلى تحول الريف المصري إلى مناطق طرد، وقد صاحب ذلك ظاهرة الهجرة الريفية الحضرية التي أدت إلى تفاقم ظاهرة النمو الحضري المشوه التي تتمثل في ظاهرة سكنى المقابر والعشوائيات. ولقد بدأت الدولة الآن

في تغيير هذه النظرة، ويدل على ذلك تنفيذ مشروع شروق الذي يعد مدخلاً لتطوير وتنمية القرية المصرية، والاهتمام بتنمية جنوب الصعيد وزيادة معدلات الاستثمار فيه، وتشجيع المستثمرين على الاستثمار في جنوب الصعيد، وذلك بإعفائهم من الضرائب لعدة سنوات بقصد تنمية وتحديث جنوب مصر.

جدول رقم (١٣) يوضح الفجوات بين الريف والحضر فيما بين ١٩٦٠ – ١٩٩٢ [254]

سكان الريف (٪ من الإجمالي)		١٩٦٠ ١٩٨٦	٦٢,٠ ٥٦,٠
السكان الذين يحصلون على خدمات صحية	حضر ريف	١٩٩٢ ١٩٩٢	١٠٠,٠ ٩٩,٠
السكان الذين يحصلون على مياه مأمونة	حضر ريف	١٩٩٢ ١٩٩٢	٩٦,٩ ٦١,١
السكان الذين يحصلون على خدمات الصرف الصحي	حضر ريف	١٩٩٢ ١٩٩٢	٩٦,٧ ٥٧,٤
معدل القراءة والكتابة (١٥ +)	حضر	١٩٩٢	٦٤,٤

---

(254) مصر – تقرير التنمية البشرية ١٩٩٥، المرجع السابق، ص: ١٠٨.

	ريف		٣٥,٤
التفاوت بين الريف والحضر	خدمات صحية	١٩٩٢	٩٩,٠
	مياه مأمونة	١٩٩٢	٦٣,٠
	صرف صحي	١٩٩٢	٥٩,٠
	القراءة والكتابة	١٩٩٢	٥٥,٠

جدول رقم (١٤) يوضح الفجوات بين الريف والحضر فيما بين ١٩٦٠ – ١٩٩٦ [255]

الحضر والريف (٪ من الإجمالي)		١٩٦٠	٦٢,٠
		١٩٩٦	٥٧,٠
المناطق التي تحصل على خدمات صحية	حضر	١٩٩٥	١٠٠,٠
	ريف	١٩٩٥	٩٩,٠
المناطق التي تحصل على مياه مأمونة	حضر	١٩٩٥	٩٦,٥
	ريف	١٩٩٥	٦٩,٥
المناطق التي تحصل على خدمات الصرف الصحي	حضر	١٩٩٥	٩٧,٢
	ريف	١٩٩٦	٧٠,٩
معدل القراءة والكتابة (١٠ +)	حضر	١٩٩٦	٧٤,٠

---

(255) مصر – تقرير التنمية البشرية ١٩٩٦، المرجع السابق، ص: ١٣١.

	ريف		٥١,١
التفاوت بين الريف والحضر	خدمات صحية	١٩٩٥	٩٩,٠
	مياه مأمونة	١٩٩٥	٧٢,٠
	صرف صحي	١٩٩٥	٧٣,٠
	القراءة والكتابة	١٩٩٦	٦٩,٠

ويعد مشروع السد العالي، الذي أقامته مصر في فترة الستينيات، من المشروعات الإنمائية العملاقة التي تجسد لنا تبني مصر فكرة ومكون الاستدامة والتنمية المتواصلة، حيث لعب دورا في تنمية المجتمع المصري منذ إنشائه حتى الآن، ولم يكن هدفه تنمية المجتمع وجيل الستينات فقط، ولكن أفاد جميع الأجيال اللاحقة في السبعينات والثمانينات والتسعينات.

٦- التكامل بين المبادرة الفردية والسياسة العامة مكون من مكونات التنمية البشرية:

إن الانشغال العالمي بحقوق ومصالح جميع البشر، لا يمكن أن يكون فعالاً إلا عن طريق توليفة من الجهد الفردي والدعم المؤسسي؛ إذ يلزم للمبادرة الفردية أن تقترن بسياسة عامة حكمية، وكذلك بمنظمات مجتمعية قائمة على

المشاركة. فالقدرات التي يكتسبها الأفراد تتوقف على ظروف كثيرة قد لا تكون لديهم سيطرة كبيرة عليها. فعلى سبيل المثال، الطفل الذي لا يرسل إلى مدرسة، أو الذي لا يتعلم أي مهارات، أو الذي لا يلقى دعما كبيرا قد ينجح مع ذلك في الحياة إذا توفرت له مبادرة غير عادية أو قدرة غير عادية، أو إذا توفر له حظ غير عادي[256].

وهنا تكون السياسة العامة والمنظمات المجتمعية هامة، فالسياسات الاجتماعية يمكن أن تحدث فرقًا حيويا فيما يمكن للناس أن يحققوه، وذلك يمنع التمييز، وتعزيز التعليم وتكوين المهارات وتوسيع فرص العمل، وحماية مكافآت المبادرة الفردية، والمشاريع الفردية. ولكن الدول قد تحد أيضا بدرجة خطيرة من الاختيارات التي كان مواطنوها سينعمون بها لولا ذلك، بإنفاقها على الجنود أكثر مما تنفقه على المدرسين، أو بإنفاقها على مستشفيات باهظة التكلفة في الحضر أكثر مما تنفقه على الرعاية الصحية الأقلية،

---

[256] تقرير التنمية البشرية ١٩٩٤، المرجع السابق، ص ص : ١٩ – ٢٠.

أو بإنفاقها على جماعات الصفوة المترسخة أكثر مما تنفقه على الفقراء المهمشين[257].

وهذه التكاملية بين العمل الفردي والسياسة العامة – على أهميتها للأجيال الحاضرة – أكثر أهمية حتى للأجيال المقبلة ولاستدامة التنمية البشرية، وسواء كان الانشغال بتقييد التلوث، أو الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، أو الحيلولة دون تدمير الغابات والموارد الطبيعية، أو تجنب الاستنزاف السابق لأوانه للموارد القابلة للنفاد، فإن على المؤسسات الموجودة اليوم أن تقنع الأجيال الموجودة اليوم، بأن تأخذ علما بدرجة كافية بمصالح وحقوق الأجيال المقبلة. ويمكنها أيضا أن تقدم للناس حوافز مباشرة؛ لتشجعهم على الاقتصاد في أنماط الاستهلاك الضارة للأجيال المقبلة – عن طريق حقوق الملكية مثلاً، أو عن طريق الضرائب والإعانات[258].

---

(257) تقرير التنمية البشرية ١٩٩٤، المرجع السابق، ص : ٢٠.

(258) تقرير التنمية البشرية ١٩٩٤، المرجع السابق، ص ص : ١٩ – ٢٠.

وفي نموذج التنمية البشرية المستدامة، يجب أن يصبح الأفراد وتصبح المؤسسات حلفاء في القضية المشتركة، قضية تعزيز فرص الحياة للأجيال الحاضرة والأجيال المقبلة. ولكي يتحقق ذلك يجب إرسال أسس مجتمع مدني إرساء راسخًا، مع جعل الحكومة مسئولة تماما أمام الشعب، ويجب أن يتوقف التعارض بين الأسواق والحكم، بين المبادرة الفردية والسياسة العامة، إذا كان الهدف هو توسيع نطاق اختيارات الإنسان من أجل اليوم ومن أجل المستقبل[259].

إن الاستدامة يلزم كفالتها في جميع قطاعات الاقتصاد، وعلى جميع مستويات العمل الإنمائي فهي تتطلب تغييرات بعيدة المدى في كل من السياسات الوطنية والسياسات العالمية. فعلى الصعيد الوطني، يجب تحقيق توازنات جديدة بين كفاءة الأسواق التنافسية، وإيجاد الاستثمارات اللازمة لتعزيز قدرات الجميع، وتوفير شبكات السلامة الاجتماعية لأولئك الذين لا يمكنهم الوصول على قدم المساواة

---

(259) المرجع السابق، ص : ٢٠.

إلى الأسواق، وتلزم بشدة لهذا الغرض توازنات بين ضغوط اليوم الدافعة، واحتياجات الغد، بين المبادرة الخاصة والعمل العام، بين الجشع الفردي والتعاطف الاجتماعي. كما يجب أن يتمثل جوهر واختيار استراتيجيات التنمية البشرية المستدامة في كفالة رزق مستدام للجميع، وهذه الاستراتيجيات – لا سيما على الصعيد الوطني – ينبغي أن تركز على ثلاثة قضايا رئيسية: الحد من الفقر، وإيجاد فرص عمالة، والتكافل الاجتماعي والمشاركة [260].

أما على الصعيد العالمي فإن التنمية البشرية المستدامة تتطلب ما لا يقل عن مبدأ أخلاقي عالمي جديد. فالعالمية في الاعتراف بمطالب الحياة وفي الانشغال بالبقاء المشترك يجب أن تؤدي إلى وضع سياسات من أجل نظام عالمي أكثر عدلاً، قائم على إصلاحات عالمية جوهرية، ومفهوم الاستدامة معرَض لخطر كبير في عالم ربعه غني وثلاثة أرباعه فقير، عالم نصفه ديمقراطي ونصفه استبدادي، عالم تحرم فيه الأمم الفقيرة من الوصول على قدم المساواة

---

(260) المرجع السابق، ص ص: ٢٠ - ٢١.

إلى الفرص الاقتصادية العالمية، عالم تضاعف فيه التفاوت في الدخل بين أغنى نسبة ٢٠٪ وأفقر نسبة ٢٠٪ من سكان العالم على مدى العقود الثلاثة الماضية، عالم لا يستطيع فيه ربع البشرية تلبية احتياجاته الإنسانية الأساسية، وتستهلك فيه الأمم الغنية أربعة أخماس رأس مال البشرية الطبيعي دون أن تكون مضطرة لأن تدفع ذلك، فمفهوم عالم واحد وكوكب واحد لا يمكن ببساطة أن ينبثق من عالم لا تسوده المساواة، ولا يمكن إيجاد مسئولية مشتركة عن صحة العالم دون وجود قدر ما من الرخاء العالمي المشترك. فالاستدامة العالمية بدون العدالة العالمية ستظل دائما هدفًا مراوغًا، وإذا لم يواجه العالم هذا التحدي بحسم، فإن الأمن البشري سيكون في خطر في شتى أنحاء العالم[261].

وإذا نظرنا إلى المجتمع المصري بقصد التعرف على مدى تحقق هذا المكون من مكونات التنمية البشرية – التكامل بين المبادرة الفردية والسياسة العامة – في مصر، فسوف نجد أن المجتمع المصري قد شهد منذ منتصف

---

(261) المرجع السابق، ص : ٢١.

السبعينات تغيرات جذرية، ولم تكن هذه التغيرات من النوع التلقائي الذي يشق طريقه عبر فترات طويلة، من الزمن تاركة أقل الآثار الجانبية وأقل المشكلات الاجتماعية. ولكن التغير الذي نشير إليه هنا، كان من نوع آخر، وهو التغير الناتج عن تبني سياسات من قبل الدولة تختلف جذريا عن السياسات التي كانت تضبط حركة المجتمع من قبل. ولقد بدأت هذه السياسات بقوانين الانفتاح الاقتصادي والدعوة إلى السوق الحر، وكان من الضروري لتطبيق هذه السياسة الجديدة أن تحدث بعض التغيرات الهيكلية في الاقتصاد المصري، والتي أصبحت تعرف بسياسات التكيف الهيكلي، تلك السياسات التي تركت بصماتها على كافة مكونات البنية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع [262].

لذلك فقد تطلب هذا التحول أن يكون للقطاع الخاص الدور الأكبر في تحقيق التنمية المنشودة، من خلال استثماراته في مختلف المجالات، حتى في تلك التي كانت

---

(262) أحمد زايد وآخرون، سياسات التكيف الهيكلي في مصر – الأبعاد الاجتماعية، أعمال الندوة السنوية الثانية لقسم الاجتماع ١٥ – ١٦ مايو ١٩٩٥ ، القاهرة، ١٩٩٦، ص: ١.

تضطلع بها الحكومة وحدها مثل مشروعات البنية الأساسية من طرق ومطارات وموانئ ومحطات قوى، بحيث يقتصر دور الحكومة على القيام بالخدمات الأساسية والمشروعات الاستراتيجية ومشروعات البنية الفوقية الأساسية التي لا يستطيع القطاع الخاص القيام بها أو يحجم عن الدخول فيها، كذلك فإن دور الحكومة سوف ينصب أساسا على تهيئة المناخ الملائم للقطاع الخاص للاضطلاع بهذا الدور المنشود من خلال القضاء على المعوقات أو الصعاب التي تواجهه أو تحد من فعاليته، وبحيث يجد من الاستقرار الفعلي ويسر الإجراءات ما يجعله راغبا، بل وقادرا على الاندفاع بأقصى ما لديه من طاقات وموارد في اقتحام مجالات الإنتاج المختلفة. ولا شك أن اتساع دائرة النشاط الخاص أمر يستلزم إعمال تغييرات ثقافية عميقة تنطوي على دعم قيم الابتكار والمبادرة ونزعة الاستقلال الفردي، وتحتوي في الوقت ذاته على مزج مفهوم تعظيم الربح بوظيفة خدمة المجتمع[263].

---

[263] تقرير مجلس الوزراء، القسم الأول- الاتجاهات العامة، القاهرة، ١٩٧٧، ص ص : ٣٠ – ٣١.

ويرتبط بهذا أن تتبلور ثقافة عامة إيجابية تعيـد وصـل ما انقطع من هذه المعاني التي جسدها في التاريخ المصـري رواد عظام من أمثال طلعت حرب، كانت حيـاتهم شـاهدا عليها، وتزيل معالم الصورة السلبية عن النشـاط الخـاص، وأن تسهم أجهزة الإعلام في هذا العمل التحضيري للقـرن الجديد بدلاً من إطالة فترة التحول والانتقـال بـلا مبـرر، باستمرارها في التبشير بدور للحكومة فات أوانه، وانعـدمت جدواه الاقتصادية والاجتماعية في عالمنا. فالحكومة ليسـت زارعا أو صانعا أو تاجرا، وإنما هي منظم أمين يهيئ البيئة الملائمة للنشاط الاقتصادي، ويرسـم السياسـات المناسـبة لانطلاقه في إطار منافسة حرة وعادلة؛ ومن ثم فإن ما تقوم به الحكومة لفتح الأبواب أمام انطلاق النشاط الخاص إنمـا يتكامل مع بلورة الثقافة العامة التي تحتضن الدور الحيـوي الذي لا بديل عنه لذلك النشاط [264].

إن الحكومة قد بدأت منح مزايا عديدة للمستثمرين واضعة في اعتبارها أن تتفوق على المزايا الممنوحة لهم في الدول

---

[264] المرجع السابق، ص ص: ٣١ – ٣٢.

الأخرى اجتذابا للاستثمار الخارجي، وبدأت في الوقت نفسه في تنفيذ برنامج ضخم لتوسيع رحاب التنمية، تفتح فيه مناطق جديدة أمام المستثمرين في سيناء والبحر الأحمر والصحراء الغربية والشرقية بلا قيود، وأن الاستجابة المماثلة من القطاع الخاص لهذا الجهد الحكومي كفيلة بترسيخ قيمة النشاط الخاص على نحو حاسم[(265)]؛ وبهذا تتحقق في مصر مقولة التكامل بين المبادرة الفردية والسياسة العامة التي تمثل مكونًا أساسيا من مكونات التنمية البشرية.

ومما لاشك فيه أن الاعتماد على النشاط الخاص، هو عودة بالأمور إلى الأصل، ويكتسب أهميته من اعتبارات نظرية وعملية في آن واحد، فالنشاط الاقتصادي الخاص هو الغالب على تاريخ البشرية بوازع حب الملكية والاهتمام والسعي لتعظيم الربح، ثم إن العهود التي شهدت سيطرة الدولة على وسائل الإنتاج لم تثمر النتائج التي كانت مرجوة من ورائها، فكان أن اتجه ذلك الجزء من العالم الذي مرَّ بهذه التجربة إلى اقتصاد السوق؛ ومن ثم فإن منطق النشاط

---

(265) المرجع السابق، ص : ٣٢.

الخاص أصبح المهيمن على حياة العالم، وإن تنوعت أنماطه وتعددت أشكاله، وبلغ الأوج في نطاق الشركات العابرة للقارات[266].

ومما لاشك فيه أن رجال الأعمال أو ما يعرفون بالمنظمين في المجتمعات المتقدمة، يقع على عاتقهم المزيد من المسئوليات الاقتصادية والاجتماعية. ولكنهم دائما يسعون إلى تحقيق الربح وأقصى عائد ممكن بأقل تكلفة، وفي أقصر وقت مستطاع، وبالرغم من ذلك فإن هناك العديد منهم يحققون التوازن بين الصالح العام والخاص، ويتحقق ذلك من خلال انتظامهم في جمعيات أهلية تساهم في بلورة أهداف اقتصادية واجتماعية تخدم أهدافهم وفي ذات الوقت تحقق أهداف المجتمع. مثال ذلك مساهمة رجال الأعمال ومشاركتهم الدولة في تمويل كوبري ٢٦ يوليو الذي يوفر الجهد والوقت والمال لرجال الأعمال الذين تنتشر مصانعهم في مدينة ٦ أكتوبر، تلك المشاركة التي تجسد حالة التوازن والتكامل بين المصلحة العامة والمصلحة الخاصة.

---

(266) المرجع السابق، ص ص: ٢٩ - ٣٠.

وهكذا يتبين لنا أن رجال الأعمال يلعبون دورا مزدوجا في علاقتهم بالسياسة الداخلية، فهم يسعون لتحقيق أهدافهم عند الدولة، في نفس الوقت الذي ترى فيهم الدولة أداة هامة لإحداث التغيير في السياسات العامة وكسب التأييد الشعبي وتوجيه السياسة الاقتصادية الداخلية والخارجية.

فرجال الأعمال يسعون إلى تثبيت آليات السوق الحر في مصر، بدلاً من التخطيط المركزي وطالما أن هذا الهدف يتفق مع جزء هام من رؤية وتوجهات الدولة، فإن ذلك يسمح لهم بأن يقوموا بدور كبير في تحول سياسة الدولة نحو القطاع الخاص، وأن يوضحوا متطلبات هذا القطاع حتى يشارك في التنمية، وفي نفس الوقت، فقد وجدت فيهم الدولة وسيلة فعالة للإصلاح الاقتصادي، خاصة في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية؛ وبالتالي صار من الطبيعي أن تؤيد رجال الأعمال، وتسمح لهم بممارسة التأثير والفعالية إلى حد النفوذ نظير مشاركتها في عملية الإصلاح الاقتصادي[267].

---

(267) هناء الجوهري، رجال الأعمال في مصر – الدور والمسئولية، أعمال الندوة السنوية الثانية لقسم الاجتماع ١٥ – ١٦ مايو ١٩٩٥ =

وفي ضوء ذلك فإن جمعيات رجال الأعمال أصبحت تشكل حلقة وصل بين مجتمع رجال الأعمال ككل والدولة، وبين الدولة والدول الأجنبية الأخرى بما يخدم مصالح الدولة، وإذا كانت الدولة بدورها تستغل هذا الموقف في تحقيق مصالحها، فإن رجال الأعمال يسعون في نفس الوقت لتدعيم هذه الفكرة من أجل صالحهم العام، ومن أجل استمرار مشاركتهم في السياسة الاقتصادية للدولة[268].

هذا فضلاً عن أن المتأمل للتقارير السنوية لجمعيات رجال الأعمال سواء في القاهرة أو الإسكندرية سوف يدرك أنها تكشف عن إسهامات عديدة، ومن أهم إسهامات جمعية رجال الأعمال بالقاهرة على سبيل المثال ما يلي: مناقشة القيود الائتمانية، تدعيم التوجيه نحو القطاع الخاص، فتح أسواق جديدة للتصدير، مناقشة قانون العلاقة بين المالك والمستأجر، الاعتراض على قانون الضريبة الموحدة، دراسة

=

"سياسات التكيف الهيكلي في مصر: الأبعاد الاجتماعية"، القاهرة، ١٩٩٦، ص: ٢٦٦.

(268) هناء الجوهري، المرجع السابق، ص: ٢٦٦.

اتفاقية الجات، تمويل بعض الخدمات التطوعية لصالح منكوبي السودان والزلزال، التبرع لبعض المراكز الطبية ولإنشاء مدارس جديدة، والتفاوض من أجل دخول مصر ضمن السوق الشرق أوسطية، وتأييد موقف الحكومة أثناء غزو الكويت [269] أما أهم إسهامات جمعية رجال الأعمال بالإسكندرية فمنها على سبيل المثال ما يلي: إنشاء مشروعات جديدة للخريجين الشباب، بناء مساكن لمنكوبي السيول في أسيوط، التبرع للمدارس الحكومية والمعاهد الأزهرية، توفير فرص تدريب صيفي لطلبة الكليات العملية في المصانع والشركات التابعة للأعضاء، وتجهيز مركز للمعلومات متصل بالسوق الأوربية، والمساهمة في تنمية التجارة الخارجية والترويج للاستثمار في مصر من خلال تبادل وفود رجال الأعمال، عقد الندوات الثقافية الأسبوعية، الاشتراك في المؤتمرات الاقتصادية للمساهمة في تعديل التشريعات وحل بعض المشكلات الأخرى في مصر[270].

---

(269) هناء الجوهري، المرجع السابق، ص: ٢٦٨.

(270) هناء الجوهري، المرجع السابق، ص: ٢٦٨.

٧- الأمن البشري مكون من مكونات التنمية البشرية:

إن العالم لا يمكن أبدا أن يكون في حالة سلام إلا إذا توفر للناس أمن في حياتهم اليومية. وصراعات المستقبل قد تكون في كثير من الحالات صراعات داخل الأمم وليست صراعات بينها. وستكون جذورها العميقة هي الحرمان الاجتماعي والاقتصادي المتزايد والتفاوتات الاجتماعية والاقتصادية المتزايدة، والسعي إلى تحقيق الأمن في هذه البيئة يكمن في التنمية وليس في الأسلحة، وبوجه أعم لن يتسنى لمجتمع الأمم أن يحقق أيا من أهدافه الرئيسية – لا السلام ، ولا حماية البيئة، ولا حقوق الإنسان أو الديمقراطية، ولا خفض معدلات الخصوبة ولا التكامل الاجتماعي – إلا في سياق تنمية تفضي إلى الأمن البشري[271].

لقد ظل مفهوم الأمن، لمدة طويلة للغاية يشكله احتمال الصراع بين الدول، كما ظل الأمن لمدة طويلة للغاية يساوي بينه وبين التهديدات لحدود أي بلد، وظلت الأمم لمدة طويلة

---

(271) تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤، المرجع السابق، ص : ١.

للغاية تسعى إلى الأسلحة لحماية أمنها، أما الآن فبالنسبة لمعظم البشر ينشأ إحساس بانعدام الأمن من القلق، وأمن الصحة والأمن البيئي والأمن من الجريمة، هذه هي شواغل الأمن البشري الناشئة في شتى أنحاء العالم. وهذا ينبغي ألا يصيبنا بدهشة؛ فقد أعطى مؤسسو الأمم المتحدة دوما اهتماما متساويا لأمن الناس وأمن الأراضي، وفي يونيه ١٩٤٥ أبلغ وزير خارجية الولايات المتحدة حكومته بنتائج سان فرانسيسكو قائلاً: إن معركة السلم يتعين خوضها على جبهتين، الأولى هي جبهة الأمن التي يعني النصر فيها التحرر من الخوف، والثانية هي الجبهة الاقتصادية والاجتماعية التي يعني النصر فيها التحرر من الحاجة، والانتصار على كلتا الجبهتين هو وحده الكفيل بضمان سلم دائم للعالم. فلا أي أحكام يمكن أن تكتب في الميثاق ستمكن مجلس الأمن من جعل العالم آمنًا من الحروب، إذا لم يكن الرجال والنساء آمنين في بيوتهم وفي أعمالهم[272].

---

[272] تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤، المرجع السابق، ص : ٣.

ومعظم الناس يفهمون فهما غريزيا معنى الأمن؛ فمعناه الأمن من تهديدات الجوع والمرض والجريمة والقمع المستمر، ومعناه أيضا الحماية من حدوث اختلالات مفاجئة ومؤلمة في نمط حياتنا اليومية، سواء كانت في بيوتنا أو في أعمالنا أو في مجتمعاتنا أو في بيئتنا. فالأمن البشري يعني طفلاً لم يمت، ومرضا لم ينتشر، ووظيفة لم تلغ، وتوترا عرقيا لم يتفجر في شكل عنف، وهو – أي الأمن البشري – ليس انشغالاً بالأسلحة، بل هو انشغال بحياة الإنسان وكرامته[273].

إن الأمن البشري هام للناس في كل مكان، في الدول الغنية وفي الدول الفقيرة. وقد تختلف التهديدات لأمنهم – فتكون هي الجوع والمرض في الدول الفقيرة، وتكون المخدرات والجريمة في الدول الغنية – ولكن هذه التهديدات حقيقية وآخذة في التزايد، وبعض هذه التهديدات مشترك بالفعل بين جميع الدول، لا سيما انعدام أمن العمل والتهديدات البيئية. فعندما يتعرض أمن الناس للهجوم في أي ركن

---

(273) تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤، المرجع السابق، ص : ٣.

من أركان العالم، من المرجح أن تتأثر بذلك جميع الأمم. فالمجاعات والصراعات العرقية والتفكك الاجتماعي والإرهاب والتلوث والإتجار في المخدرات لم تعد أحداثًا منعزلة أو محصورة داخل نطاق الحدود الوطنية، فعواقبها تنتقل في شتى أنحاء العالم، وحتى إذا لم تنتقل، فإن الاتصالات العالمية تفرضها على ضميرنا الجماعي، وإن التصدي لهذه التهديدات قبل تأزمها أقل تكلفة وأكثر إنسانية من التصدي لها بعد تأزمها، فالتبكير أفضل من التأخر؛ ذلك لأن المساعدة الإنسانية القصيرة الأجل، لا يمكن أبدا أن تحل محل الدعم الإنمائي الطويل الأجل(274).

ومن المهم عند تعريف الأمن، عدم معادلة الأمن البشري بالتنمية البشرية؛ فالتنمية البشرية مفهوم أوسع نطاقًا عرف في تقارير التنمية البشرية بأنه عملية توسيع نطاق خيارات الناس، أما الأمن البشري فمعناه أن يكون باستطاعة الناس أن يمارسوا اختياراتهم في مأمن وبحرية، وأن يكون بوسعهم أن يثقوا نسبيا في أن الفرص المتاحة لهم اليوم لن تضيع

---

(274) المرجع السابق، ص: ٣.

تماما في الغد، وهناك بالطبع صلة بين الأمن البشري والتنمية البشرية، فالتقدم في مجال من هذين المجالين يعزز فرص إحراز تقدم في المجال الآخر، ولكن الفشل في أي مجال منهما يزيد أيضا من حدة الفشل في المجال الآخر، والتاريخ حافل بالأمثلة على ذلك[275].

وفشل التنمية البشرية أو محدوديتها يؤديان إلى تراكمات من الحرمان البشري، تأخذ شكل فقر أو جوع أو مرض أو تفاوتات مستمرة بين المجتمعات العرقية، وبين المناطق، وتفاوتات مستمرة في الوصول إلى القوة وإلى الفرص الاقتصادية؛ وهذا بدوره يمكن أن يفضي إلى العنف، وعندما يتصور الناس أن أمنهم المباشر مهدد، فإنهم يصبحون عادة أقل تسامحا، مثلما يتضح من المشاعر المناهضة للأجانب، والعنف الموجه ضد الأجانب في أوربا. أو عندما يرى الناس تآكل أساس رزقهم – مثل وصولهم إلى الماء - فإن الصراع السياسي قد يحدث نتيجة لذلك، كما هو الحال في أجزاء من أمريكا الوسطى والدول العربية، ومن الممكن أيضا

---

(275) المرجع السابق، ص : ٢٣.

أن يؤدي القمع وتصورات الظلم إلى احتجاج عنيف على الاستبداد، كما هو الحال في زائير وميانمار؛ حيث يشعر الناس باليأس من التغير التدريجي[276].

أما عن مكونات الأمن البشري، فقد كان هناك دائما مكونان رئيسيان للأمن البشري هما: التحرر من الخوف، والتحرر من الحاجة. كما كان هناك اعتراف بذلك من بداية الأمم المتحدة، ولكن المفهوم مال فيما بعد في صالح المكون الأول أكثر من المكون الثاني، وقد آن الأوان وقت التحول من المفهوم الضيق للأمن القومي إلى المفهوم الشامل للأمن البشري؛ فالناس في الأمم الغنية يلتمسون الأمن من خطر الجريمة ومن حرب المخدرات في شوارعها، ومن انتشار أمراض فتاكة من قبيل فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز، ومن تدني التربة وارتفاع مستويات التلوث، ومن الخوف من فقدان أعمالهم، ومن دواعي قلق أخرى كثيرة تظهر عندما يتفكك النسيج الاجتماعي، ويحتاج الناس في الأمم الفقيرة إلى التحرر من التهديد المستمر الذي يمثله

---

(276) المرجع السابق، ص : ٢٣.

الجوع والمرض والفقر، بينما يواجهون أيضا نفس المشاكل التي تهدد البلدان الصناعية[277].

كما أن الأمن البشري – على المستوى العالمي – لم يعد معناه وجود ضمانات مبنية بعناية ضد خطر حدوث محرقة نووية، وهو احتمال قل كثيرا بانتهاء الحرب الباردة، بل يعني بالأحرى الاستجابة لخطر الفقر العالمي الذي ينتقل عبر الحدود الدولية في شكل مخدرات، وفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز، وتغير المناخ والهجرة غير الشرعية، والإرهاب. وقد كانت هناك مغالاة دائما في تصوير احتمال الانتحار الجماعي عن طريق اللجوء المتهور إلى الأسلحة النووية، ولكن خطر وجود فقر عالمي يؤثر على جميع الأرواح البشرية – في الأمم الغنية وفي الأمم الفقيرة – هو خطر حقيقي مستمر، ولا توجد ضمانات عالمية ضد هذه الأخطار الحقيقية التي تهدد الأمن البشري؛ ومن ثم فإن مفهوم الأمن يجب أن يتغير على وجه السرعة من زاويتين أساسيتين: أن يتحول من التركيز

---

(277) المرجع السابق، ص : ٢٤.

الحصري على أمن الأراضي إلى التركيز بدرجة أكبر كثيرا على أمن الناس، وأن يتحول من أمن عن طريق التسلح إلى أمن عن طريق التنمية البشرية المستدامة [278].

وتتحدد مكونات الأمن البشري في المكونـات والأشـكال التالية:

الأمن الاقتصادي:

يتطلب الأمن الاقتصادي وجود دخل أساسي مضمون – عادة من عمل منتج ومجزٍ، أو من شبكة سلامة ممولة من القطاع العام، وذلك كملاذ أخير – ولكن الربع فقط من سكان العالم قد يكونون حاليا آمنين اقتصاديا بهذا المعنى، وكثير من الناس في الأمم الغنية يشعرون الآن بعدم الأمن؛ لأن العثور على عمل والاحتفاظ به أصبح أمرا متزايد الصعوبة. ففي خلال العامين الماضيين لم يزد عدد فرص العمل في البلدان الصناعية إلا بمقدار نصف معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، ولم يساير النمو في القوة العاملة، وبحلول

---

(278) المرجع السابق، ص : ٢٤.

عام ١٩٩٣ كان أكثر من ٣٥ مليون شخص يبحثون عن عمل، وكانت نسبة عالية منهم نساء [279].

والشباب هم الذين يكونون على الأرجح عاطلين عن العمل؛ ففي المملكة المتحدة في عام ١٩٩٢ بلغ معدل بطالة الشباب ١٥٪، وفي الولايات المتحدة بلغ ١٤٪، وفي إيطاليا ٣٣٪، وفي أسبانيا ٣٤٪. وكثيرا ما يتفاوت معدل البطالة أيضا حسب الأصل العرقي، ففي كندا يبلغ معدل البطالة بين السكان الأصليين حوالي ٢٠٪ وهو ضعف المعدل بالنسبة للكنديين الآخرين، وفي الولايات المتحدة يبلغ معدل البطالة بالنسبة للسود ضعف المعدل بالنسبة للبيض[280].

وحتى أولئك الذين لديهم عمل قد يشعرون بعدم الأمان إذا كان عملهم مؤقتًا فحسب. ففي عام ١٩٩١ في فنلندا، كان ١٣٪ من المستخدمين عمال مؤقتين، وكانت الأرقام أعلى حتى في أماكن أخرى؛ إذ كانت ١٥٪ في اليونان و ١٧٪

---

(279) المرجع السابق، ص : ٢٥.

(280) المرجع السابق، ص : ٢٥.

في البرتغال ، و٢٠٪ في أستراليا، و٣٢٪ في أسبانيا، وهناك بالطبع بعض الناس الذين يختارون العمل على أساس مؤقت، ولكن في أسبانيا والبرتغال واليونان وبلجيكا وهولندا قبل أكثر من ٦٠٪ من العمال الذين يعملون أعمالاً مؤقتة هذه الأعمال، لأنهم لم يكن بمقدورهم العثور على عمل على أساس وقت كامل، وتقوم البلدان الصناعية بعملية تجريب لنظام تقاسم الأعمال، وذلك لكي يوفر عملاً للجميع[281].

والمشاكل أكبر حتى من ذلك في البلدان النامية، حيث معدل البطالة العلنية المسجلة يتجاوز عادة ١٠٪، وأن معدل البطالة الإجمالي ربما يكون أكثر من ذلك بكثير، ومرة أخرى يمثل ذلك مشكلة بالنسبة للشباب بالذات؛ فبالنسبة للشباب في أفريقيا في الثمانينات، كان معدل البطالة العلنية أعلى من ٢٠٪، وهو أحد العوامل الرئيسية وراء الموجة الأصولية في بلدان مثل الجزائر، أو وراء التوترات العرقية في بلدان مثل كينيا. ولكن أرقام البطالة تهون من الحجم

---

(281) المرجع السابق، ص : ٢٥.

الحقيقي للأزمة، وذلك نظرا لأن كثيرين ممن يعملون عمالتهم ناقصة إلى حد شديد، وبدون الضمان الذي توفره شبكة سلامة اجتماعية، لا يستطيع أفقر الناس البقاء على قيد الحياة، ولو لفترة قصيرة دون دخل. ومع ذلك فإن كثيرين منهم يمكنهم الاعتماد على مساندة الأسرة أو المجتمع، غير أن النظام ينهار بسرعة؛ ومن ثم كثيرا ما يتوجب على العاملين عن العمل قبول أي عمل يمكنهم العثور عليه، مهما كان غير منتج أو سيئ الأجر. ولاشك أن أشد ظروف العمل افتقارا للأمن تكون عادة في القطاع غير الرسمي، الذي توجد لديه نسبة عالية من البطالة الإجمالية. ففي عام ١٩٩١، كان يوجد في ذلك القطاع ٣٠٪ من جميع فرص العمل في أمريكا اللاتينية، و٦٠٪ من جميع فرص العمل في أفريقيا[282].

ومما لاشك فيه، أنه مع انخفاض الدخل وانعدام أمنه، يضطر كثير من الناس إلى التطلع إلى مزيد من المساندة والدعم من جانب حكوماتهم. ولكن كثيرا ما يكون ذلك دون

---

(282) المرجع السابق، ص : ٢٥.

جدوى. فمعظم البلدان النامية تفتقر إلى أبسط أشكال الأمن الاجتماعي. ونتيجة ذلك هي تزايد الفقر، ففي كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي يعيش قرابة ١٥٪ من الناس تحت خط الفقر. ويتفاوت الفقر أيضا حسب الأصل العرقي. ففي ألمانيا بينما قدر متوسط نسبة الفقر على الصعيد الوطني بما يبلغ ١١٪، تبلغ نسبة الفقر بين المقيمين في البلد والمولودين في الخارج ٢٤٪. ولكن أشد المشاكل حدة موجودة في البلدان النامية، حيث يعيش أكثر من ثلث الناس تحت خط الفقر، بينما يعيش أكثر من بليون على دخل يومي يقل عن دولار واحد[283].

ومن أشد آثار انعدام الأمن الاقتصادي ظاهرة الذين لا بيوت لهم. فزهاء ربع مليون شخص من سكان نيويورك – يمثلون أكثر من ٣٪ من مجموع سكان المدينة، وأكثر من ٨٪ من الأطفال السود فيها – عاشوا في مآوٍ على مدى السنوات الخمس الماضية. ولندن لديها حوالي ٤٠٠,٠٠٠ شخص مسجلين على أنهم لا بيوت لهم، وفرنسا لديهم أكثر

(283) المرجع السابق، ص : ٢٦.

من ٥٠٠,٠٠٠ شخص منهم ١٠,٠٠٠ تقريبا في باريس، والوضع أسوأ كثيرا في البلدان النامية، ففي كلكتا ودكا ومكسيكو، يشكل أكثر من ٢٥٪ من السكان ما يسمى أحياناً "سكانا طوافين"[284].

الأمن الغذائي:

الأمن الغذائي معناه أن تكون لدى جميع الناس في جميع الأوقات إمكانية الحصول ماديا واقتصاديا على الغذاء الأساسي، وهذا لا يتطلب وجود ما يكفي من الأغذية للانتقال من شخص لآخر فحسب، بل يتطلب أيضا أن يكون من السهل وصول الناس إلى الأغذية، بمعنى أن يكون "من حقهم" الحصول على الغذاء، إما عن طريق زرعه لأنفسهم أو شرائه، أو الاستفادة من نظام عام لتوزيع الأغذية؛ ومن ثم فإن توافر الغذاء شرط ضروري للأمن، ولكنه ليس شرطًا كافيا. فالناس قد يتضورون جوعا، حتى عندما يكون هناك غذاء كافٍ متوافر، مثلما حدث خلال

(284) المرجع السابق، ص : ٢٦.

مجاعات كثيرة[285].

وتوافر الأغذية عموما في العالم ليس مشكلة، فحتى في البلدان النامية زاد نصيب الفرد من إنتاج الأغذية بنسبة ١٨٪ في المتوسط خلال الثمانينات. ويوجد ما يكفي من الأغذية لتزويد كل شخص في العالم بحوالي ٢٥٠٠ سعر حراري يوميا، وهي كمية تتجاوز الحد الأدنى الأساس اللازم بمقدار ٢٠٠ سعر حراري؛ ولكن هذا لا يعني أن كل شخص يحصل على ما يكفي ليأكل، وكثيرا ما تتمثل المشكلة في سوء توزيع الأغذية ونقص القدرة الشرائية. فهناك حوالي ٨٠٠ مليون نسمة في العالم يجوعون. ففي أفريقيا جنوب الصحراء، يعاني زهاء ٢٤٠ مليون شخص (يمثلون حوالي ٣٠٪ من المجموع) من سوء التغذية رغم حدوث زيادات كبيرة في توافر الأغذية في السنوات الأخيرة. وفي جنوب آسيا يولد ٣٠٪ من الأطفال وهو ناقصو الوزن، وهذه هي أعلى نسبة في أي منطقة من العالم. ودليل محزن على عدم

---

(285) المرجع السابق، ص : ٢٧.

كفاية إمكانية الحصول على الغذاء، لا سيما بالنسبة للمرأة التي كثيرا ما تكون آخر فرد يأكل في الأسرة[286].

ولقد جربت الأجهزة الحكومية والوكالات الدولية طرائق كثيرة لزيادة الأمن الغذائي على الصعيدين الوطني والعالمي على السواء ولكن هذه الخطط لم تترك إلا أثـرا محـدودا. فإمكانية الحصول على الغذاء تتبع مـن إمكانيـة الحصـول على أصول وعلى عمل وعلى دخل مضمون، وما لم تعـالج مسألة الأصول والعمل وانعدام الـدخل مـن البدايـة، فـإن تدخلات الدولة لا يمكن أن تحقق الكثير فيما يتعلق بانعـدام الأمن الغذائي بعد حدوثه[287].

الأمن الصحي: إن الأسباب الرئيسية للوفاة في البلدان النامية هي الأمراض المعدية والطفيلية التي تقتل ١٧ مليون شخص سنويا، من بينهم ٦,٥ مليون يموتون نتيجة لالتهابات الجهاز التنفسي الحادة، و ٤,٥ مليون يموتون نتيجة لأمراض الإسهال، و٣,٥ مليون يموتون نتيجة للسل، ومعظم هذه

---

(286) المرجع السابق، ص : ٢٧.

(287) المرجع السابق، ص : ٢٧.

الوفيات مرتبطة بسوء التغذية، وبالعيش في بيئة غير سليمة – لا سيما شرب مياه ملوثة – مما يسهم في حدوث زهاء بليون حالة إسهال في كل عام – أما في البلدان الصناعية، فإن الأسباب الرئيسية للوفاة هي أمراض الدورة الدموية (٥,٥ مليون حالة وفاة سنويا) التي كثيرا ما تكون مرتبطة بالغذاء وأسلوب الحياة، ويلي ذلك السرطان الذي له في حالات كثيرة أسباب بيئية، وفي الولايات المتحدة يعتقد أن هناك ١٨ خطرا بيئيا مسببا للسرطان يتصدرها التلوث داخل المباني[288].

وفي البلدان النامية والبلدان الصناعية على حـد سـواء تكون التهديدات للأمن الصحي أكبر عادة بالنسبة لأشد الناس فقرا، لا سيما الأطفال ومن يعيشون في المنـاطق الريفيـة. ففي البلدان النامية، كانت المياه المأمونة متاحـة فـي عـام ١٩٩٠ لنسبة ٨٥٪ من سكان الحضر، بينما كانـت متاحـة لنسبة ٦٢٪ فقط من سكان الريف، وفي البلـدان الصـناعية تكون الأقليات الفقيرة والعنصرية أكثر تعرضـا للمـرض،

(288) المرجع السابق، ص ص: ٢٧ - ٢٨.

ففي الولايات المتحدة يعيش ثلث البيض في منـاطق ملوثـة بأول أكسيد الكربون، بينما الرقم بالنسبة للسود يبلـغ ٥٠٪، وفي عام ١٩٩١ كان متوسط العمر ٧٢ عاما بالنسبة لسكان كندا الأصليين، وذلك مقارنة بـ ٧٧ عاما بالنسـبة لجميـع الكنديين. كما أن التفاوتات بين الأغنيـاء والفقـراء مماثلـة فيما يتعلق بالحصول على الخدمات الصحية، فعلى الصـعيد الدولي في البلدان الصناعية، يوجد في المتوسط طبيب واحد لكل شخص، بينما يوجد في البلدان النامية طبيب واحد لكـل حوالي ٧٠٠٠ شخص (ويبلغ الـرقم فـي أفريقيـا جنـوب الصحراء طبيبا لكل ٢٦٠٠٠ شخص). وهناك أيضا تفاوتات ملحوظة في الإنفاق على الصحة فيما بين البلـدان الناميـة؛ فجمهورية كوريا تنفق ٣٧٧ دولار للفرد سنويا على الرعاية الصحية، بينما تنفق بنجلاديش ٧ دولارات فقط [289].

وبينما يتوفر للفقراء بوجه عام أمن صحي أقل، فإن الحالة بالنسبة للمرأة تكون صعبة بوجه خاص، ومن أشد المخاطر التي تواجهها هي الولادة؛ إذ يموت أكثر من ثلاثة ملايين

---

(289) المرجع السابق، ص : ٢٨.

امرأة سنويا نتيجة لأسباب مرتبطة بالولادة، ومعظم هذه الوفيات يمكن الحيلولة دون حدوثها بكفالة الحصول على وسائل مأمونة وميسورة ماليا لتنظيم الأسرة، وعن طريق تقديم الدعم الأساسي في المنزل أثناء الحمل والولادة، مع خيار الإحالة إلى العيادات أو المستشفيات بالنسبة للنساء اللائي تكون لديهن مضاعفات واضحة، ولا شك أن أوسع فجوة بين الشمال والجنوب، فيما يتعلق بأي مؤشر بشري هي تلك الموجودة فيما يتعلق بوفيات الأمهات، التي نجد أن معدلها في الجنوب أكبر حوالي ١٨ مرة من معدلها في الشمال؛ ومن ثم فإن معجزة الحياة كثيرا ما تنقلب إلى كابوس وفاة لمجرد أن مجتمعا مالا يمكنه أن يستغني عن "الفكة" اللازمة لتوفير قابلة توليد في أشد أوقات الضعف والقلق في حياة المرأة[290].

وفي ضوء ذلك كله تهتم التنمية البشرية المستدامة، بتوفير الرعاية والخدمات الصحية لأفراد المجتمع، باعتبار أن الأمن الصحي يمثل مكونًا من مكوناتها الأساسية، كما أن الاهتمـام

---

(290) المرجع السابق، ص : ٢٨.

بصحة أفراد المجتمع ورعايتهم من خلال تقـديم الخـدمات الصحية لهم يرتبط بتنميـة المـورد البشـري، وقـد أكـد الفريد مارشال في ١٨٩٠ هذه الحقيقة بقولـه "إن الصـحة والقوة البدنية والعقلية والمعنوية هي أساس الثروة الصناعية. كما أن العكس صحيح؛ لأن الأهمية الحقيقية للثروة الماديـة تكمن في حقيقة أنها عندما تستخدم بحكمة تؤدي إلى زيـادة الصحة والقوة البدنية والعقلية والمعنوية للجـنس البشـري". وقد أثبتت الخبرة التاريخية للأمم صدق هذا القول.

كما أن تحسين التغذية والمسكن والتحكم في الأمراض المعدية، أدى إلى الارتفاع بنوعية الحياة في كل مكان، وعندما نجحت هذه التحسينات في الحد من المرض فإنها زادت من تيقظ الناس وطاقتهم على التعليم وقدرتهم على مواجهة الحياة والاستمتاع بها، وعندما ساعدت هذه التحسينات على إطالة الحياة، فإنها جعلت من الاستثمار في المعرفة والمهارة أمرا أجدر بالاهتمام، بالإضافة إلى أن منافع الصحة الجيدة تمتد إلى المستقبل، فصحة الأم الجيدة

تؤثر بصورة قوية على التطور البدني والعقل المبكر لأبنائها[291].

والصحة الأفضل أمر مرغوب فيه كهدف في حد ذاتـه، ولكنها تحقق أيضا منافع اقتصادية كبيرة؛ إذ تحرر مـوارد يمكن عندئذ أن تستخدم أغراض إنمائية أخـرى، فالصـحة الجيدة والتغذية الأفضل يزيدان من إنتاجية العمال، ويقلـلان عدد أيام مرضهم، ويطيلان من حياتهم العاملـة المتوقعـة؛ إذ أدت برامج مكافحة الملاريا في سريلانكا إلى إنقاص نسبة تفشي المرض والوهن في الأربعينات والخمسـينات. وزادت الدخول بنسبة ١٠ في المائة، وفـي سـيراليون أدت زيـادة قدرها ١٠ في المائة فيما يحصل عليـه العامـل الزراعـي من السعرات الحرارية، والذي يستهلك ١٥٠٠ سعر يوميـا إلى زيادة الإنتاج بنسبة ٥٪، وكانت النتائج مماثلة بين عمال إنشاء الطرق في كينيا الذين يحصـلون علـى ٢٠٠ سـعر حراري يومياً[292].

---

(291) تحديات التنمية، تقرير عن التنمية في العالم ١٩٩١، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة ١٩٩١، ص ص : ٧٢ - ٧٣

(292) تحديات التنمية، المرجع السابق، ص: ٧٣.

الأمن البيئي: أوضحنا آنفًا عند تناولنا للمكون البيئي في التنمية البشرية أهمية المحافظة على البيئة وتوفير الأمن البيئي للإنسان باعتباره من المكونات الأساسية للأمن البشري، الذي ازدادت أهميته في الآونة الحاضرة بسبب زيادة حدوث الكوارث خلال العقدين الماضيين؛ فقد حدثت ١٦ كارثة كبرى في الستينات، و٢٩ كارثة في السبعينات، و ٧٠ كارثة في الثمانينات، ووفقًا لما أعلنه الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، كانت الأسباب الرئيسية للوفيات الناجمة عن الكوارث الطبيعية أثناء الفترة من عام ١٩٦٧ إلى ١٩٩١ هي الجفاف (١,٣ مليون حالة وفاة) والأعاصير الحلزونية (٠,٨ مليون حالة وفاة) والزلازل (٠,٦ مليون حالة وفاة)، والفيضانات (٠,٣ مليون حالة وفاة). ولكن السبب في أكبر عدد من الكوارث خلال تلك الفترة كان الفيضانات (١٣٥٨ فيضانًا) تليها الحوادث (١٢٤٨ حادثة). وربما كان أهم سبب للارتفاع في عدد الكوارث وأثرها هو نمو عدد السكان، مما يضطر الناس إلى العيش في أماكن أكثر هامشية وأكثرها خطورة، وفي أراضي منخفضة وعرضة للفيضانات أو قريبة

من براكين نشطة، كذلك تؤدي الزيادات السكانية والتنمية الصناعية إلى تدني البيئة، فقد أدت إزالة الأحراش وأدى الإفراط في الرعي مثلاً، إلى زيادة عدد حالات الجفاف والفيضانات وإلى زيادة شدتها [293].

والفقراء أكثر تعرضا للكوارث من الأغنياء؛ فهم الـذين يحتلون جوانب الـتلال المنحـدرة المعرضـة للانهيـارات الأرضية، وهم الذين يحتلون جزر الدلتا الهشة التي تكـون في طريق الأعاصير الحلزونية، وهم الذين يعيشون في مبانٍ مزدحمة وسيئة البناء في مناطق فقيـرة تهزهـا الـزلازل فتسقطها على الأرض. وهناك أيضا تفاوتات دولية، فحالات الجفاف أو الفيضانات في أفريقيا تتسبب في أضـرار أكثـر كثيرا مما تسبب فيه حالات الجفاف أو الفيضانات في أمريكا الشمالية، كما تتسبب الكوارث أيضا في أضـرار اقتصـادية كبيرة، كما أنها – أي الكوارث – في البلدان الناميـة جـزء لا يتجزأ من دورة الفقر فيها؛ فالفقر يتسبب فـي كـوارث، والكوارث تؤدي إلى تفاقم الفقر، والتنمية البشرية المسـتدامة

---

(293) تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤، المرجع السابق، ص: ٢٩.

– التي تزيد من أمن الإنسان وأمن الكوكب الذي نسـكنه – هي وحدها التي يمكنها الحد من تـواتر حـدوث الكـوارث الطبيعية، ومن أثر تلك الكوارث[294].

الأمن الشخصي: ربما لا يكون أي جانب آخر من جوانب الأمن البشري أكثر حيوية للناس من أمنهم من العنف البدني؛ ففي الأمم الفقيرة والأمم الغنية على حد سواء تتعرض حياة الإنسان بدرجة متزايدة لتهديدات العنف المفاجئ الذي لا يمكن التكهن به. وتأخذ التهديدات أشكالاً عديدة تتمثل في تهديدات من الدولة (التعذيب الجسدي)، تهديدات من الدول الأخرى (الحرب)، تهديدات من جماعات أخرى من الناس (التوتر العرقي)، تهديدات من أفراد أو من عصابات ضد أفراد آخرين أو ضد عصابات أخرى (الجريمة والعنف في الشارع)، تهديدات موجهة إلى الأطفال على أساس ضعفهم وتبعيتهم (إساءة معاملة الأطفال) وتهديدات للنفس (الانتحار واستعمال المخدرات)[295].

---

(294) المرجع السابق، ص : ٢٩.

(295) المرجع السابق، ص : ٣٠.

وفي كثير من المجتمعات أصبحت أرواح البشر أكثر تعرضا للمخاطر مما كانت في أي وقت مضى، وبالنسبة للكثيرين يتمثل أكبر مصدر للقلق في الجريمة، لا سيما العنف والجريمة التي تعتبر من حقائق الحياة أيضا في البلدان النامية؛ إذ يقتل أربعة أطفال كل يوم في البرازيل، حيث زادت جرائم قتل القصر بنسبة ٤٠٪ في عام ١٩٩٣، وفي كينيا أبلغ عن ٣٣٠٠ جريمة سرقة سيارات في عام ١٩٩٣ وذلك بزيادة قدرها ٢٠٠٪ بالقياس إلى عام ١٩٩١، وحتى في الصين نجد أن الجريمة المتسمة بالعنف والاغتصاب آخذان في التزايد، وتمثل الحوادث الصناعية وحوادث المرور مخاطر شديدة أيضا؛ ففي البلدان الصناعية تعتبر حوادث المرور السبب الرئيسي بالفعل لوفاة من تتراوح أعمارهم بين ١٥ ، ٣٠ عاما. أما في البلدان النامية، فإن حوادث المرور هي السبب في ٥٠٪ على الأقل من مجموع الوفيات الناجمة عن الحوادث[296].

---

(296) المرجع السابق، ص : ٣١.

ومن أسوأ التهديدات الشخصية تلك التهديدات التي تتعرض لها المرأة، وهذا ما سنعالجه عند تناولنا لمكون تنمية وتمكين المرأة، كما أن الأطفال الذين ينبغي أن يكونوا الأكثر تمتعا بالحماية في أي مجتمع، يتعرضون لإساءة المعاملة بأشكال كثيرة. ففي الولايات المتحدة ذُكِرَ مؤخرا أن زهاء ثلاثة ملايين طفل يتعرضون لإساءة المعاملة وللإهمال، وفي عام ١٩٩٢ لقي حوالي ٧٠٠٠ طفل في الولايات المتحدة – بمعدل ٢٠ يوميا – حتفهم نتيجة لإصابتهم من طلقات نارية، وفي البلدان النامية يجبر الفقر أطفالاً كثيرين على تولي أعمال شاقة في سن صغيرة للغاية، وكثيرا ما يكون ذلك على حساب صحتهم إلى حد كبير، وفي البرازيل يقضي أكثر من ٢٠٠,٠٠٠ طفل حياتهم في الشوارع[297].

الأمن المجتمعي:

إن معظم الناس يستمدون أمنهم من انتمائهم إلى جماعة، سواء كانت أسرة أو مجتمع محلي أو منظمة أو جماعة

---

(297) المرجع السابق، ص : ٣١.

عنصرية أو عرقية، يمكن أن توفر لهم هوية ثقافية ومجموعة قيم تطمئنهم، وهذه الجماعات توفر أيضا المساندة العملية. فنظام الأسرة المتحدة مثلاً، يوفر الحماية لأفراد الأسرة الأضعف، وتعمل مجتمعات قبلية كثيرة على أساس مبدأ أن أرباب الإٍرض من حقهم الحصول على ما يكفي من الأرض للتكفل بأسرهم؛ ومن ثم يجري توزيع الأرض وفقًا لذلك. ولكن المجتمعات التقليدية يمكن أيضا أن تديم الممارسات القمعية، بحيث تستخدم عمالاً وعبيدا مكفولين من آخرين، كما تعامل المرأة معاملة خشنة بوجه خاص، وفي أفريقيا تعاني مئات الآلاف من الفتيات في كل عام من تشويه أعضائهن التناسلية بسبب عادة الختان التقليدية [298].

والمجتمعات التقليدية لا سيما الجماعات العرقية، يمكن أيضا أن تتعرض لهجوم مباشر، كل منها من جانب الأخرى. ولدى حوالي ٤٠٪ من دول العالم أكثر من خمس جماعات عرقية كبيرة الحجم، تواجه واحدة منها أو أكثر من واحدة تميزا. وفي دول عديدة نجد أن التوترات العرقية آخذة

(298) المرجع السابق، ص : ٣٢.

في الارتفاع، وكثيرا ما تدور حول إمكانية الوصول المحدودة إلى الفرص، سواء كانت هذه الفرص هي الحصول على الخدمات الاجتماعية من الدول أو على فرص العمل من السوق، فتلك المجتمعات المحلية فرادى تخسر أو تعتقد أنها تخسر في صراعها من أجل الوصول إلى تلك الفرص؛ ونتيجة لذلك تعرَّض حوالي نصف دول العالم مؤخرا لصراع ما فيما بين الأعراق[299].

الأمن السياسي:

من أهم جوانب الأمن البشري أن يكون بمقدور الناس أن يعيشوا في مجتمع يحترم ما لهم من حقوق الإنسان الأساسية، وقد أحرز قدر كبير من التقدم في هذا الصدد على الأقل؛ فقد كانت الثمانينات من نواحٍ كثيرة عقد تحول ديمقراطي، إذ تنازلت نظم ديكتاتورية عسكرية كثيرة عن السلطة لإدارات مدنية، وسمحت دول أحادية الحزب بإجراء انتخابات اشتركت فيها أحزاب متعددة، ومع ذلك مازال الشوط طويلاً فيما يتعلق بحماية الناس من القمع الذي تحاربه الدولة. فوفقًا

(299) المرجع السابق، ص : ٣٢.

لدراسة استقصائية أجرتها منظمة العفو الدولية في عام ١٩٩٣ توصلت المنظمة إلى أن القلاقل أسفرت عن انتهاكات لحقوق الإنسان في ١١٢ بلدا، وكانت هناك تقارير في ١٠٥ بلدان عن حدوث اعتقالات سياسية وعمليات سجن. فالقلاقل تؤدي عادة إلى تدخل عسكري مثلما حدث في ٦٤ بلدا ولكن الشرطة يمكن استخدامها أيضا كوسيلة للقمع، فمن الشائع أن يقال إن الشرطة هي التي ترتكب انتهاكات حقوق الإنسان في كل من أوربا الشرقية وأوربا الغربية[300].

وإلى جانب قمع الأفراد والجماعات، تحاول الحكومات ممارسة السيطرة على الأفكار والمعلومات، ويجد دليل اليونسكو لحرية الصحافة أن أقل المناطق تمتعا بالحرية في هذا الصدد هي شمال أفريقيا وغرب آسيا، ومن أهم مؤشرات انعدام الأمن السياسي في أي بلد ما تعطيه الحكومة فيه من أولوية للقوة العسكرية؛ نظرا لأن الحكومات تستخدم الجيوش في بعض الأحيان لقمع شعوبها، فإذا كانت حكومة من الحكومات أكثر اهتماما بمؤسساتها العسكرية

(300) المرجع السابق، ص ص: ٣٢ - ٣٣.

من اهتمامها بشعبها، فإن اختلال التوازن هذا يتبدى في نسبة الإنفاق العسكري إلى الإنفاق على التعليم والصحة، وتعد أعلى نسبة في الإنفاق العسكري بين الدول في عام ١٩٨٠ هي في العراق (٨ – ١) والصومال (٥ – ١)، فهل هناك أي غرابة في أن هاتين الدولتين تعرضتا لمتاعب شديدة إبان الثمانينات، وأن الدول التي زودتهما بالأسلحة منذ عقد مضى تناضلان الآن من أجل نزع سلاحهما؟ [301].

وهناك حقيقة ينبغي ألا يغرب عنها البال مؤداها أن هناك صلات وتداخلات كبيرة بين عناصر الأمن البشري. فمن المرجح أن ينتقل التهديد الذي يتعرض له أي عنصر من عناصر الأمن البشري – شأنه شأن أي إعصار غاضب– إلى جميع أشكال الأمن البشري.

وإذا نظرنا إلى المجتمع المصري بقصد التعرف على مدى تحقق هذا المكون من مكونات التنمية البشرية – الأمن البشري – في مصر، فسوف نجد أنه بالنسبة للأمن الاقتصادي فإن مصر قد شهدت ارتفاع معدل التوظف

---

[301] المرجع السابق، ص : ٣٣.

في الستينات؛ إذ وصل معدل نموه في مجال التصنيع أثناء الخطة الخمسية الأولى ٦٠ – ١٩٦٥ إلى ٩,٦٪ سنويا، ثم انخفض إلى ٣,٧٪ أثناء الفترة ١٩٧١/٧٠/٦٦/٦٥، ثم إلى ٢,٧٪ في الفترة ٧٠ – ١٩٧٩، ثم إلى ١,٦٪ في الفترة ٨٠ – ١٩٨٤. وقد رافق هذا النمو تحسن نسبي في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للطبقة العاملة من خلال زيادة فرص التوظف التي خلقتها جهود التنمية وبرامج الرعاية الاجتماعية التي كانت تطبق، ومع منتصف السبعينات بدأت أوضاع الطبقة العاملة في معظم البلدان النامية تشهد تدهورا من قبل تنفيذ برامج التكيف الهيكلي؛ وذلك بسبب تفاقم الأزمات الاقتصادية في هذه البلدان والتي تمثلت أسبابها على الصعيد الخارجي في تدهور الصادرات وارتفاع أسعار الواردات، وتضخم عجز موازين المدفوعات، وكذلك أعباء الديون الخارجية، وعلى الصعيد الداخلي تجلت في تزايد عجز الموازنات العامة للدولة وارتفاع معدلات التضخم وتراجع معدلات الادخار والاستثمار والنمو

الاقتصادي. كل هذه الظروف مهدت السبيل لتبني سياسات التكيف الهيكلي لمحاولة الخروج من هذا المأزق[302].

هذا فضلاً عن اقتران معدلات النمو الاقتصادي بارتفاع معدلات البطالة السافرة من ٩,٣٪ إلى ١١,٣٪ خلال الفترة من ٩١/٩٠ – ١٩٩٦/٩٥، وذلك وفقًا للبيانات الرسمية، حيث تشير المصادر الدولية خاصة التقارير السنوية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي إلى ارتفاع معدل البطالة السافرة حاليا إلى أكثر من ١٧٪ من إجمالي قوة العمل أي ما يبلغ نحو ثلاثة ملايين مواطن، وتزايد نسبة الأفراد الواقعين تحت خط الفقر؛ مما يعني أن النمو المتحقق يتسم بأنه نمو بدون عمل Jobless growth؛ ومن ثم لا بد من التحول إلى تحقيق معدلات نمو تسمح بخلق فرص عمالة منتجة وتعمل على رفع مستوى معيشة الطبقات محدودة ومنخفضة الدخل[303].

(302) أحمد زايد وآخرون، المرجع السابق، ص : ٢٨٣.

(303) مصطفى كامل السيد وآخرون، المرجع السابق، ص : ٧٩.

كما تتسم مشكلة البطالة في الاقتصاد المصري بطبيعة هيكلية، بمعنى أنها بطالة تنشأ بالدرجة الأولى عن ضعف قدرة الاقتصاد القومي على خلق فرص العمل الكافية للداخلين سوق العمل سنويا. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى يعني الطابع الهيكلي للبطالة أنها تنتج عن عدم توافق بين المهارات المطلوبة لفرص العمل المتاحة وبين المهارات التي يملكها الباحثون عن العمل؛ ومما يضاعف من حدة المشكلة التغير الهام الذي طرأ على طبيعة ظاهرة البطالة، والذي أصبحت معه بطالة شباب، وخاصة من المتعلمين وحملة المؤهلات. فمن جانب يوضح تحليل بيانات البطالة من حيث التوزيع العمري وفئات السن أن المتعطلين الجدد الذين لم يسبق لهم العمل والذين تتراوح أعمارهم بين (١٥ ، ٢٤) سنة كانوا يمثلون ٣٩,٥٪ من جملة المتعطلين الجدد عام ١٩٧٦، ثم ازدادت أهميتهم النسبية بشدة في السنوات التالية ليمثلوا ٧٥٪ عام ١٩٨٦ ونحو ٧١٪ عام ١٩٩٥، ومن جانب آخر يبين تحليل خصائص المتعطلين حسب الحالة التعليمية أنه خلال السنوات ١٩٨٦/٦٠ زاد عدد المتعطلين المؤهلين بمعدل يفوق بكثير معدل النمو

السنوي للمتعطلين غير المؤهلين مما أدى إلى ارتفاع الأهمية النسبية للفئة الأولى داخل جملة المتعطلين من أقل قليلاً من الربع عام ١٩٦٠ إلى نحو ٦٠٪ عام ١٩٧٦ وإلى ٨٥٪ عام ١٩٨٦. كذلك شكل المتعطلون المؤهلون نحو ٩٨٪ من جملة المتعطلين عام ١٩٩٥. وفضلاً عن ذلك فقد أصبح عبء مشكلة البطالة في مصر يقع بالدرجة الأولى على الإناث[304].

ووفقًا لأحدث بيانات عن بطالة الشباب المتعلم (فائض الخريجين) والتي أفرزها الحصر الشامل الذي قام به مركز المعلومات ودعم القرار لمجلس الوزراء والذي غطى السنوات ٨٣ – ١٩٩٣ تبين بوضوح استمرار وحدة ظاهرة "بطالة الأفضل والأكثر تعليما الذين يقعون في سن الشباب المنتج، والذين لم يسبق لهم العمل، مع اتجاه مستوى التعليم إلى التصاعد بين المتعطلين، وتركز البطالة في فئتي المؤهلات المتوسطة وخريجي الجامعات وتركزها في الريف بالمقارنة بالحضر مع ارتفاع نسبة الإناث المتعطلات وذلك

---

(304) مصطفى كامل السيد وآخرون، المرجع السابق، ص : ٨١.

في نفس الوقت الذي ترتفع فيه نسبة الأسر التي تعولها الإناث والتي تنتهي إلى أكثر شرائح الدخل في مصر انخفاضا[305].

ولا يفوتنا أن نشير إلى ظاهرتين هامتين أما أولهما فهو انتشار ظاهرة تشغيل الأطفال؛ إذ يقدر أن عدد المشتغلين من الأطفال دون الثانية عشرة من العمر قد بلغ في منتصف الثمانينات ما يقرب أربعة أمثال عددهم في منتصف السبعينات مع تركز القسم الأكبر منهم في الريف، بحيث أصبحوا يمثلون نحو ٧٪ من إجمالي قوة العمل (٦ سنوات فأكثر). وبالنسبة للظاهرة الثانية فتتمثل في ظاهرة الازدواج الوظيفي، وخاصة بين العاملين بهيئات الدولة ومؤسساتها وبين شاغلي الوظائف الدنيا والحرفية الوسطى [306].

ولما كانت البطالة بين شباب الخريجين بصفة خاصة تمثل عائقًا كبيرا في تقدم المجتمع، سعت الدولة بكافة

---

(305) مصطفى كامل السيد وآخرون، المرجع السابق، ص ص: ٨١ – ٨٢.

(306) مصطفى كامل السيد وآخرون، المرجع السابق، ص : ٨٢.

أجهزتها لإيجاد فرص للشباب بما يضمن لهم تحقيق مستوى أفضل وحياة كريمة، فقد تم عقد بروتوكول بين بنك ناصر الاجتماعي وجهاز تشغيل شباب الخريجين بمحافظة القاهرة يقضي بإيجاد فرص عمل لشباب الخريجين ويهدف إلى إتاحة فرص عمل جديدة لشباب الخريجين ونشر الصناعات الحرفية والإنتاجية والتجارية الصغيرة؛ وبمقتضى هذا الاتفاق يقوم البنك بتمويل شباب الخريجين المرشحين من قبل الجهات لإقامة مشروعات صغيرة بالإمكانيات المتاحة وبعائد منخفض لا يتجاوز ٦٪ سنويا، وعلى أن يبدأ السداد في الشهر الثالث من منح التمويل. ويحق للشباب الذين يقومون بسداد كامل التمويل في مواعيده المقررة أن يحصلوا على تمويل آخر، وذلك تشجيعا لهم للتوسع في مشروعاتهم. وقد تم تطبيق هذا البرنامج بمحافظات القاهرة والجيزة والفيوم، وجاري تطبيقه على باقي المحافظات على مستوى الجمهورية [307]

---

(307) تقرير إنجازات ونتائج الأعمال ٩٧/ ١٩٩٨، وزارة التأمينات، ص: ٢١٩ – ٢٢٠.

ويقوم البنك بتمويل شراء السيارات الأجرة والميكروباص والنقل وتمليكها للسائقين لتحويلهم من عاملين لدى الغير إلى أصحاب عمل؛ مما يؤدي إلى رفع معيشتهم، كما يسهم في رفع العناء عن المعوقين، وتمويل صغار الحرفيين وأصحاب الورش والمصانع وتوفير الميكنة الزراعية لمساعدة المزارعين في استخدام الوسائل الحديثة في الزراعة التي تؤدي إلى زيادة الإنتاج الزراعي. هذا وقد بلغ إجمالي استثمارات البنك في هذا المجال ٥٩١ مليون جنيه حتى ١٩٩٨/٦/٣٠ مقابل ٤٢٣,٩ مليون جنيه عن العام السابق بزيادة قدرها ١٦٧,١ مليون جنيه[308].

أما عن الأمن الغذائي فسوف تجد أن الدولة تحاول جاهدة تحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال الغذاء بغية تحقيق الأمن الغذائي، إلا أنها حققت هذا الاكتفاء في بعض السلع الغذائية مثل الأرز الأبيض والخضروات والموالح والفاكهة واللبن الحليب والبيض الطازج ولحوم الدواجن والمسلي الصناعي،

---

[308] تقرير إنجازات ونتائج الأعمال ٩٧/ ١٩٩٨، وزارة التأمينات، ص ص ٢١٩ – ٢٢٠.

وتسعى إلى تحقيق هذا الاكتفاء في السلع الأخرى. وهذا ما يعكسه الجدول التالي.

جدول رقم (١٥)

يوضح النسبة المئوية للاكتفاء الذاتي من أهم السلع الغذائية[309]

السلعة	٩٢/٩١	٩٣/٩٢	٩٤/٩٣	٩٥/٩٤	٩٦/٩٥	٩٧/٩٦
القمح	٤٨,٢	٥٠,٥	٤٥,٩	٥١,٤	٤٧,٩	-
الذرة الشامية	٧٤,٨	٧٢,٣	٧٦,٠	٧٢,١	٧٤,٣	-
الأرز الأبيض	١٠٦,١	١٠٦,٦	١٠٢,٨	١٠٧	١٠٨,١	-
الفول	٤٨,٤	٧٧,٣	٨٣,٥	٦٩,٧	٨٠,٧	-
العدس	١٠,٣	٧,٧	٩,٦	٩,٤	٨,٦	-
البطاطس	١١٣,٥	١٢٠,٦	١٠٧,٤	١١٦,٤	١١٥,٢	-
الخضروات (عدا البطاطس)	١٠٠,٦	١٠٠,٨	١٠٠,٧	١٠٠,٤	١٠١,٣	-
الموالح	١٠٥,٢	١٠٤,٤	١٠٢,٠	١٠٢,٥	١٠٣,٠	-
الفاكهة (عدا الموالح)	١٠٠,٢	١٠٠,٣	١٠٠,١	٩٩,٣	٩٩,٩	-
اللحوم الحمراء	٨٩,٥	٨٧,٣	٨٣,٢	٨٥,٧	٩٠,٨	-
لحوم الدواجن	٩٩,٦	٩٩,٣	٩٩,٥	٩٩,٥	٩٩,٨	-

(309) الكتاب الإحصائي السنوي ٩٢ – ١٩٩٧، يونيو ١٩٩٨. ص ص ٩٧ - ٩٨

السلعة	٩٢/٩١	٩٣/٩٢	٩٤/٩٣	٩٥/٩٤	٩٦/٩٥	٩٧/٩٦
الأسماك	٧٣,١	٧٩,٢	٧٢,٢	٧٣,٢	٧٢,٨	-
اللبن الحليب	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	-
البيض الطازج	٩٩,٩	٩٩,٩	٩٩,٩	١٠٠	١٠٠	-
زيت الطعام	١٤,٤	١٥,٦	١٤,٧	١٤,٠	٢٨,١	-
المسلي الصناعي	٩٩,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٦	٩٨,١	١٠١,٣	-
السكر	٦٨,٢	٧٠,٩	٧٢,٧	٧١,٩	٧٢,٠	-

وهناك حقيقة لا جدال حولها بخصوص الأمن الغذائي ودعم الغذاء، وهي أن توفير السلع الغذائية الأساسية بأسعار مدعمة له تأثير إيجابي على الفقراء، وقد أقرت هذه الحقيقة كافة الدراسات التي تناولت دعم الغذاء في مصر في الثمانينات، فقد تبين أن هذا الدعم ساهم في توفير الأمن الغذائي لمعظم السكان، كذلك أن برنامج الدعم يستفيد منه الفقراء بشكل نسبي أكبر من الأغنياء. وعلاوة على ذلك فقد وجد أن الدعم له أثر توزيعي مواتٍ ليس فقط على مستوى الفئات الاجتماعية، بل وأيضا على مستوى الأقاليم الجغرافية والريف والحضر، حيث يوجد توازن إلى حد كبير بين الحضر والريف والأقاليم الجغرافية

في الاستفادة من دعم الغذاء، فقد اتضح أن أكثر من ٥٠٪ من الأسر في صعيد مصر استفادوا من نظام الدعم الحكومي للغذاء في أوائل الثمانينات، كذلك بالنسبة لدعم القمح والدقيق وهو أهم مكونات الدعم الغذائي فإن إقليم وجه قبلي كان الأكثر استفادة من هذا الدعم، حيث حصل على ٤٠,١٪ من مخصصاته مقابل ٢٦,٠٪ للمحافظات الحضرية، ٣٢,٣٪ لوجه بحري، ١,٦٪ لمحافظات الحدود، وذلك عام ١٩٨٥/٨٤، ورغم وجود تفاوت في نصيب كل من الحضر والريف في دعم الغذاء، إلا أنه ليس بنفس حدة التفاوت في عناصر الإنفاق الاجتماعي الأخرى، حيث يحصل الحضر على ٥٩,٨٪ من إجمالي الدعم عام ١٩٨٧/٨٦، ويحصل الريف على ٤٠,٢٪ أما إذا اقتصرت المقارنة على الدعم من خلال نظام بطاقات التموين، نجد أن الريف يستحوذ على نصيب أكبر (٥٢,٣٪) من الحضر (٣٤,٤٪ بل إنه يحصل على نصيب أكبر أيضا من دعم دقيق الخبز[310].

---

(310) محيا زيتون، المرجع السابق، ص : ٥١.

ومنذ منتصف الثمانينات اتخذت الحكومة إجراءات مختلفة لخفض دعم الغذاء، فقد ألغت الدعم تماما عن بعض السلع، وخفضت الدعم عن البعض الآخر سواء برفع الأسعار أو بتخفيض كمية السلع المدعمة. كذلك عملت الحكومة على التقليل من عدد المستفيدين من الدعم بالتمييز من ناحية بطاقات تموينية ذات دعم كلي (خضراء) وبطاقات ذات دعم جزئي (حمراء) كما روجع نظام بطاقات التموين أكثر من مرة لاستبعاد المسافرين وحالات الوفاة، وتوقفت الحكومة عام ١٩٨٩ عن تسجيل المواليد الجدد في نظام البطاقات، ولم يسلم دعم الدقيق ورغيف الخبز من هذه الإجراءات، فقد ارتفع سعر رغيف الخبز البلدي مرتين عام ١٩٨٤/٨٣ وعام ١٩٨٩/٨٨. كذلك خفض وزن الرغيف دون الإعلان عن ذلك من ١٥٠ جرام إلى ١٣٠ جرام ثم إلى ١٢٥ جرام، وفي الوقت الذي كانت تتدهور فيه نوعية الرغيف المدعم، بدأت الحكومات في إنتاج رغيف غير مدعم وعلى مستوى جودة أعلى كثيرا من الرغيف المدعم. أما الخبز "الفينو" فقد ألغي عنه الدعم تماما عام ١٩٩٢/٩١. علاوة على ما سبق في السنوات الأولى من الثمانينات كانت السلع المدعمة تمثل

المعروض الأساسي، ولم يكن من السهولة الحصول على بديل في السوق لسلع مثل السكر والزيت التي تباع من خلال البطاقات التموينية. لكن بعد ذلك سمِحَ للقطاع الخاص باستيراد الدقيق والسكر والزيت؛ مما ساعد على توفر هذه السلع في الأسواق خارج البطاقات التموينية[311].

وقد ترتب على هذه الإجراءات عدة آثار على درجة كبيرة من الأهمية، مثل تغير مكونات دعم الغذاء، حيث أصبح نظام الدعم منصبا على أربعة سلع غذائية رئيسية فقط هي الخبز البلدي، دقيق الخبز، السكر وزيت الطعام، والسلعتان الأخيرتان يتم توزيعهما من خلال البطاقات التموينية. أما الخبز ودقيق القمح فرغم كونهما متاحان دون بطاقات، إلا أنه يمكن التحكم في الدعم الموجه إليهما عن طريق التأثير في الكميات المدعمة، وفي منافذ البيع ومدى انتشارها وفي وزن الرغيف. وكل هذه الإجراءات يمكن أن تخفض من حجم الدعم دون رفع الأسعار. كما تظهر

---

(311) محيا زيتون، المرجع السابق، ص ص ٥١- ٥٢.

التغيرات التي طرأت على مكونات دعم الغذاء أن دعم الخبز ودقيق القمح وزيت الطعام والسكر أصبح يمثل ٩٧,٣٪ من إجمالي دعم الغذاء كمتوسط لسنوات التسعينات، وقد تم ذلك على حساب إلغاء دعم الذرة والانخفاض الشديد في دعم السلع الأخرى والتي تشمل الأرز والدجاج واللحوم والأسماك المجمدة. ورغم أن هذه المجموعة من السلع تظهر نسبة دعم ٢,٦٪ خلال سنوات التسعينات إلا أن الدعم قد أُلغِي عنها بالكامل خلال السنوات الأخيرة من نفس الفترة؛ لتستوعب السلع الأربع الرئيسية كل الدعم في عام ٩٤ – ١٩٩٥. هذا وينبغي الإشارة إلى أن اللحوم المجمدة بأنواعها المختلفة كانت تعد بواسطة البعض سلع غير ضرورية؛ ومن ثم فإن إلغاء الدعم عنها لن يؤثر على الفقراء من السكان. إلا أنه قد تبين أن إلغاء الدعم المخصص لها لا شك سيكون له تأثيره السلبي على رفاه الفقراء وحالتهم الغذائية، حيث يصعب عليهم شراء البديل الأفضل (اللحوم الطازجة)[312].
مما سبق يمكن القول إن تخفيض الدعم يترتب عليه آثار

---

[312] محيا زيتون، المرجع السابق، ص: ٥٢

سلبية تحول دون تحقيق الأمن الغذائي، ويترتب على كل ذلك انخفاض مستوى معيشة الفقراء.

أما عن الأمن الشخصي فنجد أنه بالنسبة للجنايات مثل القتل، فقد حدث ارتفاع ملحوظ على مستوى إجمالي الجمهورية بشكل عام، مع تركز جنايات القتل في محافظات الوجه القبلي بسبب أحداث العنف المتكررة خلال السنوات الأخيرة وانتشار تقاليد الأخذ بالثأر حتى اليوم، يليها بفارق كبير محافظات الوجه البحري ثم المحافظات الحضرية ثم محافظات الحدود. أما جنايات الضرب والاعتداء فقد تذبذبت بين الارتفاع والانخفاض في أغلب محافظات الجمهورية، إلا أن عددها منسوبا إلى عام ١٩٨٦ يشير إلى حدوث انخفاض طفيف على مستوى إجمالي الجمهورية، وكان ترتيب توزيعها النسبي حسب المحافظات يشير إلى ظهور أعلى نسبة من هذه الجنايات في محافظات الوجه البحري يليها محافظات الوجه القبلي ثم المحافظات الحضرية

ثم بفارق كبير محافظات الحدود[313].

أما جنايات الاغتصاب فقد سجلت ارتفاعا ملحوظًا على مستوى الجمهورية عام ١٩٨٦ فيما عدا المحافظات الحضرية التي سجلت انخفاضا ملحوظًا. واختلف التوزيع النسبي لجنايات الاغتصاب حسب المحافظات عنه بالنسبة للجنايات الأخرى، حيث تقارب التوزيع النسبي في المحافظات الحضرية ومحافظات الوجه البحري والقبلي، بينما انخفض بفارق كبير جدا نصيب محافظات الحدود من جنايات الاغتصاب. كما زاد عدد المتهمين في قضايا المخدرات، وزادت أعداد القضايا من ٧٩٧٨ متهما، و٧٦٩٩ قضية في سنة ١٩٩٠ إلى ٩٥٢٩ متهما و ٩٠٠٣ قضية في سنة ١٩٩٥. وبينما انخفضت كميات الحشيش المضبوطة من ٨١٦١ كيلو إلى ٥٦٢ كيلو، في نفس الفترة عادت كميات الحبوب المخدرة إلى الزيادة من ٢٦٦٥٧ شريطًا إلى ٤٤٧٣٤ شريطًا خلال نفس الفترة [314].

---

(313) مصطفى كامل السيد وآخرون، المرجع السابق، ص ص : ١٣٩ – ١٤٠.

(314) مصطفى كامل السيد وآخرون، المرجع السابق، ص: ١٤٠.

كما سجلت جنح السرقات من المساكن ارتفاعا كبيرا على مستوى الجمهورية، وكذلك على مستوى إجمالي المحافظات، حيث بلغت نسبة الزيادة في بعض المحافظات خمسة أضعاف. وقد كانت أكبر نسبة لهذه الجنح في المحافظات الحضرية يليها بفارق كبير محافظات الوجه البحري ثم الوجه القبلي ثم بفارق كبير أيضا بمحافظات الحدود. أما جنح سرقة السيارات، فقد تذبذبت بين الثبات والانخفاض على مستوى إجمالي الجمهورية[315].

[315] مصطفى كامل السيد وآخرون، المرجع السابق، ص: ١٤٠.

جدول رقم (١٦)

يوضح إجمالي السرقات في المساكن في المحافظات

تصنيف المحافظات	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٨٦	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤
المحافظات الحضرية									
القاهرة	٣٠٢١	٣٠١٢	١٤٧٧	١١٢٢	١٣٣٢	١٤٤٣	١٢٣٧	١٢٧٥	١٨٤٤
الإسكندرية	١٣٥٥	١٥٠٤	٥١١	٩٥٨	١٢١٢	١٢٢٧	١٦٦٥	٢٠٠٤	١٩٤٢
بورسعيد	٤١	٣٨	٦١	٧٤	٦٢	٦٥	٦٦	٨٧	٦٥
السويس	٥	٢٢	٢٨	٣٠	٢٤	٣٤	٣٣	٢٦	٢٦
الإجمالي	٤٤٢٢	٤٥٧٦	٢٠٧٧	٢١٨٤	٢٦٣٠	٢٧٦٩	٣٠٠١	٣٣٩٢	٣٨٧٧
محافظات الوجه البحري									
الإسماعيلية	٤٢	٨٠	٩٥	٧٤	٨٦	٩٦	٩٦	١١٣	١٠١
دمياط	٢١	٢٩	٢٣	٣٤	٢٦	٢٦	٣٩	٣٤	٣٩
القليوبية	٢٠٢	٢٠٧	٥٨	٧٣	١١٥	١١٨	١٠٢	١٥٩	١٦١
الدقهلية	١٨٩	١٧٩	٣٧	٤٨	٥٩	٧٣	٩٧	٩٣	٨٣
الشرقية	٥٧	٤٩	٢٦	٦٠	١٦٢	٩١	١٢٥	٨٧	٣٥
البحيرة	٧١	٣٧	٤٣	٥٩	٩٥	٧٩	٩٦	٦٤	٧٣
الغربية	١٥٦	٢١٩	٤٣	٦٤	٨٧	٩٤	١٧٠	١٣٤	١٢١
كفر الشيخ	٨٧	١٠٥	٤٢	٥٢	٩٥	١١١	١٤٥	١١٢	١٣٠

تصنيف المحافظات	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٨٦	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤
المنوفية	١٥٧	١١٣	٨٠	١٣١	١٠٢	١٨١	١٨٦	١٥٣	١٤٨
الإجمالي	٩٨٢	١٠١٨	٤٤٧	٥٩٥	٨٢٧	٨٦٦	١٠٥٦	٩٤٩	٨٩١
محافظات الوجه القبلي									
الجيزة	١٨٧٠	١٨٤٤	٢٩١	٤٣٧	٣٧٢	٤٣٦	٣٧٧	٤٥٠	٥١٥
بني سويف	٦٧	٦٣	٩	١٣	١٣	١٣	٣٠	٥٩	٤٥
الفيوم	٤٠	٢٦	٢٢	٣٢	٧٦	٤٨	٢٨	٥١	١٤
المنيا	٦٨	٤٩	٥١	٣٤	١٧	٣٩	٦٤	٦٥	٤٠
أسيوط	٥٧	٥٠	٢٥	٢٨	٧٤	٨٥	٨٥	١٠٢	١٠٧
سوهاج	٥٥	٩٣	٢٧	٢٥	٣١	٤٠	٣٥	٣٣	٤٢
قنا	٤٦	٥٧	٢٩	٢٥	٤٥	٥٥	٤٦	٤٧	٤٩
أسوان	٧٣	٦٣	٣٧	٣٣	٥٢	٦٧	٥٣	٥٦	٤٤
الإجمالي	٢٢٧٦	٢٢٤٢	٤٩١	٦٢٧	٦٨٠	٧٨٣	٧١٨	٨٦٣	٨٥٦
محافظات الحدود									
البحر الأحمر	١٥	١٨	٩	٢	٦	١٦	١٢	١٥	١١
مطروح	٤٥	٤٥	٢٢	٤٤	٣٣	٤٣	٣٧	٣٩	٦٨
الوادي الجديد	٦	١٤	٦	٧	١٣	٥	٦	١٣	٩
شمال سيناء	-	-	٤٥	١٩	٣٦	٤١	٦٨	٤١	٥١

تصنيف المحافظات	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٨٦	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤
جنوب سيناء	-	-	٣	١١	١٧	٦	٦	٣	٩
الإجمالي	٦٦	٧٧	٨٥	٨٣	١٠٥	١١١	١٢٩	١١١	١٤٨
إجمالي الجمهورية	٧٧٤٦	٧٩١٣	٣١٠٠	٣٤٨٩	٤٢٤٢	٤٥٢٩	٤٩٠٤	٥٣١٥	٥٧٧٢

(316)

جدول رقم (١٧)

يوضح إجمالي سرقات السيارات في المحافظات

تصنيف المحافظات	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٨٦	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤
المحافظات الحضرية									
القاهرة	١٧٣	٢٩٤	٨٥٧	٣٥٠	٤٨٢	٤٧٤	٥٦٢	٣٨٧	٥٢٢
الإسكندرية	٥٥	٨٥	١٨٠	١٦٥	٢٧٦	١٧٨	٢٢٦	١٨٥	٢١٩
بورسعيد	-	-	١٣	١٣	١٧	١٨	١٨	١١	٢٥
السويس	-	-	١١	١٤	٢٥	١٣	١٧	٢٢	١٨
الإجمالي	٢٢٨	٣٧٩	١٠٦١	٥٤٢	٨٠٠	٦٨٣	٨٢٣	٦٠٥	٧٨٤
محافظات الوجه البحري									
الإسماعيلية	-	-	٤٦	٢٩	٣٧	٤٦	٣٤	٢٩	٤٥

(316) مصطفى كامل السيد وآخرون، المرجع السابق، ص ٢٧٠.

تصنيف المحافظات	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٨٦	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤
دمياط	١	-	١٥	٩	١٠	٢٣	١٧	١٢	١١
القليوبية	٣	٢	٧٩	٧٦	٨٧	٨٤	٦٤	٩١	٧٢
الدقهلية	٦	٥	٣٠	٣٦	٧٤	٧٨	٧٠	٥٦	٧٧
الشرقية	٤	٣	٤٨	٦١	٤٨	٥٧	٦٣	٤٨	٣٨
البحيرة	-	١	٣١	٤٤	٥٢	٥٣	٥٠	٣١	٢٤
الغربية	١٠	١٤	٤١	٣٤	٦٩	٦٩	٧٧	٧٤	٧٧
كفر الشيخ	١	٣	١٩	١٨	١١	٢٢	٢٤	١٠	١٤
المنوفية	٣	١	٢٠	١٢	٢٦	٣٢	٢٣	٣٢	٢٢
الإجمالي	٢٨	٢٩	٣٢٩	٣١٩	٤١٤	٤٦٤	٤٢٢	٣٨٣	٣٨٠
محافظات الوجه القبلي									
الجيزة	٦٠	٩٦	٣١٨	٤٠٦	٣٨٧	٣٧٩	٤٣٠	٤٢٥	٤٦٦
بني سويف	-	٢	٤	٢	٥	٨	٧	١٣	١٠
الفيوم	٢	-	٧	٨	١٨	٥	٨	٣	٤
المنيا	-	-	٢	٩	٨	١٣	١٦	١٤	١٤
أسيوط	-	-	١٠	٥	١١	٨	١٤	٩	٣١
سوهاج	-	-	٧	٤	٥	١٠	٢	٧	١٢
قنا	١	-	٩	١١	٢٥	١٨	١٠	١٦	٣٠

تصنيف المحافظات	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٨٦	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤
أسوان	١	١	٤	١٢	١١	١٨	١٨	١٨	١٨
الإجمالي	٦٤	٩٩	٣٦١	٤٥٧	٤٧٠	٤٥٩	٥٠٥	٥٠٥	٥٨٥
محافظات الحدود									
البحر الأحمر	-	-	-	-	١	٢	١	٢	٢
مطروح	١	-	٣	١٠	٩	٣	١	٥	٤
الوادي الجديد	-	-	-	-	-	-	١	-	-
شمال سيناء	-	-	٥	٢	٥	-	٧	٢	٣
جنوب سيناء	-	-	١	-	-	١	١	١	٢
الإجمالي	١	-	٩	١٢	١٥	٦	١١	١٠	١١
إجمالي الجمهورية	٣٢١	٥٠٧	١٧٦٠	١٣٣٠	١٦٩٩	١٦١٢	١٧٦١	١٥٠٣	١٧٦٠

[317]

---

[317] المرجع السابق، ص : ٢٧١

جدول رقم (١٨)

يوضح إجمالي جنايات القتل في المحافظات

تصنيف المحافظات	١٩٨٦	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤
المحافظات الحضرية							
القاهرة	٥٥	٨٦	٧٥	٥٣	٣٩	٤٦	٤٥
الإسكندرية	٢٩	٥١	٥٣	٥٠	٥٦	٦٣	٦٢
بورسعيد	٥	٧	٥	٣	١٠	٧	١٠
السويس	١	٥	٨	٣	٣	٨	٣
الإجمالي	٩٠	١٤٩	١٤١	١٠٩	١٠٨	١٢٤	١٢٠
محافظات الوجه البحري							
الإسماعيلية	٩	١١	٢٩	٩	٩	١٦	٩
دمياط	٤	٥	١٢	١٣	٦	٣	١١
القليوبية	١٣	٣٢	٤٢	٣٠	٢٨	٣٢	٢٦
الدقهلية	٤٠	٣٦	٣٤	٤٦	٤١	٤٢	٤٥
الشرقية	١٧	٤٩	٥٢	٣٩	٢٣	٤٠	٢٨
البحيرة	٣٢	٧٢	٥٠	٧١	٦٤	٣٩	٤٩
الغربية	٢٧	٥٥	٤٤	٦٠	٤٧	٤٠	٥٧
كفر الشيخ	١٨	٣٣	٣٠	٢٢	٢٦	٣١	٢٠

تصنيف المحافظات	١٩٨٦	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤
المنوفية	٣٨	٤٣	٣٨	٣٦	٣٤	٥١	٣٨
الإجمالي	١٩٨	٣٣٦	٣٣١	٣٢٦	٢٧٨	٢٩٤	٢٨٣
محافظات الوجه القبلي							
الجيزة	٤٦	٣٤	١٩	٢٤	٢٨	١٦	١٧
بني سويف	١١	٧	١٦	١٠	٣٢	٣١	٣٠
الفيوم	٢٥	٣٠	٣٧	٤٣	٣٢	٣٠	٢٠
المنيا	٥٧	٤٦	٦٦	٧١	٥٣	٥٧	٥٤
أسيوط	١٣٠	١١٤	١٧٩	١٨٩	٢٦٤	٣٠٠	٢٩٠
سوهاج	١٠٧	١٠٢	١٢٣	١٣٧	١١٢	١٠٠	٨٣
قنا	٩٨	١١٨	١٢٩	١٤٣	٩٤	٧٧	٧٧
أسوان	٨	١٢	١٣	١٩	١٤	٢٨	٢٢
الإجمالي	٤٨٢	٤٦٣	٥٨٢	٦٣٦	٦٢٩	٦٣٩	٥٩٣
محافظات الحدود							
البحر الأحمر	١	-	٣	-	١	٢	١
مطروح	١	٣	٥	٤	٦	٥	٧
الوادي الجديد	-	-	١	١	-	٢	-
شمال سيناء	٢	١	٤	٣	٢	٤	٣

تصنيف المحافظات	١٩٨٦	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤
جنوب سيناء	١	١	-	١	١	-	-
الإجمالي	٥	٥	١٣	٩	١٠	١٣	١١
إجمالي الجمهورية	٧٧٥	٩٥٣	١٠٦٧	١٠٨٠	١٠٢٥	١٠٦٠	١٠٠٧

(318)

جدول رقم (١٩)

يوضح توزيع إجمالي جنايات الضرب والاعتداء في المحافظات

تصنيف المحافظات	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٨٦	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤
المحافظات الحضرية									
القاهرة	٩	٥	١٠	١٢	١٤	١٦	١٠	٨	١١
الإسكندرية	٧	٦	١٠	١١	١٨	١٥	١٠	٧	٨
بورسعيد	-	-	-	٣	-	١	-	٤	١
السويس	-	-	١	-	-	١	-	١	-
الإجمالي	١٦	١١	٢١	٢٦	٣٢	٣٣	٢٠	٢٠	٢٠
محافظات الوجه البحري									
الإسماعيلية	١	١	١	١	١	-	١	-	١

---

(318) المرجع السابق، ص : ٢٧٤.

تصنيف المحافظات	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٨٦	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤
دمياط	٣	١	١	-	-	٢	-	-	-
القليوبية	١١	١٧	٢	-	٢	-	-	-	-
الدقهلية	٣٥	٢٥	٦	٢	٥	٨	١	٦	٩
الشرقية	١٨	١٣	-	٣	٢	٤	١	٣	٢
البحيرة	٣٦	٢٠	١	١	٤	٣	٦	١	٤
الغربية	٤١	٢٥	١٧	٢٣	٢٩	٢٩	١٣	١٧	٢٠
كفر الشيخ	٨	٧	١	٢	-	٣	٣	١	-
المنوفية	١٤	١٦	٤	٥	٦	٧	٥	٢	١٦
الإجمالي	١٦٧	١٢٥	٣٣	٣٧	٤٩	٥٦	٣٠	٣٠	٥٢
محافظات الوجه القبلي									
الجيزة	١٠	٥	-	١	-	-	-	١	-
بني سويف	٢٦	١٤	-	-	١	١	١	٢	١
الفيوم	١٧	٢٣	٣	٥	-	٧	١٠	٥	١١
المنيا	٣١	١٢	٣	-	٢	١	-	-	-
أسيوط	٨٥	٦٢	٢٧	١٨	٢٧	٢٠	١٨	١٣	١٨
سوهاج	٦٠	٦٩	١٨	١٢	٦	١٣	٤٥	١٣	٥
قنا	٢٠	٦	٦	٢	-	-	-	-	-

تصنيف المحافظات	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٨٦	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤
أسوان	١	٥	١	٢	٢	٥	١	١	-
الإجمالي	٢٥٠	١٩٦	٥٨	٤٠	٣٨	٤٧	٧٥	٣٥	٣٥
محافظات الحدود									
البحر الأحمر	-	-	-	-	-	-	-	-	-
مطروح	-	-	-	١	-	-	-	-	-
الوادي الجديد	٣	-	-	-	-	-	-	-	-
شمال سيناء	-	-	-	-	-	-	-	-	١
جنوب سيناء	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الإجمالي	٣	-	-	١	-	-	-	-	١
إجمالي الجمهورية	٤٣٦	٣٣٢	١١٢	١٠٤	١١٩	١٣٦	١٢٥	٨٥	١٠٩

(319)

---

(319) المرجع السابق، ص : ٢٧٥

جدول رقم (٢٠)

يوضح توزيع إجمالي جنايات الاغتصاب في المحافظات

تصنيف المحافظات	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٨٦	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤
المحافظات الحضرية									
القاهرة	٢٠	٣٥	٣٩	٥٧	٥٢	٢٥	٢٤	١٥	٢٨
الإسكندرية	١٧	١٥	٢٩	٢٤	١٩	١٣	١٤	٢١	٢٧
بورسعيد	-	١	٤	٥	٩	٥	١٤	١٣	١٣
السويس	-	-	٣	٣	٣	٣	٤	٤	٢
الإجمالي	٣٧	٥١	٧٥	٨٩	٨٣	٤٦	٥٦	٥٣	٧٠
محافظات الوجه البحري									
الإسماعيلية	-	-	١	٦	٥	٢	٩	٨	٩
دمياط	٣	١	٥	٨	٥	١	٤	٣	٣
القليوبية	٤	١٠	٣	٢	٢	٣	٢	٣	١
الدقهلية	٩	٨	١٢	٦	١٠	٨	١٠	١٠	١٤
الشرقية	٤	٢	٢	٤	٧	١٤	٤	٧	٩
البحيرة	٧	٧	٥	٥	٤	٤	١٠	٥	٧
الغربية	١١	٤	١٥	٢٤	١٤	١٥	٢٣	٢٥	١٦
كفر الشيخ	٤	٥	٢	٣	٣	٨	٣	٦	٣

تصنيف المحافظات	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٨٦	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤
المنوفية	٤	٥	٧	١١	٥	١٠	١٨	١٢	١٦
الإجمالي	٤٦	٤٢	٥٢	٦٩	٥٥	٦٥	٨٣	٧٩	٧٨
محافظات الوجه القبلي									
الجيزة	١٢	٨	-	١	١	١	-	١	٦
بني سويف	٥	١	-	-	-	-	-	-	٥
الفيوم	٣	١	٧	٢	٦	٦	٤	٤	٥
المنيا	١	٣	٣	-	٢	٣	٣	١	٣
أسيوط	١	٨	٤	٦	٦	٦	٤	٨	٦
سوهاج	١٠	٢	٨	٧	٦	١٠	٧	٤	١١
قنا	٣	٤	٥	٤	٥	٨	٥	٤	٦
أسوان	٣	٤	٨	٩	١١	١٣	٥	٦	١٠
الإجمالي	٣٨	٣١	٣٥	٢٩	٣٧	٤٧	٢٨	٢٨	٥٢
محافظات الحدود									
البحر الأحمر	-	١	-	٤	-	-	-	١	١
مطروح	١	٥	١	٢	-	٤	١	-	١
الوادي الجديد	-	١	-	٥	٢	٢	٢	-	-
شمال سيناء	-	-	-	-	١	-	٥	١	١

تصنيف المحافظات	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٨٦	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤
جنوب سيناء	-	-	١	١	٢	-	-	-	-
الإجمالي	١	٧	٢	١٢	٥	٦	٨	٢	٣
إجمالي الجمهورية	١٢٢	١٣١	١٦١	١٩٩	١٨٠	١٦٤	١٧٥	١٦٢	٢٠٣

[320]

أما فيما يتعلق بالأمن المجتمعي في مصر، فسوف نجد أن قطاع التأمين الاجتماعي قد واصل المسيرة في سبيل مد الحماية التأمينية لكافة أفراد الشعب وعلى كافة المستويات؛ ونتيجة لهذه الجهود تحققت نتائج ملموسة في مجال التأمين الاجتماعي، توضحها البيانات التالية التي تعكس تطور أعداد المؤمن عليهم وعدد المنشآت المشتركة في هذا النظام، حيث بلغ عدد المؤمن عليهم في ١٩٩٨/٦/٣٠ ١٦٩٥٠ ألف مواطن مقابل ١٦٨٠٣ ألف مواطن في ١٩٩٧/٦/٣٠ بزيادة ١٤٧ ألف مواطن بنسبة ٠,٩٪ كما بلغ عدد المنشآت المسجلة في نظام التأمين الاجتماعي في ١٩٩٨/٦/٣٠ ٢٠٢٤ ألف منشأة مقابل ١٨٩٤ في ١٩٩٧/٦/٣٠ بزيادة

---

[320] المرجع السابق، ص : ٢٧٦

١٣٠ ألف منشأة بنسبة تعادل ٦,٩٪. كما تعكس الجداول التالية أيضا توزيع المؤمن عليهم وفقًا للقوانين التأمينية السارية في ١٩٩٨/٦/٣٠ مقارنًا بالوضع في ١٩٩٧/٦/٣٠ والزيادة التي تحققت على مستوى كل فئة وكل قطاع من الأنظمة التأمينية المختلفة وتوزيع المؤمن عليهم على مستوى محافظات الجمهورية[321].

جدول رقم (٢١) يوضح توزيع المؤمن عليهم وفقًا للقوانين التأمينية السارية في ١٩٩٨/٦/٣٠ مقارنًا بالوضع في ١٩٩٧/٦/٣٠ والزيادة التي تحققت

(بالألف فرد)

بيان	العدد في		الفرق	
	٩٨/٦/٣٠	٩٧/٦/٣٠	عدد	٪
القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥				
عاملون بالجهاز الإداري للدولة والحكم المحلي والهيئات العامة	٣٨٠٢	٣٧٨٢	٢٠	٠,٥
عاملون بقطاع الأعمال العام	١١٠٩	١٢٦٠	(١٥١)	(١٢,٠)

(321) تقرير إنجازات ونتائج الأعمال، المرجع السابق، ص: ٣٣.

بيان	العدد في		الفرق	
	٩٨/٦/٣٠	٩٧/٦/٣٠	عدد	٪
مجموع القطاع الحكومي قطاع الأعمال العام (أ)	٤٩١١	٥٠٤٢	(١٣١)	(٢,٦)
عاملون بالقطاع الخاص (نمطي)	٢١١٠	١٩١٧	١٩٣	١٠,٠
عاملون بقطاع النقل (سيارات)	١٠٦٨	١٠٣٤	٣٦	٣,٣
عاملون بقطاع المقاولات	١٢١٠	١٢٠٣	٧	٠,٦
عاملون بقطاع المخابز	٣٦	٣٦	-	-
مجموع القطاع الخاص (ب)	٤٤٢٤	٤١٩٠	٢٣٤	٥,٦
مجموع المؤمن عليهم وفقًا للقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ (أ + ب)	٩٣٣٥	٩٢٣٢	١٠٣	١,١
أصحاب الأعمال ومن في حكمهم وفقًا للقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦	١٧٥٦	١٧١٦	٤٠	٢,٣
عاملون بالخارج وفقًا للقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٨	٥٢٢	٥٢١	١	٤,٨

بيان	العدد في		الفرق	
	٩٨/٦/٣٠	٩٧/٦/٣٠	عدد	٪
عمالة غير منتظمة وفقًا للقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠	٥٨٣٧	٥٨٣٤	٣	٠,١
إجمالي المؤمن عليهم	١٦٩٥٠	١٦٨٠٣	١٤٧	٠٩

إن المتأمل في الجدول السابق رقم (٢١) سوف يجد أن صندوق العاملين بالقطاع الحكومي يخصه ٣٨٠٢ ألف فرد مقابل ٣٧٨٢ ألف فرد بزيادة ٢٠ ألف فرد عن العام السابق بنسبة ٠,٥٪ ويمثلون ٢٢,٤٪ من إجمالي المؤمن عليهم. هذا فضلاً عن انخفاض عدد المؤمن عليهم بقطاع الأعمال العام بمقدار ١٣١ ألف فرد عن العام السابق بنسبة ٢,٦٪، ويرجع هذا الانخفاض إلى عدة أسباب منها عدم التحاق عاملين جدد بالقدر الذي يعوض حالات الخروج، وإنهاء عقود العمال المؤقتين لدى بعض الشركات، وقيام بعض الشركات الزراعية بإنهاء نشاطها وتمليك أراضيها للعاملين فيها، وبيع بعض شركات قطاع الأعمال العام إلى القطاع الخاص، وتزايد حالات الخروج المبكر سواء

لبلوغ السن أو المعاش المبكر أو الوفاة أو العجز للاستفادة من المزايا التي تمنحها الشركات لمثل هذه الحالات. كما ارتفع عدد المؤمن عليهم بالقطاع الخاص بمقدار ٢٣٤ ألف فرد بنسبة ٥,٦٪، وترجع هذه الزيادة إلى انتقال بعض المؤمن عليهم العاملين بشركات قطاع الأعمال المباعة إلى القطاع الخاص نتيجة للخصخصة فضلاً عن تنشيط أعمال التفتيش على المنشآت للحد من التهرب وتأثير المشروعات الجديدة التي فتحت فرصا لزيادة العمالة، وارتفع أيضا عدد المؤمن عليهم من أصحاب الأعمال بمقدار ٤٠ ألف فرد عن العام السابق بنسبة ٢,٣٪، كما ارتفع عدد المؤمن عليهم من العاملين المصريين بالخارج بمقدار ألف مؤمن عليه عن العام السابق بنسبة ٤,٨٪ علما بأنه تم استبعاد الحالات التي تقدمت للاشتراك، ولم تنتظم في أداء الاشتراكات؛ إذ نص القانون على إنهاء الاشتراك إذا تأخر المؤمن عليه عن السداد أكثر من ستة أشهر[322].

---

[322] تقرير إنجازات ونتائج الأعمال، المرجع السابق، ص ص : ٣٤ – ٣٦.

جدول رقم (٢٢)

يوضح توزيع المؤمن عليهم طبقًا لقوانين التأمين الاجتماعي في ١٩٩٨/٦/٣٠ على مستوى محافظات الجمهورية

(بالفرد)

م	المحافظات	قانون التأمين الاجتماعي ٧٩ لسنة ١٩٧٥				قانون ١٠٨ لسنة ١٩٧٦	قانون ٥٠ لسنة ١٩٧٨	قانون ١١٢ لسنة ١٩٨٠	الإجمالي	
		الجهاز الإداري	قطاع الأعمال العام	القطاع الخاص	المجموع				العدد	٪
١	**القاهرة**	**١٠٨٦٣٨١**	**٥٥٣٥٩٣**	**١١٨٢٣٢٣**	**٢٨٢٢٢٩٧**	**٣٢٦٣٦٨**	**٢١٦٦٥**	**٧٤٢١٤**	**٣٢٤٤٥٤٤**	١٩,١
٢	**الجيزة**	**٢٥٢٠٧٨**	**٥٧٤٠٥**	**٤٦٩٤٥٩**	**٧٧٨٩٤٢**	**١٦٤٧١٩**	-	**١٢٨٥٨٨**	**١٠٧٢٢٤٩**	٦,٣
٣	**الإسكندرية**	٢٠٥٢٥٢	٢٢٩٧٨٤	٥٠٩٧٣١	٩٤٤٧٦٧	١٤٣٥٣١	-	٧١٤٦٨	١١٥٩٧٦٦	٦,٨
٤	**مرسى مطروح**	٩١٦١	-	١٧٤٧٨	٢٦٦٣٩	١٣٢٢٨	-	٣٧٤٨١	٧٧٣٤٨	٠,٥
٥	**الإسماعيلية**	٥٧٩٩١	٢٩٦١٢	٦١٤٧٧	١٤٩٠٨٠	٣٥٥٥٢٥	-	٥٣٢٣٩	٢٣٧٨٤٤	١,٤
٦	**بورسعيد**	٤٩٦٧٩	١٠١٥٦	٩٩٢٧٩	١٥٩١١٤	٢٣٨٠٢	-	٣٤٢٠١	٢١٧١١٧	١,٣
٧	**السويس**	٣٠٤٠٩	١٤٦١٣	٧٠٠١٥	١١٥٠٣٧	٢١٥٤٩	-	١٣٠١٦	١٤٩٥٩٩	٠,٩
٨	**شمال سيناء**	٢٣١٢٢	١٠٤٦	١١٦٤٩	٣٥٨١٧	١٤١٧٨	-	٨٢٥٧	٥٨٢٥٢	٠,٣
٩	**جنوب سيناء**	٦٧٠٠	١٧٩	١٣١٤٦	٢٠٠٢٥	٣٣٨٩	-	٢٠٨٩	٢٥٥٠٣	٠,٢
١٠	**الشـرقية** [323]	١٩٣٧٥٥	١١٧٧٤	٢١٢٠٨٨	٤١٧٦١٧	٩٣٥٠٨	-	٤٠٢٩٨٧	٩١٤١١٢	٥,٤
١١	**المنوفية**	١٧٨٣٨٥	١٠٤٠٠	١٣٤٣٦٦	٣٢٣١٥١	٥٢٢٥١	-	٣٣٨٣١٩	٧١٣٧٢١	٤,٢

---

[323] ملحوظة: منطقة العاشر من رمضان ضمن محافظة الشرقية.

		قانون التأمين الاجتماعي ٧٩ لسنة ١٩٧٥							الإجمالي	
١٢	القليوبية	١٢٢٨٠٩	-	١٢٢٦٤٥	٢٤٥٤٥٤	٤٥٨٩٠	-	٣٠٣٣١٧	٥٩٤٦٦١	٣,٥
١٣	الغربية	٢١١٥٤٠	٦٥٧٣٢	١٨٣٦٥٥	٤٦٠٩٢٧	١١٧٧٦٩	-	٣٣٨٥٤٠	٩١٧٢٣٦	٥,٤
١٤	الدقهلية	٢٥٤١٠٥	٢٧٨٢٣	٢٥٢٣١٦	٥٣٤٢٤٤	١٥٤٠٦١	-	٥٨٥٨٣٣	١٢٧٤١٣٨	٧,٥
١٥	دمياط	٦٣٢١٤	٩٩١٥	٨٨٢١٤	١٦١٣٤٣	٥٥٥٦٨	-	١٣١٦٢٤	٣٤٨٥٣٥	٢,١
١٦	كفر الشيخ	١١٣١٩٨	٤٢٠٩	٩٤٦٢٩	٢١٢٠٣٦	٦٤٣٤٠	-	٣٠٥٠٤٦	٥٨١٤٢٢	٣,٤
١٧	البحيرة	١٥٤٧٥٦	-	١٧٢٩٣٤	٣٢٧٦٩٠	٩٦٢٢١	-	٣٠٥٠٤٦	٥٨١٤٢٢	٦,٣
١٨	الفيوم	٧٩٦٥٧	٥٧٣٩	٦٩٠٥٧	١٥٤٤٥٣	٣٣٧١٨	-	٣٤٥٣٢٥	٥٣٣٤٩٦	٣,١
١٩	بني سويف	٨٦٣٦٨	٧٠٠٠	٦٢٠٩٢	١٥٥٤٦٠	٣٨٧٧٢	-	٣٣٢٦٩٢	٥٢٦٩٢٤	٣,١
٢٠	المنيا	١٣٣٥٠٩	١٢٠٠١٤	٩٥٢٢٤	٢٤٠٧٤٧	٥٤٤٦١	-	٥٢٧٦٨	٨١٥٩٧٦	٤,٨
٢١	أسيوط	١٤٠٦٧٢	١٢٠٦٠	١٤٧٦٨٣	٣٠٠٤١٥	٥٤٤٤٣	-	٣٨٥٢٥٣	٧٤٠١١١	٤,٤
٢٢	سوهاج	١١٩٥٤٧	٧٠٢١	١٠٢٠٠٨	٢٢٨٥٧٦	٦٤٧٣٠	-	٣٢٩٧٧٠	٦٢٣٠٧٦	٣,٧
٢٣	قنا	١٢٣٣٧٤	٢٠١٠٤	٨٦٦١٧٣	٢٢٩٦٥١	٥٧٢٣٥	-	٣٦٥٠٦٨	٦٥١٩٥٤	٣,٨
٢٤	أسوان	٦٧٣٤١	١٥٥٦٦	١٢٤٢١٥	٢٠٧١٢٢	١٨٨٨٥	-	٨١٧٩٨	٣٠٧٨٠٥	١,٨
٢٥	البحر الأحمر	١٣٠٤٢	٣٥٣٨	٤٢١٥٩	٥٨٧٣٩	٧٨٤٦	-	٩٧٤٨	٧٦٣٥١	٠,٥
٢٦	الوادي الجديد	٢٥٧١١	-	-	٢٥٧١١	-	-	-	٢٥٧١١	٠,٢
	الإجمالي	٣٨٠١٧٥٦	١١٠٩٢٨٣	٤٤٢٤٠١٥	٩٣٣٥٠٥٤	١٧٥٦٠٠٢	٢١٦٦٥	٥٨٣٦٥٢٨	١٦٩٤٩٢٤٩	١٠٠

كما يتبين من الجدول السابق رقم (٢٢) أن ٥١,٤٪ من إجمالي عدد المؤمن عليهم يتركز في ستة محافظات على الوجه الآتي: محافظة القاهرة ٣٢٤٥ ألف مواطن بنسبة ١٩,١٪، محافظة الدقهلية ١٢٧٤ ألف مواطن بنسبة ٧,٥٪، محافظة الإسكندرية ١١٦٠ ألف مواطن بنسبة ٦,٨٪،

محافظة الجيزة ١٠٧٢ ألف مواطن بنسبة ٦,٣٪، محافظة البحيرة ١٠٦٢ ألف مواطن بنسبة ٦,٣٪، ومحافظة الغربية ٩١٧ ألف مواطن بنسبة ٥,٤٪. أما باقي المحافظات فتبلغ نسبتها ٤٨,٦٪ [324].

كما يسعى نظام التأمين الاجتماعي عن طريق إصدار التشريعات التأمينية وتطويرها إلى أن تشمل الحماية التأمينية بأنواعها كافة المواطنين، لضمان توفير مستوى معيشي مناسب وحياة كريمة أفضل لأصحاب المعاشات، حيث ارتفع عدد أصحاب المعاشات والمستحقين عنهم في نهاية عام ١٩٩٧، ١٩٩٨ إلى ٦٥٣٣,٨ ألف مواطن مقابل ٦٢٩٦,٠ ألف مواطن في ١٩٩٧/٦/٣٠ بزيادة ٢٣٧,٨ ألف مواطن تمثل ٣,٨٪ كما بلغ عدد أصحاب المعاشات في ١٩٩٨/٦/٣٠ ١٧٢٥,٤ ألف مواطن مقابل ١٦٠٠,٤ ألف مواطن بزيادة ١٢٥,٠ ألف مواطن تمثل ٧,٨٪ كما ارتفع عدد المستحقين عن أصحاب المعاشات في ١٩٩٨/٦/٣٠ إلى

---

[324] المرجع السابق، ص ص : ٤٠ – ٤١.

٤٨٠٨,٤ ألف مواطن مقابل ٤٦٩٥,٦ ألف مواطن في ١٩٩٧/٦/٣٠ بزيادة ١١٢,٨ ألف مواطن تمثل ٢,٤٪ [325].

كما تقوم الإدارة العامة للمعاشات الخاصة بالهيئة القومية للتأمين الاجتماعي (صندوق العاملين بالقطاع الحكومي) بتسوية وصرف الحقوق التأمينية بالنسبة للحالات الآتية: ورثة من يتوفى من أصحاب المعاشات المعاملين بالقوانين المدنية والعسكرية الذين انتهت خدمتهم قبل مايو ١٩٥٤ والعاملين بهيئة السد العالي والدوائر السابقة، والعاملون بالدفاع الشعبي والمدني والمحاميين، تعديلات قانون الأزهر وقانون التعليم الحر ومعاشات الأجانب غير المقيمين، وكذلك معاشات العاملين السودانيين الذين خدموا بالحكومة المصرية قبل عام ١٩٥٦ [326].

واستمرارا لسياسة إدارة صندوق التأمين الاجتماعي في مواجهة أعباء الحقوق التأمينية والمستحقة لأصحاب المعاشات والمستحقين عنهم والتي تتزايد سنة بعد أخرى

---

(325) المرجع السابق، ص : ٦١.

(326) المرجع السابق، ص : ٦٢.

نتيجة للتشريعات التأمينية المتعاقبة التي تهدف إلى رفع مستوى معيشة أصحاب المعاشات. فقد شهدت السنوات القليلة الماضية صدور العديد من القوانين والتشريعات التي تهدف إلى تحسين مستوى المعيشة للمؤمن عليهم وأصحاب المعاشات، وذلك عن طريق زيادة المرتبات وإخضاع أغلب المزايا الأخرى التي يحصل عليها العاملون لنظام الأجور المتغيرة بهدف المحافظة على استقرار أوضاعهم بعد تركهم الخدمة؛ مما كان له أكبر الأثر على زيادة حصيلة الاشتراكات، حيث بلغت جملة الاشتراكات المحققة عن عام ١٩٩٧/ ١٩٩٨، ١٠٨٦٠,٨ مليون جنيه – علما بأن هذه الحصيلة لم تتضمن اشتراكات العاملين بقوانين المعاشات السابقة (معاشات خاصة) وقدرها ١٢٩,٦ مليون جنيه عن عام ١٩٩٨/١٩٩٧ مقابل ١٢٩,٤ مليون جنيه عن عام ١٩٩٧/١٩٩٦ – مقابل مستهدف قدره ١٠٣٩٩,٥ مليون جنيه بزيادة ٤٦١,٣ مليون جنيه تعادل ٤,٤٪، ومقابل فعلي

٩٥٨٨,٩ مليون جنيه عن ١٩٩٦/ ١٩٩٧ بزيادة ١٢٧١,٩ مليون جنيه تعادل ١٣,٣٣٪ [327].

كما تعمل نظم التأمين الاجتماعي على مستوى الدولة على دعم الاستقرار الاجتماعي والاقتصاد القومي، وتشجيع الأفراد من أجل زيادة الإنتاج، بما توفره من مزايا تكفل لهم استقرار دخولهم والاحتفاظ بمستوى معيشتهم، وقد أثمرت الجهود المكثفة بقطاع التأمين الاجتماعي العديد من المزايا والقوانين الاجتماعية لتوفير مستوى معيشي مناسب بالإضافة إلى العمل على زيادة المعاش بما يحقق التناسب الكامل والحقيقي مع الأجر بكافة عناصره، وبما يؤدي إلى تقليل الفجوة بين الأجر والمعاش؛ ولذلك ارتفعت قيمة المعاشات والتعويضات المنصرفة خلال عام ١٩٩٧/ ١٩٩٨ إلى زيادة٩٧٨١,٠ مليون جنيه مقابل مستهدف وارد بالموازنة العامة للدولة قدره ٦٦٠٤,٠ مليون جنيه بزيادة قدرها ٣١٧٧,٠ مليون جنيه تعادل ٤٨,١٪، ومقابل فعلي عام ١٩٩٧/٩٦، ٨٥٤٨,٦ مليون جنيه بزيادة

---

(327) المرجع السابق، ص : ٧٩.

قدرها ١٢٣٢,٤ مليون جنيه تعادل ٤١,٤٪ من فعلي العام الماضي[328].

وقد اهتمت الدولة أيضا بتحقيق مسايرة المعاشات مع المتغيرات الاقتصادية وذلك بتقرير زيادة للمعاشات تعادل الزيادة التي تتقرر بالنسبة للأجور لمواجهة المتغيرات في مستويات الأسعار ونفقات المعيشة وذلك وفقًا لقوانين تصدر في هذا الشأن وكان آخرها القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٩٧ بزيادة المعاشات بنسبة ١٠٪ اعتبارا من أول يوليو ١٩٩٧[329].

وتجسيدا للتكافل الاجتماعي وتحقيقًا للتكامل بين بنك ناصر الاجتماعي وصندوقي التأمين الاجتماعي لكفالة الدخل الدوري المستمر لكل مواطن في شيخوخته وعند العجز عن الكسب ولأسرته بعد الوفاة. يقوم بنك ناصر الاجتماعي بالدعم الإيجابي لمشروع مبارك حتى يتمكن من القيام بدوره في مجال التكافل الاجتماعي، فقد بلغ رصيد هذا المشروع

---

(328) المرجع السابق، ص : ٩٧.

(329) المرجع السابق، ص: ١٠٣.

مبلغ ٦٠ مليون جنيه، كما بلغت حصة المشروع في التوزيع ٥,٨ مليون جنيه ستخصص للصرف على مشروعات لجنة تمليك وسائل الإنتاج. من غير العاملين السابقين بالحكومة والقطاع العام، أي الذين لا ينطبق عليهم قانون المعاشات والمكافآت الاستثنائية وكذا المستحقين عنهم بعد الوفاة، وذلك إسهاما منه في استكمال مظلة التأمينات الاجتماعية، وقد بلغت المعاشات المنصرفة خلال عام ١٩٩٨/٩٧ ٣٣٦,١ ألف جنيه مقابل ٣٩٤,٠ ألف جنيه خلال العام السابق بنقص ٥٧,٩ ألف جنيه تعادل ١٤,٧٪ كما يمنح البنك إعانات شهرية ومساعدات من دفعة واحدة تصرف للمواطنين مباشرة في حالات الكوارث والمرض وغيرها من الحالات الاجتماعية، ويمنح إعانات للجمعيات والمؤسسات الخاصة لدعم مواردها حتى تتمكن من النهوض بأهدافها الاجتماعية والإنسانية. وقد بلغت الإعانات والمساعدات المنصرفة خلال عام ١٩٩٨/٩٧ ١٢٢٩٠ ألف جنيه مقابل ٤٢٩٧,٥ ألف جنيه خلال العام السابق بزيادة قدرها ٧٩٩٢,٥ ألف جنيه بنسبة ١٨٦٪. وقد بلغ عدد

المستفيدين من المعاشات في ١٩٩٨/٣٠,٦ ٢٢١١ مواطنًا[330].

٨- الحد من الفقر مكون من مكونات التنمية البشرية:

إن التنمية البشرية المستدامة تنمية موالية للناس، وموالية لفرص العمل، وموالية للطبيعة؛ فهي تعطي أولوية للحد من الفقر وللعمالة المنتجة وللتكامل الاجتماعي، ولإعادة توليد البيئة. وهي توازن بين الأعداد البشرية وبين ما لدى المجتمعات من قرارات متوائمة، وما لدى الطبيعة من قدرات حاملة، وهي تعجل بالنمو الاقتصادي وتترجمه إلى تحسينات في حياة البشر بدون تدمير رأس المال الطبيعي اللازم لحماية فرص الأجيال المقبلة، وهي تعترف أيضا بعدم إمكانية تحقيق الكثير بدون حدوث تحسن كبير في حالة المرأة وفتح جميع الفرص الاقتصادية أمام المرأة، والتنمية البشرية المستدامة تمكن الناس، تمكنهم من تصميم العمليات

(330) المرجع السابق، ص ص : ٢٣١ – ٢٣٢.

والأحداث التي تشكل حياتهم، ومن المشاركة في تلك العمليات والأحداث[331].

وبالرغم من كل فتوحاتنا التكنولوجية، مازلنا نعيش في عالم يجوع فيه خمس سكان البلدان النامية كل ليلة، ولا يحصل فيه الربع حتى على ضرورة من الضرورات الأساسية كمياه الشرب المأمونة، ويعيش الثلث في فقر مدقع على هامش الوجود الإنساني. كما نعيش في عالم التناقضات المقلقة، حيث يجوع كثيرون، بينما يوجد قدر كبير من الطعام يبدد، حيث لا يحيا أطفال كثيرون لينعموا بطفولتهم؛ وذلك لوجود أسلحة غير ضرورية كثيرة فالإنفاق العسكري العالمي مازال بالرغم من انخفاضه المحمود، يعادل دخل نصف البشرية كل عام. ويسيطر أغنى بليون نسمة على ما يعادل دخل أفقر بليون نسمة ٦٠ مرة. كما أن الأمم الفقيرة والأمم الغنية مبتلاة بكرب بشرى متزايد ممثل في ضعف النسيج الاجتماعي وارتفاع معدلات الجريمة،

---

[331] تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤، المرجع السابق، ص : ٤.

وتزايد التهديدات للأمن الشخصي، وانتشار المخدرات وإحساس متزايد بعزلة الفرد[332].

ويتعين علينا تحليل الصلة الوثيقة بين الفقر العالمي واستدامة العالم بعناية، إذا كان المراد لمفهوم التنمية البشرية المستدامة أن يكون له أي معنى حقيقي. فالفقراء للغاية الذين يكافحون في سبيل البقاء اليومي، كثيرا ما يفتقرون إلى الموارد اللازمة لتجنب الانحطاط ببيئتهم. وفي المجتمعات الفقيرة ما يكون معرضا للخطر ليس هو نوعية الحياة، بل الحياة نفسها، والفقراء ليسوا منشغلين بحالات الطوارئ المدوية الخاصة بالاحترار العالمي أو باستنزاف طبقة الأوزون. بل هم مشغولون بحالات الطوارئ الصامتة – المياه الملوثة أو الأرض المتدنية النوعية – التي تعرض حياتهم ورزقهم للخطر. وما لم تعالج مشاكل الفقر، لا يمكن ضمان الاستدامة البيئية. أما إعادة توزيع الموارد على الفقراء بتحسين صحتهم وتعليمهم وتغذيتهم ليست مهمة هامة متأصلة؛ لأنها تعزز قدراتهم على أن يحيوا حياة أكثر إشباعا فحسب، بل أيضا لأنه بزيادة رأس مالهم البشري، يكون لعملية إعادة التوزيع هذه أيضا

---

(332) المرجع السابق، ص : ٢.

أثر دائم على المستقبل؛ فحدوث زيادة عامة في مستويات التعليم مثلاً سيعزز الإنتاجية والقدرة على توليد دخل أعلى الآن وفي المستقبل [(333)].

ومما لاشك فيه أن الفقر هو أخطر تهديد للاستقرار السياسي وللتماسك الاجتماعي ولصحة كوكب الأرض البيئية، ومن المؤكد أن الإستراتيجيات التي ترمي إلى الحد من الفقر ستشمل جميع جوانب السياسة الوطنية؛ ولذلك فإنه يجب على الدولة أن تساعد على كفالة توزيع واسع النطاق للخدمات الاجتماعية الأساسية على الفقراء، ولا سيما التعليم الأساسي والرعاية الصحية الأولية، وأن تحقق توزيعا أكثر عدالة للأرض وللموارد الزراعية للحد من الفقر في المناطق الريفية، وأن تعمل على كفالة إمكانية وصول الفقراء إلى الأسواق والائتمانات على قدم المساواة بدرجة أكبر. وإشراك الفقراء في مختلف فرص العمالة المنتجة على وجه السرعة وإيجاد إطار لكفالة رزق مستدام للجميع، وإقامة شبكة للسلامة الاجتماعية كافية لتلتقط أولئك الذين تستبعدهم

---

(333) المرجع السابق، ص : ١٩.

الأسواق. كما يجب أن يكون محور الجهود الإنمائية هو زيادة الإنتاجية الإجمالية وزيادة إنتاجية الفقراء؛ لأن ذلك سيساعد على كفالة استفادة الفقراء من النمو الاقتصادي والإسهام فيه، كما يجب أن يتغير مضمون النمو، بحيث يصبح أقل كثافة في استخدام الموارد وأقل كثافة في استخدام الطاقة وأكثر عدلاً في توزيعه[334].

ولقد بدأت التسعينات بطفرة عظيمة من الآمال، فمع انتهاء الحرب الباردة، أمكن للعالم أن يسخر موارده الهائلة للتنمية والرخاء، وخلال السنوات الست الأولى من التسعينات، أكدت المؤتمرات واجتماعات القمة العالمية على الحاجة الملحة للقضاء على الفقر، وقد شحذ من حدة هذا التركيز مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية المعقود في كوبنهاجن بحضور ١٨٥ حكومة و ١١٧ من رؤساء الدول أو الحكومات في مشاركة لم يسبق لها مثيل، وأعربت البلدان عن التزامها بهدف القضاء على الفقر باعتبار ذلك ضرورة أخلاقية واجتماعية وسياسية ومعنوية للجنس

---

[334] المرجع السابق، ص : ٢٠.

البشري"، كما اعترفت بالتنمية التي محورها الإنسان باعتبارها عاملاً رئيسيا لبلوغ هذا الهدف[335].

وعلى نفس المنوال أصبح القضاء على الفقر يشكل هدفًا رئيسيا للعمل الدولي وللأعمال التي تقوم بها منظمة الأمم المتحدة متابعة لتنفيذ المؤتمرات العامة ومؤتمرات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة، ويدعو برنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية على وجه التحديد – برنامج الأمم المتحدة الإنمائي – إلى "الاضطلاع بالجهود اللازمة لدعم تنفيذ التنمية الاجتماعية". كما جعل برنامج الأمم الإنمائي من القضاء على الفقر على رأس أولوياته، ويعزز تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٧ هذا الالتزام، فأهم رسالة يطرحها هذا التقرير هي أن الفقر لم يعد شرا لابد منه. فالعالم لديه من الموارد المادية والطبيعية، ومن الدراية الفنية ومن البشر، ما يمكنه من أن يحقق عالما خاليا من الفقر، وأن يجعل ذلك حقيقة واقعة في أقل من جيل واحد. وليس

[335] تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٧، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مايو ١٩٩٧، ص: ج.

ذلك من قبيل المثالية التي لا تقوم على أرض الواقع، ولكنه هدف عملي وقابل للتحقيق. وعلى مدى العقود الثلاثة الماضية أثبت اثنا عشر بلدا أو أكثر من البلدان النامية أنه بالإمكان القضاء على الفقر المطلق. وعلاوة على ذلك فإن معظم البلدان الصناعية قضت بوجه عام على الفقر المطلق بحلول السبعينات، رغم أن بعضها انزلقت إليه خلال العقد الماضي. وللفقر وجوه كثيرة، وهو أكثر من مجرد انخفاض الدخل. وهو يعكس أيضا الفقر الصحي والفقر التعليمي، والحرمان من المعرفة والاتصالات وعدم القدرة على ممارسة حقوق الإنسان والحقوق السياسية، وانعدام الكرامة والثقة واحترام الذات، وهناك أيضا إفقار للبيئة وإفقار لأمم بأسرها، حيث يعيش الجميع في حالة من الفقر، وخلف هذه الوجوه التي يتخذها الفقر، هناك الواقع المر للبائسين الذين لا خيار لهم، وهناك أيضا في أحيان كثيرة حكومات تعوزها القدرة على مواجهة الأمر[336].

---

[336] المرجع السابق، ص : ج.

إن الفقر كعملية دينامية هو عملية كفاح مستمر؛ فالأفراد والأسر المعيشية والمجتمعات المحلية يتعين عليهم مواجهة صور الحرمان التي تحد من حياتهم، وأن ينتهزوا أية فرصة للإفلات منه. ولكن إذ هم يكافحون يتغير العالم من حولهم، فيطرح في آن واحد فرصا جديدة وتهديدات جديدة، ويتمكن بعض الناس من انتشال أنفسهم من وهدة الفقر، ويظل الآخرون فقراء، وبالإضافة إلى ذلك يصبح آخرون فقراء جددا؛ ومن ثم فإن الفقر يتولد ويتوالد من جديد بصورة دائمة، ويختفي في بعض الأماكن ثم يظهر في أماكن أخرى في كل الأوقات. فكيف يمكن للأفراد والأسر المعيشية والمجتمعات المحلية أن تقاوم الفقر وأن تفلت منه وأن تتخلص من آثاره؟.

وللإجابة على هذا السؤال يمكن القول، إن معظم الأفراد والأسر المعيشية والمجتمعات المحلية يضعون خططًا معقدة وابتكارية للتصدي لما يواجهونه من فقر ومحن، ويستكشفون إمكانية الحصول على الأصول التي تساعدهم في مواجهة ذلك، فالأسرة التي قد تخسر وظيفة قد تؤجر غرفة لتعويض الدخل المفقود، والمرأة التي تواجه فشل المحصول قد ترهن مصوغات عرسها، وفي مواجهة مرض الوالدين قد يخرج

الأطفال وهم في سن العاشرة التماسا للعمل ومن شأن الأصول التي يحصل عليها الناس أن تقلل من مدى ضعفهم، وأن تقوي من مرونتهم إزاء الفقر، وكلما زادت الأصول قل مقدار الضعف وزادت قدرتهم على مواجهة الفقر، وعلى مقاومته والإفلات منه. ولكن أي تآكل في هذه الأصول يزيد من الضعف وعدم الأمان. وينبغي أن يشكل تكوين الأصول لدى الناس وتمكينهم من مكافحة الفقر، الحجر الأساسي في القضاء على الفقر. وتقع على الدولة مسئولية معالجة أوجه التفاوت الهيكلية في توزيع الأصول، لا سيما الأراضي والائتمانات والمساكن والخدمات الاجتماعية. ويشير مصطلح الأصول عادة من الناحية الاقتصادية إلى رأس المال – سواء كان ماديا أو ماليا – الذي يمكن للناس أن يحصلوا منه على دخل مستمر في المستقبل. ولكن الأصول المستخدمة لمكافحة الفقر تشمل نطاقًا واسعا من الموارد الملموسة وغير الملموسة، وتصنف بوجه عام باعتبارها أصولاً اقتصادية واجتماعية، وبيئية

وشخصية، وقد يعتبر الوقت واحدا من هذه الأصول[337].

أما عن الأصول الاقتصادية فتشمل الأراضي والماشية والمساكن واليد العاملة ورأس المال المالي، وهي العناصر التي لا تتوفر الأساس لتوليد الدخل والإنتاج. وباستثناء اليد العاملة، فإن هذه الأصول تكون في أحيان كثيرة مفقودة أو يندر الحصول عليها بالنسبة للفقراء، وتعتبر الأراضي من العناصر البالغة الأهمية بالنسبة للسكان الريفيين، وبالنسبة لثلاثة أرباع فقراء الدخل في العالم الذين يعتمدون على الزراعة لكسب عيشهم. وهناك نحو ربع الفقراء في المناطق الريفية في البلدان النامية من المعدمين الذين لا يملكون أرضا أو لا يتوفر لديهم الأمن الكافي فيما يتعلق بحيازة الأراضي أو ملكيتها. وحتى هؤلاء الذين يملكون أرضا، فإنها تكون في أحيان كثيرة أصغر مساحة وأقل إنتاجية من أن تؤمن لهم عيشهم، وبالنسبة لسكان الحضر فإن الإسكان – وتأمين الحق فيه – هو من الأصول التي تصل في درجة أهميتها إلى أهمية الأرض بالنسبة للمزارع.

---

[337] المرجع السابق، ص ص: ٦١ - ٦٢.

ففي المنازل يبدأ مباشرو الأعمال الحرة الصغيرة عادة عملهم التجاري، ولكن حقوق الإسكان نادرا ما تكون خاضعة للحماية، والتهديد بالطرد هو حقيقة واقعة بالنسبة لكثير من سكان الحضر، أما رأس المال الذي يمكن الحصول عليه من الائتمانات والمدخرات، فهو من الأصول الرئيسية الأخرى التي تتيح للفقراء انتهاز الفرص السوقية مثل الاستثمار في الأعمال التجارية الصغيرة أو استخدام المدخلات الزراعية. كما تستعين الأسر بالائتمانات والمدخرات للخروج من الأزمات – كحالات الجفاف والكساد والمرض – دون اللجوء إلى تدابير مثل بيع أصول أخرى أو إخراج أطفالهم من المدارس، وهناك فقط نسبة تتراوح بين ٢,٥٪ من أفقر الأسر المعيشية في العالم وعددها ٥٠٠ مليون هي التي تتمتع بفرص الحصول على الائتمانات المؤسسية [338].

بينما يتمثل النوع الثاني من الأصول – ألا وهو رأس المال الاجتماعي – في الأصول الاجتماعية والسياسية، والتي

(338) المرجع السابق، ص : ٦٢.

تتجسد في قدرة الناس على الاعتماد على العلاقات بغيرهم من الناس، ولا سيما على أساس من الثقة والمعاملة بالمثل؛ ففي أوقات الشدة، عادة، يكون أول من يلجأ إليه المرء طلبا للمساعدة هم أفراد الأسرة أو غيرهم من أفراد المجتمع المحلي؛ ففي الأحياء الفقيرة تلجأ النساء في مواجهة المرض إلى اقتسام أعباء الطهي ورعاية الأطفال، ويقترض الناس من بعضهم لتلبية الاحتياجات العاجلة المتعلقة بالأغذية أو المياه أو الكهرباء أو الرعاية الصحية. وفي بعض الأحيان يمكن للجمع بين وحدتين من وحدات الأسرة لإنشاء أسرة معيشية أكبر أن يعزز من مرونة تلقي الصدمات في مواجهة الفقر، وتشكل هذه العلاقات المتبادلة من الثقة والمعاملة بالمثل أيضا الأساس لتنظيمات المجتمع المحلي التي يمكن أن تتفاوض مع الوكالات الحكومية بشأن خدمات أفضل كتوفير المدارس والمستوصفات وإمدادات المياه، ويمكن أيضا تشكيل الجماعات لاتخاذ إجراءات سياسية جماعية؛ مما يؤدي في أحيان كثيرة إلى بناء تحالفات خارج نطاق المجتمع المحلي. بيد أن الأصول الاجتماعية يمكن أن تتآكل نتيجة للضغوط التي تواجه العلاقات الاجتماعية، ونتيجة

للعنف وإدمان الكحوليات، وغير ذلك من ضروب السلوك الهدام، وكذلك نتيجة لعدم توفر الوقت للاستثمار في العلاقات الاجتماعية؛ ولذلك فإن تشجيع وتعزيز الأصول الاجتماعية والسياسية يشكلان جزءا هاما من الجهود الرامية إلى توفير بيئة مواتية لمساعدة الفقراء على مقاومة الفقر[339].

أما الأصول البيئية وأصول الهياكل الأساسية فتتمثل في الموارد الطبيعية والهياكل الأساسية التي يعتمد عليها الناس في تأمين الصحة وسبل المعيشة وتوفير الطرق ووسائل النقل التي تمكن من الوصول إلى الأسواق وتحد من العزلة، كما تعزز الهياكل الأساسية الاجتماعية من الأحوال المتعلقة بالصحة والمعرفة، ويمكن استغلال المياه والكهرباء في إقامة المشاريع الصغرى؛ ولذلك فإن خفض الإنفاق العام على الهياكل الأساسية يحد كثيرا من الأصول المتاحة للناس، وتتسم فرص الحصول على هذه الأصول بعدم الانتظام والاختلال الشديدين. وغالبا ما تفتقر المجتمعات المحلية إلى الحصول على الخدمات الاجتماعية

---

[339] المرجع السابق ، ص ص : ٦٢ – ٦٣.

الأساسية التي تكون متوفرة بدرجة أكبر في المجتمعات الأغنى، وفي البلدان النامية في المتوسط فإن نسبة السكان الذين لا تتوفر لهم فرص الحصول على المياه المأمونة في المناطق الحضرية هي ١٣٪ فقط، في حين تبلغ النسبة ٤٠٪ في المناطق الريفية. كما تبلغ نسبة الأمية بين الإناث ٣٨٪ في المناطق الحضرية، بينما تبلغ ٦٦٪ في المناطق الريفية ولكن حتى في المناطق الحضرية، فإن الأسر المعيشية ذات الدخل الأقل تدفع أكثر مقابل الخدمات؛ فالمياه تصل إلى الأحياء الغنية عبر الأنابيب، ولكن يجري نقلها إلى الأحياء الفقيرة في شاحنات، حيث يقوم الفقراء بدفع مبالغ أكثر، وفي أحيان كثيرة نقدا، ودائما ما يكون ذلك على الفور دون تأخير. كما أن الناس في أوقات الشدة يعتمدون بصورة أكبر على البيئة الطبيعية بوصفها موردا احتياطيا وعنصرا هاما من عناصر استراتيجيتهم الخاصة بالمواجهة. وحينما تفشل المحاصيل، فإن المزارعين الذين اعتادوا زراعة الذرة أو الأرز قد يلجئون إلى جمع الفاكهة أو الأغذية الأخرى من الغابات؛ ومن شأن نضوب الاحتياطات الطبيعية وتلوثها أن يؤدي إلى تآكل أحد الأصول

الهامة. وقد يصبح المتضررون من ذلك لاجئين بيئيين؛ مما قد يضطرهم إلى الانتقال إلى مناطق ريفية أو إلى المدن[340].

بينما تتحدد الأصول الشخصية في مواطن القوة الشخصية التي تتجسد في الصحة الجيدة التي لا تقتصر على الصحة الجسمانية، ولكنها تتضمن أيضا الشدة في مواجهة الخطوب، كما تشمل مواطن القوة الشخصية أيضا المهارات والمواهب؛ ولذلك فإنه يمكن تعزيز مرونة الناس في مواجهة الفقر من خلال التعليم والتدريب اللذين يفتحان مجالاً أوسع من الفرص. ولكن الناس الذين لم يتلقوا تعليما رسميا يتمتعون بكثير من المهارات – كالمعارف التقليدية وغيرها من المعارف المادية والفكرية – التي يمكن استغلالها لمكافحة الفقر.

إن جميع هذه الأصول – رغم إدراجها منفصلة أحدها عن الآخر – مرتبطة فيما بينها وغالبا ما يعزز بعضها بعضا. مثال ذلك أن تعبئة الأصول الاجتماعية يمكن

---

(340) المرجع السابق، ص : ٦٣.

أن تحسن من إدارة الأصول البيئية، كما يمكن للناس من خلال العمل سويا أن يحافظوا على الممتلكات المشتركة كالبحيرات والغابات والمراعي وإمدادات مياه الشرب، وأن يكفلوا استدامة هذه الموارد، ويمكن أيضا للأصول الاجتماعية أن تعزز الأصول الاقتصادية. فالتضامن المجتمعي الذي يمكن أن يؤدي إلى عمل سياسي جماعي للتفاوض بشأن مدارس أفضل يمكن أن يعزز الأصول الاقتصادية عن طريق زيادة فرص العمل. ولكن فقد أي من هذه الأصول يمكن أن يتسبب في فقد الكثير منها؛ مما يفضي إلى اتجاه نزولي حاد. ففقدان الدخل يفرض ضغوطًا على العلاقات الإنسانية، ويمكن أن يؤدي إلى فقد الأصول الاجتماعية والسياسية؛ وبالتالي إلى الصراع والعنف، وفي المجتمعات الحضرية الفقيرة في هنغاريا والمكسيك والفلبين وزامبيا تربط النساء تزايد العنف الأسري مباشرة بانخفاض الأجور التي يحصلها الذكور، ويكون ذلك في أحيان كثيرة مرتبطًا بإساءة باستخدام الكحوليات[341].

---

[341] المرجع السابق، ص ص: ٦٣ - ٦٤.

ويمكن أيضا للضغوط الاقتصادية أن تؤلب الآباء على أطفالهم بسبب الاعتماد كثيرا على عمل الأطفال، وقد يثور الأطفال على تحمل مسئوليات إضافية، وقد لا يكون لدى الآباء من الوقت أو الطاقة ما يمكنهم من الإشراف على أطفالهم، وقد لا يستذكر الأطفال دروسهم أو لا يساعدون في الأعمال المنزلية، أو يدمنون الشراب أو ينخرطون في ارتكاب الجرائم الصغيرة، وغير ذلك من السلوك الهدام، ومن شأن تصاعد الجريمة والعنف وتزايد إساءة استعمال المخدرات والكحول أن يهدد السلامة الشخصية، وتحجم النساء بوجه خاص عن الخروج ليلاً؛ وبذلك يصبحن معزولات، ويؤدي كل ذلك إلى الحد من قدرة الناس على المشاركة في الأنشطة المجتمعية وإلى تآكل أصولهم الاجتماعية وزيادة تعرضهم للضعف. كما تدفع الأزمات الاقتصادية بالأسر إلى ما وراء الحدود التي يمكن عندها الاستمرار في تبادل المنفعة؛ وبذلك تنهار نظم الانتماء المجتمعي. وقد يقل التعاون أيضا بوجه عام، فالنساء اللاتي

يتعين عليهن أن يمضين وقتًا أطول في مكان العمل لا يكون لديهن كثير من الوقت لتمضيته في الأنشطة المجتمعية[342].

كما أن الأطفال في أشد الأسر فقرا غالبا لا يلتحقون بالمدارس، ويعملون في سن مبكرة للغاية، ربما خمس سنوات، وهم يقومون بالأعمال التي لا يتوفر لأمهاتهم الوقت للقيام بها، وفي المناطق الريفية حيث يضاعف التدهور البيئة مشكلة الوقت اللازم لإحضار المياه والوقود، كان الحل بالنسبة للنساء المثقلات بالعمل بالفعل هو إنجاب مزيد من الأطفال، وفي فصول الجفاف تقضي النساء في أفريقيا والهند ما يصل إلى خمس ساعات يوميا للقيام بهذه المهام. فالنساء فعلاً فقيرات في الوقت، ومن شأن إنجاب الأطفال وبخاصة البنات، أن يقلل من هذا العبء[343].

هذا فضلاً عن أن الأزمات البيئية يمكن أن تؤدي إلى تآكل الأصول الاجتماعية؛ لأن الناس الذين يواجهون تناقص الموارد يجدون أنفسهم مضطرين إلى التنافس فيما

---

(342) المرجع السابق، ص : ٦٤.

(343) المرجع السابق، ص : ٧١.

بينهم. ففي دلتا نهر النيجر والمناطق الجافة المحيطة بها، عاشت جماعات كثيرة على تربية الماشية والزراعة والصيد. ولكن حالات الجفاف المتعاقبة أخذت بعلاقات المنفعة المتبادلة؛ وقد أدى هذا كله إلى تعمق الفقر، وأصبح الناس أقل قدرة على انتشال أنفسهم من الفقر نتيجة لقيام الأسر ببيع أراضيها وماشيتها أو الحد من تعليم أبنائها، ويؤدي فقد الأصول إلى تحويل الفقر العابر إلى فقر مزمن يمكن أن يمتد إلى جيل تالٍ[344].

إن أي استراتيجية للقضاء على الفقر يجب أن تأخذ في الاعتبار جميع هذه العوامل المترابطة بما في ذلك مختلف الطرق التي يمكن بها للنساء والرجال أن يعبئوا مواردهم للإفلات من الفقر، ومن شأن زيادة وتعزيز هذه الموارد لدى الفقراء أن يساعدهم على مكافحة الفقر بأنفسهم. كما أن هناك حاجة إلى الاضطلاع بإصلاحات مؤسسية وإصلاحات في مجال السياسة من أجل زيادة فرص الوصول إلى جميع الأصول الهامة وتأمين الحق فيها، وهي أصول تفتقر

---

(344) المرجع السابق، ص : ٦٤.

إلى العدالة في توزيعها، ومن بينها الأراضي والمساكن والائتمانات والهياكل الأساسية المادية والتعليم والصحة وغير ذلك من الخدمات الاجتماعية.

مما لا شك فيه أن النمو الاقتصادي يمكن أيضا أن يكون أداة قوية للقضاء على الفقر، فعن طريقه يمكن زيادة إنتاجية الفقراء ودخولهم، وتوسيع نطاق الفرص والخيارات بمجموعة من السبل، ولقد كان النمو القوي المضطرد للناتج المحلي الإجمالي، مقرونًا بزيادة الأمور الإنتاجية، أحد الجوانب الهامة للعملية التاريخية المتعلقة بالخروج من الفقر خلال الثلاثين عاما الماضية في البلدان الصناعية مثل الصين وإندونيسيا وماليزيا التي خفضت بشكل حاد من الفقر في الدخول وفي أبعاد هامة أخرى. ولكن هذه النجاحات تتناقض مع حقائق الوضع الراهن ففي بلدان كثيرة عجز النمو عن الحد من الفقر، إما لأن النمو كان بالغ البطيء أو راكدا أو لأن نوعيته وهيكله لم يكونا مناصرين للفقراء بما فيه الكفاية. وهناك جدل قائم حول أهمية النمو الاقتصادي بالنسبة للحد من الفقر، ويشير المتفائلون بالنمو إلى أن الفقر عادة ما ينخفض بسرعة أكبر في البلدان الأسرع نموا،

وأن معظم الفقراء يربحون في كل مكان تقريبا خلال فترات النمو السريع، أما المتشائمون من النمو فإنهم يشيرون إلى الأضرار التي يمكن أن تتسبب عن أوجه التكليف التي يتم الأخذ بها لتيسير عملية النمو، ولا سيما الاختلالات التي تضر بالفقراء، بما في ذلك عمليات التحول في أنماط العمالة وتغيير الأسعار والتلوث البيئي[345].

وفي واقع الأمر، فإن لكل من المتفائلين والمتشائمين حجته، فالنمو الاقتصادي يسهم بالفعل في الحد من الفقر، ولكن مع ذلك هناك خاسرون نتيجة لأوجه التكيف التي يتطلبها النمو ولا يمكن أن يعزى إلى النمو الاقتصادي إلا أقل من نصف نسبة الحد من الفقر أما النسبة المتبقية فإنها تتوقف على الأخذ بسياسات جديدة لتسخير النمو من أجل الحد من الفقر، ولا شك أن عدم تحقيق نمو هو بالقطع أمر سيء بالنسبة إلى كل الفقراء فإنه بدون النمو الاقتصادي يستحيل تقريبا الحد من فقر الدخل، بل إنه بدون النمو

(345) المرجع السابق، ص : ٧١.

الاقتصادي لا يمكن إحراز تقدم مطرد في الجوانب الأخرى للفقر البشري كالأمية أو معدل وفيات الأطفال[346].

إن تحقيق النمو الاقتصادي، وإن كان أمرا أساسيا بالنسبة للحد من الفقر، ليس بكافٍ في حد ذاته فلابد أن يكون مناصرا للفقراء، وأن يوسع من فرص وخيارات العيش أمامهم، ويسهم النمو الاقتصادي أكبر ما يسهم في الحد من الفقر حينما يؤدي إلى زيادة فرص العمالة والإنتاجية والأجور بالنسبة للفقراء، وحينما تنفق الموارد العامة من أجل تعزيز التنمية البشرية، وقد أظهر دليل التنمية البشرية لعام ١٩٩٦ كيف تتحقق دورة حميدة للنمو الاقتصادي والتنمية البشرية، حيثما يكون النمو قائما على استخدام اليد العاملة ومولدا للعمالة، وحينما تكون هناك تحسينات سريعة في المهارات البشرية وصحة البشر. وفي واقع الأمر، فإن الحد من الفقر يمكن أن يكون لصالح النمو وهناك شرط آخر وهو المساواة المبدئية، ففقر الدخل يمكن تخفيضه بدرجة أسرع حيثما تكون هناك مساواة أكبر،

---

(346) المرجع السابق، ص : ٧١.

كما أن النمو لا يساعد على الحد من الفقر، حيثما تخرج من البلاد أجزاء كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي في شكل إنفاق عام لا يستهدف النهوض بالتنمية البشرية، ولا يحقق النفع للفقراء مثل دفع الديون الدولية أو شراء الأسلة[347].

وهناك طريقة لقياس مدى فعالية توجيه النمو الاقتصادي لتحسين دخول أشد الفئات فقرا، وذلك عن طريق مقارنة معدل نمو متوسط الدخل الفردي مع معدل نمو دخول نسبة الـ ٢٠٪ الأشد فقرا. ففي البرازيل في الفترة ١٩٧١ – ١٩٨٩ زاد معدل الناتج القومي الإجمالي الحقيقي للفرد الواحد بنسبة ٣,١٪ سنويا. ولكن الزيادة في دخل أفقر نسبة ٢٠٪ لم تتعد ٠,٨٪ وفي الفترة ١٩٦٨ – ١٩٨٨ في المملكة المتحدة زاد معدل الناتج القومي الإجمالي للفرد بنسبة ٢,٢٪ في حين لم يزد دخل أفقر نسبة الـ ٢٠٪ إلا بنسبة ٠,٣٪، وحققت السويد أيضا معدل نمو قدره ٢,٢٪ في تلك الفترة، ولكن دخل أفقر نسبة ٢٠٪ زاد بنسبة ٦,٣٪ ولا عجب أن فقر الدخول في المملكة المتحدة ارتفع من نسبة

---

(347) المرجع السابق، ص : ٧٣.

٩٪ إلى ١٥٪ خلال فترة الثمانينات كما أن مقارنات الناتج المحلي الإجمالي للفرد بمعدل انتشار الفقر مقاسا سواء بالرقم القياسي الفردي لفقر الدخل أو بالرقم القياسي للفقر البشري تبين أيضا إلى أي مدى نجحت البلدان في ترجمة النمو الاقتصادي إلى القضاء على الفقر، وفي هندوراس تبلغ نسبة فقراء الدخل – دون خط الفقر المحدد بدولار واحد يوميا حسب تعادل القوة الشرائية – قرابة ثلاثة أضعاف ما هي عليه في إندونيسيا، وتبلغ هذه النسبة في إكوادور أربعة أضعاف ما هي عليه في كولومبيا وفي جنوب أفريقيا خمسة أضعاف ما هي عليه في ماليزيا وذلك على الرغم من أن هذه البلدان جميعها متماثلة في مستويات نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي[348].

وقد حقق النمو الاقتصادي مكاسب كبيرة في مجال الحد من الفقر في إندونيسيا وجمهورية كوريا وماليزيا منذ السبعينيات. فقد زادت استراتيجيات النمو الخاصة بها من الفرص الاقتصادية أمام الفقراء وحققت توزيعا عادلاً نسبيا

---

(348) المرجع السابق، ص: ٧٣.

لرءوس الأموال المالية والمادية، بما في ذلك الأراضي. أما الموارد التي ولدها النمو الاقتصادي، فقد وجهت بصورة كثيفة إلى التنمية البشرية، ولا سيما إلى تحسين الصحة والتعليم والمهارات. وفي الصين أدت التحولات في السياسة التي جرت في عام ١٩٧٨ تأييدا للزراعة الصغيرة إلى رفع التعجيل بكل من النمو والحد من الفقر. ولكن في أواخر الثمانينات حدث تحول في السياسات لصالح الصناعة وبدأ الحد من الفقر في التقهقر، كما بدا تزايد التفاوتات؛ ولمعالجة هذه الحالة طبقت الصين برنامجا جسورا لمحاربة الفقر، ويركز من جديد على التنمية الريفية[349].

وبطبيعة الحال فإن العناصر الرئيسية لأي استراتيجية للنمو مناصرة للفقراء تتوقف على الحالة في كل بلد. بيد أن هناك شرطًا رئيسيا لابد منه في كل مكان ألا وهو جعل القضاء على الفقر أحد الأهداف ذات الأولوية في الاستراتيجية الإنمائية الوطنية. وتضرب ماليزيا المثال على ما يمكن أن يتحقق من نجاح عن طريق إدماج الفقر

---

(349) المرجع السابق، ص : ٧٤

بوصفه أحد الاهتمامات الرئيسية في الاستراتيجية الإنمائية القطاعية والوطنية، وعن طريق وضع أهداف محددة لتقليل عدد الناس الذين دون خط الفقر المحدد وطنيا، وتشمل الأولويات الهامة الأخرى بالنسبة لمعظم البلدان النامية، زيادة إنتاجية الزراعة الصغيرة، وتعزيز المشاريع والقطاع غير النظامي، والتركيز على التصنيع القائم على كثافة اليد العاملة من أجل زيادة الفرص، التعجيل بالتوسع في القدرات البشرية ووضع إطار للسياسات الاقتصادية المناصرة للفقراء ولا شك أن التعجيل بزيادة القدرات البشرية وإدخال تحسينات سريعة عليها وعلى معدل النمو الاقتصادي ليس من شأنه فقط أن يحد من الفقر البشري لكنه سيؤدي أيضا إلى تعزيز كل منهما للآخر. فحينما يتم توجيه قسط كبير من الموارد التي ولدها النمو الاقتصادي من أجل تحقيق التنمية البشرية، وحينما يؤدي النمط الذي يتخذه النمو الاقتصادي إلى توليد الطلب على زيادة المهارات فإنه ينشأ عن ذلك تصاعد محمود في النمو والتنمية البشرية، وفي الحد من فقر الدخول ومن فقر البشر. وكما أوضح تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٦، فإن إندونيسيا وجمهورية كوريا وماليزيا اتبعت

جميعها هذا النموذج. أما البلدان التي كان استثمارها أقل في التنمية البشرية مثل باكستان ومصر فقد تراكم فيها الفقر البشري بصورة كبيرة[350].

ويمكن أن نسوق في هذا المقام تجربة ماليزيا في الحد من الفقر، حيث إنه في عام ١٩٧٠، كان هناك نحو ٦٠٪ من سكان ماليزيا ممن يعتبر أنهم يعيشون دون خط فقر الدخل، وقد انخفضت هذه النسبة إلى ٢١٪ بحلول عام ١٩٨٥ و١٤٪ عام ١٩٩٣، والنسبة المستهدفة لعام ٢٠٠٠ هي ٧٪، ولقد أدرجت ماليزيا الحد من الفقر ضمن الأهداف الرئيسية المباشرة لاستراتيجيتها الإنمائية الوطنية، وقد جاء الحافز الأولى لهذه الاستراتيجية من أحداث الشغب العرقية المحزنة التي وقعت في عام ١٩٦٩، وكانت لحسن الحظ قصيرة الأمد، وارتبطت بنتائج الانتخابات التي أضعفت بشدة من قوة الائتلاف الحاكم، ولقد أوضحت هذه الأحداث عدم كفاءة الاستراتيجية الإنمائية القائمة على أساس عدم التدخل التي جرى اتباعها منذ الاستقلال والتي وسعت من نطاق

---

[350] المرجع السابق، ص ص: ٧٤ - ٧٧.

التفاوت بين الدخول، وإن كانت حققت معدل نمو بنسبة ٦٪ في فترة الستينيات [351].

وفي عام ١٩٧١ أدخلت الحكومة سياسة اقتصادية جديدة تجمع بين أهداف واضحة للنمو المنصف والمشاركة الفعالة من جانب الحكومة في الاقتصاد، وانتهاج سياسة اقتصادية كلية تتسم بطابع "عمل منسق". ورغم أن بعض خبراء الاقتصاد من دون الميول السوقية (بما في ذلك فريق هارفارد الاستشاري) ساورتهم المخاوف آنذاك إزاء هذه السياسة، فإن الاستراتيجية الجديدة أدت في الوقت ذاته إلى التعجيل بالنمو الاقتصادي، وإلى تقليل التفاوت وبلغ معدل النمو ما متوسطه نسبة ٦,٧٪ في الفترة ١٩٧١ – ١٩٩٠، في حين انخفض معامل جيني من ٠,٥١٣ إلى ٠,٤٤٥، وارتفع نصيب الدخل لأفقر نسبة ٤٠٪ من السكان من ١١,٥٪ إلى ١٣,٨٪، وكانت الأركان الرئيسية للاستراتيجية كالتالي:

---

[351] المرجع السابق، ص : ٧٥.

- التصنيع وتنويع الصادرات، حيث زادت حصة الصناعات التحويلية فيما بين عامي ١٩٧٠ ، ١٩٩٤ من١٢٪ إلى ٧٧٪، وزادت حصة الإنتاج الصناعي من ١٤٪ إلى ٣٢٪ من مجموع الإنتاج، في حين انخفضت حصة الزراعة من ٢٩٪ إلى ١٥٪.
- التنمية الريفية، حيث بذلت جهودا خاصة لزيادة الإنتاجية الريفية عن طريق البرامج الابتكارية، بما في ذلك إعادة توطين من لا يملكون أرضا وإصلاح الأراضي وتجميعها وتجهيز السلع الزراعية في مرحلة ما بعد الإنتاج وتوفير التدريب الصناعي والمهني للقوة العاملة الريفية والشباب في المناطق الريفية لإعانتهم وتشجيعهم على العمل في المهن غير الزراعية.

وحيث إن معظم الفقر كان مركزا في المناطق الريفية، أنشأت الحكومة سلطات للتنمية الريفية، ووجهت أموالاً نحو التنمية الريفية، ومن بينها مشاريع للري وخدمات اجتماعية وإقامة بنية أساسية ريفية، وأبقت الحكومة أيضا على التزام قوي بالاستثمار في التعليم، وكانت النتائج جديرة بالإعجاب؛ ففي خلال الفترة من عام ١٩٧٠ إلى عام ١٩٩٠، ارتفعت

أصول الشركات التي يملكها البوميبوتريون من ٢,٤ إلى ٢٠,٣٪، وانخفضت حالات الفقر انخفاضا شديدا من ٤٩٪ من مجموع الأسر إلى ١٦٪، كما بلغ معدل نصيب الفرد من النمو الاقتصادي ٢,٩٪ في المتوسط سنويا خلال الفترة من عام ١٩٨٠ إلى عام ١٩٩١، وقدر كبير من التقدم الذي أحرزته ماليزيا في مجال تحقيق التكامل الاجتماعي كان بفضل توزيع فوائد النمو الاقتصادي على أوسع نطاق ممكن، ومع أن تعزيز النمو هو محور التركيز الرئيسي للسياسة الجديدة للتنمية فإن تلك السياسة تتقبل أيضا حقيقة أن بعض الجماعات والمناطق مازال ينقصها إمكانية الوصول إلى الفرص على قدم المساواة مع غيرها من الجماعات والمناطق؛ ولذلك فإن القضاء على الفقر يعني أيضا التركيز على أشد الفقراء فقرا من أجل تحسين مهاراتهم وزيادة دخلهم[352].

- التنمية الحضرية القائمة على العمالة، حيث ركزت الاستراتيجية الحضرية على توسيع نطاق فرص العمل

(352) تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤، المرجع السابق، ص: ٤٤.

الحر في القطاع غير النظامي، ودعمت أيضا الأشغال العامة القائمة على كثافة اليد العاملة لخفض معدلات البطالة العالية بين الشباب، ووفرت إعفاءات ضريبية للشركات الأجنبية والمحلية التي تستخدم أكثر من ٥٠ عاملاً، وزادت فرص العمل بأكثر من الضعف، وانخفضت نسبة البطالة من ٨٪ في عام ١٩٧٠ إلى أقل من ٣٪ في عام ١٩٩٤.

- الشراكة بين القطاع الخاص والدولة، حيث أحدثت الثمانينات بعض التحولات في السياسة التي أسندت إلى القطاع الخاص دور محرك للنمو، وخططت ماليزيا سياستها على نمط النموذج الياباني؛ فأقامت ودعمت علاقة عمل وثيقة بين القطاعين العام والخاص من أجل اجتذاب الاستثمار المباشر الأجنبي[353].

وفي عام ١٩٨٨ تحوَّل الاهتمام إلى احتياجات أفقر الفقراء؛ حيث تم وضع البرنامج الإنمائي للفقراء المزمنين، ويشمل الفقراء المزمنين الكثير من الماليزيين في المناطق

---

(353) تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٧، المرجع السابق، ص: ٧٥.

الريفية وأهالي أورانغ أسلي في شبه الجزيرة الماليزية، وبعض السكان الأصليين في ولايتي صباح وساراواك. ويركز هذا البرنامج على زيادة إمكانية توفير فرص العمل والدخول، وتحسين الإسكان، وتأمين الإمدادات الغذائية للأطفال، وتوفير المساعدة التعليمية والقروض المعفاة من الفائدة لشراء الأسهم في وحدات استثمارية. وقد انخفض معدل الفقر المزمن (أقل من نصف خط الفقر الرسمي) إلى ٧٪ في عام ١٩٨٣، و٣٪ في عام ١٩٩٣، ومن المقرر استئصاله كلية بحلول عام ٢٠٠٠.

وفي برنامج "رؤية لعام ٢٠٢٠"وهو منظور طويل الأجل اعتمد في عام ١٩٩٠ يتوخى لماليزيا أن تصبح مجتمعا يوفر الرعاية وينعم بالعدالة الاقتصادية، والقوة والنشاط؛ وبذلك فإن القضاء على الفقر يجري التأكيد عليه في إطار التركيز بشكل هام وصريح على القيم (الدينية والروحية والمعنوية والأخلاقية والديمقراطية) التي ينطوي عليها مفهوم ماليزيا للتنمية[354] .

---

[354] تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٧، المرجع السابق، ص: ٧٥.

كما يمكن أن تضطلع الجمعيات والمنظمات الأهلية بدور هام في دعم مصالح الفقراء، وقد يكون من المفيد في هذا السياق أن نلقي نظرة على التجربة الهندية في مجال التعاون ودعم مصالح الفقراء، حيث لعبت التعاونيات الزراعية دورا هاما في تحويل المنتج الزراعي وتسويقه مثال ذلك تعاونيات السكر في مهارشترا وجوجارات والتي هي عبارة عن تعاونيات لزارعي السكر، ويتلخص دورها في استخلاص وتنقية قصب السكر. وقد نجحت إلى حد كبير في جعل قصب السكر محصولاً مربحا بالنسبة للفلاحين، على أن هذه التعاونيات كانت موضعا للنقد، حيث اتهموا بأنهم يشجعون الفلاحين على زراعة قصب السكر على حساب المياه التي كان يجب أن تذهب لمحصولات أخرى، كما انتقدت أيضا بسبب العلاقات ما بين قادة هذه التعاونيات والبناء السياسي للبلاد. مثال آخر هو تعاونيات الألبان التي تمت في جوجارات، وهذه التعاونيات تربط آلافًا من منتجي الألبان الصغار ببعضهم البعض. هنا أيضا وكما في تعاونيات السكر يتم تصنيع اللبن في المناطق الزراعية قبل تسويقه في المدن، ومن أسباب نجاح هذه التعاونيات هو أن عملية التصنيع –

سواء بالنسبة لقصب السكر أو اللبن – تتم قرب المنتج، وهو أمر له فوائد واضحة، هذا بالإضافة إلى أن العائد الاقتصادي يتسم بالسرعة والوضوح. لقد تمت منظمات للفلاحين في مناطق عديدة من الهند، عملت كجماعات ضغط لصالح الفلاحين، وعادة عملت أساسا على زيادة العوائد المادية للمزارعين عن طريق الضغط على الحكومة بهدف تخفيض أسعار مستلزمات الإنتاج الزراعي، وزيادة أسعار المنتجات الزراعية. كما أن هناك الكثير من الجمعيات التطوعية الهندية التي تعمل مع الفلاحين لرفع مستوى الوعي والمستوى الاقتصادي فيما بينهم. إن التجربة الهندية تذكرنا بأن هناك دورا للتعاونيات المخطط لها بعناية، وأن الفلاحين في حاجة إلى أن يكون لهم صوت سياسي، وأن الاهتمام بفقراء الريف يمثل أمرا أساسيا لتحقيق نمو ملموس، كما أن العمل مع بعضهم البعض يساعدهم في مواجهة قوى السوق، وترسيخ قيم التعاون[355].

---

(355) نيكولاس هوبكنز، التكيف الهيكلي وتخطيه: الانتقال من الاشتراكية إلى الرأسمالية، أعمال الندوة السنوية لقسم الاجتماع =

ومن شأن تحرير الأسواق أن يوسع الفرص أمام مباشري الأعمال الحرة، ولكن بالنسبة إلى الكثيرين، وبالذات الأشد فقرا، فإن السوق لن تكفل المساواة في فرص الحصول على الفرص التي ستتيحها السياسات الجديدة أو الهياكل الأساسية اللازمة للاستفادة من هذه الفرص، وفي كل من أفريقيا جنوب الصحراء والبلدان التي تمر اقتصادياتها بمرحلة انتقالية، كانت الاستجابات لحوافز السوق متباينة. وهناك حاجة إلى أشكال جديدة من التكيف يكون من شأنها تعزيز النمو والحد من الفقر على السواء. ويتمثل أحد الخيارات التي يمكن استكشافها في التكيف عن طريق إعادة التخصيص وتحقيق النمو، وليس التكيف عن طريق الانكماش؛ ويعني ذلك الاستمرار في الاستثمارات في الموارد البشرية والمادية والطبيعية، ولكن إعادة توزيعها على الأنشطة التي تستجيب لفرص السوق. كما تبين الخبرات الإيجابية للعقدين الماضيين الإمكانات التي ينطوي

=

١٥- ١٦ مايو ١٩٩٥ "سياسات التكيف الهيكلي في مصر: الأبعاد الاجتماعية"، القاهرة ١٩٩٦، ص : ٢٣٤.

عليها الأخذ بالسياسات التوسعية، وليس بالسياسات الانتكاسية، والدور الهام لزيادة الإنفاق على المجالات ذات الأولوية في مجال التنمية البشرية، التعليم الابتدائي والصحة وإمدادات المياه المنخفضة التكلفة، والمرافق الصحية[356].

كما تتمثل إحدى الأولويات الرئيسية للسياسة الاقتصادية المناصرة للفقراء في تأمين العمل للجميع. فالبطالة هي الآن في أعلى معدلات لها في فترة ما بعد الحرب في كثير من البلدان – حتى في ألمانيا التي بلغ نسبة البطالة فيها ١٢٪ في أوائل ١٩٩٧ – وهي آخذة في الازدياد في معظم بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وفي عام ١٩٩٥ تراوحت نسبتها بين ٣٪ في اليابان و٢٣٪ في أسبانيا، وتأثر بها ٣٦% مليون شخص، والنساء والأقليات العرقية هي أشد الفئات تضررا، وهناك شباب كثيرون لم يحصلوا على وظيفة قط، ولا شك أن البطالة تضاعف من العزل الاجتماعي، فالوظائف والدخول ليست

---

(356) تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٧، المرجع السابق، ص ص : ٧٧ – ٧٨.

مجرد ضرورة اقتصادية، لكنها أيضا وسيلة للمشاركة في الحياة المجتمعية، ومع تضاؤل أهمية الأسرة والمجتمع أصبح العمل هو المكان الرئيسي للتفاعل مع الآخرين وإثبات الهوية[357].

ولما كان الفقر عملية دائبة التجدد، فإن القضاء عليه يقتضي التزام اليقظة، وتحديد الأولويات التي تتمثل – بالنسبة للبلدان النامية – فيما يلي:

- استعادة النمو الاقتصادي والتعجيل به، لا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء، والبلدان المنخفضة الدخل في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وبين الدول العربية التي تمر بمرحلة ركود أو هبوط، والاقتصاديات التي تمر بمرحلة انتقالية في أوربا الشرقية ورابطة الدول المستقلة.
- تعزيز النمو المناصر للفقراء لتحسين الدخول والإنتاجية في الزراعة القائمة على الحيازات الصغيرة، ولا سيما في المناطق فقيرة الموارد،

---

[357] تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٧، المرجع السابق، ص : ٧٨.

وفي المشاريع الصغرى في المناطق الحضرية والريفية.

- عكس مسار التدهور البيئي، لا سيما في مناطق الأراضي الحدية التي يعيش عليها أكثر من ٥٠٠ مليون نسمة من الفقراء.
- وقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز بين الفقراء عن طريق انتهاج البرامج المتعددة القطاعات والتي يكون محورها الإنسان.
- التعجيل بالانتقال الديموجرافي في البلدان التي لا تزال معدلات الخصوبة مرتفعة فيها لا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء وجنوب آسيا والدول العربية.
- وضع الصكوك التي من شأنها تحسين عمليات بناء السلم، وحل المنازعات ومنع نشوبها، وأيضا مساعدة النازحين. وينبغي أن يكون تعزيز قدرات الفقراء على مكافحة الفقر – وعلى تعزيز مواردهم – هو الأساس الذي تقوم عليه استراتيجية القضاء على الفقر. وبالإضافة إلى الجهود التي يبذلها الفقراء

أنفسهم فإن الأمر سيقتضي إجراء تغييرات متعلقة بالسياسات وتغييرات مؤسسية لتحقيق ما يلي:

- ضمان وصول الفقراء إلى الأصول الاقتصادية الهامة كالأراضي والائتمانات والإسكان.
- ضمان حصول الفقراء على الخدمات الصحية وفرص التعليم التي يمكن لها أن تعزز من قدراتهم.
- تهيئة بيئية للسياسات التي تعزز النمو المناصر للفقراء.

وتتطلب هذه الاستراتيجية بيئة عالمية مواتية، فضلاً عن التعهد بالتزامات سياسية وإحداث تحولات في السلطات في كل بلد[358].

وإذا حاولنا التعرف على حالة الفقر والجهود التي بذلت في مصر من خلال استراتيجية التنمية البشرية للحد منه، باعتبار أن مواجهة الفقر والحد منه يمثل مكونًا من مكونات التنمية البشرية، فسوف نجد أن الاقتصاد المصري قد شهد – مثله مثل العديد من الاقتصاديات في المجتمعات النامية

---

[358] تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٧، المرجع السابق، ص : ٨١.

الأخرى – تحولات جذرية في استراتيجية التنمية، خلال الثمانينات وسنوات التسعينات، من استراتيجية ذات معالم اشتراكية، حيث تقوم الدولة بدور رئيسي في النشاط الاقتصادي، وتتخذ من التخطيط القومي وسيلة لإدارة الاقتصاد، والعدالة الاجتماعية هدفًا أساسيا للسياسات العامة إلى سياسات إعادة الهيكلة الرأسمالية التي تستمد معالمها من النظام الرأسمالي، حيث يتراجع النشاط الاقتصادي العام مفسحا الطريق للنشاط الخاص، ولتصبح آليات السوق هي الوسيلة الرئيسية لإدارة الاقتصاد الوطني. وكما هو معروف فإن هذه التحولات يصاحبها عادة تزايد معدلات الفقر وحدة التفاوت في توزيع الدخل[359].

ومن المتوقع أيضا عند تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي، أن تتأثر مستويات الرفاهية للأسر بدرجات متفاوتة؛ إذ إن الأسر المحدودة الدخل سوف تعاني أكثر من غيرها نتيجة للتغير في الأسعار، ونتيجة لارتفاع معدلات البطالة، وكذلك نتيجة للانخفاض في الأجور الحقيقية فمن

---

[359] محيا زيتون، المرجع السابق، ص: ٣.

المعروف أن أول النتائج المترتبة على برنامج الإصلاح الاقتصادي هو زيادة معدلات البطالة التي ترجع إلى السياسة الانكماشية المتبعة لتحقيق مرحلة الاستقرار، والإقلال من فرص العمل الجديدة في الحكومة والقطاع العام؛ وذلك للحد من الإنفاق العام والحد من تدخل الحكومة في سوق العمل، وخصخصة القطاع العام مع ما يترتب عليه من الاستغناء عن عدد من العمال. كما يصاحب إعادة الهيكلة عادة زيادة في الأسعار نتيجة لتغير السياسة الضريبية، وخفض العملة المحلية وزيادة أسعار كثير من السلع نتيجة لخفض الدعم من جهة وزيادة سعر الفائدة من جهة أخرى؛ وبناء على ذلك فإن الأجر الحقيقي قد انخفض بمعدل ١,٤٪ سنويا في الفترة من ١٩٩٠ – ١٩٩٣، وبشكل أكثر حدة بالنسبة لموظفي الحكومة ٣,٢٪. وحتى بالنسبة للعمال الزراعيين الذين ارتفع أجرهم الحقيقي في الفترة ما بين ١٩٧٥ – ١٩٨٥ نتيجة الهجرة إلى الدول العربية النفطية، فقد انخفض أجرهم الحقيقي بمعدل (٣,١٦٪) سنويا (الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء). أضف إلى ذلك أن التوسع في قاعدة الضرائب غير المباشرة واستحداث

ضرائب أخرى (مثل ضريبة المبيعات) يعد سببا رئيسيا لمعاناة الفقراء بدرجة أشد من برنامج الإصلاح الاقتصادي؛ إذ إن الفقراء يقتطعون جزءا أكبر من دخلهم للإنفاق على السلع والخدمات[360].

كما يعكس الجدول التالي رقم (٢٣) هذه الحقائق آنفة الذكر موضحا اتجاه الإنفاق العام إلى الانخفاض، وذلك بفعل سياسات إعادة الهيكلة الرأسمالية التي عملت من ناحية على ضغط الإنفاق العام الجاري، ومن ناحية أخرى على تراجع دور الدولة في النشاط الاقتصادي؛ وبالتالي الحد من الاستثمارات العامة. هذا فضلاً عن أن الانخفاض يسري على كل من الإنفاق العام الجاري والاستثماري، أما التحويلات الرأسمالية فتحقق قدرا أقل من الانخفاض ويشوبها تقلبات أكثر حدة. ولأن الإنفاق العام يعد أحد الأدوات الرئيسية في يد الدولة لتصحيح الاختلالات التي تشوب توزيع الدخل ولحماية الفقراء، فتراجع أهميته – أي أهمية

---

(360) مصطفى كامل السيد وآخرون، المرجع السابق، ص ص : ١٠١ – ١٠٢.

الإنفاق العام – يعني تضاؤل فعالية الدولة في أداء هذه المهام، وذلك حتى إذا لم ينصب هذا التراجع بشكل مباشر على الإنفاق العام الاجتماعي. فإذا أخذنا على سبيل المثال توفر فرص العمل في القطاعين الحكومي والعام خلال عقدي الستينات والسبعينات، نجد أن هذه الفرص كانت تمثل بلا شك منفذًا يتمكن الفقراء والمستضعفين (الإناث مثلاً) من خلاله الحصول على وظيفة وكسب الدخل. بل إن وجود مثل هذه الفرص، كانت تحقق تطلعا للفئات الفقيرة لإكمال تعليمها، طالما أن هذا هو السبيل الوحيد للحصول على وظيفة في هذين القطاعين؛ لذلك فإن تقلص الإنفاق العام الاستثماري، وما يترتب عليه من محدودية فرص العمل العام، يؤثر في قدرة هذه الفئات على التوظف وكسب الدخل، كما يؤثر في تطلعاتهم التعليمية[361].

[361] محيا زيتون، المرجع السابق، ص: ٧.

جدول رقم (٢٣) يوضح تطور الإنفاق العام كنسبة من الناتج المحلي بتكلفة عناصر الإنتاج[362]

	١٩٨٢/٨١	المتوسط للفترة ١٩٩١/٩٠ – ١٩٩٥/٩٤
جملة الإنفاق	٦٩,٣	٤٦,٩
الإنفاق العام الجاري	٣٩,٥	٢٦,٨
الإنفاق العام الاستثماري	٢١,٤	١٢,٨
التحويلات الرأسمالية	٨,٤	٧,٥

وبالرغم من أن تراجع الإنفاق العام الإجتماعي، قد تم بمعدلات مرتفعة، إلا أن الانخفاض لم يتحقق بمعدل متماثل لمكوناته المختلفة. فعنصري الدعم والضمان الاجتماعي هما أكبر عناصر الإنفاق الاجتماعي عرضة للتخفيض الحاد، وقد بلغ متوسط الإنفاق في العام الأخير (١٩٩٥/٩٤) نحو ١٦٪ فقط من مستواه في سنة الأساس في حالة الدعم، ونحو ٤٠٪ بالنسبة للضمان الاجتماعي. أما الإنفاق الحقيقي للفرد

---

(362) محيا زيتون، المرجع السابق، ص: ٧.

على الصحة، فقد شهد انخفاضا مستمرا، لكنه أقل حدة خلال عقد الثمانينات، واستعاد مستواه في العام الأخير فقط بحيث أصبح متوسط الإنفاق عام ١٩٩٥/٩٤ مساويا للمتوسط في سنة الأساس. كذلك الإنفاق على التعليم بدأ في التزايد منذ ١٩٩٢/٩١ واستمر اتجاهه التصاعدي حتى ١٩٩٥/٩٤؛ وهكذا يمكن الاستنتاج أن قطاعي التعليم والصحة أقل تأثرا بتراجع الإنفاق العام الحقيقي مقارنة بالدعم والضمان الاجتماعي، وأنه نظرا لثقل وزن الدعم في الإنفاق الاجتماعي في سنة الأساس، فإن انخفاضه الحاد أثر تأثيرا ملحوظًا على مجمل الإنفاق الاجتماعي. كما أن الاتجاه منذ أوائل التسعينات لتخصيص قدر متزايد من الموارد العامة للتعليم والصحة ساعد على استعادة مستوى الإنفاق الحقيقي على هذين العنصرين الذي كان سائدا في سنة الأساس[363].

أما بالنسبة للدعم فيختلف الإنفاق العام المخصص للدعم السلعي عن الإنفاق على التعليم أو الصحة، في أنه كان موضع معارضة شديدة من جانب المؤسسات المالية للدولة

---

(363) محيا زيتون، المرجع السابق، ص ص : ١٠ – ١٢.

التي دفعت بشدة في اتجاه إلغاء الدعم أو على الأقل تخفيضه تخفيضا جذريا. وبطبيعة الحال كانت هناك مقاومة لهذا الاتجاه على المستوى الشعبي. أما على المستوى الحكومي فقد كانت المقاومة تنصب على عدم إجراء خفض جذري وسريع للدعم، على أن يتم هذا الإجراء بشكل تدريجي؛ تحسبا لما يمكن أن يسفر عنه الغضب الشعبي من توترات اجتماعية تهدد النظام بأكمله بالخطر، وقد شهدت مدفوعات الدعم في ميزانية الدولة خلال عقد الثمانينات وأوائل التسعينات تغيرات جوهرية في أهمية ومكونات الدعم السلعي، حيث أظهرت جميع المؤشرات تراجع ضخم في مخصصات الدعم سواء بالقياس للناتج المحلي أو لجملة الإنفاق العام أو الجاري أو أهميته النسبية في الإنفاق الاجتماعي. كذلك بينما استعاد الإنفاق في كل من التعليم والصحة اتجاهه الصعودي خلال سنوات التسعينات بعد التراجع الملموس في الثمانينات، فإن الدعم ظل في حالة التراجع على مدى الفترة كلها[364].

---

(364) محيا زيتون، المرجع السابق، ص : ٤٧.

ويظهر الجدول رقم (٢٤) التطوُر في المكونات الرئيسية للدعم السلعي.

جدول رقم (٢٤) يوضح التوزيع النسبي لمخصصات الدعم السلعي وتطوره ١٩٨٢/٨١ – (١٩٩١/٩٠ – ١٩٩٥/٩٤) [365]

السنوات	دعم الغذاء	دعم قطاع الزراعة	النقل العام ومنتجات الطاقة	قروض الإسكان	دعم السلع والشركات الصناعية	التأمين الصحي للطلاب	الإجمالي
١٩٨٢/٨١	٥٠,٦	١٧,٧	٥,٢	٦,٩	١٩,٦	-	١٠٠
١٩٨٧/٨٦	٥٢,٧	١٧,٢	٥,٨	١٥,٩	٨,٥	-	١٠٠
١٩٩١/٩٠	٥٨,٠	١٥,١	٥,٢	١٨,١	٣,٦	-	١٠٠
١٩٩٥/٩٤	٥٣,٥	٠,٦	٨,٣	٢٣,١	١١,٧	٢,٨	١٠٠
متوسط الفترة ٩١/٩٠- ٩٥/٩٤	٦٦,٣	٨,٣	٥,٠	١٤,٦	٤,٨	١,١	١٠٠

وتشير البيانات الواردة في الجدول رقم (٢٤) إلى أن هناك تقلبات واضحة في المعدلات التي تبرز الأهمية النسبية لمكونات الدعم السلعي. ويرجع ذلك إلى أن بعض عناصر

(365) محيا زيتون، المرجع السابق، ص : ٤٨.

الدعم مثل الإعانات الموجهة للشركات الصناعية تختلف من سنة إلى أخرى وفقًا لأوضاع هذه الشركات. وبالنسبة لدعم الغذاء فإن التغيرات في أسعار توريد السلع الغذائية المستوردة من الخارج تؤثر في نسبة هذا العنصر بالزيادة والانخفاض، كذلك تؤثر عليه بشدة التغيرات التي طرأت على قيمة العمل والتي خفضت أكثر من مرة خلال الفترة؛ لهذا أضيف إلى بيانات جدول رقم (٢٤) المتوسط للفترة ١٩٩١/٩٠ – ١٩٩٥/٩٤ لتفادي التقلبات الحادة عند مقارنة أول الفترة بنهايتها [366].

كما يلاحظ من الجدول ارتفاع أهمية دعم الغذاء خلال التسعينات، فنجد أنه كان يمثل ٥٠,٦ في أول الفترة ارتفع إلى ٦٦,٣٪. ولاشك أنه كلما ارتفعت الأهمية النسبية لدعم الغذاء كلما كان ذلك في صالح الفئات منخفضة الدخل. ومع ذلك ينبغي الأخذ في الاعتبار أن جانبا من هذا الارتفاع ظاهري أكثر منه حقيقي؛ ذلك لأن متوسط قيمة دعم الغذاء خلال سنوات التسعينات تعكس الزيادة الكبيرة التي طرأت

---

(366) محيا زيتون، المرجع السابق، ص : ٤٨.

على القيمة الاسمية للدعم بسبب انخفاض أسعار الصرف؛ فقد انخفض سعر صرف الجنيه المصري مقابل الدولار من ٢٨٧,٤ قرشًا في ديسمبر ١٩٩٠ إلى ٣٣٤,١ قرشًا في يونيو ١٩٩١؛ وترتب على ذلك زيادة ضخمة في قيمة دعم الغذاء، حيث يتم استيراد جانب كبير من مكوناته. فقد كانت قيمة دعم الغذاء عام ١٩٩٠/٨٩ نحو ١١٤,٦ مليون جنيه ارتفعت إلى ٣٢٥٢,٤ عام ١٩٩٢/٩١ ثم إلى ٣٣٣٢,٩ عام ١٩٩٣/٩٢، وبالتالي ارتفع دعم الغذاء كنسبة من إجمالي الدعم من ٥٧,٥٪ إلى ٧٢,٨٪ ثم إلى ٨٢,١٪ على التوالي[367].

كما أنه بالنسبة لدعم قطاع الزراعة، فقد انخفضت أهميته النسبية إلى أكثر من النصف. وساهم في هذا الوضع النقص الحاد في مخصصات صندوق موازنة الحاصلات الزراعية، ومخصصات بنوك الائتمان الزراعي خلال التسعينات. أما بالنسبة للدعم الموجه للنقل العام ومنتجات الطاقة، فقد حافظ على مستواه تقريبا على مدى الفترة، وإن كانت نسبته

---

(367) محيا زيتون، المرجع السابق، ص ص: ٤٨ – ٤٩.

قد ارتفعت في العام الأخير ١٩٩٥/٩٤. هذا مع العلم أن بعض مكونات هذا البند قد ألغي عنه الدعم بالكامل؛ فقد توقف دعم البوتاجاز والكهرباء في ميزانية الدولة ١٩٩٢/٩١. وإذا كانت أسعار الكهرباء قد ارتفعت ارتفاعا كبيرا إلا أن السياسة المتبعة هي تدرج الأسعار في الارتفاع وفقًا لمستوى الاستهلاك، بحيث تتحمل الفئات العليا من الاستهلاك ربما أكثر من نصيبها في التكلفة، لكي يمكن تغطية التكلفة المنخفضة لفئات الاستهلاك الدنيا[368].

وتعد قروض الإسكان البند الوحيد من بين بنود الدعم الذي يظهر زيادة ضخمة خلال الفترة، ففيما بين ١٩٨٢/٨١، ومتوسط سنوات التسعينات ارتفع دعم القروض الميسرة إلى أكثر من الضعف، كذلك فقد بلغت نسبته عام ١٩٩٥/١٩٩٤ نحو ٢٣٪ من إجمالي الدعم؛ لذلك وجب التساؤل إلى أي مدى يخدم هذا الدعم فئات الدخل الدنيا في المجتمع؟ وفي الواقع هناك أدلة على أن هذا الدعم على وجه الخصوص يتميز بشكل سافر للحضر. كما أن

---

(368) محيا زيتون، المرجع السابق، ص ص: ٤٩ – ٥٠.

الجانب الأكبر منه لا تستفيد به الفئات الفقيرة. ففي عام ١٩٨٥/٨٤ مثلاً كان الدعم الموجه لهيئات تعاونيات البناء يخصص كالتالي: ٤١٪ لصالح مساكن ضباط الجيش والبوليس، ٢٧٪ لصالح التعمير والمجتمعات الجديدة، ٣٢٪ لبنك الإسكان والتعمير، حيث تستفيد من قروضه الفئات المتوسطة والعليا والتي بحوزتها الضمانات اللازمة لمثل هذه القروض[369].

كما تنعكس أسباب ونتائج الفقر في المناطق الريفية، في عدد من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية التي تحدد ملامح الريف المصري، ويتصل أول هذه الملامح وأهمها بالمتاح من الأراضي الزراعية، فمتوسط نصيب الفرد الريفي من الأرض الزراعية يبلغ بالكاد ٤,٩ قيراطًا، ويؤدي التوزيع غير المتكافئ لهذه الأرض إلى زيادة حدة أثر ذلك على مدى انتشار الفقر في الريف، فما يقرب من ٧٠٪ من ملاك الأراضي لا تتجاوز ملكية الواحد منهم فدانًا واحدا، ولا تتجاوز هذه الملكية أربعة أفدنة في المتوسط بالنسبة

---

[369] محيا زيتون، المرجع السابق، ص: ٥٠.

لـ ٩٣٪ من مجموع ملاك الأراضي، وتمتلك هذه الشريحة من الملاك نصف الأراضي المزروعة، بينما النصف الآخر يمتلكه ٧٪ فقط من مجموع الملاك. وتشير التقديرات إلى أن هؤلاء يشملون ٢٪ من مجموع الملاك تبلغ ملكيتهم معا ثلث الأراضي الزراعية[370].

وما زال قصور الاستثمار يمثل عقبة في وجه تطوير القطاع الزراعي، فالاستثمارات الثابتة في القطاع الزراعي بلغت بالكاد ٨٪ من إجمالي الاستثمارات في الاقتصاد المصري، بينما نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي تزيد عن ١٦٪، يضاف إلى ذلك أن غالبية المنتجين في القطاع الزراعي يعانون من عدم كفاية التسهيلات الائتمانية وصعوبة الوصول إليها. فقد بلغ النصيب النسبي للائتمان الموجه للأنشطة الزراعية ٩٪ فقط من إجمالي الائتمان في السنوات السابقة على برنامج الإصلاح الاقتصادي، بل إن هذه النسبة تدنت إلى ٢,٥٪ في السنتين

---

(370) مصر – تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٦، المرجع السابق، ص:٤.

الأخيرتين[371].

وتتصف الأجور في القطاع الزراعي بانخفاض نسبي ملحوظ، حيث يبلغ متوسط الأجر السنوي للعامل الزراعي نصف قيمة متوسط الأجر السنوي للعامل على المستوى القومي، وربما تفسر اختلافات الإنتاجية – إلى حد كبير – هذه الفجوة الواسعة في الأجور ولكن هذه الاختلافات دالة في عديد من العوامل التي قد لا يكون العمل أكثرها أهمية. وتتضافر التغيرات المستمرة في أنماط الحياة وعادات العمل في الريف المصري، مع انخفاض الأجور الزراعية على نحو يزيد من حدة مشكلة الفقر في المناطق الريفية[372].

كما يتجسد الفقر أيضا في مصر، في الإسكان غير المنظم الذي يخلق (أحزمة الفقر) في المناطق الحضرية، فطبقًا لبيانات إحصاء السكان عام ١٩٨٦ نجد أن حوالي ٥٠٪ من سكان محافظة القاهرة كانوا يعيشون في ثماني مناطق

---

(371) مصر – تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٦، المرجع السابق، ص:٤.

(372) المرجع السابق، ص: ٤.

فقيرة وعشوائية داخل هذه المحافظة، وبناء عليه يمكن التفكير في هذه المناطق على أنها أحزمة للفقر في القاهرة الكبرى، كما هو الحال في معظم المدن الرئيسية في المحافظات الأخرى بمصر. وتوجد هذه الأحزمة حلقة مفرغة تربط ما بين الفقر والإسكان العشوائي وعدد من المشاكل الاجتماعية والثقافية والتعليمية الخطيرة[373].

ومنذ عام ١٩٩٣ قفزت مشكلة الإسكان العشوائي إلى قمة اهتمامات الحكومة المصرية؛ ففي هذا العام تم حصر المناطق العشوائية، وتصنيفها إلى مناطق قابلة للتطوير مع إزالات جزئية، وأخرى يتعين إزالتها تماما. كما خُصصت اعتمادات كبيرة لأعمال التطوير والإزالة في هذه المناطق، وقد بلغ إنفاق الحكومة في هذا المجال حوالي ١٣٣٥ مليون جنيه خلال الفترة من مايو ١٩٩٣ إلى نهاية ١٩٩٦/١٩٩٥[374].

---

(373) المرجع السابق، ص: ٥.

(374) المرجع السابق، ص: ٥.

ولكن بالرغم من هذه المظاهر التي أشرنا إليها آنفًا، والتي تعكس حالة الفقر في مصر، فإن الدولة قد اتجهت إلى استخدام العديد من الآليات التي تمكنها من مواجهة الفقر والتقليل من معدلاته، وتتمثل هذه الآليات في محاولة زيادة النمو الاقتصادي، وذلك لأن التقليل من الفقر في مصر يتطلب نموا مرتفعا، حيث يزيد النمو الاقتصادي من فرص الفقراء في المشاركة في ثمار الزيادة في الناتج. ولا شك أن المعدلات المرتفعة للنمو الاقتصادي في مصر تسهم في التقليل من الفقر طالما أن عملية النمو لا تؤدي إلى زيادة عدم العدالة في توزيع الدخل. هذا فضلاً عن أن تدخل السياسات الحكومية يمكن أن تؤدي إلى زيادة انخفاض الفقر، إذا ما نجح هذا التدخل في أن يجعل المصدر الرئيسي لهذا النمو هو مجالات النشاط الرئيسية للناس الفقراء مثل الزراعة ومشروعات الأعمال الصغيرة[375].

كما تتمثل الاتجاهات الجديدة للحكومة المصرية في التركيز على الأقاليم المتخلفة ذات الموارد الكامنة وهي

---

(375) المرجع السابق، ص: ٧.

صعيد مصر وسيناء، ويوضح التحليل الإقليمي لتغيرات الفقر، أن هذه التغيرات شديدة الاستجابة للنمو في المناطق الريفية خاصة في الوجه القبلي. وتقدر بصفة عامة أنه بينما يؤدي نمو نسبته ١٪ (مع عدم التغير في تفاوت توزيع الدخول) إلى تقليل معدل الفقر بنسبة ٢,٥٪ في المناطق الحضرية، فإنه يؤدي إلى تخفيض معدل الفقر بنسبة ٣,٤٪ في المناطق الريفية. ومضمون ذلك أن أكبر أثر للنمو على التخفيف من الفقر يكون في الريف، فضلاً عن أن تغيرات معدل الفقر وحدته في الوجه القبلي لها الأثر الأكبر فيما يحدث من هذه التغيرات على مستوى مصر كلها[376].

كما لعبت الصناديق الاجتماعية للتنمية في كثير من الدول النامية دورا هاما، وقد أنشئت هذه الصناديق – من حيث المبدأ – لتحقق أهدافًا مؤقتة تتبناها الحكومة أو هيئات أخرى، وأيا كان الأمر ففي خلال ما يقرب من عشر سنوات مضت، أثبتت هذه الصناديق جدواها في إفادة أناس لم يكن

---

[376] المرجع السابق، ص: ٧.

ممكنًا الوصول إليهم بطرق التدخل الحكومي التقليدي، وذلك ما يوفر حجة لتحويل هذه الصناديق إلى هيئات دائمة. ولقد أنشئ الصندوق الاجتماعي للتنمية لتيسير تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي في مصر، من خلال التخفيف من الآثار السلبية لهذا البرنامج على المجموعات ذات الدخول المحددة، واتساقًا مع هذا الهدف، كان إنشاء الصندوق إجراء مؤقتًا بحيث قُدر له أن ينتهي بانتهاء مهمته في ديسمبر ١٩٩٦. ولكن تم تمديد هذا التاريخ على نحو يمكن معه اعتبار الصندوق الآن مؤسسة شبه دائمة، ويتضمن ذلك إعادة النظر في أهدافه مع ضرورة القيام بتقدير موضوعي لتأثيره على نحو يؤدي إلى تحسين أدائه المستقبلي في العمل على تحقيق هذه الأهداف. وبناء على ذلك فإن الصندوق الاجتماعي للتنمية يجب أن ينظر إليه الآن ليس فقط باعتباره ترتيبا للتخفيف من مشاكل التكيف الاجتماعية المؤقتة، ولكن أيضا باعتباره أداة لمعالجة المشاكل الاجتماعية الهيكلية من خلال المزيد من خلق الوظائف وتوليد الدخول، ومن خلال الحث على علاقات

مؤسسية تقوي المجتمع المدني وتهيئ المزيد من الوعي الاجتماعي[377].

وجدير بالذكر أن الصندوق الاجتماعي للتنمية نفسه، قد بدأ في تحسين عملياته في تحديد الأهداف ومتابعة نتائج مشروعاته، وعلى أية حال، مازالت هناك حاجة إلى امتداد أنشطة الصندوق لتغطي الفقراء المدقعين، وإلى مزيد من التوازن بين البرامج الرئيسية الثلاثة للصندوق (الأشغال العامة وتنمية المجتمع وتنمية المشروعات) تبعا لاحتياجات المجموعات المستهدفة، وعلى نحو أكثر مراعاة للتوازن النوعي بين المستفيدين، ويعتبر خلق فرص للعمل هدفًا رئيسيا للصندوق، وفي هذا المجال توضح البيانات أن برامج الصندوق لها آثار واضحة في إفادة الآلاف من الناس، فيقدر أن الصندوق نجح في خلق ٣٦٠٦٨١ فرصة عمل منها ٢٥١٠٦٥ وظائف دائمة والباقي (١٠٩٦١٦) وظائف مؤقتة. ومع ذلك تتضح عدم كفاية هذا الإنجاز إذا ما قورن بالمستوى العام للبطالة في مصر، فالصندوق خلال فترة

---

(377) المرجع السابق، ص: ٨.

حياته كلها لم يستوعب في الوظائف الدائمة التي خلقها سوى نسبة تتراوح بين ١٠٪ و ١٢٪ من البطالة في مصر، وبإضافة الوظائف المؤقتة ترتفع هذه النسبة إلى ما بين ١٤,٤٪ و ١٧,٥٪، إلا أن هذه المقارنات قد تبدو غير منصفة للصندوق حيث إنه لم يكن من بين أهدافه معالجة مشكلة البطالة ككل، وإنما انحصرت هذه الأهداف في خلق فرص عمل لتلك الفئات الضعيفة التي أضيرت من برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي[378].

ومما لاشك فيه أن منهج تخفيف الفقر وخلق الوظائف الذي يتبعه الصندوق والقائم على أساس تقدم المستفيدين بمشروعات، يستبعد بالضرورة أولئك الذين لا يستطيعون العمل، فضلاً عمن هم فقراء إلى حد يمنعهم من التقدم بطلبات لتمويل مشروعات والانتظار حتى تنفيذها. ويستلزم تخفيف الفقر بالنسبة لهذه المجموعات القيام بتحويلات مباشرة – عينية ونقدية – تخرج عن مجال عمل الصندوق، ولكنها تتم على نحو متزايد من خلال تحويلات يقوم

---

(378) المرجع السابق، ص: ٨.

بها الأفراد القادرون، ومن خلال صناديق الزكاة والمنظمات غير الحكومية. والواقع أن التأكيد على ربط طلب المساعدة من الصندوق بالمشروعات يخلق عقبات أمام مشاركة الفقراء المعدمين في المزايا التي يوفرها الصندوق الاجتماعي للتنمية، فالمشروعات تتطلب تقديم طلبات بها مقترحات بمشروعات قائمة وتقديرات للتكلفة والعائد. فضلاً عن أن تنفيذها يتضمن فترات للتفريخ تعني الانتظار حتى يمكن الحصول على دخل ومنافع من المشروعات، وذلك كله لا يقدر عليه الفقراء المعدمون[379].

وبينما ارتبط إنشاء وتشغيل الصندوق الاجتماعي للتنمية بالمرحلة الانتقالية الخاصة بالإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي في مصر، فإن البرنامج القومي للتنمية الريفية المتكاملة (والمعروف ببرنامج شروق) انطلقت خطاه في عام ١٩٩٤ كجزء لا ينفصل عن تنمية الإدارة المحلية لتصبح قائمة على مشاركة شعبية متنامية في كل جوانب الحياة على مستوى المجتمعات الريفية. ويتمثل الهدف بعيد المدى

---

(379) المرجع السابق، ص ص: ٨ - ٩.

لبرنامج شروق في القضاء على فجوة التنمية بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية في مصر، ولا ينفصل عن هذا الهدف الوصول بسكان الريف إلى حالة الاعتماد على الذات في تحقيق التنمية الريفية المتكاملة والمتواصلة، ويشتمل برنامج شروق على أربعة أهداف رئيسية تصب في اتجاه تحقيق هذا الهدف الاستراتيجي، وهذه الأهداف هي تنمية البيئة المحلية من خلال كفاءة استخدام الموارد المحلية، وزيادة فرص خلق وظائف محلية منتجة وتتمتع بالاستقرار من خلال تنويع الأنشطة الاقتصادية، ورفع كفاءة الخدمات المحلية الاجتماعية والثقافية والتعليمية والتدريبية والصحية، وكذلك خدمات المرافق العامة المحلية ورفع مستوى أداء المؤسسات المحلية الحكومية وغير الحكومية. وقد صمم برنامج شروق لينفذ على مراحل خلال الفترة ١٩٩٤ – ٢٠١٧، فقسمت هذه الفترة إلى أربعة مراحل هي: مرحلة الإرساء (١٩٩٤ – ٢٠٠٢) ومرحلة الانطلاق (٢٠٠٢ – ٢٠٠٧) ومرحلة التوهج (٢٠٠٧ – ٢٠١٢) ومرحلة الاستدامة (٢٠١٢ – ٢٠١٧) ويقدر إجمالي قيمة الاستثمارات المطلوبة للبرنامج حتى عام ٢٠١٧ بـ ٢٦٧

مليون جنيه، ويفترض أن ثلثها سوف يموّل من الموازنة العامة للدولة، وقد لعبت منجزات برنامج شروق خلال السنتين الأوليين من عمره دورا فعالاً في اجتذاب تأييد سياسي قوي لهذا البرنامج. ففي عام ١٩٩٦/٩٥ بلغت تغطية البرنامج ٨٧ وحدة محلية تشتمل على ٣٣٩ قرية، ووصل عدد مشروعاته إلى ١٢٤١ مشروعا باستثمارات إجمالية قدرها ١٨٢,١ مليون جنيه، ويبدو أنه من الصعب تعيين آثار برنامج شروق حاليا نظرا لأنه يستهدف المجتمعات المحلية على اتساعها. ولابد – لهذا الغرض – من توفر البيانات عن التركيبة الاجتماعية للمستفيدين من هذا البرنامج[380].

بالإضافة إلى ما تقدمه الحكومة المصرية من تأييد قوي لكل من الصندوق الاجتماعي للتنمية وبرنامج شروق، فإن لها تاريخًا طويلاً في إدارة وتطوير برامج وإجراءات متنوعة لمكافحة الفقر من خلال أنشطة وزارة التأمينات والشئون الاجتماعية وبالتنسيق مع عديد من الهيئات الحكومية وغير الحكومية التي تشمل هيئات تابعة لهذه

[380] المرجع السابق، ص: ٩.

الوزارة ومنظمات غير حكومية، وبنك ناصر الاجتماعي وجمعيات تنمية المجتمع والجمعيات المحلية، والحقيقة أن أنشطة هذه الوزارة وتلك الهيئات تمثل شبكة الدفاع الاجتماعي الأساسية ضد الفقر والضغوط الاقتصادية والاجتماعية التي تعترض الحياة اليومية للجماعات ذات الأوضاع الهشة اجتماعيا واقتصاديا، وتشمل هذه الأنشطة برامج عديدة تتبنى مناهج متنوعة للتقليل من الفقر، ومن الأمثلة البارزة لهذه البرامج مشروع الأسر المنتجة الذي يرجع تاريخ بدايته إلى عام ١٩٦٤، وبنك ناصر الاجتماعي الذي أنشئ عام ١٩٧١ كمؤسسة تمويل لا تستهدف الربح. ونظام معاش السادات التي أنشئ عام ١٩٨٠؛ ليغطي غير المستفيدين من أي نظام للمعاشات، والضمان الاجتماعي الذي يغطي الأرامل والمطلقات واليتامى وعائلات المسجونين والعاجزين عجزا كليا وغيرهم، وبرنامج مبارك للتضامن الاجتماعي الذي بدأ العمل به عام ١٩٩٦، ويهدف إلى تحقيق معدلات مرتفعة للتنمية البشرية، بين ذوي الدخول المحدودة والمعاقين والعاجزين والذين يعانون من أمراض مزمنة خطيرة

والشباب المتعطل، ومن السمات الهامة لهذا البرنامج أنه يرتكز على إحداث توازن بين تعبئة القدرات الإنتاجية للمستفيدين وما يقدمه لهم من تحويلات نقدية وعينيه[381].

ولكن يبدو أن الوعي بالخدمات والتسهيلات التي تقدمها هذه المؤسسات والبرامج، واستخدامها ما زال محدودا فنسبة ١٨٪ فقط من الأسر التي شملها المسح الذي نُفذ لحساب تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٦ عن مصر، هي التي أفادت بأنها تعلم بوجود مؤسسات أو مشروعات لمساعدة الفقراء. أما من استفادوا من مساعداتها فلم تتجاوز نسبتهم ٥٪ طبقًا لإجابات هذه الأسر. وذلك ما يوضح من جهة ضرورة بذل مزيد من الجهود لنشر المعلومات – خاصة من خلال التليفزيون باعتباره أكثر وسائل الإعلام تأثيرا – عن المنظمات والبرامج التي تستهدف مساعدة الفقراء. ومن جهة أخرى يتعين على المؤسسات المعنية بمساعدة

---

(381) المرجع السابق، ص ص ٩ – ١٠.

الفقراء القيام بجهود جادة للوصول إلى الفقراء، ولا ينبغي عليها الانتظار حتى يتصل بها هؤلاء الفقراء[382].

وفي ضوء كل الجهود التي تبذلها الدولة لتخفيف حدة الفقر، والتقليل من معدلاته في مصر، وبناء على تقديرات خطوط الفقر – التي حددها تقرير التنمية البشرية عن مصر لعام ١٩٩٦ – وجِد أن كلاً من معدل الفقر المدقع ومعدل الفقر عامة، قد انخفض فيما بين عامي ١٩٩١ و ١٩٩٦، فقد انخفض العدد النسبي للفقراء المدقعين من ١٠,٩٪ إلى ٧,٤٪ خلال هذه الفترة، كما انخفضت نسبة الفقراء من ٢٥٪ إلى ٢٢,٨٪ خلال نفس الفترة. غير أنه تجدر الإشارة إلى أن هذه التقديرات على المستوى القومي قد تخفي اختلافات إقليمية في التغيرات المتعلقة بمعدل الفقر؛ فالواقع أن قياسات الفقر تظهر أنه قد ازداد في حضر مصر، حيث زاد الرقم النسبي لعدد الفقراء – وفقًا لخط الفقر المبني على الحاجات الأساسية – من ٢٠,٣٪ عام١٩٩٠ /١٩٩١ إلى ٢٢,٥٪ عام ١٩٩٦/١٩٩٥. كذلك زاد الرقم النسبي لعدد

(382) المرجع السابق، ص: ١٠.

من هم في حالة فقر معتدل (أي نسبة الذين يعيشون تحت خط الفقر الأعلى ووفق خط الفقر الأدنى) من ١٨,٧٪ إلى ٢٢,٥٪ خلال نفس الفترة، أما تغيرات الفقر في ريف مصر، فقد أظهر اتجاها مخالفًا حيث انخفضت نسبة الفقراء من ٢٨,٦٪ إلى ٢٣,٣٪ خلال الفترة ١٩٩٦/١٩٩١ [383].

٩- تنمية وتمكين المرأة مكون من مكونات التنمية البشرية:

تعترف التنمية البشرية بعدم إمكانية تحقيق الكثير بدون حدوث تحسن كبير في حالة المرأة، وفتح جميع الفرص الاقتصادية أمامها؛ لأن من أسوأ التهديدات الشخصية تلك التهديدات التي تتعرض لها المرأة. فالمرأة ليست آمنة ولا تعامل معاملة مساوية للرجل في أي مجتمع من المجتمعات. فانعدام أمن المرأة الشخصي يتبعها من المهد إلى اللحد، فهي في الأسرة آخر من يأكل، وهي في المدرسة آخر من يتعلم، وهي في العمل آخر من يعين وأول من

---

(383) المرجع السابق، ص: ٦.

يفصل وهي تتعرض لإساءة المعاملة بسبب جنسها من طفولتها وحتى بلوغها مرحلة النضج[(384)].

وصحيح أن المرأة تحصل الآن على تعليم أفضل، وتدخل سوق العمل، وكثيرا ما تكون الطرف الرئيسي في الأسرة الذي يكسب دخلاً، وملايين النساء أصبحن الآن يرأسن أسرهن، بحيث يمثلن الثلث في العالم ككل، وما يصل إلى النصف في بعض البلدان الأفريقية، حيث تنتج المرأة زهاء ٩٠٪ من الأغذية. ولكن مازالت هناك مؤشرات كثيرة مذهلة لانعدام أمن المرأة وللعنف البدني ضدها. فقد قُدر مؤخرا أن ثلث الزوجات في البلدان النامية يتعرضن للضرب، وذُكِر أن امرأة من بين كل ٢٠٠٠ امرأة في العالم اغتصبت، وفي الولايات المتحدة أبلغ عن أكثر من ١٥٠,٠٠٠ حالة اغتصاب في عام ١٩٩٣ وحده، والتحرش الجنسي في العمل شائع[(385)].

---

(384) تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤، المرجع السابق، ص: ٣١

(385) المرجع السابق، ص: ٣١.

كما أن المرأة تنفذت في الواقع ما يقرب من ثلثي العمل، وتحصل فقط على عشر الدخل، وتمتلك أقل من (١٪) من إجمالي الثروة ككل. وأن مساهمة المرأة في العمل لا تحظى بالتقدير في كل أنحاء العالم، فالمرأة تهتم بتربية الأطفال ورعايتهم، وتعتني بالكبار والمرضى الذين لا يقدرون على العمل وتنظيف المنزل، وتؤدي نفس المهام خارج المنزل، تلك الأعمال التي لا توضحها الإحصاءات الرسمية. وفي معظم الدول الأفريقية، فالمرأة هي التي تقوم بالإنتاج الغذائي من خلال العمل الزراعي غير المأجور، بالإضافة إلى ذلك فإن المرأة في كل أنحاء العالم مسئولة عن الأطفال والقيام بالعمل المنزلي، فضلاً عن أن عملية التحضر المستمر جعلت مسئولية المرأة في معظم الدول تزداد كل يوم في حياتنا، في حين استمر الذكور ممسكين بزمام السلطة السياسية والاقتصادية، بالرغم من أن حوالي (٣٠٪) من الأعمال في كل المنازل في العالم – وتقترب

في بعض الدول الأفريقية إلى (٧٠٪) تدار اليوم من خلال المرأة[386].

ولا شك في أن هشاشة أوضاع النساء ليست – في معظم الأحوال – انعكاسا لموقف متعمد في المجتمع، فالحقيقة أن كل مظاهر هشاشة أوضاع النساء في مصر تمثل انحرافًا عن نمط العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين الذكور والإناث، كما يحدده دستور الدولة وتشريعاتها والقيم الدينية السائدة بها، وإن كان ذلك لا يمنع من أن بعض هذه المظاهر وثيقة الصلة بقيم وتقاليد اجتماعية سائدة بين بعض الشرائح الاجتماعية في بعض مناطق الدولة وفي بعض الأنشطة، وعلاوة على ذلك فإن المرأة المصرية تتميز بروح التضحية من أجل أسرتها، وهي روح متأصلة فيها، وإذا لم تقابل هذه الروح بالتقدير الواجب وبروح متبادلة من جانب باقي أعضاء الأسرة. فإنها تصبح مصدرا رئيسيا لهشاشة وضع المرأة خاصة من حيث إنها تصبح أكثر عرضة لكل من فقر

(386) محمد ياسر الخواجة، علم الاجتماع الاقتصادي بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، دمشق، الأهالي للتوزيع، ١٩٩٨، ص: ١١١.

الدخل وفقر القدرات، ومضمون ذلك أن وقوع العبء الأكبر للفقر على النساء له علاقة مباشرة بمسئولياتهن المرتبطة بكونهن إناثًا، وبعض التقاليد والسلوكيات الاجتماعية، والتقليل من قيمة مساهمتهن في عملية التنمية[387].

وتعكس مظاهر متنوعة هشاشة وضع المرأة، ومن هذه المظاهر عدم كفاية الفرص المتاحة لها للوصول إلى التعليم والصحة والتغذية المناسبة وظروف العمل الملائمة ويترتب على ذلك ارتفاع معدلات الأمية ووفيات الأمهات وسوء التغذية بين النساء، ومن هذه المظاهر أيضا زيادة عدد النساء اللاتي يعملن في القطاع غير المنظم. كما أن العمل غير المدفوع هو في العادة من نصيب النساء في العالم على اتساعه[388].

وتلعب الأنشطة المنزلية للمرأة – في مصر كما في كل الدول النامية تقريبا – دورا هاما في تدعيم دخل الأسرة، ومستوى معيشتها. غير أن هذه الأنشطة لا يدفع لها مقابل

(387) مصر – تقرير التنمية البشرية ١٩٩٦، المرجع السابق، ص ٩٦.
(388) مصر – تقرير التنمية البشرية ١٩٩٦، المرجع السابق، ص ٩٦.

نقدي، ولا يتم تقديرها كجزء من الدخل القومي في الحسابات القومية، ويترتب على ذلك التقليل من قدر مساهمة النساء في التنمية الشاملة للاقتصاد القومي ككل، وعلى مستوى الأسرة، فإن هذه المساهمة قد تكون أو لا تكون محل تقدير منصف تبعا لمستوى التحصيل التعليمي والثقافي للأسرة، ومدى سلامة فهمها للقيم الريفية والأخلاقية والتشريعات المنظمة للعلاقات بين الذكور والإناث. ففي الأسر المتعلمة والمتفتحة ثقافيا، وفي الأسر التي تفهم القيم الدينية والأخلاقية فهما سليما تكون مساهمة المرأة سواء بالعمل داخل المنزل أو خارجة محل تقدير كبير بصفة عامة. أما في الأسر غير المتعلمة أو المتخلفة ثقافيا، وتلك التي لا تفهم القيم الدينية والأخلاقية على وجهها الصحيح، فإن مساهمة المرأة قد لا تكون محل تقدير يوفيها حقها، بل إن المرأة في مثل هذه الأسر قد تُحرم أحياناً- بحكم تقاليد متخلفة أو لضعف الوضع الاجتماعي للمرأة – من حرية التصرف في أموالها سواء كانت موروثة أم مكتسبة من عملها خارج المنزل[389].

(389) نادية قاسم، بعض معوقات دور المرأة العربية والمصرية في التنمية البشرية، ورقة مقدمة إلى المؤتمر العلمي السنوي الخامس =

وإذا حاولنا التعرف على طبيعة الوضعية الاجتماعية والاقتصادية للمرأة في مصر وإلى أي مدى استطاعت استراتيجية التنمية البشرية في مصر تنمية المرأة وتمكينها، فسوف نجد أن المرأة العاملة – على المستوى التشريعي – قد حصلت على العديد من الحقوق التشريعية التي وفرت لها الحماية والرعاية، حيث تتمتع المرأة العاملة بالحكومة بكافة الحقوق والامتيازات التي ينظمها القانون رقم ٤٧ لسنة ٧٨ بشأن العاملين المدنيين بالدولة ذكورا وإناثًا، سواء تعلق ذلك بالعلاقات الوظيفية أو انتهائها أو في التعيين في الوظائف والترقية والأجور والبدلات والمزايا العينية والحوافز والرعاية الصحية والإجازات الرسمية والاعتيادية والمرضية والعارضية أو لأداء فريضة الحج[390].

=

عشر، التنمية البشرية في الوطن العربي، جامعة الدول العربية، القاهرة، ٢٠ – ٢٢ أبريل ١٩٩٩، ص:١.

(390) محمد خالد، المرأة العاملة وتحديات الواقع والمستقبل، القاهرة، ١٩٩٩ ، ص: ١٢٦ .

وفضلاً عما تقدم أولى المشرع عناية خاصة بالمرأة في بعض الحالات التي تتصل برعاية الطفل، فللعاملة الحق في إجازة لمدة ثلاثة شهور بعد الوضع، وذلك لثلاث مرات طوال مدة حياتها الوظيفية. كما أعطيت المرأة الحق في إجازة بدون أجر لرعاية الطفل، وذلك بحد أقصى عامين في المرة الواحدة ثلاث مرات طوال حياتها الوظيفية، وتتحمل جهة العمل اشتراكات التأمين المستحقة عليها وعلى العاملة، أو تمنح العاملة تعويضا عن أجرها يساوي ٢٥٪ من المرتب الذي كانت تستحقه في تاريخ بدء مدة الإجازة[391].

كما يمنح الزوج أو الزوجة إذا رخص لأحدهما بالسفر إلى الخارج، لمدة ستة أشهر على الأقل إجازة بدون مرتب، ولا يجوز أن تتجاوز هذه الإجازة مدة بقاء الزوج في الخارج، ويتعين على الجهة الإدارية أن تستجيب لطلب الزوج أو الزوجة في جميع الأحوال. ونصت المادة ٧٢ من القانون المشار إليه آنفًا على أنه يجوز للسلطة

---

(391) محمد خالد، المرجع السابق، ص : ١٢٦.

المخصصة الترخيص للعاملة بأن تعمل نصف الوقت أيام العمل الرسمية، وذلك مقابل نصف الأجر المستحق لها؛ وذلك حتى تتمكن العاملة من التوفيق بين عملها والتزاماتها الأسرية تجاه بيتها ورعاية أطفالها، وتستحق العاملة في هذه الحالة نصف الإجازة الاعتيادية والمرضية المقررة لها، ومع ذلك تؤدي الاشتراكات المستحقة وفق أحكام قانون التأمين الاجتماعي على أساس الأجر الكامل، وهذه ميزة حيث تدخل المدة بالكامل ضمن مدة اشتراكها في نظام التأمين[392].

هذا فضلاً عن أن القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ قد صدر متضمنًا العديد من المواد في رعاية الأم العاملة منها أن من حق المرأة العاملة الاستئذان لمدة نصف ساعة فترتين خلال اليوم لرضاعة الطفل خلال السنتين الأوليين. أما القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ فقد منح راحة للمرأة المرضعة مرتين يوميا لمدة نصف ساعة خلال الثمانية عشر شهرا بعد الولادة وللعاملة الحق في ضم هاتين الفترتين.

---

(392) محمد خالد، المرجع السابق، ص : ١٢٧.

وتحسب هاتان الفترتان من ساعات العمل، ولا يترتب على ذلك أي تخفيض في الأجر. وعلى صاحب العمل الذي يستخدم مائة عاملة فأكثر في مكان واحد أن ينشئ دار للحضانة لرعاية أطفال العاملات بالشروط والأوضاع التي تحددها اللائحة التنفيذية، وتلتزم المنشآت التي تقع في منطقة واحدة، وتستخدم كل منها أقل من مائة عاملة أن تشترك في تنفيذ هذا الالتزام[393].

كما نص الدستور المصري الصادر في عام ١٩٧١ على المساواة بين المواطنين جميعا بلا تمييز أو مفاضلة، حيث تنصُ المادة ٤٠ منه على أن "المواطنون لدى القانون سواء وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة، لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة". وتنص المادة الثامنة من الدستور أيضا على أن تكفل الدولة تكافؤ الفرص لجميع المواطنين. أما المادة العاشرة من الدستور فتنص على أن تكفل الدولة حماية الأمومة والطفولة. بينما تنص المادة الحادية عشرة على أن

---

[393] محمد خالد، المرجع السابق، ص: ١٢٧.

تكفل الدولة التوفيق بين واجبات المرأة نحو الأسرة وعملها في المجتمع ومساواتها بالرجل في ميادين الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية[394].

كما أعطت المرأة المصرية في العديد من مجالات العمل، ولكن الميدان الخدمي كان أول المجالات التي طرقتها خاصة ميداني الصحة والتعليم. ويمثل الميدان الثاني بالذات – أي التعليم – المجال الذي برزت فيه المرأة وشغلت من خلاله مناصب قيادية في تخصصات التربية والتعليم المختلفة. أما الميدان الثالث فهو مجال العمل الاجتماعي الذي اقتحمته المرأة منذ البدايات المبكرة واستمر دورها في ازدياد واطراد حتى شمل الكثير من الأنظمة الاجتماعية المختلفة، وفي مقدمتها قضايا الأمومة والطفولة، ومجال الاهتمام بثقافة الطفل ورعاية المسنين والحماية من الكوارث الطبيعية وتنظيم الأسرة[395].

---

(394) محمد خالد، المرجع السابق، ص : ٥٩.

(395) محمد خالد، المرجع السابق، ص : ٧.

وإذا ألقينا نظرة على تواجد المرأة العاملة في المناصب العامة، نجد أنها وصلت إلى منصب وزيرة؛ فقد شغلت هذا المنصب منذ فترة طويلة تمتد لأكثر من ٣٦ عاما بما يفرضه هذا المنصب المرموق من أعباء وتبعات ومسئوليات والتزامات، وقد حققت المرأة من النجاحات والندية والقدوة مما يستوجب الإشادة، حيث عينت أول وزيرة في الحكومة المصرية عام ١٩٦٣، وشملت الوزارة السابقة – وزارة الدكتور عاطف صدقي – ثلاث وزيرات لأول مرة في تاريخ الحكم، وهذه سابقة تتمسك المرأة في مصر[396]. ويضم التشكيل الحالي في مصر – وزارة الدكتور عاطف عبيد – سيدتين بمنصب وزير وهما الدكتورة أمينة الجندي وزيرة التأمينات والشئون الاجتماعية والدكتورة نادية مكرم عبيد وزيرة الدولة لشئون البيئة.

وفي مجال السلك الدبلوماسي والقنصلي اقتحمت المرأة المصرية هذا المجال الحيوي، كما استطاعت الوصول إلى منصب الأستاذية في العديد من الكليات الجامعية

---

(396) محمد خالد، المرجع السابق، ص ص : ٧٥ – ٧٦.

والهيئات العلمية. وقد ارتادت المرأة أيضا مجال السلطة القضائية. كما بلغت أعداد النساء من عضوات مجلس الشعب في الدورة التشريعية الحالية ١٩٩٥ – ٢٠٠٠ تسع نائبات وأعداد النساء من عضوات مجلس الشورى خمس عشرة. وقد حظيت المرأة المصرية في البرلمان بمنصب وكيل لمجلس الشعب، وكذلك كرئيس ووكيل وأمين سر لبعض اللجان البرلمانية في كلا المجلسين[397].

ولكن بالرغم من أن المرأة في مصر قد حصلت على الكثير من الحقوق – على المستوى التشريعي – وخطت منذ فجر التاريخ في طريق الإنجازات خطوات سبقت الكثير من مثيلاتها في الحضارات الأخرى – ومازالت نقوش ملكات مصر على جدران المعابد دليلاً تتوارثه الأجيال، على ما لابد أن تستعيده المرأة المصرية من مكانة– فإنها تواجه العديد من التحديات والمشكلات التي تعكس في الواقع الفعلي مظاهر تفرقه بين الرجل والمرأة، وظروفًا اجتماعية واقتصادية وسياسية وتعليمية تتطلب مزيدا

---

[397] محمد خالد، المرجع السابق، ص ص : ٧٦ – ٧٧.

من التغيير إلى الأفضل [398] وتتحدد هذه التحديات والمشكلات التي تواجهها المرأة وتحد من فعاليتها وتمكينها في التحديات والمشكلات التالية:

*التحدي التعليمي ومشكلة الأمية: ليس ثمة شك في أن التعليم في مصر قد أحرز تقدما ملحوظًا في الفترة من ٦٠ – ١٩٩٥، لكن ذلك لا ينفي استمرارية كثير من التحديات التي تؤثر على النظام التعليمي، والتي تتطلب إعطاء أولوية قصوى لتحسين مستوى التعليم ونوعيته، والتنسيق بين نتاج العملية التعليمية، ومتطلبات سوق العمل والعناية بتعليم الإناث وخاصة في المناطق الريفية والحضرية الفقيرة وعلى الرغم من التقدم الهائل الذي أحرزته النساء في تحسين معدلات القراءة والكتابة، وكفاءة الأداء في المدارس ونسب الاستيعاب، فإن الفجوة النوعية، والفجوة

---

(398) نادية قاسم، المرجع السابق، ص: ٢.

المكانية والأيكولوجية ما تزال قائمة، وبخاصة فيما يتصل بمعدلات الأمية والانتظام والتدريب[399].

ويشير تقرير التنمية البشرية عن حالة مصر عام ١٩٩٤ إلى أن نسبة الإناث اللاتي كن مقيدات بالتعليم الابتدائي عام ١٩٦٠ كانت ٣٨٪ ارتفعت في عام ١٩٩٠ إلى ٨٥,٥٩٪ ثم إلى ٩١,٤١٪ في عام ١٩٩٢. كما ارتفعت نسبة المقيدات بالتعليم الإعدادي والثانوي من ٢٨٪ و ١٤٪ على التوالي سنة ١٩٦٠ لتصل إلى ٤٤٪ و ٤٢٪ عام ١٩٩٠. وعلى الرغم من هذا التحسن الملموس في المعدلات الإجمالية العامة، إلا أن ثمة تباينات داخلية، تشير إلى تعاظم التحسن في القاهرة والإسكندرية والمناطق الحضرية، أكثر من معدله في المناطق الريفية، وفي المناطق الريفية في الوجه البحري أكثر منه في المناطق الريفية في الوجه القبلي، وفي فرص الذكور أكثر من فرص الإناث[400].

---

(399) محمود عودة، ملامح واقع المرأة المصرية، سياسات تنمية المرأة للنهوض بالمجتمع، المؤتمر القومي الثاني للمرأة المصرية، ٢١ – ٢٢ إبريل ١٩٦٦، ص: ٤٣.

(400) المرجع السابق، ص: ٤٤.

وفيما يتصل بمشاركة الإناث في التعليم الجامعي، فإنه رغم تحسن وضع الإناث في التعليم الجامعي والعالي، إلا أن معدل التحسن ما يزال متواضعا، فمنذ عام ٨٣/٨٢ وحتى عام ٩٣/٩٢ ارتفعت النسبة من ٣٤,٥٪ إلى ٣٨,٦٪ ، أي أن متوسط معدل الزيادة السنوي طوال هذه الفترة لا يتجاوز ٠,١٤٪ وهو معدل متواضع جدا. كما يشهد التعليم الجامعي تمايزا واضحا فيما يتصل بنوعية الكليات والتخصصات التي تقبل عليها الطلبات، وهي ظاهرة تعكس نظرة المرأة لذاتها من ناحية، ونوعية الضغوط الاجتماعية، وعملية التنشئة الاجتماعية التي تحدد اتجاهات الطالبات في اختيار نوعية الدراسة الجامعية من ناحية أخرى؛ إذ تتكثف مشاركة الإناث في دراسات الفنون الجميلة والاقتصاد والعلوم السياسية والسياحة والفنادق والألسن والإعلام والتربية الفنية والحقوق والتربية الموسيقية، وهي تخصصات نظرية في معظمها، وتقل المشاركة النسائية

إلى درجة ملحوظة في التخصصات العملية كالهندسة والطب والصيدلة والزراعة وغيرها[401].

وتعكس بيانات الجدول رقم (٢٥) ارتفاع معدلات الأمية بين النساء مقارنة بالرجال، وإن كانت هذه الفجوة تضيق بالنسبة للأعمار الصغيرة مقارنة بالأعمار الكبيرة؛ مما يوضح انخفاض معدلات الأمية بين الأجيال الحديثة. كذلك توضح البيانات ارتفاع معدلات الأمية في الريف عن الحضر لكل من الرجال والنساء. كما تشير بيانات التعداد العام للسكان (١٩٩٦) إلى اتساع هذه الفجوة بين الرجال والنساء في محافظات الوجه القبلي بصفة عامة مقارنة بمحافظات الوجه البحري والمحافظات الحضرية في مصر[402].

---

(401) المرجع السابق، ص: ٤٤.

(402) المرأة والرجل في مصر – صورة إحصائية، الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء، أغسطس ١٩٩٩، ص : ٤٣.

جدول رقم (٢٥) يوضح معدلات الأمية حسب الفئة العمرية ومحل الإقامة ٨٦ – ١٩٩٦[403]

الفئة العمرية	١٩٨٦		١٩٩٦	
١٠ – ٢٤	٤١	٢٣	٢٨	١٧
٢٥ – ٤٤	٧٣	٤٣	٥٩	٣٢
٤٥ – ٦٠	٨٦	٥٦	٧٩	٤٦
٦٥ +	٩٣	٦٩	٩١	٦٤
الجملة	٦٣	٣٨	٥٠	٢٩
الحضر	٤٦	٢٦	٣٤	٢٠
الريف	٧٧	٤٧	٦٣	٣٦

كما توضح بيانات الجدول(٢٥) أن هناك فجوة بين الطالبات والطلبة، ولكن هذه الفجوة تميل نحو الضيق بمرور الزمن، وهو ما يوضحه تحسن المستوى التعليمي للأفواج العمرية الصغيرة مقارنة بالمستوى التعليمي للأفواج العمرية الكبيرة.

---

(403) المرجع السابق، ص: ٤٣.

جدول رقم (٢٦)

يوضح التوزيع النسبي حسب المستوى التعليمي

١٩٩٦[404]

المستوى التعليمي		الفئات العمرية				المجموع	حضر	ريف
		١٠-٢٤	٢٥-٤٤	٤٥-٦٠	٦٠			
أمي	نساء	٢٩	٥٩	٧٧	٨٩	٥٠	٣٤	٦٣
	رجال	١٧	٣٢	٤٤	٦١	٢٩	٢٠	٣٦
يقرأ ويكتب	نساء	٢٠	١١	١١	٧	١٥	١٧	١٢
	رجال	٢٣	١٩	٢٧	٢٥	٢٣	٢٢	٢٣
ابتدائي	نساء	١٧	١	١	١	٨	٩	٨
	رجال	٢٠	٢	٢	٣	١٠	١٠	١٠
إعدادي	نساء	١٥	٢	١	٠,٤	٧	٩	٦
	رجال	١٧	٤	٣	١	٩	١٠	٩
ثانوي وأقل من الجامعة	نساء	١٨	١٩	٦	٢	١٦	٢٣	١٠
	رجال	٢١	٢٩	١٣	٥	٢١	٢٥	١٨
جامعي فأكثر	نساء	١	٨	٤	١	٤	٨	١
	رجال	٢	١٤	١١	٥	٧	١٢	٣
المجموع	نساء	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

(404) المرجع السابق، ص: ٤٥

المستوى التعليمي	الفئات العمرية				المجموع	حضر	ريف
	١٠-٢٤	٢٥-٤٤	٤٥-٦٠	٦٠			
العدد	**٩٥٠٣٤٣٩**	**٧٧٣٦٠٠٥**	**٣٠٠٨٤٩٧**	**١٦٣٩٤٧٦**	**٢١٨٨٧٤١٧**	**٩٦٨٤٨٦٦**	**١٢٢٠٢٥٥١**
رجال	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
العدد	١٠٣٠٢٧٤٨	٧٦٠٦٣٩٣	٣١٧٠٢٦٧	١٧٦٥٢٧٩	٢٢٨٤٤٦٨٧	١٠١٧١٨٩٥	١٢٦٧٢٧٩٢

ومما لاشك فيه أن الأمية ترتبط بمشكلات أخرى ناشئة عنها كالزواج المبكر للفتيات تخلصا من عبئهن الاقتصادي، وانتشار عادات صحية سلبية كختان الإناث ووفيات صغار الأطفال لانخفاض الوعي الصحي للأمهات. ويشير تقرير البنك الدولي لعام ١٩٩٠ إلى أن وفيات أطفال الأمهات الأميات تبلغ ثلاثة أضعاف وفيات أطفال الأمهات اللاتي حصلن على قدر من التعليم يقدر بالمرحلة الابتدائية وما فوقها. كما تشير بعض الدراسات الموثقة في هذا المجال إلى أن كل سنة من سنوات تعليم الأم، إنما تؤدي إلى انخفاض نسبة وفيات الأطفال دون سن الخامسة بمقدار ٩٪. كما تؤدي الأمية أيضا إلى نقص فرص العمل. ولما

كانت الأمية أكثر انتشارا بين النساء ذوات الدخل المحدود؛ من هنا فقد أدى نقص فرص العمل إلى أن تزداد النساء الفقيرات فقرا، مما انعكس على المستوى العام لدخل الأسرة وشكل من المرأة عبئًا اقتصاديا يضاف إلى عبء رب الأسرة[405].

كما يعدُّ ارتفاع نسبة الأمية بين النساء بمثابة التحدي الحقيقي أمام انطلاق المرأة وقيامها بدورها المنوط بها في مجالات التنمية المختلفة، كما يمثل إحجامها عن الالتحاق ببرامج محو الأمية أو تسربها من فصوله قبل تحقيقها العائد المطلوب خاصة في المناطق الريفية مشكلة خطيرة تهدد سياسات تنمية المرأة وتنمية المجتمع. فأمية المرأة لا تنعكس آثارها السلبية على المرأة وحدها، بل على المحيطين بها وعلى المجتمع بأسره، وأنها مسئولة بصفة أساسية عن تنشئة جيل بأسره من الصغار يحتاجون في تنشئتهم إلى أم متعلمة تساعدهم على تبني القيم الإيجابية

(405) ناهد رمزي، سياسات تنمية المرأة اجتماعيا، المؤتمر القومي الثاني للمرأة المصرية ٢١ – ٢٢ إبريل ١٩٩٦، ص: ١٤٢.

والسلوك القويم علاوة عن حسن تفهمها لمشكلات بيئتها الصحية والاجتماعية والاقتصادية، وتعميق استجابتها للحملات القومية التي تتبناها الدولة لتنظيم الأسرة والحد من الاستهلاك والتوعية الصحية والثقافية وغيرها من المشكلات الاجتماعية الملحة، والتوجه إلى شخص متعلم بحملة توعية تختلف اختلافًا بينًا عن التوجه إلى شخص أمي[406].

أما عن معدلات الالتحاق فتوضح البيانات الإحصائية الواردة في الجدول رقم (٢٧)[407] أن مصر حققت تقدما كبيرا في معدلات الالتحاق بالمستويات التعليمية الابتدائي والإعدادي والثانوي، وإن كان الارتفاع يظهر بصورة أكثر وضوحا بين الطالبات مقارنة بالطلبة كذلك فإن الزيادة أكثر وضوحا في المرحلة الإعدادية والثانوية عن المرحلة الابتدائية.

---

(406) المرجع السابق، ص: ١٤٧.

(407) المرجع السابق، ص: ٤٦.

جدول رقم (٢٧)

يوضح معدلات الالتحاق بالمستويات التعليمية المختلفة[408]

مستوى التعليم	الأعوام الدراسية					
	١٩٨٢/١٩٨١		١٩٩١/١٩٩٠		١٩٩٨/١٩٩٧	
	طالبات	طلبة	طالبات	طلبة	طالبات	طلبة
الابتدائي	٦٥	٨٩	٧٠	٨٢	٧٧	٨٥
الإعدادي	٤٩	٧٤	١٣٤	١٠٥	٨١	٨٨
الثانوي العام	٣٧	٥٥	٤٤	٥٤	٦٢	٧٠

كما تكشف بيانات الجدول رقم (٢٨) عن معدلات التسرب حسب المستوى التعليمي، موضحة أن معدل التسرب بين الطلبة أعلى من معدل التسرب بين الطالبات سواء في مرحلة التعليم الابتدائي أو الإعدادي. بالإضافة إلى أن التحسن في نسب التسرب تعتبر أفضل بين الطالبات عن الطلبة؛ وهذا يعكس ظاهرة هامة، تتمثل في أن الطفلة الأنثى عندما تعطى الفرصة للتعليم تتمسك بها بصورة أكبر من الطفل الذكر.

(408) المرجع السابق، ص : ٥١.

جدول رقم (٢٨)

يوضح معدلات التسرب حسب المستوى التعليمي

١٩٩١/٩٠ – ١٩٩٧/٩٦[409]

المستوى التعليمي	١٩٩١/١٩٩٠		١٩٩٧/١٩٩٦	
	طالبات	طلبة	طالبات	طلبة
الابتدائي	٣	٣	١	٢
الإعدادي	٨	٩	٢	٣

كما توضح البيانات الإحصائية الواردة في الجدول رقم (٢٩) ارتفاع أعداد الطالبات الملتحقات بالكليات النظرية. وبصفة عامة يمكننا القول بأن الفتيات يلتحقن بنسبة أكبر بالكليات النظرية ونسب أقل بالكليات العملية، ولكن بالرغم من ذلك فهناك تحسن كبير في نسب مشاركة الطالبات في الكليات العملية مع مرور الزمن.

(409) المرجع السابق، ص: ٥٢.

جدول رقم (٢٩)

يوضح جملة الطلبة والطالبات ونسبة الطالبات من طلاب الجامعة ١٩٩٧/٩٦[410]

الكليات النظرية	جملة الطلبة والطالبات	نسبة الطالبات٪	الكليات العملية	جملة الطلبة والطالبات	نسبة الطالبات
كلية الألسن	٤٢٠٤	٦٥	كلية الفنون الجميلة	١١٥٤٤	٥٧
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية	٢٠٩٦	٦٢	كلية طب الأسنان	٣٠٨٤	٤٠
كلية التربية الفنية	٢٤٢٩	٧٠	كلية الصيدلة	١٥٢٨٣	٣٨
كلية الآداب	١٣٣٠٠٦	٥٤	كلية الطب البشري	٢٥٤٠٢	٣٣
كلية الإعلام	١٢٨٩	٦٨	كلية العلوم	٢٨١٨٢	٣٥
كلية التجارة	٢٣٩٠٩٩	٣٥	كلية الزراعة	٢٢٩٨٣	٣١
كلية الحقوق	١٣١٦٣٨	٣٤	كلية الطب البيطري	٧٥٥٨	٣٢

وعلى الرغم من استمرار مجانية التعليم رسميا، فقد زادت النفقات الفعلية للتعليم زيادة كبيرة كنتيجة لاطراد أعداد متزايدة من التلاميذ بمن فيهم الفقراء للاعتماد على المجموعات المدرسية أو الدروس الخصوصية كمصدر

---

(410) المرجع السابق، ص: ٥٤.

أساسي للتعليم، وتؤدي زيادة الفقر مع ارتفاع تكاليف التعليم إلى انسحاب الفقراء من التعليم، إما بعدم الالتحاق أصلاً بالمدارس حتى وإن توافرت وإما بالتسرب منها بعد الالتحاق بها، وتبذل في مصر حاليا جهودا كثيرة على المستوى الحكومي والأهلي بمساعدات دولية للحد من الأمية وبخاصة أمية النساء؛ فعلى المستوى الحكومي تسعى الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار إلى الوصول بخدماتها إلى مصر كلها والتنسيق بين الجهود المتناثرة في هذا الميدان، وبالمثل يهتم المجلس القومي للطفولة والأمومة بتخطيط مشروع متكامل لمحو أمية الطفل والمرأة في سن الإنجاب في مناطق مختارة في بعض المحافظات تمثل مختلف البيئات المحلية. وإلى جانب الجهود الحكومية والدولية، تلعب الجهود الأهلية – سواء كانت جهود جمعيات أهلية أو جهود أفراد متطوعين– دورا خاصا في مجال محو الأمية، إلا أنها ما تزال قاصرة عن سد المصدر الأساسي لاستمرار الأمية وخاصة بين الإناث والمتمثل في عوامل بيئية وثقافية

واقتصادية إلى جانب أن هذه الجهود لم ترقَ بعد إلى جهد قومي شامل لمحو الأمية في إطار زمني محدد[411].

التحدي السياسي: أما التحدي السياسي فيتمثل في تناقص معدلات تمثيل النساء في المجالس النيابية، حيث كانت هذه النسبة ٨,٩٪ عام ١٩٧٩، بينما وصلت إلى ٢,٢٪ عام ١٩٩٠، وإلى ٢٪ عام ١٩٩٥. كما لا تتعدى نسبة النساء في المحليات ١,٢٪؛ وقد يدل ذلك على عزوف النساء عن العمل النيابي والحزبي بصورة عامة. بالإضافة إلى عدم المشاركة النيابية للمرأة وضعف مشاركتها في المنظمات الأهلية، حيث ترأس المرأة وتشترك في مجلس إدارة ١,٣٧٪ فقط من الجمعيات الأهلية، ويعكس كل ذلك قلة وعي المرأة وقلة مطالبتها وسعيها للحصول على حقوقها المعترف بها دوليا ومحليا[412].

وفي ضوء ذلك يكون من الضروري تفعيل دور المرأة ومشاركتها السياسية في الحياة العامة وصنع القرار؛ ذلك لأن

---

[411] محمد خالد، المرجع السابق، ص ص : ٥٠ – ٥١.

[412] نادية قاسم، المرجع السابق، ص: ٢.

المشاركة السياسة تعد مؤشرا هاما من مؤشرات النمو الاجتماعي من ناحية، وفاعلية الفئات والشرائح المختلفة في المجتمع من ناحية أخرى؛ ومن ثم فإن بعد المشاركة السياسية يرتبط مباشرة بوضع المرأة في المجتمع، والدرجة التي بلغها تطور هذا الوضع. كما تشترط عملية المشاركة بصورة عامة درجة معينة من القوة أو التمكين؛ إذ إن المشارك في الحياة العامة أو الحياة اليومية هو إنسان فاعل لديه القدرة على الاختيار والفعل وتحقيق الأوضاع والأهداف التي يتطلع إليها، ومن ثم فإن المشاركة الحقيقية تعني وتفترض درجة الفاعلية والتأثير وشروط تحققهما. كما تفترض قدرة الإنسان – المرأة هنا – على تحقيق إرادتها وتطلعاتها على الصعيد الاجتماعي على أساس أن السعي نحو القوة هو عنصر كامن في الفعل الاجتماعي وهو مصدر أساسي لمقاومة التنظيمات والمؤسسات الاجتماعية الضاغطة[413].

---

[413] محمود عوده، المرجع السابق، ص ص: ٣٩ - ٤٧

التحدي الاقتصادي : ما زالت المرأة العاملة تواجه العديد من التحديات والتي تضعها في المفاضلة بين استقرار الكيان الأسري وبين العمل خارج الأسرة، وقد أظهرت إحدى الدراسات التي قارنت النساء المديرات في كل من السويد وألمانيا الغربية، والفارق الذي تقدمه كل دولة من خدمات لرعاية الأم العاملة أن السويد توفر رعاية رفيعة المستوى للطفل ولكل أفراد الأسرة تقريبا؛ لذا كانت المديرات في السويد أمهات لديهن طفلين على الأقل، ويشعرن بالرضا عن أمومتهن وعملهن. بينما كان لدى مثيلاتهن من الألمانيات طفل واحد أو يتخلين عن الإنجاب تماما. وقد كشفت هذه الدراسة أن الألمانيات (المديرات) قد هجرن الحياة الأسرية من أجل العمل، بينما رأت السويديات أن حقوقهن الجمع بين العمل والأسرة[414].

ولعل هذا ما يفسر ما تواجهه المرأة العاملة المصرية من صراع بين حقها وحق وطنها في اشتراكها في عملية التنمية، وبين ما تجده من فجوة بين التشريعات الحالية

---

(414) نادية قاسم، المرجع السابق، ص: ٦.

والتطبيق الفعلي مما يعوق دورها واستثمار المجتمع لها كطاقة عاملة ومتعلمة لا غنى عنها، كما يأخذ ضعف الإناث في سوق العمل أشكالاً كثيرة، ويثير نمط مشاركة النساء في عملية التنمية الجدل، فهن يكرسن كل دخولهن تقريبا لرفاهية أسرهن، بينما لا يزال عليهن الامتثال للقيود التي تفرضها طبيعة دورهن النوعي في المجتمع، وذلك مما يجعل مساهمتهن في عملية التنمية ذات تكلفة باهظة نوعا ما، وتشير بيانات البطالة السافرة في مصر إلى أن معدلاتها عادة ما تكون أعلى بين الإناث عنها بين الذكور. ففي عام ١٩٩٥ كان معدل البطالة بين الإناث (٢٤٪) أكثر من ضعف المعدل المناظر على المستوى القومي (١١,٣٪) . وترتفع معدلات البطالة بين النساء في الوجه البحري (٢٧,٦٪) عنها في الوجه القبلي (٦٩,٦٪) والمحافظات الحضرية ٢١,٥٪. [415]

ولقد تفاقمت مشكلة البطالة السافرة في مصر منذ منتصف الثمانينات، وكان من بين أهم أسباب ذلك انحسار حركة

---

[415] نادية قاسم، المرجع السابق، ص: ٧.

الهجرة الخارجية من جهة وتراجع الدولة تدريجيا – تحت ضغط عجز الموازنة – عن سياسة التشغيل الحكومي من جهة أخرى. كذلك كان للاتجاهات الانكماشية التي سادت الاقتصاد المصري خلال المرحلة الأولى من الإصلاح والتي استهدفت خفض الطلب الكلي لأغراض التثبيت انعكاسات سيئة بالمثل على فرص التوظف، حيث عمدت الدولة إلى تقييد استثماراتها العامة. في الوقت الذي لم تستجب فيه الاستثمارات الخاصة لإجراء الإصلاح الاقتصادي بالدرجة المطلوبة بعد، وهو أمر متوقع في تلك المرحلة الانتقالية. وقد أضيرت النساء بشكل بالغ من جراء تلك الاتجاهات؛ إذ من المعروف أن سياسة التشغيل الحكومي كانت آلية أساسية لتوفير فرص متساوية لعمل الجنسين، وحيث شكل العمل في الحكومة والقطاع العام المصدر الرئيسي لعمالة النساء[416].

(416) جنات السمالوطي، نحو تعظيم دور المرأة المصرية في التنمية الاقتصادية، المؤتمر القومي الثاني للمرأة المصرية، ٢١ – ٢٢ إبريل ١٩٩٦، ص ص ٩٨ – ٩٩.

ولقد اقترنت زيادة الفقر أيضا بارتفاع في نسب البطالة، وتتحمل الإناث في الأسر الفقيرة بدرجة أكبر مما يتحملها الذكور في هذه الأسر، فالذكور لهم الأفضلية والأولوية في تناول الطعام المحدود، كما أنهم المفضلون في الحصول على الفرص التعليمية المتاحة وفي الاستمرار في التعليم وفي الحصول على الخدمات الصحية الضرورية وغير ذلك، ويزداد التمييز بين الذكور والإناث مع ازدياد الفقر، وعدم توافر القدرة على الوفاء بكل الاحتياجات الأساسية لأفراد الأسرة جميعاً[417].

كما تعطي دراسات ومسوح ميدانية متنوعة تقريرات مختلفة لنسبة الأسر التي تعولها إناث، فتبلغ هذه النسبة ١٢,٦٪ من إجمالي عدد الأسر طبقًا للمسح الديموجرافي والصحي لعام ١٩٩٥ بينما بلغت هذه النسبة ١١٪ من عدد الأسر التي شملها مسح تقييم حالة الفقر. وقد كشف هذا المسح أيضا أن نسبة الأسر التي تعولها الإناث أعلى نسبيا بين الفقراء (١٤٪ مقابل ١٠٪ بين غير الفقراء). ويكشف

---

(417) محمد خالد: المرجع السابق، ص: ٤٩.

توزيع الأسر الفقيرة تبعا للدخل عن أن الفقر أكثر انتشار بين الأسر التي تعولها الإناث في كل المناطق الحضرية والريفية، فنجد على المستوى الكلي أن ٨٦٪ من الأسر التي تعولها إناث تقل دخولها عن ٤٠٠٠ جنيه مصري للأسرة في السنة، بينما تنخفض هذه النسبة إلى ٦٦٪ من الأسر التي يعولها الذكور[418].

وتوضح الجداول التالية تطور حالة النساء في مصر (١٢ – ٦٤ سنة) واتجاهات البطالة، حيث تشير إلى اختلاف اتجاهات البطالة بين الحضر والريف، وأن معدلات البطالة في ازدياد لكل من الرجال والنساء حتى عام ١٩٩٥، ثم اتجهت إلى الانخفاض في عام ١٩٩٧، وإن كانت أعلى باستمرار بالنسبة للنساء عن الرجال وينطبق ذلك على كل من الحضر والريف[419].

---

(418) نادية قاسم، المرجع السابق، ص: ٥.

(419) المرأة والرجل في مصر – صورة إحصائية، المرجع السابق، ص: ٨٤.

جدول رقم (٣٠)

يوضح تطور حالة النساء في مصر (١٢-٦٤ سنة) خلال الفترة من ١٩٨٤ – ١٩٩٧[420]

السنوات	نسبة قوة العمل من النساء إلى إجمالي قوة العمل
١٩٨٤	١٨
١٩٩٠	٢٢
١٩٩٣	١٧
١٩٩٥	٢٢
١٩٩٧[421]	٢٢

[420] المرأة والرجل في مصر – صورة إحصائية، المرجع السابق، ص ٨٠.

[421] بيانات عام ١٩٩٧ للأفراد ١٥ - ٦٤

جدول رقم (٣١)

يوضح معدلات البطالة للنساء والرجال (١٢ – ٦٤) حسب محل الإقامة ٨٤ – ١٩٩٧ [422]

السنوات	الجملة		حضر		ريف	
	نساء	رجال	نساء	رجال	نساء	رجال
١٩٨٤	١١	٥	١٧	٦	٥	٣
١٩٩٠	١٥	٦	٢٥	٧	٩	٥
١٩٩٣	٢٢	٧	٢٨	٨	١٨	٧
١٩٩٥	٢٤	٧	٢٨	٨	٢١	٧
١٩٩٧	٢٠	٥	٢١	٦	١٩	٥

ضعف مساهمة المرأة في الوظائف الإدارية العليا:

تشير الدراسات إلى ضعف مساهمة المرأة في الوظائف الإدارية العليا، حيث تتراوح نسبة المساهمة بين ١١، ١٣٪ وهي نسبة منخفضة جدا وتعطي مؤشرا على أنه لا تزال هناك مظاهر للتفرقة بين الرجل والمرأة في التواجد في تلك

---

(422) المرأة والرجل في مصر، - صورة إحصائية، المرجع السابق، ص ٨٤

المواقع، بالرغم من ضمان المساواة القانونية للمرأة على المستويات القومية والدولية، وأصبح الأمر يستلزم ضرورة اتخاذ مجموعة من التدابير لتمكين المرأة من تولي الوظائف القيادية والمشاركة في مواقع صنع القرار جنبا إلى جنب مع الرجل[423].

التحديات الاجتماعية والثقافية: تعكس التحديات الاجتماعية والثقافية استمرار الأنماط الثقافية التي تعزز الصورة التقليدية للمرأة التي تزيد من ضراوة التمايز النوعي وتصاعد التيارات السلفية الجامدة في تناولها لقضايا المرأة وعدم تناسب الصورة المقدمة عن المرأة في الإعلام مع نيل الرسالة الملقاة على عاتقها وأصالتها في مواجهة تجارب الحياة. كما تتزاحم المعوقات أمام عمل المرأة والتي يزيد من حدتها الفجوة بين التشريعات والتطبيق في مجال توفير الخدمات والرعاية والتيسيرات لعمالة المرأة[424].

---

(423) محمد خالد، المرجع السابق، ص ص : ١٣١ – ١٣٢.

(424) نادية قاسم، المرجع السابق، ص : ٢.

على الرغم من الصراعات الفكرية والأيديولوجية المحتدمة حول الأدوار المتغيرة للمرأة المصرية، فإن ثمة إنجازات على الصعيد الاجتماعي قد نجحت المرأة المصرية في تحقيقها. وقد مكنت تلك الإنجازات، والمكتسبات بعض النساء من الارتقاء إلى الأوضاع العليا في المجتمع، ومع ذلك فثمة مشكلات وتحديات اجتماعية وثقافية لا تزال قائمة؛ ومن ثم تتطلب التفكير والتأمل والمواجهة، نذكر منها على سبيل المثال: التحديات المرتبطة بالتنشئة الاجتماعية والتحيز النوعي الذي ما يزال فاعلاً في مختلف مؤسسات التنشئة الاجتماعية (الأسرة – المدرسة – الإعلام وغير ذلك)، واستمرارية العلاقات التسلطية الأبوية في كثير من الشرائح الاجتماعية، وبخاصة الشرائح الأقل حظاً في الريف والحضر، وفقر الخدمات الاجتماعية التي تمكن المرأة من الملاءمة بين أدوارها التقليدية وأدوارها الحديثة [425].

---

(425) محمود عوده، المرجع السابق، ص: ٤٧.

التحديات والمشكلات الصحية : ليس ثمة شك في أن الدولة تعمل جاهدة على توفير الرعاية الصحية للمواطنين جميعا، وتستند سياستها في هذا المجال إلى مجموعة من المبادئ منها: توسيع قاعدة الخدمة الصحية المجانية في الريف والحضر، والتوسع في الخدمات الصحية الريفية وزيادة عدد الوحدات العلاجية في قطاع الريف، وبذل الجهود في مكافحة الأمراض المعدية والوبائية والمتوطنة، وعلاج المواطنين في المستشفيات الحكومية بأجور رمزية، ورفع كفاءة هذه المستشفيات، والتوسع في خدمات الطفولة والأمومة، وزيادة عدد المراكز التي تقدم هذه الخدمات والتوسع في النظم المتعددة للتأمين الصحي والمؤسسات العلاجية والتصنيع الدوائي ودعمه[426].

وقد نتج عن ذلك كله تحسن الظروف الصحية للسكان في مصر عاما بعد الآخر؛ مما كان له أثر كبير على انخفاض معدلات الوفيات، وبالتالي ارتفاع توقع الحياة عند الميلاد في كل الفئات العمرية خلال الآونة الأخيرة لكل

---

[426] محمود عوده، المرجع السابق، ص ص : ٤٥ – ٤٦.

من الرجال والنساء. وكان الانخفاض واضحا وخاصة بالنسبة لوفيات الرضع والأطفال سواء في الحضر أو الريف، إلا أنه مازالت هناك فجوة بين الجنسين ضد الإناث في معظم الأحوال خاصة في الريف، وعلى العكس فإن الإناث تتمتع بتوقع حياة عند الميلاد أعلى من الذكور، وهذا يتسق مع النمو السائد للغالبية العظمى من البلاد، كذلك لا توجد اختلافات في الإصابة بسوء التغذية بين الأطفال الذكور والإناث أقل من خمس سنوات، وتختلف الأسباب الرئيسية للوفيات طبقًا للعمر وليس الجنس، فأمراض الجهاز التنفسي يليها الأمراض المعدية والطفيلية هما السببان الرئيسيان لوفيات الرضع والأطفال أقل من خمس سنوات سواء من الذكور أو من الإناث[427].

والملاحظ أن أمراض الجهاز الدوري الدموي هي غالبا السبب الرئيسي للوفاة بين الرجال والنساء في الأعمار ٢٥ سنة فأكثر، بينما كان النزيف هو السبب الرئيسي لوفيات

(427) المرأة والرجل في مصر – صورة إحصائية، المرجع السابق، ص: ٦٠.

الأمهات، ويؤيد ذلك النسبة البسيطة للولادات التي تتم تحت إشراف طبي وخاصة في المناطق الريفية؛ ومن هنا تظهر الحاجة الشديدة إلى زيادة خدمات رعاية الأمومة والطفولة وخاصة في الريف. كما انخفضت معدلات الخصوبة لدى النساء في سن الإنجاب، وإن كان معدل الخصوبة الكلية، وكذلك متوسط عدد المواليد أحياء مازال أعلى من المرغوب، كما ارتفع معدل استمرار وسائل تنظيم الأسرة، حيث بلغ ٢٪ من السيدات في سن الحمل في عام ١٩٩٧[428].

وبالرغم من الانخفاض في معدل وفيات الأمهات من ١٧٤ حالة وفاة لكل ١٠٠,٠٠٠ مولود حي في عام ٩٣/٩٢ إلى ٩٦ حالة لكل ١٠٠,٠٠٠ مولود حي في عام ٩٧، لكنه لا يزال يعتبر معدلاً مرتفعا بالمقارنة بالدول المتقدمة، والتي لا تتعدى فيها هذه المعدلات ١٠ حالات لكل ١٠٠,٠٠٠ مولود حي (البنك الدولي ١٩٩٨). كما أن ارتفاع

---

(428) المرأة والرجل في مصر – صورة إحصائية، المرجع السابق، ص: ٦٠.

معدلات وفيات الأمهات في المحافظات الحضرية يرجع على نقص خدمات رعاية الأمومة في بعض المناطق الريفية؛ مما يجعل السيدة عند مواجهتها لمشاكل صحية خطيرة اللجوء إلى السفر إلى المحافظات الحضرية لتلقي العلاج، وغالبا ما تسجل ضمن وفيات المحافظات الحضرية عند حدوث الوفاة، ويلي ذلك ارتفاع المعدلات في محافظات الوجه القبلي[429]. وتوضح الجداول التالية هذه الحقائق والدلالات.

---

(429) المرأة والرجل في مصر – صورة إحصائية، المرجع السابق، ص: ٦٥.

جدول رقم (٣٢)

يوضح العمر المتوقع عند الميلاد لأعمار المختلفة لكلا الجنسين [430]

العمر	١٩٨٩		١٩٩١		١٩٩٦	
	نساء	رجال	نساء	رجال	نساء	رجال
أقل من سنة	٦٤	٦١	٦٦	٦٣	٦٩	٦٥
١ – ٤	٦٥	٦١	٦٦	٦٣	٦٨	٦٤
١٥	٥٥	٥٢	٥٧	٥٣	٥٩	٥٥
٢٥	٤٦	٤٣	٤٨	٤٤	٤٩	٤٥
٥٠	٢٣	٢١	٢٤	٢٢	٢٦	٢٣
٦٠	١٦	١٤	١٧	١٥	١٧	١٦

(430) المرجع السابق، ص: ٦٠.

جدول رقم (٣٣)

يوضح معدلات وفيات الأمهات لكل ١٠٠,٠٠٠ مولود [431]

مكان الإقامة	معدل الوفيات ٩٣/٩٢	معدل الوفيات ١٩٩٧
المحافظات الحضرية	٢٣٣	١٢٢
محافظات الوجه البحري	١٣٢	٩١
محافظات الوجه القبلي	٢١٧	٩٢
جملة الجمهورية	١٧٤	٩٦

ولكن بالرغم من ذلك فإن ثمة تحديات ومشكلات صحية تواجه المرأة المصرية منها على سبيل المثال: الفقر وما يصاحبه من نمو سكاني، واختلال التوازن المكاني والإقليمي في توزيع الخدمات والمرافق العامة وسوء التغذية وتلوث البيئة، والظروف غير الصحية وغير الآمنة التي تكتنف عمل النساء في القطاع الخاص غير المنظم، وتعرضهن لأخطار الحوادث وعدم تمتعهن بمزايا التأمين الاجتماعي والصحي، وتعرض العائلات في الزراعة

---

[431] المرجع السابق، ص: ٦٤.

لمخاطر جسيمة كالتسمم بالمبيدات، وختان الإناث وما يترتب عليه من مشكلات متصلة بالصحة الإنجابية والمضاعفات الجانبية [432] وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن المرأة المصرية ما زالت في حاجة إلى مزيد من خدمات رعاية الأمومة وخصوصا خلال الفترة الإنجابية.

في ضوء كل ما ذكرنا آنفًا، يمكن القول إن الإيجابيات والسلبيات التي تعكس الإحصائيات تدفعنا إلى أن نقرر أننا نطمع في المزيد والمزيد من أجل المرأة المصرية، فمازالت هناك مجالات مقصورة على الرجال رغم دستورية التحاق النساء بها. كما نأمل أن تجتاز المرأة المصرية التحديات التي تواجهها على الصعيد القومي لتحتل مكانتها المأمولة على الصعيد الدولي[433]. ومما لا شك فيه أن هذه التحديات لا يمكن التغلب عليها ومواجهتها إلا من خلال تنمية المرأة وتمكينها وتسليحها بالمهارات والمعرفة في مختلف مناحي الحياة. ودعم قدراتها وتعزيز إمكاناتها على مواجهة

---

(432) محمود عوده، المرجع السابق، ص ص : ٤٦ – ٤٧.

(433) نادية قاسم، المرجع السابق، ص: ٤.

المتغيرات المتسارعة والمستجدات المتلاحقة، وهذا يفرض ضرورة مراعاة ما يلي عند صياغة استراتيجية للتنمية البشرية وتمكين المرأة.

١- العمل على توفير مناخ ملائم للمرأة المصرية العاملة، للاهتمام بجوانب التثقيف والتنوير والتعليم حتى تكون قادرة ومؤهلة للتعامل مع حقائق عصر التقدم العلمي والتكنولوجي ومتطلباته، والتي تفرض ضرورة التكيف مع الأجهزة والمعدات الحديثة المستخدمة في مجالات العمال وخارج المنزل وأيضا بداخله، وبما تقتضيه طبيعة الحياة العصرية[434].

٢- التأكيد على أهمية تدريب وتنمية المرأة العاملة وتأهيلها علميا وعمليا في شتى المجالات التي تتطلبها طبيعة الوظائف التي تتولاها والمرشحة لها مع تكثيف الاهتمام بالتدريب على الحاسبات الآلية، والإلمام بعلوم الحاسب المختلفة؛ كي تتوافر

---

[434] محمد خالد، المرجع السابق، ص: ١١٨.

للمرأة العاملة القدرة على التعامل مع عصر المعلومات والتكيف مع معطيات ثورة الاتصالات وتأثيراتها الواضحة على أساليب برامج ونظم العمل[435].

٣- تعزيز الفرص المتاحة أمام المرأة العاملة بالجهاز الحكومي، والاستفادة من الحقوق القانونية المقررة لها بالتساوي مع الرجل في قواعد الاختيار والترشيح لشغل الوظائف القيادية، وذلك حتى تتزايد نسبة إسهامها في شغل تلك الوظائف مادامت تتوافر فيها اشتراطات ومطالب تأهيلها والقدرات اللازمة لشغلها[436].

٤- تمكين المرأة من المشاركة في صنع القرار الأسري: يتصور البعض أن صنع القرار إنما ينصرف فقط إلى المجالات السياسية والاقتصادية مثل التواجد في البرلمان أو السلطة التنفيذية

---

[435] محمد خالد ، المرجع السابق، ص ص: ١١٧ - ١١٨.

[436] محمد خالد ، المرجع السابق، ص: ١١٨.

أو العمل الاقتصادي أو الإسهام في القطاعات المالية الكبيرة وغيرها. إلا أن مستوى العلاقة بين تأثير المرأة في دوائر صنع القرار في المجتمع وقدرتها على التأثير في القرار العائلي الخاص بأسرتها لا يقل أهمية عن صنع القرار التشريعي أو التنفيذي، فالأسرة مؤسسة اجتماعية مصغرة تمثل الهيكل الأولى لأوسع دوائر صنع القرار المجتمعي انتشارا ومن خلالها يمكن رصد التقدم نحو النهوض بالمرأة وتفعيل دورها ليس فقط على مستوى الأسرة بل على مستوى المجتمع العام[437].

وتمكين المرأة من تقرير مصيرها والمشاركة في صنع القرار يتطلب أولاً إزالة التمييز ضدها كجزء من البنيان الفكري والحضري؛ حتى يتسنى تغيير السلوك الاجتماعي لأفراد المجتمع. إن تمكين المرأة من المشاركة في صنع القرار الأسري سواء أكانت الزوجة أو الأم أو الابنة

---

[437] ناهد رمزي، المرجع السابق، ص: ١٤٧.

أو الأخت، لا يعني صراعا أو مزاحمة لسلطة الرجل داخل الأسرة، وإنما يحقق ذلك شروطًا قيام المرأة بدورها كشريك كامل مما يحقق التوازن في العلاقات والأدوار. ولاشك في أن التوازن شرط ضروري لتلافي مخاطر الصراع المستمر الذي يهدد استمرار العلاقات في الأسرة والمجتمع. فالمرأة التي تشعر بتوازن العلاقة مع أفراد أسرتها، إنما تشعر بالأمان والاستقرار؛ مما يتيح لها فرصة أفضل للقيام بدورها في تحمل مسئوليتها كأم وزوجة وامرأة عامله بدون الحاجة إلى الدخول في صراع خفي مع الزوج[438].

٥- تنمية وتمكين المرأة اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا وثقافيا بالشكل الذي يجعلها قادرة على المشاركة بفعالية في مختلف مناحي الحياة الاجتماعية، ويتطلب ذلك تغيير العديد من المفاهيم الثقافية السائدة مثل التميز النوعي والتفرقة بين الذكور والإناث وتمكين المرأة من تولي المناصب القيادية العليا، وتفعيل مشاركتها السياسية، وضرورة قيام

---

[438] ناهد رمزي، المرجع السابق، ص: ١٥٣.

كافة وسائل الإعلام المختلفة بتعظيم دور المرأة وأهميتها في المجتمع.

١٠- المكون الاجتماعي الثقافي في التنمية البشرية:

يعتبر المكون الاجتماعي الثقافي مكونًا أساسيا من مكونات التنمية البشرية، وشرطًا من شروط التنمية، وذلك لأنه يكفل إشباع الحاجات الاجتماعية والثقافية مثل التعليم والصحة وترسيخ القيم والهوية الثقافية للمجتمع. وسنلقي الضوء في هذا المقام على بعض عناصر هذا المكون والتي تتمثل في التعليم والصحة والثقافة.

التعليم: إن الحاجة إلى التعلم ضرورة من ضرورات البقاء والنماء للإنسان في أي مجتمع من المجتمعات، وفي أي زمان ومكان. ومع تطور الحضارة الإنسانية وتعقيداتها أصبح حق الإنسان في أن يتزود بقسط معلوم من التعليم المنظم والمنتظم من الحقوق الأساسية التي نصت عليها المواثيق الدولية والتي تضمنتها معظم الدساتير

العربية، فضلاً على ما أرسته الديانات السماوية من الحث على التعليم والتعلم[439].

كما يعتبر الإنفاق على التعليم بلغة الاقتصاديين من أفضل الاستثمارات؛ إذ إنه يؤدي إلى تنمية الإنسان كمورد من موارد السلع والخدمات وخلق الثروة وتحديد مصادرها وتراكم عناصرها، وفي الوقت ذاته فإن التعليم هو الطاقة المحركة للتنمية البشرية التي تهدف إلى تحقيق إنسانية الإنسان من خلال التكوين الأمثل لقدرات الفرد ومعارفه ومهاراته بما يمكنه من التفاعل المثمر والخلاق مع بيئته بمكوناتها المادية والبشرية، والمؤسسية، ومن ثم فإن التعليم يجمع بين الغائية والذرائعية في أهدافه وممارساته[440].

بيد أن التعرف على الناتج النهائي للأنشطة الموجهة نحو تكوين الفرد وتنشئته عند ولادته أمر في غاية الصعوبة، إذا ما أريد تقييمه من الناحية الكمية، وفي صورة عينية حقيقية كالإشباع الناتج عن الغذاء من خلال السعرات الحرارية

---

[439] حامد عمار، المرجع السابق، ص: ١٤٣.

[440] حامد عمار، المرجع السابق، ص: ١٤٤.

مثلاً. وتقييم ناتج التعليم في صورة كمية باعتباره أحد مدخلات النشاط الاقتصادي أمر ممكن، وإن كان غير يسير. ولقد جرت دراسات متعددة فيما يعرف باقتصاديات التعليم للتعرف على أثر المستويات المختلفة من التعليم على الإنتاج وقيمته الاقتصادية، وأبرزت جميعها في ضوء ظروف واعتبارات معينة مدى ما يمكن أن يسهم به التعليم في تحسين الكفاية الإنتاجية لقوة العمل؛ وبالتالي لزيادة معدلات النمو الاقتصادي[441].

أما الأمية فهي تمثل مشكلة خطيرة بالنسبة إلى الحاجة المجتمعية لقدر أساسي من الثقافة المشتركة في قيمها وممارساتها وتوجهاتها الكبرى، حيث تتسع الفجوة في التفاهم والتواصل بين الأميين وغير الأميين، وتتعقد المشكلة حيث يشعر الأميون بالتمايز الطبقي؛ مما يؤدي إلى إضعاف وشائج التماسك الاجتماعي، وتغدو الأمية رمزا واضحا من رموز التفاوت الطبقي. ومن الملاحظ أيضا أن انتشار الأمية قد يغري المتعلمين أنفسهم بالاقتناع بما حصلوا

---

[441] حامد عمار، المرجع السابق، ص: ١٤٤.

عليه من معرفة ومكانة وطمأنينة؛ ومن ثم قد تخبو قدرتهم على الإبداع والتجديد. وفي بعض الحالات قد يصل الأمر بهم إلى إفساح الطريق لنظم حكم غير ديمقراطية، وذلك من خلال تبرير قيام تلك النظم وتزييف وعي الجماهير الأمية وتضليلها عما يتم على أرض الواقع[442].

الصحة: تعتبر الخدمات الصحية بمختلف أنواعها ومؤسساتها من أهم الموارد أو المدخلات التي لا بد من توافرها كشرط لتحقيق إشباع الحاجة إلى الصحة لدى الإنسان والمجتمع. وتقسم الخدمات الصحية عامة إلى خدمات وقائية وخدمات علاجية وتأهيلية. وتؤدي الخدمات الوقائية وظيفة حماية الفرد والمجتمع من ظهور الأمراض أو انتشار الأوبئة. ويعتبر هذا الجانب من أهم ركائز الخدمات الصحية، فما تزال الحكمة القديمة صحيحة حتى اليوم في أن درهم وقاية خير من قنطار علاج، ويمكن تشبيه الخدمات الوقائية، كخدمات القوات المسلحة في دفاعها عن الوطن ضد العدو، فكذا تقوم الخدمات الوقائية بدور

---

[442] حامد عمار، المرجع السابق، ص: ١٤٩.

الدفاع ضد اقتحام المرض إلى جسم الفرد أو المجتمع، ولعل ما عرفَ باسم إجراءات وتدابير الصحة الأولية تمثل أهم الجوانب في الصحة الوقائية؛ نظرا لإعطائها الأولوية في تحسن الصحة في المجتمع، بينما تعني الوسائل العلاجية بالفرد وبالجوانب الفنية السريرية المرتبطة بالعيادة أو المستشفى[443].

الثقافة :

تمثل الأبعاد الثقافية حاجة من حاجات التنمية البشرية من أجل تكامل نضجها وإشباعها، ويشارك هذا البعد الأبعاد المعرفية الأخرى والمرتبطة بالحاجة إلى المعرفة والتعليم في كثير من مقاصده. ومع ذلك فإنه يتميز عنها بأنه يستهدف في توجهه إلى إشباع الوجدان وصقله صقلاً اجتماعيا، فضلاً عن اهتمامه الخاص بجانب الإبداع والتجديد في نسيج الحياة الفردية والمجتمعية؛ ومن ثم فإن الإشباع أو الغذاء الثقافي

---

[443] حامد عمار، المرجع السابق، ص ص: ١٣٣ - ١٣٤.

يمثل عنصرا في مركب الحاجات الإنسانية من أجل التنمية البشرية المتكاملة[444].

ويتألف البعد الثقافي في التنمية البشرية من مدخلات ومكونات ذات مضامين اجتماعية معينة، تنقلها وسائل ووسائط وقنوات متعددة من الاتصال والتواصل والتعبير، ويتولد عن طريقها فكر ووجدان معين. ويترتب على هذا التوليد تكوين وعي إنساني يؤدي بالمرء إلى اتخاذ مواقف وانتهاج أفعال يمليها مركب المعرفة والوجدان والوعي. تلك هي عملية التنمية الثقافية في ترابط مكوناتها وتتابعها انتهاء بإنتاج مخرجاتها. ومن المفترض أن تتمشى مدخلات البعد الثقافي ومضامينه مع مدارك الإنسان ومراحل نضجه ومواقعه في الزمان والمكان، بدءا من مرحلة الطفولة، حيث نتحدث مثلاً عن ثقافة أهل السواحل وغير ذلك من التحديدات الثقافية[445].

---

(444) حامد عمار، المرجع السابق، ص: ١٨٦.

(445) حامد عمار، المرجع السابق، ص: ١٨٦.

وإذا كان العرف قد جرى على تسمية من يوظف وسائل الاتصال والتواصل الجماهيري ومؤسسات الإبداع الثقافي باسم وزارة الثقافة أو وزارة الإعلام أو الجمع بينهما. إلا أنه من الواضح أن كثيرا من الأجهزة والمؤسسات والقنوات الأخرى تسهم في توفير الغذاء الثقافي الذي يتطلبه مركب احتياجات التنمية البشرية. ومن بين هذه المؤسسات الأسرة (جوا وعلاقات ومسكنًا)، ومنها البيئة المجتمعية، في الحي أو القرية أو المدينة، ومنها النظام التعليمي، ومنها منظومة العادات والتقاليد، ومنها المنظومة السياسية والنقابية والدينية. ويعتمد الإنتاج الثقافي في جوهره على مدى تقدير هذه المؤسسات لحق التعبير بمختلف أشكاله وتشجيعها لجبهات الإبداع والإتقان والتجويد والاجتهاد الفقهي والنقد في مجالات الفكر والآداب والفنون. والمهم هي اعتبار ذلك جزء لا يتجزأ من ممارسة الحريات العامة والحريات الأكاديمية والحريات الشخصية، واعتبار هذه الممارسة كذلك ضرورة

يستدعيها السعي المتصل والمخاص لتطوير أوضاع المجتمع ومسيرته نحو التقدم[446].

وإذا أردنا التعرف على مدى تحقق المكون الاجتماعي الثقافي للتنمية البشرية في مصر، فسوف نجد أنه بالنسبة للتعليم، تحتل مصر مكانة سامية منذ القدم في مجال العلم والتعليم... فعلى أرضها قامت ونشأت حضارة عظيمة لا تزال مفخرة للدنيا كلها. وغني عن البيان أن بناء الحضارة وتطورها وازدهارها إنما هو نتاج تقدم علمي، ذلك لأن التعليم بأبعاده الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية والقومية والحضارية هو المحور الرئيسي والمدخل الحقيقي لتطوير حياة الأفراد وتحقيق أهداف وخطط المجتمعات في التنمية الشاملة، وفي هذا الصدد أخذت الدولة بأسلوب التخطيط العلمي مع التطوير والتحديث لمناهج التعليم وأسلوبه لمسايرة التقدم العلمي والتكنولوجي ووضع الأساس السليم لبناء الإنسان المصري ليتمكن من اللحاق بالتطور والتقدم في شتى ميادين الحياة مع إعداد قوة بشرية

---

(446) حامد عمار، المرجع السابق، ص: ١٨٧.

على درجة عالية من المهارات العملية لمواجهة احتياجات المجتمع[447].

وقد ترتب على اهتمام الدولة وجهودها في مجال التعليم زيادة أعداد مدارس التعليم الابتدائي العام بنسبة ١٠,٢٪ عام ١٩٩٧/٩٦ بالمقارنة بعام ١٩٩٣/٩٢. كما ازداد عدد الفصول بنسبة ١٩,٢٪ خلال نفس الفترة، مما أتاح الفرصة لاستيعاب أعداد أكبر من التلاميذ بلغت نسبة الزيادة في أعدادهم ١٩,١٪ خلال نفس الفترة. وزيادة أعداد الطلبة في التعليم الثانوي العام بنسبة ١٤,١٪ عام ١٩٩٧/٩٦ مقارنة بعام ١٩٩٣/٩٢، كما بلغت نسبة الزيادة في التعليم الفني (نظام ثلاث سنوات) ١٣,٣٪ خلال نفس الفترة، وزيادة أعداد الطلاب المقيدين بالجامعات بنسبة ٩٧,٨٪ عام ١٩٩٧/٩٦ من عددهم عام ١٩٩٣/٩٢.

هذا فضلاً عن أن الدولة قد توسعت في إرسال أبنائها إلى الخارج للتدريب والحصول على مؤهلات عليا في

---

[447] الكتاب الإحصائي السنوي ٩٢ – ١٩٩٧ ، المرجع السابق، ص: ٢٢١.

مختاف العلوم حتى تستفيد منهم عند عودتهم. كما استقدمت الخبراء المتخصصين ليستفيد الوطن من خبراتهم التي يحتاجها، وحتى يكتسب أبناء الوطن منهم الخبرة والمعرفة[448].

وتعكس الجداول التالية تطور التعليم في مصر بمختاف المراحل الابتدائية والإعدادية والثانوية العامة والفنية والأزهرية، وتطور أعداد الطلاب بالجامعات.

---

[448] الكتاب الإحصائي السنوي ٩٢ – ١٩٩٧ ، المرجع السابق، ص: ٢٢١.

جدول رقم (٣٤)

يوضح تطور التعليم في المرحلة الابتدائية العامة والأزهرية[449]

البيان	٩٢/٩١	٩٣/٩٢	٩٤/٩٣	٩٥/٩٤	٩٦/٩٥	٩٧/٩٦	نسبة التغير بين عامي ٩٣/٩٢، ٩٧/٩٦
التعليم الابتدائي العام							
عدد المدارس	١٥٣٦١	١٤٦٥٤	١٥٨٦١	١٦٠٨٨	١٦١٨٨	١٦١٥٢	١٠,٢
عدد الفصول	١٥٠٤٦٧	١٤٤٠٦٤	١٦٠٦٣٥	١٦٥٤٠٦	١٦٨٧٤٥	١٧١٦٩٩	١٩,٢
عدد الطلبة							
الجملة	٦٥٤١٧٢٥	٦٣٣٣٧٠٣	٧٠٤٩٥٤٩	٧٣١٣٠٣٨	٧٤٧٠٤٣٧	٧٥٤١٧٣٩	١٩,١
بنون	٣٥٩٨٩٧٠	٣٤٨٤٧٩٣	٣٨٤٣١٢٢	٣٩٦٨٢٥٣	٤٠٣٣٤٦٥	٤٠٥٣٦٠٢	١٦,٣
بنات	٢٩٤٢٧٥٥	٢٨٤٨٩١٠	٣٢٠٦٤٢٧	٣٣٤٤٧٨٥	٣٤٣٦٩٧٢	٣٤٨٨١٣٧	٢٢,٤
متوسط عدد الطلبة بكل فصل	٤٤	٤٥	٤٤	٤٤	٤٤	٤٤	٢,٢
التعليم الابتدائي الأزهري							
عدد المعاهد	١٥٩٩	١٧٧٠	١٩١٢	٢٠٧٧	٢١٢٢	٢٣٧٠	٣٣,٩
عدد الفصول	١٥٦٦٥	١٧٢٩	١٩٠١٤	١٩٧٨٠	٢٠٥٧٤	٢١٣٢٦	٢٣,٣
عدد الطلبة							

---

(449) الكتاب الإحصائي السنوي ٩٢ – ١٩٩٧ ، المرجع السابق، ص ص: ٢٢٢ - ٢٢٤.

البيان	٩٢/٩١	٩٣/٩٢	٩٤/٩٣	٩٥/٩٤	٩٦/٩٥	٩٧/٩٦	نسبة التغير بين عامي ٩٣/٩٢، ٩٧/٩٦
الجملة	٦٠٤٩٢٢	٦٦١٣٧١	٧٠٤٤٤٦	٧٠١٩٧٩	٦٩٨٩٤٣	٧٠١٣٩٨	٦,١
بنون	٣٧٢٠٨٥	٤٠٩٩٩٥	٤٤٠٦٦٢	٤٤٣٧٢٣	٤٤٣٨٠٦	٤٤٣٥٠٦	٨,٢
بنات	٢٣٢٨٣٧	٢٥١٣٧٦	٢٦٣٧٨٤	٢٥٨٢٥٦	٢٥٥١٣٧	٢٥٧٨٩٢	٢,٦
متوسط عدد الطلبة بكل فصل	٣٩	٣٨	٣٧	٣٥	٣٤	٣٣	١٣,٢

إن المتأمل في الجدول السابق رقم (٣٤) سوف يدرك زيادة عدد المدارس والفصول في مجال التعليم الابتدائي العام، حيث بلغت نسبة التغير بين عامي ١٩٩٣/٩٢ و ١٩٩٧/٩٦، ١٠,٢٪ بالنسبة لعدد المدارس و١٩,٢٪ بالنسبة لعدد الفصول. كما يعكس الجدول أيضا الزيادة في جملة عدد الطلبة سواء بالنسبة للذكور والإناث. ولكن تزداد نسبة التغير فيما بين ١٩٩٣/٩٢ و١٩٩٧/٩٦ عند الإناث أكثر من الذكور حيث بلغت ١٦,٣ بالنسبة للذكور و ٢٢,٤٪ بالنسبة للإناث. أما في التعليم الابتدائي الأزهري فنجد زيادة في عدد المعاهد والفصول في الفترة ما بين ١٩٩٢/٩١ و١٩٩٧/٩٦ وأيضا في عدد الطلبة (ذكور وإناث)، إلا أن نسبة التغير بين عامي ١٩٩٣/٩٢

و ١٩٩٧/٩٦ تزداد عند الذكور على الإناث، حيث بلغت ٨,٢٪ للذكور و٢,٦٪ بالنسبة للإناث.

جدول رقم (٣٥)

يوضح تطور التعليم في المرحلة الإعدادية العامة والأزهرية[450]

البيان	٩٢/٩١	٩٣/٩٢	٩٤/٩٣	٩٥/٩٤	٩٦/٩٥	٩٧/٩٦	نسبة التغير بين عامي ٩٣/٩٢، ٩٧/٩٦
التعليم الإعدادي العام					٦٧٣٢		
عدد المدارس	٥٨٥٣	٦٠١٢	٦٢٠٢	٦٤٩٦	٨٤٦١٨	٦٩٠٥	١٤,٩
عدد الفصول	٨٤٩١٧	٨٠٠٤٣	٨٠٨٦٥	٨٢٢٢٩		٨٧٣٤٦	٩,١
عدد الطلبة							
الجملة	٣٥٩٣٣٦٥	٣٣٤٤٢٤٦	٣٣٥٣٣٥٨	٣٤٠٩١٢٧	١٩٢١٦٤٤	٣٦٧٩٣٢٥	١٠,٠
بنون	١٩٧٣٣٨١	١٨٥٠٧٠٠	١٨٥٠٦٣٠	١٨٦٤٣٦٨	١٦١٨١٩٦	١٩٨١٩٢٦	٧,١
بنات	١٦١٩٩٨٤	١٤٩٣٥٤٦	١٥٠٢٧٢٨	١٥٤٤٧٥٩	٤٢	١٦٩٧٣٦٦	١٣,٦
متوسط عدد الطلبة بكل فصل	٤٢	٤٢	٤١	٤١		٤٢	٠,٠
التعليم الإعدادي الأزهري					١٢٣٨		
عدد المعاهد	٨٦٦	٩٣٨	١٠٣٠	١١٥١	٦٩٥٨	١٤٠٨	٥٠,١
عدد الفصول	٤٨٥٩	٤٦٤٧	٤٨٩٤	٥٨١٦		٨١٩١	٧٦,٣
عدد الطلبة				١٨٧٣٢٦	٢٣٠٥٧٣		
الجملة	١٦٠١٤٩	١٤٥٩٢٠	١٤٧٧٦٥	١١٨٥٢٢	١٤٦٥٨٤	٢٧٤٣٠٠	٨٨,٠
بنون	١١٠٧٠٧	٩٨٥٨٠	٩٥٠٦٠	٦٨٨٠٤	٨٣٩٨٩	١٧٤٩٩٢	٧٧,٥
بنات	٤٩٤٤٢	٤٧٣٤٠	٥٢٧٠٥	٣٢	٣٣	٩٣٣٠٨	١٠٩,٥
متوسط عدد الطلبة بكل فصل	٣٣	٣١	٣٠			٣٣	٦,٥

---

(450) المرجع السابق، ص ص : ٢٢٥ – ٢٢٦.

إن المتأمل في الجدول السابق رقم (٣٥) سوف يدرك زيادة عدد المدارس والفصول في مجال التعليم الإعدادي العام، حيث بلغت نسبة التغير بين عامي ١٩٩٣/٩٢ و ١٩٩٧/٩٦، ١٤,٩٪ بالنسبة لعدد المدارس و٩,١٪ بالنسبة لعدد الفصول. كما يبين الجدول أيضا تذبذب الزيادة في عدد (الذكور والإناث) خلال الفترة من ١٩٩٢/٩١ إلى ١٩٩٧/٩٦ أما التعليم الإعدادي الأزهري فنجد أن هناك زيادة في عدد الفصول والمعاهد، وعدد الطلبة – في الفترة ما بين ١٩٩٢/٩١ و ١٩٩٧/٩٦ – الذكور يزداد عن عدد الإناث.

جدول رقم (٣٦)

يوضح تطور التعليم في المرحلة الثانوية العامة والفنية والأزهرية[451]

البيان	٩٢/٩١	٩٣/٩٢	٩٤/٩٣	٩٥/٩٤	٩٦/٩٥	٩٧/٩٦	نسبة التغير بين عامي ٩٣/٩٢، ٩٧/٩٦
التعليم الثانوي العام والفني					٦٧٣٢		
عدد المدارس							
الجملة	٢٥١٣	٢٦٤٦	٢٥٧٣	٢٦٩٢	٢٧٣٠	٣٠٤٨	١٥,٢
عام	١١٨٦	١٢٩٥	١٣٢٠	١٣٨٤	١٣٩٦	١٤٥٢	١٢,١
فني	١٣٢٧	١٣٥١	١٢٥٣	١٣٠٨	١٣٣٤	١٣٧٤	١,٧
عدد الفصول							
الجملة	٤٧٣٣٨	٥٨٢٥٥	٦٢٥٩٢	٦٨٧٥٠	٦٦٥٠٤	٦٦٧٩٢	١٤,٧
عام	١٦٠٣٣	١٨٥٩٠	١٩٦١٣	٢١٢٥٥	٢١٤١٦	٢١٦٩٧	١٦,٧
فني	٣١٣٠٥	٣٩٦٦٥	٤٢٩٧٩	٤٧٤٩٥	٤٥٠٨٨	٤٥٠٩٥	١٣,٧
عدد الطلبة							
الجملة (العام والفني)	١٦٨٢٢١٠	٢١٩٢٥٢٦	٢٣٩٤٢٣٢	٢٦٤١٦٦٦	٢٥٦٤٤٧٨	٢٤٨٩٥٩٧	١٣,5
عدد الطلبة في التعليم العام							
الجملة	٥٧٢٠٢٦	٧٢٧٦٩٠	٧٦٦٩٤٤	٨٤٤٣٥٨	٨١٧٣٨٧	٨٣٠٥٦٢	١٤,١

---

[451] المرجع السابق، ص ص : ٢٢٧ – ٢٢٩.

البيان	٩٢/٩١	٩٣/٩٢	٩٤/٩٣	٩٥/٩٤	٩٦/٩٥	٩٧/٩٦	نسبة التغير بين عامي ٩٣/٩٢، ٩٧/٩٦
بنون	٣١٨٩٦٧	٣٩٨٨٢٨	٤١٦٦١٧	٤٥٤٢٠٤	٤٣٩٥٨٦	٤٣٥٢٥٧	٩,١
بنات	٢٥٣٠٥٩	٣٢٨٨٦٢	٣٥٠٣٢٧	٣٩٠١٥٤	٣٧٧٨٠١	٣٩٥٣٠٥	٢٠,٢
عدد الطلبة في التعليم الفني							
الجملة	١١١٠١٨٤	١٤٦٤٨٣٦	١٦٢٧٢٨٨	١٧٩٧٣٠٨	١٦٧٢٥٨٠	١٦٥٩٠٣٥	١٣,٣
بنون	٦٣١٠٨١	٨٠٥٥٠٨	٨٧٩٣٥٧	٩٦٩٤٠٥	٩١٦١٤٠	٩٠٣٠٥٦	١٢,١
بنات	٤٧٩١٠٣	٦٥٩٣٢٨	٧٤٧٩٣١	٨٢٧٩٠٣	٧٥٦٤٤٠	٧٥٥٩٧٩	١٤,٧
متوسط عدد الطلبة بكل فصل							
التعليم العام	٣٦	٣٩	٣٩	٣٨	٣٨	٣٨	٢,٦
التعليم الفني	٣٦	٣٧	٣٨	٣٨	٣٧	٣٧	٠,٠
التعليم الثانوي الأزهري							
عدد المعاهد	٥٢٣	٥١١	٥٨٧	٦٤٢	٦٨٦	٧٤٢	٤٥,٢
عدد الفصول	٤٢,٩	٤٩٧٠	٥٣٧٦	٥٦٨٤	٥٧١١	٥٧٥٢	١٥,٧
عدد الطلبة							
الجملة	١٢٨٤٢٩	١٥٢٢٢٩	١٦٥٨٢٩	١٦٨٨٣٠	١٦٠٧٨٥	١٥٤١٥٧	١,٣
بنون	٩٠٩٢٣	١٠٥٧٧٤	١١٤٩٥١	١١٥١٦٥	١٠٦٧٩٣	١٠٠٣٢	٥,٢
بنات	٣٧٥٠٦	٤٦٤٥٥	٥٠٨٧٨	٥٣٦٦٥	٥٣٩٩٢	٥٣٨٣٧	١٥,٩
متوسط عدد الطلبة بكل فصل	٣١	٣١	٣١	٣٠	٢٨	٢٧	١٢,٩

إن المتأمل في الجدول السابق رقم (٣٦) سوف يدرك أن هناك زيادة في عدد المدارس والفصول بالنسبة للتعليم الثانوي العام والفني، كما ازداد عدد المعاهد والفصول أيضا في التعليم الثانوي الأزهري، حيث بلغت نسبة التغير بين عامي ١٩٩٣/٩٢ و ١٩٩٧/٩٦ في عدد المدارس بالنسبة للثانوي العام ١٢,١٪ و ١,٧٪ بالنسبة لعدد المدارس في التعليم الفني.

كما بلغت نسبة التغير فيما بين عامي ١٩٩٣/٩٢ و ١٩٩٧/٩٦ بالنسبة لعدد المدارس في التعليم ١٦,٧٪ و ١٣,٧٪ بالنسبة للتعليم الفني كما بلغت نسبة التغير فيما بين عامي ١٩٩٣/٩٢ و ١٩٩٧/٩٦ بالنسبة للتعليم الثانوي الأزهري ٤٥,٢٪ بالنسبة لعدد المعاهد و ١٥,٧٪ بالنسبة لعدد الفصول. كما يعكس الجدول أيضا الزيادة في عدد البنين في التعليم العام والفني عن البنات.

جدول رقم (٣٧)

يوضح تطور أعداد الطلاب بالجامعات[452]

البيان	٩٢/٩١	٩٣/٩٢	٩٤/٩٣	٩٥/٩٤	٩٦/٩٥	٩٧/٩٦	نسبة التغير بين عامي ٩٣/٩٢، ٩٧/٩٦
الإجمالي العام							
الجملة	٥٣٢١٤٥	٥٤٢٦٠٢	٦١٢٨٤٤	٧١٢٥٢٧	٨٧٥٦١١	١٠٧٣٣٤٠	٩٧,٨
طلبة	٣٤٣٣٧٧٨	٣٤٧٨٧٧	٣٨١٧٧٩	٤٤٢١٩٤	٥٢٤٦٧٥	٦٣٥١٤٩	٨٢,٦
طالبات	١٨٨٣٦٧	١٩٤٧٢٥	٢٣١٠٦٥	٢٧٠٣٣٣	٣٥٠٩٣٦	٤٣٨١٩١٠	١٢٥,٠
جامعة القاهرة							
الجملة	٩٢٩٣٤	٨٩٣٧٧	١٠٢٣٣٦	١١٢٢٦٢	١٣٢٨٦٨	١٥٣٠٣٥	٧١,٢
طلبة	٥٧٤٥٦	٥٥٨١٥	٦٣٦٣٧	٦٨٣٦١	٨٠٢٧١	٨٩٦٥٨	٦٠,٦
طالبات	٣٥٤٧٨	٣٣٥٦٢	٣٨٦٩٩	٤٣٩٠١	٥٢٥٩٧	٦٣٣٧٧	٨٨,٨
جامعة عين شمس							
الجملة	٦٨٧٩١	٧٤٤١٣	٧٨٩٤٥	٩٠٣٢٩	١١٠٥٠٢	١٢٦٦٩٤	٧٠,٣
طلبة	٣٥٢٠٨	٣٨٠٥٤	٣٧٣٧٨	٤٦٤٨٠	٥٣٧٢٢	٥٩٣٠١	٥٥,٨
طالبات	٣٣٥٨٣	٣٦٣٥٩	٤١٥٦٧	٤٣٨٤٩	٥٦٧٧٨٠	٦٧٣٩٣	٨٥,٤
جامعة الإسكندرية							
الجملة	٥٦٦٨١	٥٧٣٩٥	٦٢٠٩٢	٧٠٣٣٦	٨٨٩٨٩	١٠٠٢٣٠	٧٤,٦

---

(452) المرجع السابق، ص ص : ٢٣٨ – ٢٤٥.

البيان	٩٢/٩١	٩٣/٩٢	٩٤/٩٣	٩٥/٩٤	٩٦/٩٥	٩٧/٩٦	نسبة التغير بين عامي ٩٣/٩٢، ٩٧/٩٦
طلبة	٣٢٨٣٠	٣٣٤٧١	٣٥٥٥١	٤٠٢٦٨	٤٩٦٠٩	٥٣٠٥٨	٥٨,٥
طالبات	٢٣٨٥١	٢٣٩٢٤	٢٦٥٤١	٣٠٠٦٨	٣٩٣٧٧	٤٧١٧٢	٩٧,٢
جامعة أسيوط							
الجملة	٤٠٢٢١	٣٦٦٧٢	٥٠٠٣٨	٣٠٦٠٩	٣٨٧٥١	٤٩٩٢٠	٣٦,١
طلبة	٢٨١٨٢	٢٦٠٦٦	٣٤٠١٣	٢١٦٣٦	٢٦٣٤٤	٣٣٥٥١	٢٨٠٧
طالبات	١٢٠٣٩	١٠٦٠٦	١٦٠٢٥	٨٩٧٣	١٢٤٠٧	١٦٣٦٩	٥٤,٣
جامعة الأزهر							
الجملة	٨٢٤٣٧	٨٤٧١٨	٩٠٢٧٧	١٠٨٣٠٨	١٣٠٨٥٠	١٦٥٥٢١	٩٥,٤
طلبة	٦٤٩٣١	٦٥٥٧١	٦٨٤٧١	٨١٨١٩	٩٦٥٤٥	١١٩٤٥٧	٨٢,٢
طالبات	١٧٥٦٦	١٩١٤٧	٢١٨٠٦	٢٦٤٨٩	٣٤٣٠٥	٤٦٠٦٤	١٤٠,٦
جامعة طنطا							
الجملة	٣٤١٢٧	٣٧٠٢٥	٤٤٦٩٥	٥١٢٥١	٦٦٨٥١	٧٢٠٤٦	٩٤,٦
طلبة	٢١١١٣	٢٢٤٨١	٢٦٦٥٠	٣٠٣٥٦	٣٨٢٥٥	٤١٦٩٠	٨٥,٤
طالبات	١٣٠١٤	١٤٥٤٤	١٨٠٤٥	٢٠٨٩٥	٢٨٥٩٦	٣٠٣٥٦	١٠٨,٧
جامعة المنصورة							
الجملة	٣٠٤٤٧	٣٢٠٥٢	٤١٠٦٢	٤٩٢٨١	٥٠٤٣٧	٧٦٦٤٨	١٣٩,١
طلبة	١٩٢٠٤	١٩٨٨١	٢٤٤٧٠	٢٨٦٨٣	٢٧٢٤٩	٤٥٥٢٥	١٢٩,٠
طالبات	١١٢٤٣	١٢١٧١	١٦٥٩٢	٢٠٥٩٨	٢٣١٨٨	٣١١٢٣	١٥٥,٧
جامعة الزقازيق							
الجملة	٦٠٨٠٤	٦٢٥٥٦	٦٦٧٤٠	٧٣٨٧٧	٩٣١٥١	١١١٥٤٣	٧٨,٣

البيان	٩٢/٩١	٩٣/٩٢	٩٤/٩٣	٩٥/٩٤	٩٦/٩٥	٩٧/٩٦	نسبة التغير بين عامي ٩٣/٩٢، ٩٧/٩٦
طلبة	٤٢٦٢٦	٤٣٠٢٦	٤٤٦٧٧	٤٧١٩٤	٥٦٩٥٠	٦٧١٥٤	٥٦,١
طالبات	١٨١٧٨	١٩٥٩٣٠	٢٢٠٦٣	٢٦٦٨٣	٣٦٢٠١	٤٤٣٨٩	١٢٧,٣
جامعة حلوان							
الجملة	٢٤٣١٥	٢٤٤٠٥	٢٧٠٧١	٣٢٥٢٥	٥١٠٥٨	٧٠٨٣٥	١٩٠,٢
طلبة	١٤٥١٢	١٤٨٨٤	١٥٨٦٩	١٩٣٢٧	٢٧٠٧٩	٣٨٣٨٨	١٥٧,٩
طالبات	٩٨٠٣	٩٥٢١	١١٢٠٢	١٤١٩٨	٢٣٩٧٩	٣٢٤٤٧	٢٤٠,٨
جامعة قناة السويس							
الجملة	١٠٩٤٢	١٢٣١٢	١٣٠٧٦	١٦٦٦٩	٢٠٢١٤	٢٨٣٤١	١٣٠,٢
طلبة	٦٢٦٧	٧٠٢٩	٧٣١٨	٩١٦٠	١٠٨٩٦	١٥٥٧٠	١٢١,٥
طالبات	٤٦٧٥	٥٢٨٣	٥٧٥٨	٧٥٠٩	٩٣١٨	١٢٧٧١	١٤١,٧
جامعة المنيا							
الجملة	١٢٦٣٣	١٢٩٩٤	١٣٨٨٢	٢٢٠٩٦	٢٢٣٠٥	٢٧٨٩٩	١١٤,٧
طلبة	٨٧٣٨	٨٦٦٩	٩١٨٨	١٤٧٩٥	١٤٠٩٨	١٧٩٢٢	١٠٦,٧
طالبات	٣٨٩٥	٤٣٢٥	٤٦٩٤	٧٣٠١	٨٢٠٧	٩٩٧٧	١٣٠,٧
جامعة المنوفية							
الجملة	١٧٧٥٣	١٨٦٨٣	٢٢٦٣٠	٢٧٣٣٥	٣٧٦٢٧	٤٦٩٥٤	١٥١,٣
طلبة	١٢٧١٦	١٢٩٣٠	١٤٥٥٧	١٧١٧٥	٢٣٣٢٩	٢٨٥٨٠	١٢١,٠
طالبات	٥٠٤٢	٥٧٥٣	٨٠٧٣	١٠١٦٠	١٤٢٩٨	١٨٣٧٤	٢١٩,٩
جامعة جنوب الوادي							

البيان	٩٢/٩١	٩٣/٩٢	٩٤/٩٣	٩٥/٩٤	٩٦/٩٥	٩٧/٩٦	نسبة التغير بين عامي ٩٣/٩٢، ٩٧/٩٦
الجملة	-	-	-	٢٦٦٤٩	٣٢٠١١	٤٢٦٧٩	-
طلبة	-	-	-	١٦٩٤٠	٢٠٣٢٨	٢٥٢٩٥	-
طالبات	-	-	-	٩٧٠٩	١١٦٨٣	١٧٣٨٤	-

إن المتأمل في الجدول السابق رقم (٣٧) سوف يدرك أن هناك زيادة في عدد الطلبة والطالبات (٣٤٠) في جامعة القاهرة، وعين شمس، وجامعة الإسكندرية، وجامعة أسيوط، وجامعة الأزهر، وجامعة طنطا، وجامعة المنصورة، وجامعة الزقازيق، وجامعة حلوان، وجامعة قناة السويس وجامعة المنيا، وجامعة المنوفية في الفترة ما بين ١٩٩٥/٩٤ و١٩٩٧/٩٦.

ولكن بالرغم من كل الجهود التي بذلتها الدولة للنهوض بالتعليم في مصر، فإن أبعاد الخلل في أداء المؤسسة التعليمية واضحة – على الرغم من اتساع قاعدة المتعلمين – فما يحصلون عليه من تعليم لا يكفي لمواكبة الثورة التعليمية والتكنولوجية التي تسارعت معدلاتها في العالم وقلبت

أوضاعه خلال العقدين الماضيين، ولا للانخراط بشكل مثمر ومجد ومرضٍ في سوق العمل. وقد بلغ تردي أوضاع التعليم في مصر بكافة مستوياته حدا جعل وزير التعليم يعتبر أن النهوض بالتعليم قد أصبح مسألة أمن قومي في مصر، ومع أن جهود كبيرة بذلت خلال السنوات الخمس الأخيرة، إلا أن مضمون المقررات مازال يعاني من بعض التناقض في طبيعة القيم التي تسعى إلى بثها في نفوس النشء، ولا يبدو أن العاملين في جهاز التعليم ذاته يتعاطفون كثيرا مع التوجيهات العامة لسياسة هذا الجهاز، فضلاً عن أن هذه السياسة في حد ذاتها قد تعرضت لتقلبات شديدة في أقل من عقد واحد من الزمان. ولا يبدو أنها قد استقرت على نحو واضح[453].

كما أن هناك تفاوتًا في التعليم على المستوى الإقليمي، وفقًا لمؤشرات الفقر، فإن إقليم وجه قبلي يحتوي على أعلى نسبة من الفقراء بين سكانه يليه الوجه البحري. بينما المحافظات الحضرية هي الإقليم الذي يحظى بأقل معدل

---

(453) مصطفى كامل وآخرون، المرجع السابق، ص ص: ١٣٢ – ١٣٣.

للفقر بين سكانه، ولا يتميز إقليم الصعيد فقط باستيعابه لأكبر عدد من الفقراء بالنسبة لسكانه، بل أيضا أن مستوى الإنفاق للفقراء في هذا الإقليم أدنى كثيرا من مستوى خط الفقر، وبناء على ذلك فإن معدلات القيد والمستوى التعليمي للسكان يتناسب تناسبا عكسيا مع معدلات الفقر، فبينما تحقق المحافظات الحضرية ووجه بحري وفقًا للبيانات الرسمية معدلات الاستيعاب الكامل في المرحلة الابتدائية، ينخفض معدل القيد لهذه المرحلة في الصعيد لتصل إلى ٨٩٪ بمعنى آخر فإن ١١٪ من الأطفال في سن التعليم الابتدائي في الصعيد لا يلتحقون أصلاً بهذا التعليم؛ ومن ثم لا يستفيدون من الإنفاق العام لهذه المرحلة كلية. وتنخفض معدلات القيد للتعليم الإعدادي في وجه قبلي والذي يفترض أنه تعليم إلزامي، حيث ١٩٪ من الأطفال في سن التعليم الإعدادي لا يلتحقون بالمدارس الإعدادية، مقابل ١٠٪ في وجه بحري، بينما يستوعب التعليم بالمحافظات الحضرية وفقًا للبيانات الرسمية كل الأطفال في هذه المرحلة. وداخل إقليم وجه قبلي ذاته يوجد تفاوت ملحوظ بين الحضر والريف، حيث يتضح أن معدل القيد الصافي في هذه

المرحلة. وداخل إقليم وجه قبلي ذاته يوجد تفاوت ملحوظ بين الحضر والريف، حيث يتضح أن معدل القيد الصافي في هذه المرحلة يتفاوت بين الحضر والريف لإحدى محافظات الصعيد من ٨٥٪ إلى ٧١٪ ويعني ذلك أن ٢٩٪ من الأطفال في سن التعليم الابتدائي لا يلتحقون بهذه المرحلة الأساسية للتعليم في بعض قرى الصعيد[454].

هذا فضلاً عن التفاوت في التعليم على أساس الجنس، فنجد أن الإناث يمثلن حلقة من سلسلة التفاوت التي يمكن أن تسود النظام التعليمي، وتؤثر بالتالي على الاستفادة من الإنفاق العام على التعليم، فالإناث مثل الذكور يتعرضن للحرمان من التعليم في ظل ظروف الفقر والحاجة الشديدة، علاوة على ذلك فلهن الظروف الخاصة التي تؤثر على درجة استفادتهن من التعليم، فإذا كانت موارد الأسرة ضئيلة إلى حد لا يكفي لتعليم كافة الأبناء، وإذا كان هناك مجال للمفاضلة، فإن الأبناء الذكور خاصة في الريف تكون لهم أولوية الالتحاق بالتعليم. ومن ناحية أخرى فإن الإناث

---

[454] محيا زيتون، المرجع السابق، ص ص : ٣٠ – ٣١.

تكون لهن أولوية، ولكن في التوقف عن الاستمرار في التعليم في حالات الضيق والحاجة التي قد تعترض مسار الأسرة، ويدل على ذلك نتائج استبيان تقرير التنمية البشرية ١٩٩٦ عن أحوال معيشة الفقراء، حيث يوافق ١٩,٧٪ من المبحوثين في الحضر على إخراج الأبناء من التعليم في حالة الاضطرار إلى ذلك بسبب ظروف المعيشة. بينما تبلغ النسبة في الريف ٢٨٪. أما بالنسبة لمن يخرج أولاً البنات أم البنين فبلغت نسبة الإناث أولاً في الحضر ٣٣٪ مقابل ١٨٪ للذكور أولاً، بينما بلغت هاتان النسبتان في الريف ٤٥٪، ١٣٪. وبالنظر إلى نفس هذه النتائج مصنفة وفقًا للبيئات الاجتماعية، أجاب ٣٨٪ من المبحوثين الفقراء أنهم على استعداد لإخراج أبنائهم من التعليم وقت الحاجة، وهي نسبة مرتفعة مقارنة بغير الفقراء (١٧٪)، أما عن إخراج البنات فبلغت النسبة ٤٤٪ إلا أنها تتفاوت بين فقراء الحضر والريف، حيث تبلغ في الحضر ٢٩٪ وترتفع في الريف ٥١٪، ويدل ذلك على أن ظاهرة إخراج البنات

أولاً من التعليم هي ظاهرة ريفية أكثر منها ارتباطًا بمستوى معيشة الأسرة[455].

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فقد انعكس التأثير المزدوج لكل من نقص الموارد المالية، وسوء تخصيص هذه الموارد في قطاع التعليم في عدة عوامل أدت إلى تدهور نوعية الخدمات التعليمية؛ وبالتالي انخفاض كفاءة القطاع التعليمي. وكانت أهم هذه العوامل نقص الأبنية التعليمية، مما أدى إلى تعدد الفترات المدرسية وتكدس الفصول، العجز الكمي والنوعي في المدرسين، ضعف مستوى المناهج والكتب المدرسية، انتشار الدروس الخصوصية والالتجاء إلى الكتب الخارجية، والتي أصبح كل منها ضرورة للنجاح (قدرت تكلفة الدروس الخصوصية في عام ١٩٩٠/٨٩ بما يتراوح بين ٤٠٠ و ٨٠٠ مليون جنيه) [456].

وقد أدى انخفاض نوعية وكفاءة الخدمة التعليمية، مع ارتفاع تكلفة هذه الخدمات (نتيجة لفرض بعض الرسوم

---

(455) محيا زيتون، المرجع السابق، ص ص : ٣٣ – ٣٤.

(456) مصطفى كامل وآخرون، المرجع السابق، ص: ٩٠.

الدراسية من قبل الوزارة وارتفاع تكلفة الكتب المدرسية والزي المدرسي بالإضافة إلى الدروس الخصوصية ومجموعات التقوية والكتب الخارجية، والتي أصبحت ضرورة نتيجة لتدهور كفاءة النظام التعليمي، والتي ثبت أنها ارتفعت بالنسبة للأسر الفقيرة خلال الفترة ٨٢/٨١ – ١٩٩١/٩٠ أكثر منها بالنسبة للأغنياء إلى إحجام كثير من الأسر الفقيرة عن إرسال أطفالها إلى المدرسة – وبالذات الإناث – أو إلى سحبهم من المدرسة قبل استكمال تعليمهم (وصلت نسبة التسرب أو التسريح من التعليم الأساسي إلى نحو ٣٠٪ وإلى أكثر من ذلك في تقديرات أخرى)[457].

أما بالنسبة للصحة فنجد أن الدولة تعمل جاهدة لتوفير الرعاية الصحية المتكاملة للمواطنين بحيث تكون في متناول الجميع وفي ظروف ميسرة، وفي سبيل ذلك خططت سياستها على التوسع في الخدمات الصحية الريفية وزيادة عدد المنشآت الصحية لقطاع الريف، وبذل الجهود في مكافحة

---

(457) مصطفى كامل وآخرون، المرجع السابق، ص: ٩٠.

الأمراض المعدية والوبائية المتوطنة والدرن، وكذا توسيع قاعدة الخدمة الصحية المجانية في الريف والحضر، والتوسع في خدمات رعاية الأمومة والطفولة وزيادة عدد المراكز التي تقدم هذه الخدمات، وعلاج المواطنين في المستشفيات الحكومية بأجور رمزية وزيادة عدد الأسرة بها، والتوسع في التأمين الصحي ليشمل جميع المواطنين. وإنشاء المؤسسات العلاجية لمنع الاستغلال في مجال الخدمات العلاجية الخاصة، وتوفير الفنيين والمدربين وذلك بإنشاء مراكز التدريب وتوفير المعدات الطبية لمقابلة الطوارئ، والتوسع في تصنيع الأدوية محليا وتوفيرها للمواطنين[458].

ويمكن أن نلمس الجهود المبذولة لتطوير هذا المجال من خلال استقراء البيانات الإحصائية الخاصة بالجانب الصحي والتي تعكس زيادة عدد الأسرة بالمستشفيات بنسبة ١٤,٥٪ عام ١٩٩٧ مقارنة بعام ١٩٩٣، وزيادة عدد الوحدات العلاجية بقطاع الريف بما يعادل ٧,٩٪ عام ١٩٩٧ مقارنة بعام ١٩٩٣ ، وكذا زيادة عدد الأسرة بهذا القطاع

---

(458) الكتاب الإحصائي السنوي، المرجع السابق، ص : ١٥٩.

بنسبة ١٦,٣٪، وزيادة عدد الوحدات الوقائية للأمراض المتوطنة بنسبة ١٠٪ عام ١٩٩٧ عن عام ١٩٩٣، زيادة عدد الوحدات التي تقوم بخدمات رعاية الأمومة والطفولة بنسبة ٧٠٦٪ عام ١٩٩٧ مقارنة بعام ١٩٩٣. هذا وقد بلغت تكاليف علاج المصريين بالداخل والخارج والتي تحملتها الدولة خلال عام ١٩٩٧ ما قيمته ٣٩٠ مليون جنيه؛ مما يبرر اهتمام الدولة بالرعاية الصحية للمواطنين[459].

وتوضح الجداول التالية تطور إجمالي عدد الأسرة بالمستشفيات وعدد مستشفيات ووحدات الخدمات الصحية وعدد الوحدات الوقائية للأمراض المتوطنة وعدد الوحدات العلاجية بقطاع الريف.

---

(459) الكتاب الإحصائي السنوي، المرجع السابق، ص: ١٥٩.

جدول رقم (٣٨) يوضح إجمالي عدد الأسرة بالمستشفيات

(الوحدة : بالعدد)

البيان	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	نسبة التغير بين عامي ٩٧/٩٢
أسرة وزارة الصحة	٦٧١٩٨	٦٥٢٠٠	٦٦٩٣١	٦٦٤٤٠	٦٩٠٤٣	٧٠٤٧٠	٨,١
أسرة الوزارات الأخرى والمستشفيات والمعاهد العلاجية	٢٠٥٢٧	٢٠٤٤٢	٢٢٦٣٨	٢٣٦٩١	٢٥١٧٥	٢٤٨٧١	٢١,٧
الجامعات	١٥٠٠٣	١٤٧٧٩٢	١٦٩٤١	١٧٨٠٣	١٩٤٦٦	١٨٨٢٢	٢٧,٢
طلبة الجامعات	١٨٥	١٨٠	١٩٣	١٨٤	١٨٣	٢٨٠	٥٥,٦
الشرطة	١٨١	٣٤٢	٣٤٢	٥٤٣	٥٤٣	٥٤٣	٥٨,٨
السجون	٥٠٤	٤٧٤	٤٧٤	٤٧٣	٤٧٣	٤٧٣	٠,٢
مستشفيات تعليمية	٣٩٠٧	٣٩٠٧	٣٩٢٣	٣٩٢٣	٣٧٠٩	٣٨٦٩	١,٠
معاهد علاجية	٧٤٧	٧٤٧	٧٦٥	٧٦٥	٨٠١	٨٨٤	١٨,٣
أسرة القطاع العام	١١٣٤٤	١١١٨١	١١٨٣٨	١٢٢١١	١٢٤٩٨	١٣٧٨٥	٢٣,٣
التأمين الصحي	٤٩٢٥	٤٩٤٩	٥٦٥١	٥٩٥٧	٥٩٩١	٦٣٨٠	٢٨,٩
المؤسسة العلاجية	٤٨٨٨	٤٨٠١	٤٧٧١	٤٨٥٦	٤٧٥٤	٥٤٧٧	١٤,١
السكة الحديد	٤٠٥	٣١٧	٣٢٣	٣٢٣	٣٤٦	٣٤٦	٩,١
الهيئات الأخرى	١١٢٦	١١١٤	١٠٩٣	١٠٧٥	١٤٠٧	١٥٨٣	٤٢,١
أسرة القطاع الخاص	١٠١٤٠	١١١٨٣	١١٦١٣	١٢٢٣٨	١٢٦٩٧	١٤٥٤	٣٠,١
الجملة	١٤١٠٨٠	١٣٦٥٨٩	١٤٧٤٩٦	١٥٠٥٨٢	١٥٧٠٨٦	٥٦٣٢٨	١٤,٥

إن المتأمل في بيانات الجدول السابق رقم (٣٨) سوف يدرك أن هناك زيادة واضحة في عدد الأسرة بالمستشفيات في الفترة ما بين ١٩٩٢ و١٩٩٧ باستثناء السكة الحديد التي تعكس بياناتها نقص في عدد الأسرة في نفس الفترة السابقة.

جدول رقم (٣٩) يوضح إجمالي عدد المستشفيات ووحدات الخدمات الصحية[460]

البيان	الوحدة	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	نسبة التغير بين عامي ٩٧/٩٣
المستشفيات العامة والمركزية والعيادات الشاملة	العدد	٣٢٣	٣٢٤	٣٣٠	٣٢٢	٣٢٣	٣٣٢	٢,٥
	عدد الأسرة	٣٠٠٨٤	٣٠٥٦٣	٣٢٠٦٨	٣٢٥٩١	٣٢٦٧٠	٣٢٧١٤	٧,٠
مستشفيات الرمد المستقلة والفروع	العدد	١٨٠	١٨٥	١٩٢	١٩٤	١٩٤	١٩٥	٥,٤
	عدد الأسرة	٢٨٧١	٢٨٨٦	٢٩٥٣	٢٩١٢	٣٠٣٨	٣٠٥٨	٦,٠
مستشفيات الأمراض المتوطنة والعيادات المستقلة والفروع	العدد	١٥٤	١٤١	١٥٠	١٥١	١٤٩	١٤٠	٠,٧
	عدد الأسرة	٤٤١	٤٠٤	٤٠٦	٣٦٨	٣٨٥	٣٦٩	٨,٧
مستوصفات الأمراض الصدرية ووحدات الفحص المستقلة	العدد	١٣٦	١٣٥	١١٧	١٢١	١٢١	١٢٢	٩,٦
	عدد الأسرة	١٩٦	٢١٠	١٩٤	١٩٤	٢٠٧	٢١٥	٢,٤
مصحات ومستشفيات وأقسام الأمراض الصدرية	العدد	٦٠	٥٦	٥٩	٦٢	٦٣	٦٤	٨,٥
	عدد الأسرة	٧٢٧٣	٧٣١١	٧٣٥٨	٧٤٠٨	٧٤١٢	٧٧٧١	٦,٣

---

(460) المرجع السابق، ص ص:"١٦٢ - ١٦٤

البيان	الوحدة	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	نسبة التغير بين عامي ٩٧/٩٣
وحدات خدمات الأسنان	العدد	١٧٠٠	١٧٣٤	١٥٣٣	١٥٧٩	١٦٠٧	١٦٤٨	٥,٠
أقسام الأشعة	العدد	٨١٣	٧٠٧	٧٣٨	٧٣٦	٧٣٦	٨٠٢	١٣,٤
وحدات الصحة المدرسية ومستشفياتها	العدد	٣٢٧	٣٢١	١٤٢	١٢٠	٥٦	٢٩	٩١,٠
	عدد الأسرة	٦٦٤	٦٣٧	٣٠	٣٠	-	-	-
عيادات ومستشفيات الأمراض النفسية والعقلية	العدد	٥١	٥١	٥٠	٥١	٥٣	٥٤	٥,٩
	عدد الأسرة	٨٧٣٩	٥٦٥٢	٦١٠٤	٥٦٥٥	٦٧٣٠	٧١٧٩	٢٧,٠
عيادات ومستشفيات الجذام وفروعها بالمستشفيات العامة	العدد	٤٤	٤٧	٣٠	٤١	٤٠	٤٤	٦,٤
	عدد الأسرة	١٣٥٠	١٣٥٠	١٣٥٠	٧٨١	١١٨٥	١١٨٥	١٢,٢
مستشفيات ومعازل الحميات	العدد	٩٤	٩٨	١٠١	١٠٠	١٠١	١٠٢	٤,١
	عدد الأسرة	٧٨٢٢	٧٩٧٠	٨٠٣٢	٧٥٤٥	٧٨١٩	٨٠٨٧	١,٥
عيادات الأمراض الجلدية والتناسلية	العدد	٩٨	١٠٨	١٠٩	١١٠	١١٣	١٢٧	١٧,٦
	عدد الأسرة	١٥٤	١٥٦	١٧٩	١٣٣	١٣٤	١٣٧	١٢,٢
وحدات القطاع الريفي[461]	العدد	٢٦٩١	٢٧٣٢	٢٧٨١	٢٨١٤	٢٩٤٨	٢٩٤٩	٧,٩
	عدد الأسرة	٩٣٦٤	٩٤٢٢	٩٦٧٩	١٠١٥٣	١٠٩٣٣	١٠٩٥٦	١٦,٣
الجملة	العدد	٦٦٧١	٦٦٤٢	٦٣٣٢	٦٤٠١	٦٥٠٤	٦٦٠٨	٠,٥
	عدد الأسرة	٦٨٥٩٨	٦٦٥٦١	٦٨٣٥٣	٦٧٨٣١	٧٠٥١٣	٧١٦٧١	٧,٧

---

(461) تشمل الوحدات الريفية والمجموعات الصحية والمستشفيات الريفية.

إن المتأمل في الجدول السابق رقم (٣٩) سوف يدرك أن عدد المستشفيات ووحدات الخدمات الصحية وعدد الأسرة بها، يتذبذب بين الزيادة والنقصان في الفترة ما بين ١٩٩٢ و ١٩٩٧ ؛ حيث زاد عدد المستشفيات العامة والمركزية والعيادات الشاملة من عام ١٩٩٢ – ١٩٩٧، كما زاد عدد الأسرة بها، في الوقت الذي انخفض عدد مستشفيات الأمراض المتوطنة والعيادات المستقلة والفروع، وعدد الأسرة فيها وذلك مجرد مثال على هذا التذبذب بين الزيادة والنقصان.

جدول رقم (٤٠)

يوضح عدد الوحدات الوقائية للأمراض المتوطنة[462]

البيان	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	نسبة التغير بين عامي ٩٣/٩٢، ٩٧/٩٦
تفاتيش البلهارسيا	١٣٤	١٣٢	١٣٣	١٣٠	١٢٩	١٢٦	٤,٥
مجموعات البلهارسيا	٣٥٥	٣٦١	٣٥٩	٣٩٥	٣٥٧	٢٩٢	٨,٦
وحدات البلهارسيا	١٣٢٢	١٣٣٥	١٣٥٢	١٣٣٠	١٣٧٥	١٤٩٨	١٢,٢

(462) المرجع السابق، ص: ١٦٥.

البيان	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	نسبة التغير بين عامي ٩٣/٩٢، ٩٧/٩٦
وحدات الملاريا	٥١٥	٥٠٠	٤٩٢	٥١٨	٥٤٤	٥٤٨	٩,٦
وحدات الحمى الصفراء	١٥	١٤	١٧	١٤	١٤	١٥	٧,١
وحدات مكافحة البعوض	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٠,٠
الجملة	٢٣٦٣	٢٣٦٤	٢٣٧٥	٢٤٠٩	٢٤٤١	٢٦٠١	١٠,٠

يوضح الجدول السابق رقم (٤٠) الزيادة والنقصان في عدد الوحدات الوقائية للأمراض المتوطنة (٣٥٠)، حيث زاد عدد مجموعات البلهارسيا ووحدات البلهارسيا ووحدات الملاريا، في الوقت الذي نقص فيه عدد تفاتيش البلهارسيا، وتذبذب عدد وحدات الحمى الصفراء بين الزيادة والنقصان.

جدول رقم (٤١)

يوضح عدد الوحدات العلاجية بقطاع الريف[463]

البيان	الوحدة	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	نسبة التغير بين عامي ٩٧/٩٢
مستشفيات وأقسام علاج الأمراض المتوطنة بالمجموعات الصحية والوحدات المجمعة	العدد	٥٧١	٥٧٤	٥٧٢	٥٧٧	٥٩٤	٥٨٠	١,٠
	عدد الأسرة	٩٣٦٤	٩٤٢٢	٩٦٧٩	١٠١٥٣	١٠٩٣٣	١٠٩٥٦	١٦,٣
أقسام علاج الأمراض المتوطنة بالمراكز الاجتماعية والوحدات الصحية الريفية	العدد	٢١٢٠	٢١٥٨	٢٢٠٩	٢٢٣٧	٢٣٥٤	٢٣٦٩	٩,٨
الجملة	العدد	٢٦٩١	٢٧٣٢	٢٧٨١	٢٨١٤	٢٩٤٨	٢٩٤٩	٧,٩
	عدد الأسرة	٩٣٦٤	٩٤٢٢	٩٦٧٩	١٠١٥٣	١٠٩٣٣	١٠٩٥٦	١٦,٣

يتبين من الجدول السابق رقم (٤١) زيادة عدد مستشفيات وأقسام علاج الأمراض المتوطنة بالمجموعات الصحية والوحدات المجمعة في الفترة ما بين ١٩٩٢ – ١٩٩٧. كما زاد عدد الأسرة في مستشفيات وأقسام علاج الأمراض

---

(463) المرجع السابق، ص : ١٦٦.

المتوطنة بالمجموعات الصحية والوحدات المجمعة، في الوقت الذي زاد فيه أيضا عدد مستشفيات وأقسام علاج الأمراض المتوطنة بالمراكز الاجتماعية والوحدات الصحية الريفية.

هذا فضلاً عن أن مصر استطاعت تحقيق نتائج ملموسة في مجال الخدمات الصحية الأولية (أي الخدمات الوقائية)؛ حيث انخفضت وفيات الأطفال والأمهات بشكل ملموس، كما تم تقليل نسب كثير من الأمراض الوراثية، ومع ذلك وبرغم الاستخدام الفعال لوحدات الرعاية الصحية في تنفيذ برامج السيطرة على الأمراض، إلا أنه قد ثبت أن استخدام الأفراد سواء للخدمات الصحية الأولية أو للمستشفيات العامة تنخفض للغاية (قدر معدل الزيادة السنوية للمستفيد من الخدمة بـ ١,٦٪ ولم يزد معدل أشغال الأسرة في المستشفيات الريفية عن ٢٪ أما معدل أشغال الأسرة في المستشفيات العامة فقد انخفض من ٦١٪ عام ١٩٨٠ إلى ٤٣٪ عام ١٩٩٢، ويعود ذلك أساسا إلى انخفاض نوعية الخدمة الصحية المقدمة، ويرجع ذلك إلى عوامل لعل أهمها انخفاض المخصصات المالية. بالإضافة إلى سوء تخصيص

هذه الموارد وعدم الكفاءة وانعدام العدالة. أما إنفاق وزارة الصحة بالنسبة للفرد، فقد انخفض بالأسعار الثابتة من ٧,٩ جنيه عام ٨٤ – ١٩٨٥ إلى ٥,٠ جنيه فقط عام ٨٩ – ١٩٩٠. ومن الواضح أن هذا المستوى المتدني من الإنفاق لا يستطيع تلبية الاحتياجات الضرورية لتحقيق مستوى جيد من الرعاية الصحية[464].

ومما لا شك فيه أن تكلفة توفير الخدمة الصحية، سوف تتزايد مع تنفيذ سياسات الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي. والواقع أن تنفيذ الإصلاح سوف يسهم بالفعل في ارتفاع تكلفة الخدمة الصحية من خلال عدة سياسات تهدف إلى زيادة الإيرادات الحكومية. فتخفيض الدعم سوف يؤدي إلى زيادة التكلفة الجارية (من خلال الطعام المقدم للمرضى مثلاً)، كما سوف تسهم إجراءات أخرى في زيادة تكلفة الخدمة الصحية من خلال رفع تكلفة إنتاج الدواء (مثل ضريبة المبيعات والسياسات السعرية وتخفيض قيمة الجنيه)

---

[464] مصطفى كامل السيد وآخرون، المرجع السابق، ص: ٩١.

وبالتالي سعره، كما سوف ترتفع تكلفة بناء المستشفيات نتيجة للسياسات النقدية التي سوف ترفع من سعر الفائدة[465].

هذا فضلاً عن أن دور التأمين الصحي لازال محدود للغاية في الريف وفي المحافظات الفقيرة، وذلك بسبب عدم انطواء جانب كبير من السكان الفقراء في مظلة التأمين، كما أن الضعف الشديد في إمكانات الرعاية الصحية اللازمة لتقديم الخدمة التأمينية بالريف يعد عاملاً مانعا من الانتفاع بالخدمة، فبعض القرى لا يوجد بها وحدة صحية والبعض الآخر لا يوجد بالوحدة طبيب، وفي الغالب الأعم تكون الوحدة غير مجهزة، كذلك المدارس لا يوجد بها عيادات طبية، وإذا وجدت قد لا يتواجد بها طبيب مقيم أو يكون الطبيب مسئول عن عدد كبير من المدارس؛ مما يعني تشتت جهده أو إهماله في أداء وظيفته[466].

ورغم تواضع الموارد العامة المخصصة للخدمات الصحية عموما، فإن توزيعها على المحافظات لا يتسم

---

(465) المرجع السابق، ص: ٩٥.

(466) محيا زيتون، المرجع السابق، ص: ٤٣.

بالعدالة. وهناك تفاوت ملحوظ لصالح المحافظات الحضرية، وعلى حساب المحافظات غير الحضرية، وداخل المحافظات غير الحضرية تفاوت آخر لصالح الوجه البحري، وعلى حساب الوجه القبلي أكثر الأقاليم احتواء للفقر. كما أن المحافظات الحضرية التي تظهر أفضل مؤشرات للحالة الصحية تستأثر بنصيب أكبر من الخدمات ومن الإنفاق العام على الصحة، بينما يحصل الوجه القبلي على أدنى نصيب. وعلاوة على الأهمية الكبيرة للمؤشرات الخاصة بوفيات الأطفال والأمومة في الوجه القبلي، فإن المؤشرات المتدنية للغاية بالنسبة للسكان الذين يحصلون على مياه مأمونة وعلى صرف صحي خاص في ريف قبلي، حيث لا يحصل على صرف صحي سوى ٣٩% من سكانه تنبئ عن مخاطر صحية جمة. حيث اتضح أن محافظة سوهاج وهي إحدى محافظات وجه قبلي التي تتميز بمؤشر مرتفع للفقر ومؤشر متدنٍ للتنمية البشرية، تعاني من وجود عجز كبير في المستشفيات والأطباء وهيئة التمريض. وأن الأمراض التي انتشرت في صيف ١٩٩٥ بها، وترتب عليها وفاة عدد من كبار السن والأطفال في المحافظة، ترجع إلى اختلاط

المياه الجوفية (التي تستخدم للشرب) بمياه الصرف الصحي؛ مما نتج عنه أمراض خطيرة مثل التهاب الكبد الوبائي[467].

أما بالنسبة للثقافة فنجد أن الدولة تولي اهتماما كبيرا بقطاع الثقافة والإعلام لما له من تأثير ملموس على الجماهير في الداخل والخارج، وعلى ذلك فقد شهدت الإذاعة تطورا واسعا في برامجها وفي إنشاء خدمات إذاعية جديدة تمثلت في إذاعات الوادي الجديد ومرسى مطروح وأسوان، وقد بلغ متوسط ساعات الإرسال اليومي للإذاعة (٣٩٧,٨ ساعة عام ٩٧/٩٦ بنسبة زيادة قدرها ٤٢,٧٪ بالمقارنة بعام ١٩٩٣/٩٢)[468].

وفي ٢١ يوليو ١٩٦٠ بدأ التليفزيون المصري إرساله وواصل تطوره، وتوسعت دوائر إرساله بحيث أصبح حاليا يغطي جميع أنحاء الجمهورية، حيث أنشئت عدة قنوات محلية بجانب القنوات المركزية وقناة النيل الدولية والقناة الفضائية.

---

(467) محيا زيتون، المرجع السابق، ص: ٤٥.

(468) الكتاب الإحصائي السنوي ٩٢ – ١٩٩٧، المرجع السابق، ص: ٢٨٧.

كما اهتمت الدولة بإنشاء الهيئات المتخصصة ووكالات الأنباء والتي تقوم بالحصول على المعلومات من شتى المصادر عن جميع الموضوعات والأحداث التي تهم الرأي العام في الداخل والخارج، وتعد وتنفذ البرامج الإعلامية التي تهدف إلى التعريف بأهداف الدولة واتجاهاتها إزاء المشكلات العالمية والمحلية ومدى ما حققته من نهضة وكذا الرد على الدعايات المضادة المغرضة. كما عملت الدولة على تحرير الصحافة من السيطرة عليها وأصبحت ملكًا للشعب وتعمل لصالحه[469].

وتوضح البيانات الإحصائية الواردة بالجداول التالية نشاط دار الكتب والمكتبات الفرعية ومكتبات الهيئة العامة للثقافة ومكتبات الأطفال في الفترة ما بين ٩٢/٩١ إلى ١٩٩٧/٩٦ وبرامج الصوت والضوء لعام ١٩٩٧/٩٦.

جدول رقم (٤٢)

---

[469] الكتاب الإحصائي السنوي ٩٢ – ١٩٩٧، المرجع السابق، ص: ٢٨٧.

يوضح نشاط دار الكتب والمكتبات الفرعية ومكتبات الهيئة العامة للثقافة ومكتبات الأطفال[470]

البيان	الوحدة بالألف	٩٢/٩١	٩٣/٩٢	٩٤/٩٣	٩٥/٩٤	٩٦/٩٥	٩٧/٩٦	نسبة التغير بين عامي ٩٣/٩٢، ٩٧/٩٦
دار الكتب والمكتبات الفرعية								
رصيد الكتب	كتاب	١٢٣٧	١٢٧٥	١٣٤٩	١٣٣٣	١٤٠٤	١٤٤١	١٣,٠
عدد القراء	قارئ	٣٢٢	٢٤٦	٢٤٠	١٩٧	٢١٢	١٨٤	٢٥,٢
مكتبات الهيئة العامة للثقافة ومكتبات الأطفال								
رصيد الكتب	كتاب	٢٢٦٨	٢٢٢٨	٢٤٤٨	٢٣٦١	٢٧٣٤	٣٠٣٩	٣٦,٤
عدد القراء	قارئ	١٩٣٦	١٧٢٥	١٨١٧	٢٠٩٠	٢٤٩٩	٢٤٢٦	٤٠,٦

ويعكس الجدول السابق رقم (٤٢) زيادة في رصيد الكتب ولنخفاض في عدد القُرَّاء المترددين على دار الكتب والمكتبات الفرعية في الفترة ما بين ٩٢/٩١ و ١٩٩٧/٩٦، بينما يزداد عدد القُرَّاء المترددين على مكتبات الهيئة العامة للثقافة ومكتبات الأطفال.

جدول رقم (٤٣)

(470) الكتاب الإحصائي السنوي ٩٢ – ١٩٩٧، المرجع السابق، ص: ٢٩٤

يوضح برامج الصوت والضوء لعام ١٩٩٧/٩٦[471]**.**

البرنامج	البيان	مناطق التشغيل		
		الأهرام	الكرنك	فيلة
العربي	عدد العروض	٥١	٩٧	٦١
	عدد الرواد	٥٧٤٠	٢٠٦٠٠	٢٩٥١
الإنجليزي	عدد العروض	٣١١	٣٦٨	٣٥٥
	عدد الرواد	٩٦٣٧٥	١٥١٣٧٠	٣٣٥٨٢
الفرنسي	عدد العروض	٢٦١	٢٨٥	٣١٢
	عدد الرواد	٦٨٤٩٧	٩٩٧٤٨	٦٦٠٩٩
الألماني	عدد العروض	١٠٦	١٨٥	٧٨
	عدد الرواد	١٨٧٤٠	٨١٧٠٥	٤٢٣٦
الإيطالي	عدد العروض	١٠٥	١٨٩	١٨٤
	عدد الرواد	١٢٦٨٢	٣٤٨٢٢	٨٣٣٢
الأسباني	عدد العروض	١٠٤	١٠٦	٥٩
	عدد الرواد	١١٣٣٨	١٢٣٢٥	٥١٠٠
الياباني	عدد العروض	١٠٤	١٠٥	٤٤
	عدد الرواد	١٦٢٩٥	١٧٦٤١	٦٣٩

---

[471] المرجع السابق، ص: ٢٩٦.

الفصل الرابع

استخلاصات أساسية ومناقشة عامة

الفصل الرابع
استخلاصات أساسية ومناقشة عامة

وجد الباحث لزاما عليه بعد أن انتهى من عرض قضية التنمية البشرية، أن يخصص هذا الفصل الذي يستهدف ربط أهم النتائج والاستخلاصات التي انتهت إليها الدراسة في إطار متصل، بعد أن جاءت متفرقة بين الفصول المختلفة، ويشتمل هذا الفصل على عنصرين أساسين، انفرد الأول منهما بعرض أهم الاستنتاجات المعرفية والمنهجية التي استخلصناها من هذه الدراسة، بينما يعالج العنصر الثاني بعض القضايا التي يستأهل مزيدا من الدراسات والسياسات لتحليلها وتفسيرها ومواجهتها.

أولاً : الاستخلاصات المعرفية والمنهجية:

إن هذه الدراسة قد أماطت اللثام عن العديد من المقولات والقضايا في مجال التنمية البشرية، وتتمثل هذه المقولات في الأفكار والقضايا التالية:

١- إن مفهوم التنمية البشرية Human Development يشير إلى عملية تمكين الإنسان

من إنسانيته من خلال تنمية مهاراته وقدراته وتوسيع اختياراته وذلك كله بهدف الارتقاء بنوعية الحياة. ويختلف هذا المفهوم عن مفهوم تنمية الموارد البشرية Human Resources Development الذي ينظر إلى الإنسان كمورد من الموارد الاقتصادية، ويتركز اهتمامه بالإنسان بهدف تحقيق العائد الاقتصادي؛ وهذا يعني أن تنمية الموارد البشرية تهتم بالإنسان بقدر ما يسهم به في تحقيق الأهداف الاقتصادي ذاتها، في حين أن التنمية البشرية تهتم بالإنسان كغاية في حد ذاته. هذا فضلاً عن أن مفهوم التنمية البشرية ليس جديدا بشكل مطلق، ولكن له جذوره التاريخية، حيث إن الاهتمام بالإنسان يرجع إلى فترات مبكرة من التاريخ الإنساني.

٢- إن هناك العديد من المؤشرات والمقاييس التي يمكن من خلالها أن نستدل على واقع التنمية البشرية وحالتها، مثل مؤشر نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي في السنة، مؤشر

نصيب الفرد من الاستهلاك، مؤشر الأبعاد التوزيعية للسلع والخدمات، مقياس درفنوفسكي لمستوى المعيشة، مقياس التلوث في البيئة، قياس درجة التنمية بمراعاة التغير في هيكل الاقتصاد، مقياس نوعية الحياة، مؤشر الرقم القياسي للتنمية البشرية، مؤشر نسبة الإنفاق على التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية إلى الإنفاق العام، المؤشرات الاجتماعية للتنمية، المؤشر العام للتنمية، مقياس تشيبانك لمستوى التنمية، مقياس الإنجاز في تنمية الموارد البشرية والمقاييس الذاتية لإشباع الحاجات. إلا أن هناك حقيقة ينبغي ألا يغرب عنها البال مفادها أنه من الضروري الاعتماد على مجموعة متعددة من المؤشرات والمقاييس حتى نتمكن من التعرف على كافة مكونات التنمية البشرية. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن الاعتماد على مؤشر أو مقياس واحد يكون مضللاً، ولا يمكننا من الوصول إلى كافة جوانب الظاهرة المتدارسة.

٣- أهمية البعد الإنساني في التنمية البشرية: كان القاسم المشترك بين كل العناصر ومكونات التنمية البشرية، أن التنمية البشرية المستدامة موجهة إلى الإنسان باعتباره العنصر المحوري في تنمية المجتمع، وأن الموارد مقترنة بالإنسان وحاجاته، كما أن عناصر البيئة الطبيعية المختلفة ليست بموارد، ولا تصبح موارد إلا إذا سخرت لخدمة الإنسان وسد حاجاته. وأن تحديث الإنسان شرط لا يمكن الاستغناء عنه لتحديث المجتمع كله، فبدون تحديث البشر، لا يمكن تحديث الحياة الاجتماعية كلها، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن تحديث البشر والظروف الاجتماعية الموضوعية الحديثة تربطهما علاقات متبادلة، أي أن الافتقار إلى الظروف الاجتماعية التي تكفل تحديث الإنسان، يجعل من المستحيل تحديث الإنسان والارتقاء بنوعية الحياة.

٤- أهمية المكون الاقتصادي في التنمية البشرية: إن التنمية البشرية تضع البشر في مكان الصدارة،

وتؤمن بعمق العلاقة بين نمو الدخل والنمو الاجتماعي والبشري، أي أن النمو الاقتصادي ضروري للتنمية البشرية، ولكن منجزات التنمية البشرية لا تتحقق تلقائيا من خلال المعدلات المرتفعة للدخل. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن النمو الاقتصادي ليس غاية في حد ذاته، ولكنه – من منظور التنمية البشرية – وسيلة لضمان رفاه البشر؛ ولذا فمن الضروري أن تسعى المجتمعات إلى تحقيق النمو الاقتصادي وتوظيف هذا النمو في الارتقاء بنوعية حياة الإنسان، وتمكينه من إنسانيته. وتؤكد الشواهد أن الاقتصاد المصري يواجه العديد من الظواهر الاقتصادية السلبية والتي تتمثل في ارتفاع معدلات البطالة والتضخم والركود الاقتصادي وتدهور وضع ميزان المدفوعات.

٥- أهمية المشاركة السياسية: إن المشاركة السياسية هي جوهر التنمية البشرية، أي أنه من الضروري أن يشارك الناس في عملية صنع القرار،

وأن تتحول الديمقراطية إلى أسلوب حياة، وليست مجرد الإدلاء بالأصوات في الانتخابات، وتشير نتائج الدراسة إلى أن المشاركة السياسية في مصر تنحو إلى الانخفاض الشديد لبعض أنماط المشاركة وبعض المجموعات، وتنحو إلى الارتفاع الشديد للبعض الآخر. هذا فضلاً عن أن توسيع نطاق الممارسة الديمقراطية يعد شرطًا أساسيا لقيام القطاع الأهلي بدور مؤثر في التنمية باعتباره أساس نضج المشاركة الشعبية.

٦- أهمية البعد البيئي في التنمية البشرية: تحتل البيئة مكانة هامة في مفهوم التنمية بصفة عامة، ومفهوم التنمية البشرية المستدامة بصفة خاصة، باعتبارها شرطًا ومطلبا أساسيا من متطلبات التنمية. كما أن حماية البيئة جزء لا يتجزأ من عملية التنمية، ويعكس الواقع البيئي في مصر العديد من المشاكل البيئية الناجمة عن التلوث البيئي بكل صوره وأشكاله، ذلك التلوث الذي أثر على الإنسان والحيوان والنبات، حيث أكدت الدراسات أن تلوث

الهواء بمنطقة حلوان – على سبيل المثال – قد فاق بكثير الحد الأقصى المسموح به من الأتربة، فضلاً عن التلوث في منطقة شبرا الخيمة، وهي ثاني المناطق الصناعية، حيث تتركز فيها المخلفات الغازية، ومن الخطأ النظر إلى مشكلة البيئة وقضاياها على أنها مشكلة فيزيقية بحتة، وينبغي ألا نغفل الأبعاد الاجتماعية والثقافية والنفسية في فهمنا لقضية البيئة والتلوث البيئي ذلك لأن الإنسان الذي يشكل أحد العناصر الأساسية في البيئة هو عامل التغير فيها.

٧- أهمية عالمية مطالب الحياة والاستدامة والتواصل بين الأجيال: إن نموذج التنمية البشرية المستدامة يؤكد على أهمية تمكين جميع الأفراد في المجتمع من توسيع نطاق قدراتهم البشرية وتوظيفها أفضل توظيف ممكن، والإيمان بعالمية الاعتراف بمطالب حياة كل فرد، بغض النظر عن لونه وجنسه وانتماءاته. كما أنها – أي التنمية البشرية – تؤمن بضرورة التواصل بين الأجيال بمعنى أن يعمل كل

جيل للأجيال القادمة، وأن يتحقق الإنصاف والعدل داخل الجيل الواحد وفيما بين الأجيال.

٨- أهمية مناهضة التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية:

إن التنمية البشرية المستدامة تناهض بقوة التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية. وتؤمن بأنه ينبغي أن تتاح للجميع إمكانية متساوية للحصول على الفرص الإنمائية الآن وفي المستقبل، ذلك لأن التفاوتات تؤثر بشكل سلبي على الأمن البشري، وتديم الصلة بين الفقر والبيئة في الجنوب، وتؤدي حتما إلى إثارة مشاعر الاستياء والغضب، وتشجع على الهجرة من البلدان الفقيرة إلى البلدان الغنية. ومن أكثر التناقضات مدعاة للقلق في مصر تلك التباينات بين ريف الوجه القبلي (الصعيد) وبين محافظات الوجه البحري. ولا تقتصر التفاوتات الإقليمية في مصر على تلك السائدة بين المحافظات، حيث توجد أيضا داخل المحافظة الواحدة (مثلاً بين المراكز وبعضها، وبين المركز

والقرى المحيطة)، وكذلك بين كل التقسيمات الإدارية أو الجغرافية.

٩- أهمية التكامل بين المبادرة الفردية والسياسة العامة: إن التكامل بين العمل الفردي والسياسة العامة – على أهميتها للأجيال الحاضرة – أكثر أهمية حتى للأجيال المقبلة ولاستدامة التنمية البشرية. وفي نموذج التنمية البشرية المستدامة ينبغي أن يصبح الأفراد وتصبح المؤسسات حلفاء في القضية المشتركة، قضية تعزيز فرص الحياة للأجيال الحاضرة والأجيال المقبلة. ولكي يتحقق ذلك يجب إرساء مجتمع مدني إرساء راسخًا. ويجب أن يتوقف التعارض بين المبادرة الفردية والسياسة العامة. ولقد حقق المجتمع المصري هذا التكامل بين المبادرة الفردية والسياسة العامة.

١٠- أهمية الأمن البشري: إن العالم لا يمكن أن يكون في سلام إلا إذا توفر للناس أمن في حياتهم اليومية، وصراعات المستقبل تكون في كثير من الحالات صراعات داخل الأمم وليست

صراعات بينها، وستكون جذورها العميقة هي الحرمان الاجتماعي والاقتصادي المتزايد والتفاوتات الاجتماعية والاقتصادية المتزايدة. إن الأمن البشري هام للناس في كل مكان، وتتحدد مكونات الأمن البشري في الأمن الاقتصادي، الأمن الغذائي، الأمن الصحي، الأمن البيئي، الأمن الشخصي، الأمن المجتمعي، والأمن السياسي.

١١- أهمية الحد من الفقر: إن التنمية البشرية المستدامة تنمية موالية للناس، وموالية لفرص العمل، وموالية للطبيعة، وتعطي أولوية للحد من الفقر وللعمالة المنتجة، وللتكامل الاجتماعي، ولإعادة توليد البيئة، ولابد أن تكون هناك سياسة اقتصادية واجتماعية للحد من الفقر ومواجهته.

١٢- أهمية تنمية وتمكين المرأة: تعترف التنمية البشرية بعدم إمكانية تحقيق الكثير بدون حدوث تحسن كبير في حالة المرأة، وفتح جميع الفرص الاقتصادية أمامها؛ لأن من أسوأ التهديدات الشخصية، تلك التهديدات التي تتعرض لها المرأة. كما أن المرأة

تواجه العديد من التحديات منها التحدي التعليمي ومشكلة الأمية، التحدي السياسي، التحدي الاقتصادي، ضعف مساهمة المرأة في الوظائف الإدارية العليا، التحديات الاجتماعية والصحية والثقافية.

١٣- أهمية المكون الاجتماعي الثقافي: إن المكون الاجتماعي الثقافي مكون أساسي من مكونات التنمية البشرية، وشرطًا من شروط التنمية؛ وذلك لأنه يكفل إشباع الحاجات الاجتماعية والثقافية مثل التعليم والصحة وترسيخ القيم والهوية الثقافية للمجتمع.

ثانيا: قضايا تثيرها الدراسة:

في ضوء ما انتهت إليه الدراسة على النحو السابق يرى الباحث أن ثمة بعض القضايا التي تستأهل المزيد من الدراسة والاهتمام، ووضع سياسات لمواجهتها، وتتمثل هذه القضايا فيما يلي:

١- إن قضية ارتفاع معدل الأمية ولا سيما بين الإناث، تعد من القضايا الهامة التي من الضروري وضع سياسات اجتماعية للتغلب عليها، حيث إنها تمثل معوقًا وتحديا من تحديات التنمية بصفة عامة، والتنمية البشرية بصفة خاصة.

٢- قضية البطالة التي تترك بصماتها على كافة مكونات البناء الاجتماعي، حيث لوحظ ارتفاع معدل البطالة ولا سيما بين المتعلمين والشباب بصفة خاصة، ولا بد من دراسة هذه المشكلة والعمل على مواجهتها من خلال سياسات واستراتيجية للتنمية تستهدف تخفيض معدلها وتجنب آثارها المختلفة.

٣- ضرورة الاهتمام بتعظيم أهمية البيئة وذلك لمواجهة التلوث البيئي التي أفرزت العديد من المشكلات الصحية والاجتماعية والاقتصادية. والعمل على أن يكون الاهتمام بالبيئة جزء لا يتجزأ من استراتيجية وبرامج التنمية.

٤- إن قضية الحد من الفقر تمثل ضرورة أساسية من متطلبات التنمية البشرية؛ ولذا ينبغي العمل على مواجهة الفقر من خلال سياسات وبرامج تستهدف القضاء عليه والتقليل من معدلاته.

٥- أغفل اتجاه التنمية البشرية عنصرا أساسيا في مكونات التنمية البشرية وهو القيم والأخلاقيات الدينية أي المكون الروحي.

المراجع

أولاً : المراجع العربية:

١- إبراهيم حلمي عبد الرحمن، دور المجتمعات المحلية في التنمية القومية، مذكرة رقم ٤٨، معهد التخطيط القومي، القاهرة، ١٩٦١.

٢- أحمد أبو زيد، التنمية عن طريق المجتمعات المستحدثة، ورقة مقدمة إلى مؤتمر علم الاجتماع والتنمية في مصر، ٥ – ٨ مايو ١٩٧٣، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ١٩٧٣.

٣- السيد محمد الحسيني وآخرون، دراسات في التنمية الاجتماعية، الطبعة الثانية، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٤.

٤- السيد محمد الحسيني، التنمية والتخلف – دراسة تاريخية بنائية، الطبعة الأولى، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٠.

٥- إسماعيل صبري عبد الله، التنمية البشرية: المفهوم، القياس، الدلالة، كراسات بحوث اقتصادية عربية

(١)، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، بيروت، ١٩٩٤.

٦- إبراهيم حسن العيسوي، مناهج قياس التنمية، مذكرة خارجية، رقم ١٤٤٦، معهد التخطيط القومي، القاهرة، ديسمبر ١٩٨٧.

٧- أحوال مصرية، العدد الثاني، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بجريدة الأهرام، القاهرة، ١٩٩٨.

٨- الخريطة الصناعية البيئية، الجزء الأول، وزارة الصناعة.

٩- الكتاب السنوي، وزارة الإعلام، ١٩٩٥.

١٠- أحمد زايد وآخرون، سياسات التكيف الهيكلي في مصر – الأبعاد الاجتماعية، أعمال الندوة السنوية الثانية لقسم الاجتماع، ١٥ – ١٦مايو ١٩٩٥، القاهرة، ١٩٩٦.

١١- الكتاب الإحصائي السنوي ٩٢ – ١٩٩٧، يونيو ١٩٩٨.

١٢- المرأة والرجل في مصر – صورة إحصائية، الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء، أغسطس، ١٩٩٩.

١٣- بنامين هيجنز، التنمية الاقتصادية، المبادئ، المشاكل، السياسات) العدد١٢١، من سلسلة اخترنا لك، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة.

١٤- تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، ١٩٩٤.

١٥- تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٦، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ١٩٩٦.

١٦- تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٧، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ١٩٩٧.

١٧- تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٧، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ١٩٩٧.

١٨- تقرير مجلس الوزراء، القسم الأول، الاتجاهات العامة، القاهرة ١٩٩٧.

١٩- تحديات التنمية، تقرير عن التنمية في العالم ١٩٩١، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة ١٩٩١.

٢٠- تقرير إنجازات ونتائج الأعمال ١٩٩٨/٩٧، وزارة التأمينات.

٢١- جنات السمالوطي، نحو تعظيم دور المرأة المصرية في التنمية الاقتصادية، المؤتمر القومي الثاني للمرأة المصرية، ٢١ – ٢٢ إبريل ١٩٩٦.

٢٢- حامد عمار، التنمية البشرية في الوطن العربي (المفاهيم – المؤشرات – الأوضاع) الطبعة الأولى، سينا للنشر، القاهرة، ١٩٩٢.

٢٣- سيرروي كالن، عالم يفيض بسكانه – عرض لأسباب المشكلة وحل جذري لها، ترجمة ليلى الجبالي، مراجعة د. صبحي عبد الكريم، العدد٢١٣، عالم المعرفة المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت ١٩٩٦.

٢٤- فرانسيس فوكوياما، نهاية التاريخ وخاتم البشر، ترجمة حسين أحمد أمين، الطبعة الأولى، مركز الأهرام للترجمة والنشر ١٩٩٣.
٢٥- علي المكاوي، البيئة والصحة – دراسة في علم الاجتماع الطبي، دار المعرفة الجامعية بالإسكندرية ، ١٩٩٥.
٢٦- مصطفى كامل السيد وآخرون، تقرير التنمية الشاملة في مصر، العدد الأول، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٨.
٢٧- محيا زيتون، الإنفاق العام الاجتماعي ومدى استفادة الفقراء – التطورات والآثار، كتاب الاقتصادي، العدد رقم ١٣٠، مؤتمر ١٩٩٨.
٢٨- محمد خالد، المرأة العاملة وتحديدات الواقع والمستقبل، القاهرة ١٩٩٩.
٢٩- محمود عودة، ملامح واقع المرأة المصرية، سياسات تنمية المرأة للنهوض بالمجتمع، المؤتمر

القومي الثاني للمرأة المصرية، ٢١ – ٢٢ إبريل، ١٩٩٦.

٣٠- محمد ياسر الخواجة، علم الاجتماع الاقتصادي بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، دمشق الأهالي للتوزيع، ١٩٩٨.

٣١- مصر – تقرير التنمية البشرية ١٩٩٥، معهد التخطيط القومي، ١٩٩٥.

٣٢- مصر – ثورة التنمية البشرية ١٩٩٦، معهد التخطيط القومي، ١٩٩٦.

٣٣- محمد يسري وآخرون، تلوث الهواء وكيف نواجهه، جامعة الإسكندرية، ١٩٦٤.

٣٤- محاسن الحسيني البدراوي، التحديات الاجتماعية والاقتصادية للتنمية في السودان – دراسة لمدينة الخرطوم، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الإسكندرية، ١٩٨٥.

٣٥- ناهد رمزي، سياسيا تنمية المرأة اجتماعيا، المؤتمر القومي الثالث للمرأة المصرية ٢١ – ٢٢ إبريل ١٩٩٦.

٣٦- نادية قاسم، بعض معوقات دور المرأة العربية والمصرية في التنمية البشرية، ورقة مقدمة إلى المؤتمر العلمي السنوي الخامس عشر – التنمية البشرية في الوطن العربي، جامعة الدول العربية، القاهرة ٢٠ – ٢٢ إبريل ١٩٩٩.

٣٧- ووبن، الصينيون المعاصرون التقدم نحو المستقبل انطلاقًا من الماضي، ترجمة د. عبد العزيز محمد، مراجعة د. لي تشيث تشونغ، الجزء الأول، المجلس الوطني للثقافة – والفنون والآداب، الكويت، ١٩٩٦.

ثانيا : المراجع الأجنبية:

1. Alejandro portes, On the sociology of National Development, American Journal of sociology, Volume 82, No. : 1.

2. Arthur Livingston, Social policy in developing Countries, First published, Routledge Kegan Paul, London, 1969.

3. Gyril. S. Belshaw, Traditional Exchange and Modern Markets, Prentice Hall inter National Inc., London, 1965.

4. Daniel Lerner, The passing of Traditional Society, Modernizing the Middle East, Third Edition, The Free Press, New York, 1966.

5. David. C. Mcclellan, The Achieving Society First Edition, Van Nostrand Company inc, U.S. of America, 1967.

6. Everett. Hagen, On the theory of the theory of social change, First published, Tavistock publications, London, 1962.

7. Donald Eugene Smith, Religion, Politics and Social change in the third world, the free press. A Division of Macmillan publishing co-0inc New York, 1971.

8. Dutta Ratna and others, Studies in Asian Socdial Development, institute of Economic Growth, New Delhi, 1971.

9. E.A.G, Robinson, Problems in Economic Development, Macmillan Co-Ltd, New York, 1965.

10. Henry Bernstein, Under development and Development the third world Toi- day, First published, Penguin Books Ltd., Harmond Swoorth, London, 1973.

11. Irving. M. Zeithin, Ideology and the Development of Sociological theory, Prentic Hall of India private limited, New Delhi, 1969.

12. Max Weber, The protestant Ethic and Spirit of Capitalism, Eleventh impression, George Allen & Unwin Ltd, Lond., 1971.

13. S.N Fisenstadt, Modernization protest and change, Prentice- Hall of India private Limited, New Delhi, 1969.

14. Stephen Enke, Economics for Develomics for Development, prentice Hall inc, Englewood Cliffs N.J, 1963.

15. Wilbert. E. Moore & Robert. M. Cock, Reading on Social change, prentice Hall inc, Englewood Cliffs, New Jersey, 1967.